القول النفيس

في براءة

الوليد بن مسلم

١١٩ - ١٩٥ هـ

من التدليس

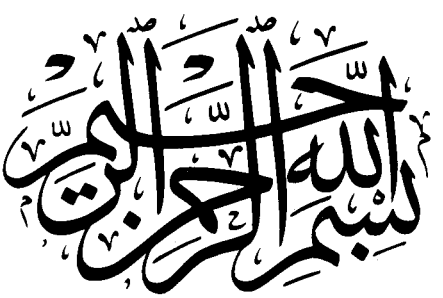
دراسة موثّقة نظريّة تطبيقيّة

تأليف

أبي جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري

الجزء الأول

دار الغرباء الأثرية


بسم الله الرحمن الرحيم

القول النفيس
في براءة الوليد بن مسلم

(١)

ⓒ عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، ٢٠٢٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأنصاري، عبد الله بن محمد بن عثمان
القول النفيس في براءة الوليد بن مسلم من التدليس /
عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري ـ المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ

٣ مج.

ردمك: ٢ ـ ١٨٨٠ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٦ ـ ١٨٨٢ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج ١)

١ ـ الحديث الإلمدلس أ. العنوان

ديوي ٣٣٣,٦٤ ١٤٣٠/٤٤٤

رقم الإيداع: ٤٤٤/ ١٣٠٩

ردمك: ٢ ـ ١٨٨٠ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٦ ـ ١٨٨٢ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج ١)

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

دار الغرباء الأثرية

لصاحبها: أبي جابر عبدالله محمد عثمان الأنصاري

المملكة العربية السعودية / المدينة المنورة

هاتف وفاكس: ٨٢٤٣٠٤٤

جوال: ٠٥٠٥٣٢٠٢٧٤

بريد المؤلف الإلكتروني: Ansarigoraba@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾

قَالُوْا

فِيْ

الْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ

قال يعقوب الفسوي

ت (٢٧٧) هـ

في

المعرفة والتاريخ (٢/٢٤٦)

«...فأما الوليد فمضى على سنته محموداً عند أهل العلم متقناً صحيحاً صحيح العلم».

قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل» (١٦/٩) ثنا أبي ثنا أحمد بن أبي الحواري ، قال : سمعت مروان يعني ابن محمد الطاطري ومرَّ بنا الوليدُ فلمَّا ولَّى ، قال لي مروان: عليك به فإنَّك إذا سمعت منه لم يضرك من فاتك من أصحاب الأوزاعي ، أبدأ بكتاب الأوزاعي».

قال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٩٢٩/١٢) «.... أما الوليد فقال علماء النقل كان يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم».

فتعقبه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/٤٢٤٢) قائلاً « وهذا القول لم يذكر شيخنا من قاله وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثه في صحيحهما وقد مدحه مروان بن محمد الطاطري وعبد الأعلى بن مُسهر وهما من أهل بلده ولم أر في كتاب ابن أبي حاتم ذكر شيءٍ من الجرح وقال سألتُ أبي عنه فقال صالحُ الحَديثِ ».

نبذة مختصرة عن الوليد بن مسلم الدمشقي[١] والمراحل التي مرَّ بها حديثه

هو الوليد بن مسلم الدمشقي و كنيته أبوالعباس .

كان مولىً لبني أمية وقيل غير ذلك[٢] .

ولد عام تسعة عشر ومائة (١١٩) هـ من هجرة المصطفى ﷺ ومات بعداً منها عام خمسة وتسعين ومائة من الهجرة (١٩٥) هـ وقيل غير ذلك -من الثامنة-.

كان -رحمه الله- من أوعية العلم، ومشاهير الأعلام، وعالم أهل الشام

كان شيخاً للإمام أحمد، ومالك، [٣] وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ونعيم بن حماد، وعبدالله بن وهب، [٤] وابن المنذر، وهشام بن عمَّار، وعبد الرحمن بن إبراهيم الملقب -دحيم-، وغيرهم كثير وكثير جداً من حفاظ الحديث وأئمة الجرح والتعديل!!

وكان عند هؤلاء رحَّالة رواية[٥]، له أسانيد عالية، لا تسمع فيها لاغية، لا بتدليس ، ولا تلبيس في أزمنتهم ، على مختلف أمكنتهم.

(١) تمييز عن الوليد بن مسلم بن شهاب العنبري البصري أبوبشر من الخامسة.

(٢) قيل كان مولىً لبني هاشم والأول أشهر .

(٣) وهو من أقرانه.

(٤) وهو من أقرانه.

(٥) و روى له أصحاب الكتب الستة كُلُّهم وغيرهم.

ولهذا قال عن حقبتهم يعقوب[١] كما في المعرفة[٢] مكتوب «...فأمَّا الوليد فمضى على سنته محموداً عند أهل العلم متقناً صحيحاً صحيح العلم».

هكذا كان الوليد محموداً، وحديثه مقبولاً، وبه معمولاً، لدى ثلاث طبقات:

الأولى : طبقة شيوخه.

الثانية : طبقة أقرانه.

الثالثة : طبقة تلاميذه.

ثم جاء بعدهم قوم وشككوا في حديثه ! ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا سنناً وأحكاماً، عقائد و آداباً، رواها الوليد لنا كما سمعها.

غير أنَّ هؤلاء الخلف، ردُّوها عليه لأقوال نسبت عندهم للسلف، دون التأكد من صحة نسبتها ، أو حتى معنى مقالتها.

وبهذا النوع من التقليد ، ضاعت أحاديث الوليد وغير الوليد!!

وربما قالت أحاديث الوليد لمن ضعفه: ضيعك الله كما ضيعتني

إذ ليت شعري لو كان الوليد هو الذي اندمل بذاك الجرح فقط، لهان الخطب وخفَّ الغلط.

ولكن لما كان جرح أولئك ، تعدى ذلك ، إلى ردِّ حديث من جرحوه، ووجدت من بعدهم بالتراحيب تلقوه ، أثرت حفيظتي ، ولمت غيرتي ، على

(١) يعقوب هو الفسوي المتوفى عام (٢٧٧) هـ.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٤٦).

السكوت عن هذا المزلق الجلل.

كيف لا يكون كذلك ؟! وأقوال الرجال مبناها- كما تعرف- على الاجتهاد البشرى، لا على وحي نبوي.

ومن اجتهد منهم وأصاب له أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر، ولكن أنت من يعذرك عند الله؟! إذا اتبعتهم بغير دليل.

وخوفي عليك أن تحاط بضنك ، وأنت يومئذ لا عذر لك إلاّ أن تقول هاه هاه سمعت شيئاً فقلته أيها الوليد عنك!!

فالأمر أخي جدٌّ خطير، وهذا كتابي إليك منه بشير ونذير ، بشير ببراءة الوليد من التدليس ، نذير من اتهامه به .

ولقد توصلت إلى هذه النتيجة بعد ست سنوات من البحث والدراسة للأقوال التي اتهمت الوليد بالتدليس ، ومن ثم الأحاديث التي عنتها أقوالهم

وقد بلغت بل نافت على ثمانمائة حديث و أثر، كُلُّها لا أثر فيها بفضل الله على تدليس الوليد!

وتأنيت فيه ربي لترضي.

وتيقنت بعدها أن لا تدليس من الوليد في حديثه.

و لو كان عنده شيء من ذلك لظهر في الأحاديث التي اتهموه فيهـــا ، ولرأى تدليسه أهل الحديث فيها كما يرون القمر لايضامون في رؤيته.

إذن دع عنك أقوالهم ولتذهب شذر مذر ، فما هي إلاَّ أقوال خاطئة كن منها على حذر، بل كلا لا تطعها وبحديث الوليد تعبد الله واسجد واقترب.

كتبه أبو جابر

عبد الله بن محمد بن عثمان

الأنصاري

في ١٤٢٩/٣/٢٨ هـ.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الأمين ، الذي بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، ونصح الأمة، فتركها على محجة بيضاء ، وسنة غراء، ورِثها عنه علماء فضلاء نبلاء، نفوا عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ولاشكَّ أنَّ لأهلِ الحديث قصبَ السبقِ في ذلك، فقد كانت لهم الكلمةُ الأولى، واليدُ الطولى ،في الدفاع عن تلك المحجةِ البيضاءِ ، والسنةِ الغرَّاءِ ، التي ورَّثها عليه الصلاة والسلامُ للعلماء.

ولهذا كان أهلُ الحديثِ قديماً محلَّ تقديرٍ واحترامٍ لدى جميع العلماء ؛ حتى قال الشافعيُّ -رحمه الله-: «إذا رأيتُ رجلاً من أصحابِ الحديثِ فكأنِّي رأيتُ رجلاً من أصحابِ رسولِ الله ﷺ ، فجزاهم الله خيراً فهم حفظوا لنا الأصل، فلهم علينا فضل »[١].

وقال داودُ الأصبهاني: « أصحابُ الحديثِ أعظمُ أجراً من الفقهاء، وقال: وذلك أنَّ كدهم ضبط الأصول »[٢].

وقال مرَّة: «عليكم بأصحاب الحديث فإنَّهم أكثرُ الناسُ صواباً»[٣].

(١) «ذم الكلام وأهله»، (٤٠١) و«العلو والنزول»، ص(٤٤/ح٧).

(٢) «ذم الكلام وأهله» (٤٠٢).

(٣) «ذم الكلام وأهله» (٤٠٣).

وكان الأعمش يقول: «لا أعلم لله قوماً أفضل من قوم يطلبون الحديث ويحيون هذه السنة، كم أنتم في النَّاس لأنتم أقلُّ من الذهب»[١].

وقال عمر بن حفص بن غياث: «سمعت أبي وقيل له ألا تنظر إلى أصحاب الحديث، وما هم فيه قال: هم خير أهل الدنيا»[٢].

«وخرج هشيمٌ على أصحاب الحديث وهم حِلقٌ فقال: ما على وجه الأرض قوم خيرٌ منهم بما هم فيه فقيل: وبم ذلك يا أبا معاوية، فقال: أليس يحفظون السنن عن رسول الله على من بعدهم »[٣].

قلت: وحفظُ السنن لا يكون إلاَّ بمعرفة الضعيف من الثقة. ولهذا كان من أشرف ما عُني به أهلُ الحديثِ النَّظر في أحوالِ الرِّجال وتمييز ما كان منهم على استقامةٍ، واعتدال وما كان منهم على غير هذه الحال.

قال تعالى: ﴿ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤمِنِيْنَ على ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيْزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[٤].

وتمييزُ الطيِّب من الخبيث عند أهلِ الحديثِ ليس إلاَّ لمعرفة الصَّحيحِ من الضَّعيفِ والسَّليمِ من المُعل.

(١) «ذم الكلام وأهله» (٩٧٦).

(٢) «ذم الكلام وأهله» (١٠٣٤).

(٣) «ذم الكلام وأهله» (١٠٦١).

(٤) سورة آل عمران آية (١٧٩).

ولهذا المقصدِ النبيلِ ، كانوا يتكلمون في الرِّجال ، وجنَّدُوا أنفسهم لذلك.

بيد أنَّهم لم يتركوا ساحة (الجرح والتعديل) مرتعاً لكل من هبَّ ودبَّ، وإنَّما جعلوا ذلك للمتبحرين منهم.

وعنوا أيضاً بالتثبت مما نُقل عنهم، وأولُ لبنة وضعوها لذلك ، ذِكْرُهُمْ أقوالَ أئمَّةِ الجرحِ والتعديلِ مسندةً إليهم؛ كما يسوقون الأحاديثَ بأسانيدها.

واعتنى النُّقادُ منهم بهذه الأقوالِ وأَسانيدها ، تصحيحاً وتضعيفاً.

وكان في مَقدَّم هؤلاء الإمام الحافظ الناقد أبوالحجاج جمال الدين يوسف المزي وذلك فيما أورده بصيغة الجزم من تلك الأقوال في تهذيب الكمال [1].

وقِسْمٌ آخر ينقل عمن هبَّ ودبَّ ويُعلِّق أحياناً على ما لم يصح عنده منها.

وعلى هذا العمل جرى صنيعُ غالب المعتنين بالتراجم وأحوال الرجال.

وليس على من أسند تلك الأقوال إلى قائليها عيبٌ ، لأنَّ من أسند فقد أحالك -كما هو معلوم- وبرئت عُهدتُه مما نقل.

ولكنَّ العيبَ على من بتر تلك الأقوال عن أسانيدها، و لم يحرِّر صحَّتها

(١) (١/١٥٣)

من ضعفها، ثُمَّ لم يتعرض لنقدها، فيأتي المتأخِّرُ، ويُحْسِنُ الظَّنَّ بالمتقدِّمِ، ويعتمد ما نقله، ولعمري هذه بلية دار الزمانُ بِها.

قال الحافظ في «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (١/٤٦٠): «وإنَّما أوردتُ هذا القدرَ ليتبين منه أنَّ كثيراً من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلدين له ويكون الأول ما أتقن ولا حرر بل يتبعونه تحسيناً للظن به والإتقان بخلافه».

وقال الإمام أبو بكر محمد بن موسى الحازمي المتوفى عام (٥٨٤ هـ) في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» ص (٣٨-٣٩): «هذا آخرُ كلامِ الحاكمِ ولم يُصِبْ في قسم من هذه الأقسام وسنبين أوهامه فيما بعد ، وربما لو رُوجِع وطولب بالدليل، وكُلِّف البحثَ والسبرَ عن مخارج الأحاديث المخرجة في الكتابين بالاستقراء وتتبع الطرق وجمع التراجم والمشائخ، وتأليف الأبواب لاستوعر السبيل، ولم يتضح له فيه دليل ، إلاَّ في قدر من ذلك قليل ، **وآفة العلوم التقليد، وبيان ذلك إمَّا بإيثار الدعة وترك الدأب وإمَّا حسنُ الظَّنِ بالمتقدم**ولعمري إنَّ هذا القسم الثاني لحسنٌ غير أنَّ الاسترواح إلى هذا غيرُ ممكنٍ لأنَّه يفضي إلى سدِّ باب الاجتهاد والبحث عن مخارج الحديث وأحوال الرجال، وهذا الحاكم أبو أحمد الحافظ النيسابوري وهو أحدُ أركان الحديث، وممَّن أخرج التخاريج الكثيرة وكتابه المؤلف في «الأسماء والكنى» يشهد له بتبحره بعلم الصنعة، وقد ذكر في بعض تراجمه. حارثة بن مالك الأنصاري في الصحابة مقلداً لآخر تقدمه ثم جاء بعده جماعةٌ من المؤلفين في الحديث والتواريخ

والمعارف ممن كان ينسب إلى التحقيق والتدقيق ، نحو أبي عمر بن عبد البر القرطبي، والأمير أبي نصر بن ماكولا في كتابه «الإكمال» وغيرهما قلدوا المتقدم وركبوا في ذلك المجرَّة ، وأثبتوه في كتبهم على ما رسمه المتقدم، ولو عدل واحد من هؤلاء الأستاذين إلى كتب «السير» و«تواريخ المحدثين» لبرح الخفاء وانكشف الغطاء، وبان أنَّ حارثة بن مالك الأنصاري لم يكن من الصحابة ولا من أنصار رسول الله، ولا من الموجودين في زمنه أو بعده».

قلتُ: رحم اللهُ الإمامين أبا بكر الحازمي، والحافظ ابن حجر، على هذه اللفتة الجيدة، والتنبيه القيم، بأنَّ كثيراً من المحدثين وغيرهم، كانوا يعتمدون على أقوال من تقدَّمهم ، دون تحرير ولا بحث ولا تنقير، إحساناً للظنِّ بهم ، أو إيثاراً للدَّعةِ والرَّاحةِ.

ولعلَّ من أجل ذلك كان ابن حبان لا يعتمد على أقوال من تقدَّمه في الجرح والتعديل.

قال -رحمه الله- في «صحيحه» (١/١٥٣): «... فمن صحَّ عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنَّه ثقة احتججت به و لم أُعرِّج على قول من قدح فيه ومن صحَّ عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنَّهُ غيرُ عدلٍ لم أحتج به وإنْ وثقه بعضُ أئمتنا».

وكان الحاكم أبو عبد الله كذلك لا يعتمد في جرح الضعفاء على من تقدَّمه وإنَّما على ما ظهر له عنهم قال -رحمه الله- في آخر كتاب الضعفاء: «فهؤلاء

الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم لأنَّ الجرحَ لا أستحله تقليداً [١]».

وقال في «المدخل إلى الصحيح» أيضاً ص(١١٤): «وأنا مبين بعون الله وتوفيقه أسامي قوم من المجروحين ممن ظهر لي جرحهم اجتهاداً ومعرفةً بجرحهم لا تقليداً فيه لأحدٍ من الأئمة...».

وكان ابنُ الصَّلاح -رحمهُ الله- يوصي بالتثبت وتوقي التساهل في الجرح.

قال رحمه الله في «علوم الحديث» (٣٨٧). «...ثم إنَّ على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى ويتثبت ويتوقى التساهل كي لا يجرح سليماً ويسم بريئاً بسمة سوء يُبقي عليه الدَّهرُ عارها».

قلت: نعم يُبقي عليه الدهرُ عارها؛ لأنَّ كثيراً كانوا يستروحون بنقل كلام من تقدمهم تقليداً إمَّا لحسن ظنهم بهم أو إيثاراً للدَّعة ، ويبقى ذلك الجرحُ سمَة عارٍ يُعابُ بِها ذلك المجروح.

وليت الأمرَ يقف عند ذلك الحدِّ الأدنى، لهان الخطبُ إذاً، ولكنَّه يزدادُ استياءً وخطورةً لما يترتب عليه من ردِّ حديث ذلك المكلوم ظلماً، وهذا يعني ردَّ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، فأعظم بذلك إثما و جُرماً.

وكبرُ ذلك الذنب يزداد تفاقماً إذا ما تأملنا الأمرَ الذي جعلنا نردُّ حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ، من أجله؛ ألا وهو تقليد الرجال في ثلبهم نقلة الحديث والآثار.

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/٣١٨) و«الصارم المنكي» ص(٦١).

وأقوالُ الرجالِ كما تعرف مبناها على الاجتهاد وهذا يتطلب منَّا النظر بعينِ التأمُّلِ والعلمِ والمعرفةِ والجديةِ والاجتهادِ المرضيِّ، وذلك بعد ثبوت تلك الأقوال عندنا عن قائليها!!.

ونزدادُ احتياطاً عن تلقي أقوالهم بالقبول عندما نرى تراجعَ بعضِ الأئمةِ عن تجريحهم لأناسٍ أو توثيقهم لآخرين ، فترى الواحدَ منهم يقول قولاً ويرجع عنه غداً، وما اختلافُ أقوالِ الواحدِ منهم في الرجل الواحد إلَّا دليلٌ على ذلك.

وقد كان في الحفَّاظِ المتكلمينَ في الرِّجالِ مَنْ هو مُتَشَدِّدٌ متعنتٌ يغمزُ الراوي ويطرح حديثَهُ بما لا يستدعي ذلك.

وفي المقابل كان منهم المتساهلُ في التوثيق الذي يقبلُ حديثَ مَنْ حَقَّهُ الترك ومن لا يحتجُّ بخبرِهِ إذا انفرد.

وهذه الأمورُ وغيرها مما ذكره النُّقادُ في الاحتياط من قبول أقوال الرجال ركوناً للراحة أو إحساناً للظن بِها ، تستدعي منَّا التروي في قبولها، والتريث في اعتمادها.

وقد نوَّه بعضُ الشعراء إلى هذا المذهب المتلقف لأقوال الرجالِ وأزرى به فقال:

ونبذلُ جهدينـــا لشمل يضمُّـــنا ... ويأبى زماني إنَّ ذا لعجيـــب

وقد زعموا أنْ كلُّ من جدَّ واجدٌ ... وما كلُّ أقوال الرِّجال تُصيبُ

قلت: إي والله ما كلُّ أقوالِ الرِّجالِ تصيبُ.!

ومن تلك الأقوال التي أراها جانبت الصواب، وبانت منه قولهم في الوليد بن مسلم: يُدلِّس ويُسوِّي.

وليت شعري لو كان ذاك الجرح المنسوب إليه بأسانيد ضعيفة ومضامين صحيحة المعنى لاكتفينا بصحة المعنى عن ضعف أسانيدها.

ولكنَّ ضعفَ أسانيدها ومضامينها يقضي عليها بالضعف جداً.

ولا يهولنَّك ما ثبت عن بعض الأئمة المتأخرين عنهم من اتهامه للوليد بن مسلم بالتدليس فليس ذاك -والله أعلم- إلاَّ حسن ظن منه بالمتقدم وبما شاع عنهم.

وهذا الذي ذاع وشاع عن المتقدمين الذين عاصروا الوليد بن مسلم بأنه يدلس ويسوي، لعب دوراً آخر عند المتأخرين عنهم ، فتلقوه بالقبول لاسيما وقد وجدوا أسانيد بعض تلك الأقوال ظاهرها الصحة ، فاعتمدوها والأمر بخلاف ذلك.

نعم لم يكن الوليدُ مُدلِّساً ولا معروفاً به عند أقرانه ، وأفذاذ بلده وزمانه، بل ولا قرناً بعد ذلك.

وأول من ثبت عنه اتهام الوليد بالتدليس صُراحاً الإمام ابن حبـــان -رحمه الله- المتوفى عام (٣٥٤هـــ)!! وذلك في كتاب «الثقات» (٩/٢٢٢/ ٢١٦١١٨)، حيث قال فيه عن الوليد: «...وكان ممن صنَّف وجمع إلاَّ أنَّه ربما قلب الأسامي أو غيَّر في الكنى ».

وهذا الاتهام كما تراه ليس في تدليس التسوية، والذي طُعن في روايات الوليد المعنعنة من أجله ، وإنَّما هي تهمة للوليد بن مسلم بتدليس الشيوخ.

إذ من المعلوم عندهم أنَّ من كان يقلب الأسامي ويغير الكنى يوصف بذلك.

وقد أعرب ابنُ حبان نفس مراده الذي في «الثقات»، فقال في «المجروحين» (٩١/١): « .. ومثل الوليد بن مسلم إذا قال حدثنا أبو عمرو فيتوهم أنَّه أراد به الأوزاعي وإنَّما أراد به عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وقد سمعا جميعاً عن الزهري».

وستأتي بإذن الله مناقشة قول ابن حبان -رحمه الله- في دعواه وإثبات خلافها.

وكذلك إثبات خلاف دعوى عصريه الإمام الدارقطني رحمه الله والذي رمى الوليد بن مسلم بتدليس التسوية لا تدليس الشيوخ الذي رماه به ابن حبان.

وليس قبل هذين الإمامين من ثبت عنه أنه اتهم الوليد صُراحاً بالتدليس جازماً بذلك ، وإنَّما وُجدت من بعض الأئمة إشارات إليه ، وهي تحتمل أيضاً وجوهاً أخرى من التأويل.

وعلى هذا لابدَّ وأنْ يبقى الوليد على ما كان عليه عند أقرانه، وأفذاذ بلده وزمانه، حتى تثبت دعوى الإمامين ، ودون ذلك خرط القتاد.

قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: «باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض » (١٠٩٣/٢-١٠٩٤): (الصَّحيحُ في هذا الباب أنَّ من صحت عدالتُهُ وثبَتَتْ في العلم أمانتُهُ، وبانت ثقتُهُ وعنايتُهُ بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد

إلاَّ أن يأتي في جرحه ببينة عادلة تصحُّ بِها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة ».

قلت: وهذا الذي قاله ابن عبد البر -رحمه الله-، ومشى عليه العلماءُ خلفاً عن سلف؛ هو الذي ينبغي أنْ نُعامل به الوليدَ بنَ مسلمٍ كواحد من أولئك العلماء الذين صحَّتْ عدالتُهم، وثبتتْ في العلم أمانتُهم، وعنايتُهم، فلا نُسقط ثقته، إلاَّ ببينة عادلة تصحُّ بِها جرحته ، كما قال ابن عبد البر وغيره من العلماء -رحمهم الله-.

ومن هنا كان من المناسب جداً أن نأخذ نبذة عن أقوال الموثقين للوليد بن مسلم من المتقدمين، وإن كان الوليد ليس محلَّ شكٍ أو خلاف عندهم في ثقته أو قبول روايته من جهة التدليس.

وبهذا أختم مقدمتي هذه لأنتقل بك إلى أبواب هذا الكتاب وفصوله ومباحثه والأسباب التي دعتني إليها حسب ترتيب فهرس الموضوعات والمبني على قواعد خطة البحث والله وليُّ التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

عبد الله بن محمد بن عثمان

الأنصاري

في ١٤٢٤/٨/٧هـ

أَبْوَابُ

هَذَا الْكِتَابِ

وَفُصُوْلُهُ

وَالأَسْبَابُ الَّتِيْ دَعَتْنِيْ إِلَيْها

أَبْوَابُ هَذَا الْكِتَابِ وَفُصُوْلُهُ وَالأَسْبَابُ الَّتِيْ دَعَتْنِيْ إِلَيْهَا

أولاً المقدمة :

وقد دعاني إلى كتابتها ما جرت به العادة من التقديم للمؤلَّف لبيان موضوع الكتاب وتفاصيله التي يقصر عنها عنوان الكتاب.

وفي مقدمتي الدعوة إلى ضرورة معاملة أقوال أهل «الجرح والتعديل» إلى ما نعامل به الأحاديث من التصحيح، والتضعيف، والقبول، والرد، إسناداً، ومتناً، وبيان شيءٍ من حال السلف نحوها.

الباب الأول : باب فيه ذكر أقوال الموثقين للوليد بن مسلم ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : وفيه أقوالُ الموثقين للوليد بن مسلم في عامة شيوخه ومروياته وشخصه أي في عدالته وضبطه.

الفصل الثاني : وفيه أقوال الموثقين للوليد بن مسلم فيمن اتُّهم بالتَّدليسِ في حديثهم كالإمام الأوزاعي .

والذي دعاني إلى عقد هذا الباب ما ذكرته في المقدمة من بيان حال السلف نحو أقوال الرجال في نقلة الأحاديث والآثار وأنَّ من ثبتت في العلم أمانتُه وعدالتُه وعنايتُه لا نُسقط ثقته إلاَّ ببينة عادلة تصحُّ به جرحته كما قال ابن عبد البر -رحمه الله-.

فأتيت بنصوص أهل العلم وأئمتهم، في توثيق الوليد بن مسلم؛ حتى

لا يُلتفت بعدها إلى أقوال من ضعَّفهُ ، أو بالتَّدليس اتَّهمه ، إلاَّ ببينة عادلة تصحُّ بها جرحته ، مشياً على قاعدة المطالبة بتفسير الجرح إذا تعارض مع التعديل

الباب الثاني : بابٌ فيه ذكر أقوالِ المضعِّفين للوليدِ بنِ مسلمٍ وجعلته في فصلين:

الفصل الأول : وفيه أقوالُ المضعِّفين للوليدِ بغير تُهمةِ التَّدليسِ وإنَّما بالوهم والخطأ وغير ذلك من أسباب الضَّعف ، وهؤلاء يُلحقون عندي بالموثقين للوليد بن مسلم لأنَّه عندهم غيرُ مدلِّسٍ وإلاَّ رموه بذلك على تفصيل ذكرته هناك، هذا الذي دعاني إلى كتابة هذا الفصل .

الفصل الثاني : وفيه أقوالُ المضعِّفين للوليدِ بنِ مسلمٍ بتهمة التَّدليس وفيه مطالب ومباحث وغيرهما وقد دعاني إلى كتابته تعارض أقوال أصحابه مع أقوال الموثقين للوليد بن مسلم توثيقاً مطلقاً.

المطلب الأول : تطلَّب مني وضعَ خُطَّة للبحث أسيرُ عليها في مناقشة من اتهم الوليد بالتدليس، وقد رسمتها على قواعد المحدثين في التعامل مع الجرح إذا تعارض مع التعديل.

المطلب الثاني : تطلَّب ذكَر أقوال من اتهم الوليد بتدليس التسوية وقد جعلتُ له مباحثَ ومداخلَ عليها وكلماتٍ توضيحية و تعقباتٍ وكُلُّها تتفق مع خطة البحث التي تعهَّدت لك بالسَّيرِ عليها .

وقد قدمت قول الهيثم بن خارجه على غيره من هذه الأقوال المتهمة للوليد

بتدليس التسوية وجعلته هو القول الأول منها واحتاج مني إلى أنْ يكون في عِدة مباحث ومدخل عليه :

أ- أمَّا المدخلُ ففيه السبب الذي دعاني إلى تقديم أقوال من اتهم الوليد بالتسوية على أقوال من اتهمه بتدليس الاسناد والشيوخ .

ب- وفيه أيضاً السبب الذي دعاني إلى تقديم قول الهيثم بن خارجة على أقوال غيره ممن اتهم الوليد بتدليس التسوية

والسبب في تقديم هؤلاء على أولئك، والهيثم على غيره، هو أني تَعهَّدتُ لك في خُطَّةِ البحث بتقديم الأول فالأول، والأمثل فالأمثل، من الأقوال وجعل كل قولٍ منها في القسم الخاص به من أقسام التدليس.

لهذا قدَّمْتُ لك في هذا الكتاب أقوال المتهمين للوليد بالتسوية على غيرهم لأن تهمتهم له أحاطت به .!!

ولأنَّ دعوى الهيثم بن خارجة منها هي عمدةُ المفتين، وسلاحُ المتأخرين، في الطَّعنِ في أحاديث الوليد .

أمَّا المباحث فهي كالتالي :

المبحث الأول : وهو في دراسة إسناد قول الهيثم بن خارجة وبيان ضعفه .

والذي دعاني إلى هذا المبحث التثبت من صحة هذه الأقوال إذ كيف نُسقطُ أحاديثَ صحيحةٍ ، بأقوالٍ ضعيفة؟!

المبحث الثاني : وهو في دراسة قول الهيثم بن خارجة وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول : وفيه الدراسة النقدية للمتن .

القسم الثاني : وفيه الدراسة الحديثية للمتن .

وقد دعاني إلى دراسة القسم الأول مخالفة قول الهيثم بن خارجة لأصول أهل الحديث العلمية، وقواعدهم المبنية، على أُسُس لا تتفق مع قوله، وتُطيحُ لك بهوله .

أمَّا القسم الثاني فقد دعاني إلى البحث فيه مخالفة قول الهيثم بن خارجة لواقع الوليد بن مسلم في حديثه .

وجعلتُ لهذا المبحثِ مدخلاً عليه وسميته مدخلاً إلى دراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع .

وقد دعاني إلى كتابة هذا المدخل أني وجدتُ نصوصاً عن السلف تفيد أن التدليس الذي يقع بين الأوزاعي ونافع إنَّما هو من الأوزاعي نفسه لا كما زعم الهيثم بن خارجة .

المبحث الثالث : وهو في دراسة الأحاديث التي اتهم الهيثم بن خارجة الوليد بن مسلم بالتدليس فيها وهي كالتالي .

أ-أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع .

ب- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري .

ت- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد .

ومجموع هذه الأحاديث قد بلغ عندي بعد الدراسة ستة ومائة حديث فيما وقفتُ عليه من مصادر .

المبحث الرابع : في دراسة الأحاديث التي رواها الضعفاء الذين زعم الهيثم بن خارجة أنَّ الوليد كان يُدلِّسهم بين الأوزاعي ونافع والزهري ويحيى بن سعيد ومجموع هذه الأحاديث ثمانية وأربعون حديثاً ومائة .

والذي دعاني إلى دراسة أحاديث هذا المبحث زعُم الهيثم بن خارجة بأنَّ الوليد كان يُدلِّس عبد الله بن عامر وقرة وابن مرة فيما بين الأوزاعي ونافع والزهري ويحيى بن سعيد فخرَّجتُ أحاديثَ هؤلاءِ الضُّعفاءِ على ما زعموا لأرى موقف الوليد منها وكلام العلماء عليها حتى إذا لم أجد له موقفاً في التدليس لهم، ولا كلاماً للعلماء على الوليد عند أحاديثهم ، رفعت به إصراً من تدليسهم .

ومجملُ هذه الأحاديث كان بعد إفراغ وُسعي في البحث عنها، والوقوف عليها، ليالي وأياماً مُتعبين، أنْ بلغتْ عندي ثمانية وأربعين حديثاً ومائة وجدتُ فيها ما زادني إقناعاً ببراءة الوليد لأنَّه ذكر بعض الضعفاء الذين اتهم بتدليسهم خلافاً لما قال عنه الهيثم بن خارجة .

المطلب الثالث: واحتاج مني إلى أنْ يكون في عدة مباحث ومدخل عليه .

أ- أمَّا المدخل فالذي دعاني إليه هو بيان السبب الذي جعلني أعقبُ المطلب الثالث الذي فيه دراسة قول أبي داود بالمطلب الثاني الذي فيه دراسة قول الهيثم بن خارجة .

وكذلك لبيان الفروقات التي بين قول الهيثم، و قول أبي داود .

ب- أمَّا المباحثُ فهي كالتالي :-

المبحث الأول : وهو في التنقيب عن كلام أبي داود رحمه الله في اتهام الوليد بالتسوية في كتبه وفي السؤالات عنه وفي عامة الكتب كلِّها التي وقفت عليها وتوصلت بعد ذلك إلى نصين له في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية.

المبحث الثاني : وفيه دراسة إسناد، قولي أبي داود رحمه الله تعالى.

والذي دعاني إلى هذا ضرورة وجوب العمل على التثبُّت مما يقال في جرح وتعديل الرجال وفق خُطَّةِ البحث التي تعهدت لك بالسَّير عليها .

المبحث الثالث: وفية دراسة مضامين قولي أبي داود -رحمه الله- في الوليد بن مسلم وجعلت لكلِّ نصٍ دراسة خاصة به .

أمَّا النَّصُ الأول من ذينك النَّصين، قسَّمته إلى قسمين .

القسم الأول : وفيه الدراسة النقدية لقوله .

والقسم الثاني :وفيه الدِّراسةُ الحديثية لقوله .

أمَّا القسم الأول ، فقد دعاني إلى كتابته بيان مخالفة نصِّه للمعقول، ولما لأهل الحديث من أصول .

أمَّا القسم الثاني ، فإلى كتابته دعاني ، نصوصٌ من السلف تُفيدُ أنَّ ما يقعُ من إسقاط الضعفاء ، أو الوسطاء ، فيما بين الأوزاعي ونافع والزهري

وعطاء ، إنَّما هو من الأوزاعي نفسِه لا من الوليد خلافاً لما زعمه أبو داود عنه وأنَّه هو المتصرف بالسَّقطِ في تلك الأسانيد !!

وبعد هذا القسم انتقلت إلى دراسة النصِّ الثاني من كلام أبي داود في الوليد وجعلته في قسمين أيضاً.

القسم الأول وفيه الدراسة النقدية لقوله .

القسم الثاني وفيه الدراسة الحديثية لقوله.

أمَّا القسم الأول فالذي دعاني إلى كتابته بيانُ مخالفة نصِّه للمعقول، ولما لأهل الحديث من أصول .

والقسم الثاني وفيه عدة دراسات :

١- دراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء .

٢- دراسة أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع .

٣- دراسة أحاديث الأوزاعي عن رجل عن الزهري .

٤- دراسة أحاديث الأوزاعي عن رجل عن عطاء .

أمَّا دراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء فالذي دعاني إليها بيان أن لا تدليس فيها خلافاً لأبي داود الذي انفرد عن الهيثم وغيره باتهام الوليد بالتدليس في هذه الأحاديث.

وقد بلغت أحاديثُ الوليدِ عن الأوزاعي عن عطاء أربعة وعشرون حديثاً.

ثم جعلتُ كلمةً بعد هذه الدراسة وفيها بيان ما تطلَّب منا دراسته من كلام أبي داود بشطريه واتَّضح منها أن الدراسة الأولى التي فيها أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء تطلب الشَّطر الأوَّلُ من كلام أبي داود البحث فيها وقد تقدَّم بيانُ السَّببِ الذي دعاني إلى دراستها .

وأما الدراسة الثانية والثالثة والرابعة التي فيها أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع والزهري وعطاء أن الشطر الثاني من كلام أبي داود تطلب منا النظر فيها.

لأنَّ أبا داود زعم أنَّ الوليد أسقط ستين رجلاً من بين هذه الأحاديث فجمعتها فبلغت عندي خمسة وثمانون حديثاً ثم خرَّجتُها لأرى موقف الوليد منها وكلام العلماء عليها.

وقبل ذلك جعلتُ مدخلاً عليها وبالأخص إلى أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع لأُذكِّر بأنَّ الأوزاعي هو الذي كان يتولى الإسقاط فيها.

ثم جعلتُ أيضاً بين كلِّ دراسةٍ من هذه الدراسات كلمة تذكيرية وتوضيحية إلى المقصد من إيراد هذه الأحاديث وبعض النتائج التي توصلت إليها في تلك الدراسات والرابط بينها وأنَّ الوليد على خلاف ما يقولون عنه فيها.

المطلب الرابع: وهو في دراسة قول الإمام الدارقطني في اتهام الوليد بالتسوية، واحتاج مني إلى أن يكون في عدة مباحث ومدخل عليه :

أ- أمَّا المدخل ففيه بيان السبب الذي جعلني أُتبع قول الإمام الدارقطني بقول الإمام أبي داود رحمهم الله جميعاً

وكذلك لبيان الفروق التي بين قول الهيثم وأبي داود والدَّار قطني رحمهم الله.

ب- وأمَّا المباحث فهي كالتالي :

المبحث الأول : وهو في التنقير عن كلام الإمام الدَّارقطني في اتهام الوليد بتدليس التسوية في كتبه وفي غيرها وتوصلتُ بعدها إلى الوقوف على نصين له في ذلك ولكنهما بمعنىً واحد.

المبحث الثاني : وفيه دراسة قول الإمام الدارقطني وقسمته إلى قسمين:

القسم الأول : وفيه الدراسة النقدية لقوله.

القسم الثاني : وفيه الدراسة الحديثية لقوله.

أمَّا القسم الأول فقد دعاني إليه مخالفةُ متنه للمعقول، وما لأهل الحديث من أصول .

والقسم الثاني إلى كتابته دعاني مخالفة قول الإمام الدارقطني لواقع الوليد في حديثه وكذلك لبيان السبب الذي دفع بالإمام الدارقطني للتفرد باتهام الوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم المكي دون الهيثم بن خارجة وأبي داود!!

وفي هذا القسم دراسة أحاديث إسماعيل بن مسلم كُلِّها وذلك لأنَّ الدارقطني رحمه الله قد اتهم الوليد بتدليسه بين الأوزاعي وشيوخه فخرَّجتُ على إثر كلامه في الوليد ثلاثمائة حديثٍ وأثرٍ ونيفٍ عليها لإسماعيل بن مسلم وهي غاية

ما وجدته من حديثه وأبنتُ أنْ لا تدليسَ من الوليد فيها بل توصَّلتُ أنْ لا رواية للأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم أصلاً ، فكيف يكون الوليدُ بعدُ للتَّدليس أهلاً ؟!!

وقد بلغتُ مبلغاً من الجُهد والتَّعبِ، والسَّهر والنَّصبِ، في الوصول إلى منتهاها، فاللهم اغفر وارحم وأنت خير الراحمين .

ثم جعلت في خاتمة هذه الأحاديث كلمة تعقيبية على كلام الدارقطني في اتهامه للوليد بن مسلم بتدليس إسماعيل بن مسلم .

المطلب الخامس : وهو في دراسة قول ابن الجوزي في اتهامه للوليد بن مسلم بالتسوية .

واحتاج مني إلى أن يكون في مبحثين ومدخل عليهما وتعقيب على قوله

أ- أمَّا المدخلُ ففيه بيانُ الفروقات التي بين قول ابن الجوزي في اتهام الوليد بتدليس التسوية وبين الأقوال الأخرى التي تقدمت

وكذلك لبيان أنَّ قوله هو قول الإمام الدارقطني إنْ لم يكن بنصِّه، ولكن بنحوه .

ب- أمَّا المبحثانِ

فالمبحث الأول: في البحث عن أقواله في اتهام الوليد بالتسوية وقد توصلت إلى أربعة نصوص له في ذلك وفي مواضع مختلفة من كتبه وكُلُّها بمعنىً واحد والجواب على واحد منها جواب عليها كُلِّها .

المبحث الثاني : وهو في دراسة متن ابن الجوزي في اتهامه للوليد بن مسلم بالتسوية الدراسة الحديثية وقد شملت عندي دراسة أربعة أحاديث، كان قد اتهم ابن الجوزي الوليد عندها بالتسوية من التدليس .

ثُمَّ بعد الفراغ من المبحث الثاني هذا جعلت تعقيباً على ابن الجوزي أُثرِّبُ عليه تقليده من تقدَّمه على هذه التهمة .

المطلب السادس : وهو في دراسة قول ابن القطان الفاسي رحمه الله في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية .

واحتاج مني إلى أن يكون في مبحثين ومدخل عليهما :

أ- أمَّا المدخل ففيه بيان السبب الذي جعلني أُردف قول ابن القطان بقول ابن الجوزي

أمَّا المبحثان :

فالأول في البحث عن أقوال ابن القطان في اتهامه للوليد بن مسلم بالتسوية وقد وجدت له ثلاثة أقوال في مواضع مختلفة في «بيان الوهم والايهام» وبينت فيها أخطاءه.

المبحث الثاني : وهو في الدراسة الحديثية لقوله في اتِّهام الوليد بالتسوية عند حديث تعقَّب فيه أبا محمد الإشبيلي عبد الحق في كتابه «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الاحكام» للإشبيلي .

المطلب السابع : وفيه دراسة أحاديث اتهم جماعة من المتأخرين الوليد عندها بتدليس التسوية.

وتطلَّب مني هذا المطلب إلى أن يكون كسابقه من المطالب إلى مدخل وعدة مباحث .

أ- أمَّا المدخلُ فلبيان حالهم في تلك الاتهامات وأنَّهم لم يأتوا فيها بشيءٍ

ب- أمَّا المباحث :

فالأول : فيه البحث عن أيِّ حديث توالى عنده بعضُ المتأخرين باتِّهام الوليد بتدليس التسوية .

الثاني : المجيئ بأقوالهم، مدبجة بذكر أسمائهم، والمصادر التي اتهموه فيها بذلك.

الثالث : فيه دراسة أقوالهم وبيان براءة الوليد فيها من التدليس.

المطلب الثامن : وفيه دراسة أحاديث قد يشتبه تدليس الوليد فيها بالتسوية وهي في كتاب العلل لابن أبي حاتم .

وقد تطلَّب مني هذا المطلب أن يكون في مدخل، ومبحثين، وكلمة توضيحية في عقبه !

أ- أمَّا المدخلُ ففيه بيانُ السَّبب الذي دعاني إلى كتابة هذا المطلب وهو أنَّ كتب العلل مظنَّة الوقوف على تداليس المُدلِّسين وأوهام الضعفاء والمتروكين .

ب- أما المبحثان فَهُمَا كالتالي :

المبحث الأول: فيه سبْر أحاديث الوليد التي في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم والخروج من ذلك بأربعة أحاديث يشتبه فيها تسوية الوليد.

المبحث الثاني: فيه دراسةُ هذه الأحاديث التي يشتبه فيها تدليس الوليد تدليس تسوية.

ثمَ بعد هذا المبحث كتبتُ كلمةً توضيحية في عقبه، مُبيِّناً أنَّ أقوال أئمَّةِ (الجرح والتعديلِ) عُرضةٌ للخطأ، معرِّضاً بالأخطاء التي مرت في كلام أبي حاتم عن الوليد .

المطلب التاسع : وفيه دراسة أحاديث قد يشتبه تدليس الوليد فيها تدليس تسوية وهي في كتاب «العلل» للدارقطني -رحمه الله- .

وقد تطلَّب مني هذا المطلب إلى أن يكون في مدخل، ومبحثين، وكلمة توضيحية في عقبه، كما قد تطلَّب مني المطلب السابق شبراً بشبر، وذراعاً بذراعٍ، عدا الكلمة التي في عقبه فإنها تختلف عنها .

فهذه فيها بيان تقليد الإمام الدار قطني في تهمته للوليد بالتسوية لمنْ تقدَّمه وما شاع عنهم لأنَّا لم نجد في «علله» ولا في «سننه» أحاديث نصَّ على تدليس الوليد فيها

وهذا يدلُّ على أنَّ دعواه التي في كتابه «الضعفاء» وفي «سؤالات السلمي» له ليس لشيئ رآه، ولكن شيءٌ شاع في زمنه ومن ثمَّ تبناه!!

المطلب العاشر : وفيه ذكرُ أقوالِ جماعةٍ من المتأخرين اتهموا الوليد بالتسوية تقليداً لمن تقدمهم .

واحتاج مني هذا المطلب إلى أن يكون في مبحثين، ومدخل عليهما وخاتمة.

أ- أمَّا المدخل ففيه بيان حالهم، في أقوالهم.

ب-أمَّا المبحثان :

فالأول منها كان في البحث عن أقوالهم.

والثاني كان في نقد مضامين أقوالهم والتعليق على بعضها.

ت-أمَّا الخاتمةُ ففيها بيانُ أنَّه وبالتقليد، ضاعت أحاديثُ الوليد.

الباب الثالث: وهو بابٌ فيه ذكر أقوالِ من اتهم الوليد بتدليس الإسناد.

وجعلت لهذا الباب أيضاً فصولاً، ومداخل عليها، ومباحث، وكلمات توضيحية ، وتذكيرية ، وتعقبات ، ونتائج ، وكُلُّها تتفق والمنهاج العلمي الذي تعهدت لك بالسير عليه في خُطَّةِ البحث.

وقد قدَّمت لك قولَ أبي مُسهرٍ عبد الأعلى بن مسهر من بدٍّ تلك الأقوال المتهمة للوليد بن مسلم بتدليس الإسناد، وجعلته هو الفصل الأول منها، واحتاج مني إلى أن يكون في مدخل ، وعدة مباحث .

أ- أمَّا المدخلُ عليه فالذي دعاني إليه أسبابٌ عدة منها وأهمُّها التنويه إلى أنَّه إذا لم يثبت اتهامهم له بتدليس التسوية وهو المشهور به عندهم فلن

يثبت -والله أعلم- ما هو دونه؛ كتهمتهم له بتدليس الإسناد وهو كذلك لم يثبت عن الوليد

ب- أمَّا المباحث فهي كالتالي :

المبحث الأول: وفيه دراسة اتهامِ أبي مُسهر للوليد بتدليس الإسناد.

وفيه السبب الذي دعاني إلى تقديم قول أبي مسهر على غيره ممن اتهم الوليد بتدليس الإسناد وهو أنِّي لم أجدْ أقدمَ وفاةً ، ولا أصرحَ اتِّهاماً له بتدليس الإسناد من قول أبي مسهر رحمه الله .

ولمَّا كنتُ قد تعهَّدتُ لك في خُطَّةِ البحث من تقديم الأقدم فالأقدم والأمثل فالأمثل بما يتفق مع أصول البحث جئتُ لك بقول أبي مُسهر في مقدمة الأقوال التي اتهمت الوليد بتدليس الإسناد .

المبحث الثاني: وفيه ذكر أقوال أبي مسهر في اتهام الوليد بتدليس الإسناد، و أخرى في توثيقه ، وقد وجدتُ له خمسةَ أقوال تنسب إليه !!

المبحث الثالث : وفيه دراسة أسانيد الأقوال التي رُويت عن أبي مُسهر في الوليد -رحمه الله- .

والذي دعاني إلى هذا المبحث هو ضرورة التثبت ووجوب التحري عما يُقال، في جرحِ وتعديلِ الرِّجالِ، وذلك وفق خُطَّةِ البحث التي تعهدتُ لك بالسير عليها .

المبحث الرابع: وفيه دراسة قول أبي مُسهر في اتهام الوليد بتدليس الإسناد.

وهو ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول: الدراسة النقدية لقول أبي مُسهر في اتهام الوليد بتدليس الإسناد.

القسم الثاني : الدراسة الحديثية لقول أبي مُسهر في اتهام الوليد بتدليس الإسناد.

والقسم الأول : قد دعاني إلى كتابته مخالفة متن أبي مسهر للمعقول، ولما لأهل الحديث من أصول .

والقسم الثاني: فالذي إليه دعاني هو مخالفة قول أبي مُسهر في اتهام الوليد لواقعه في حديثه .

وقد تطلَّب مني هذا القسم عدة مطالب :

المطلب الأول : إعادة التذكير بما تقدم وما تأخَّر من أحاديث الوليد عن الأوزاعي .

المطلب الثاني : دراسة أحاديث يوسف بن السفر كُلِّها لنرى موقف الوليد منها وكلام العلماء عليها وقد بلغت خمسةً وعشرين حديثاً

المطلب الثالث: دراسة الأحاديث التي قال الوليد فيها: قال الأوزاعي، وقد بلغت سبعة أحاديث .

أمَّا المطلب الأول فالذي دعاني إلى النظر فيه أنَّ أبا مسهر اتهم الوليد في أحد أقواله بأنَّه كان يأخذُ حديثَ الكذَّابين ومنهم ابن السفر ثُمَّ يُدلِّسه ويرويها مباشرة عن الأوزاعي .

ولعمري لو كان الوليد كذلك لظهر تدليسهُ فيما تقدم من حديثه عن الأوزاعي وهي كالتالي :

١- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع وهي: اثنا عشر حديثاً.

٢- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري وهي: سبعة وثمانون حديثاً.

٣- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد وهي: سبعة أحاديث.

٤- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء وهي : أربعة وعشرون حديثاً.

٥- أحاديث الوليد عن الأوزاعي التي قال فيها: قال الأوزاعي وهي سبعة أحاديث .

ومجموع هذه الأحاديث سبعة وثلاثون حديثاً ومائة من حديث الوليد عن الأوزاعي ، لم يأت فيها شيء مما قال أبو مُسهر عن الوليد !!

وهذه الأحاديث نوهت إليها في الدراسة الحديثية لنصِّ أبي مُسهر -رحمه الله- في اتهام الوليد بها وبغيرها .

ثم جئت بعدها بما وقفت عليه من أحاديث أبي الفيض يوسف بن السفر، وعدتها خمسة وعشرون حديثاً ، ودرستُها وتيقنت بعدها بضعف قول أبي مُسهر في اتهام الوليد بن مسلم -رحمه الله-.

إذ لو كان الوليد يُدلِّسه لوجدناه وهو يروي أحاديث يوسف بن السفر، عن الأوزاعي مباشرة، أو وجدنا من ينصُّ من العلماء على تدليسه في تخريجها والكلام عليها !!

ولمَّا لم أجد ذلك قلتُ : غفرانك ما يجوز لنا أن نتكلم بهذا [١].

ثم جئتُ بأحاديث الثلث الأخير من كلام أبي مُسهر -رحمه الله- وهي الأحاديث التي قال فيها الوليد : قال الأوزاعي ليطمئن قلبي !! فوجدتها سبعة أحاديث و درستها لأرى فيها تدليس الوليد فوجدتُه عن ذلك بعيداً.

ثم جعلتُ في آخر هذه المطالب تعقيباً على متن أبي مُسهر في الوليد وبيَّنتُ فيه أنَّ دعواه لا يقبلها عقلٌ، و لم يأت بها نقلٌ من واقع الوليد في حديثه.

الفصل الثاني :وفيه دراسة تهمة الإمام البخاري -رحمه الله- للوليد بن مسلم بتدليس الإسناد

واحتاج مني هذا الفصل إلى أن يكون في مدخل ومبحث :

أ- أمَّا المدخل فلبيان وجه الشَّبه بين قوله وبين قول أبي مُسهر وكذلك لبيان الفروق بينهما، والداعي لتقديم قول أبي مُسهر على قول الإمام البخاري، وكذلك لبيان مكامن الضعف في قول الإمام البخاروالتي تدل على ضعف دعواهم هو و أبو مسهر في اتهام الوليد بتدليس ابن السفر ليت شعري من لي بذلك ؟!

ب- المبحث الثاني في دراسة الحديث الذي اتهم عنده الإمام البخاري الوليد بتدليس ابن السفر.

بيد أني أشرتُ إليه إشارةً، واكتفيتُ عن إعادته بالإحالة، لأنِّي كنتُ

(١) أي بكلام أبي مسهر في اتهام الوليد !

خرَّجته مع أحاديث ابن السفر وأجبتُ عنه في تهمة أبي مسهر للوليد.

الفصل الثالث : وفيه دراسة اتهام الإمام يحيى بن معين للوليد بن مسلم بتهمة تدليس الإسناد.

واحتاج مني إلى أن يكون في مدخل ومبحث :

أ- أمَّا المدخل فلبيان السبب في إلحاق قول ابن معين بقول الإمام البخاري وكذلك لإعطاء نبذة عن اتهامه في أيٍّ أقسام التدليس هو ؟ وكيف اخترت لقوله أن يكون في قسم تدليس الإسناد.

ب- أمَّا المبحث فقد كان في دراسة إسناد قول ابن معين وبيان أنه لم يثبت .

الفصل الرابع : وفيه دراسة اتهام الإمام النسائي للوليد بن مسلم بتدليس الإسناد.

واحتاج مني هذا الفصلُ إلى أن يكون في مدخل عليه ومبحث :

أ- أما المدخل ففيه بيان السبب الذي جعلني أُردف قول الإمام النسائي بقول الإمام يحيى بن معين ووجه الشبه بين قوليهما والفروقات بينهما .

ب- وأمَّا المبحث ففيه دراسة متن الإمام النسائي -رحمه الله- في اتهام الوليد بن مسلم وقسمته على قسمين :

القسم الأول : وهو في الدراسة النقدية لقوله .

والقسم الثاني : وهو في الدراسة الحديثية لقوله.

أمَّا القسم الأول فالذي دعاني إليه بيان اضطراب الإمام النسائي في الوليد بن مسلم إذ تارة يشير إلى تدليسه، ثم لما جاء في كتابه «ذكر المدلسين» لم يذكره فيهم، و لم يُعدَّه منهم !!

والقسم الثاني ، الذي إليه دعاني ، مخالفةُ قولِه لشرطه في سننه ولتعامله مع أحاديث المدلسين فهو كان -رحمه الله- يرى أن يُخرِّج لمن لم يُجمع على تركه !

وهم قد أجمعوا -وأنت تعلم- على ترك حديث من كان يتعاطى تدليس التسوية على الصفة التي وصفوا الوليد بها إذا كان معنعناً ، فلماذا أخرج له فيها بذلك و لم يتعرض لها بانتقاد!! وهو كان ينصُّ على ضرورة تصريح المدلسين بالسماع في السنن إذا مرَّ بحديثهم ؟!!

الفصل الخامس : وفيه ذكر مائة إسناد صرَّح الوليد فيها بذكر الضعفاء و المتروكين وغيرهم ممن كانوا من شيوخه وكذلك ممن كان في طبقة شيوخ شيوخه وغيرهم.

واحتاج مني هذا الفصلُ إلى أنْ يكونَ في مدخلٍ عليه، وذكر لهذه الأسانيد يؤدي إليه ، وتعقيب على قولهم بأنَّه يُدلِّس ويُسوِّي !!

أ-وقد دعاني إلى كتابة المدخل عليه بيان أنَّه كان على خلاف ما يقول المتأخرون عنه بأنه كثيرُ التَّدليسِ والتَّسويةِ فجئتُ بمائة إسناد، وتركتُ

أضعافها، و فيها ذكرُ الوليد للضعفاء، والمتروكين، من شيوخه، ومن شيوخ شيوخه.

ب- ثمَّ ذكرتُ تلك الأسانيد بعد البحث عنها، ولكن لم يدم طويلاً لبراءة الوليد فيها .

ت- عقَّبتُ على قولهم: يُدلِّس ويُسوِّي ويكثر من ذلك، بأنَّ أحداً لو زعم بأنَّ الوليد كان كثير الرواية عن الضعفاء والمجاهيل لم يأثم بذلك!!

الفصل السادس: وفيه دراسة اتهام ابن أبي السَّري محمد بن المتوكل للوليد بن مسلم بتدليس الإسناد والشيوخ !!

واحتاج مني هذا الفصل إلى أن يكون في مبحثين، ومدخل عليها :

أمَّا المدخل فقد دعاني إلى كتابته بيان السبب في تأخير قول ابن أبي السري ودراسته عن قول الإمام النسائي على أنه متقدم عليه في الزمن .

أ- أمَّا المباحث فهي كالتالي :

المبحث الأول : وفيه دراسة إسناد تهمة ابن أبي السَّري للوليد بن مسلم بتدليس الإسناد، والشيوخ .

والذي دعاني إلى كتابة هذا المبحث ضرورة التثبت ، ووجوب التحري ، فيما يقال، من جرح وتعديل الرجال، وفق خُطَّةِ البحث التي تعهَّدتُ لك بالسير عليها .

المبحث الثاني: وفيه الدراسة الحديثية النقدية لقوله والذي دعاني لذلك تناقض قول ابن أبي السري في الحديث الذي وجَّه تهمة التدليس فيه على الوليد .

الباب الرابع: وهو باب فيه دراسة قول من اتهم الوليد بتدليس الشيوخ.

واحتاج مني هذا الباب إلى أن يكون في فصل واحد، ومدخل عليه وعدة مباحث ، وتعقيب على هذه الدراسة.

أ- أمَّا المدخل فلبيان منشأ هذه التهمة وأنَّها من ابن حبان -رحمه الله- وأنَّ أبا الوليد الباجي وابن رجب قلداه فيها.

ب- أمَّا الفصل ففيه دراسة تهمة الوليد بتدليس الشيوخ .

وقد احتاج مني هذا الفصل إلى أن يكون في عدة مباحث :

المبحث الأول: فيه التنقيب عن جميع أقوال من اتهم الوليد بتدليس الشيوخ ومن ثم ذكر نصوصهم في ذلك .

المبحث الثاني : وفيه الدراسة التحليلية النقدية لقوله .

المبحث الثالث : وفيه الدراسة الحديثية لقوله.

أمَّا المبحث الأول فقد دعاني إلى كتابته مخالفة قوله للمعقول .

والمبحث الثاني ، فإليه قد دعاني مخالفة قوله لواقع الوليد في حديثه .

وقد تطلَّب مني هذا المبحث مطلبان :

المطلب الأول: دراسةُ كلِّ ما قال فيه الوليدُ: حدَّثنا أبوعمرو وعن أبي عمرو وأنَّ أبا عمرو وقال أبو عمرو عن الزهري .

وقد أشرتُ إلى أنِّي قد تقدَّمتُ بدراسة هذه الأحاديث للتَّأكُدِ من صحة قول الهيثم بن خارجة لأنَّه كان قد زعم أنَّ الوليد يُدلس بين الأوزاعي والزهري.

وفي هذا المبحث اكتفيتُ عن إيرادها هنا ، بتخريجها هناك وأشرتُ إليها فقط .

والذي دعاني إلى دراستها هنا عند همة ابن حبان ، والباجي ، وابن رجب أنهم زعموا أنَّ الوليد كان يقول: حدثنا أبوعمرو يوهمُ أنَّه الأوزاعيُّ وأنا كنت قد خَرَّجتُ كُلَّ هذه الأحاديث التي أشاروا إليها وتأكدتُ أنَّها أحاديث الأوزاعي نفسه، بدليل أنَّ الوليد قد تُوبع عليها، أو صرَّح بالتحديث فيها، أو غير ذلك ممَّا يدلُّ على براءته من التدليس .

وأمَّا المطلب الثاني فيه دراسة أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم.

والذي إلى هذه الدراسة دعاني زعمُ ابنِ حبان ومن قلَّده أنَّ الوليد كان يروي أحاديثه بحدثنا أبو عمرو يوهم أنَّه الأوزاعي، فخرَّجتُ أحاديثَ ابن تميم لأرى موقف الوليد منها ، فوجدتُه يذكره ولا يُدلِّسه في سبعة أحاديث من ثمانية وعشرين حديثاً لابن تميم ، ليس فيها على الوليد ذميم !

نعم إنَّ ما رواهُ الوليدُ منها ذكر فيه ابن تميم ، ومالم يذكره فيها، لأنَّه لم يروها .

ثم بعد هذا المطلب كتبتُ تعقيباً على كلام ابن حبان ومن قلَّده وفيه النقاط التي تدلُّ على تخلخل دعوى ابن حبان رحمهُ الله .

ثم بعد ذلك جعلت فصلاً في ثمرة هذا البحث وهذه الدراسة والتي أخذت مني وقتاً طويلاً بلغ ستةُ أعوامٍ وقد حصلت من هذا البحث على فوائد كـــثيرة منها أن الوليد لم يكن مدلساً وأن الأوزاعي هو الذي كان كذلك وغير مما تجده في هذا الفصل من ثمرات النتائج التي توصلت إليها.

ثم جعلت بعد ذلك فهارس علمية تخدم الباحث للوصول إلى مبتغاه من هذا الكتاب وذلك بوضع فهرساً للموضوعات ومن ثَمَّ فهرساً للآيات ومن ثَمَّ فهرساً للأحاديث والآثار .

ثم جعلت بعد ذلك ثَبْتاً للمصادر والمراجع العلمية التي اعتمدت عليها في كتابي هذا .

وبهذا أرجوا من الله العلي القدير أن يتقبل عملي ويجعله خالصاً لوجهه الكريم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه أبو جابر

عبد الله بن محمد بن عثمان

الأنصاري

في ١٤٢٩/٨/١٣

الباب الأول

باب فيه

ذكر أقوال الموَثِّقينَ لِلوليد بنِ مُسلِم

وهو

يشتمل على فصلين :

الفصل الأول: وفيه أقوال الموثقين للوليد بن مسلم في عامة شيوخه ومروياته وشخصه أي في عدالته وضبطه.

الفصل الثاني: وفيه أقوال الموثقين للوليد بن مسلم فيمن أُتهم في حديثهم كالإمام الأوزاعي.

الفصل الأول

أقوالُ المُوَثِّقِيْنَ لِلْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِم فِيْ عَامَّةِ شُيُوْخِهِ وَمَرْوِيَاتِهِ وَشَخْصه

لما كان الوليدُ بنُ مُسلمٍ ذا شخصيةٍ علميةٍ كبيرة، وصاحب روايات كثيرة، اعتنى العلماء بالنظر في حاله كغيره جرحاً وتعديلاً .

والمُعدِّلون له على قسمين كما أنَّ المضعفين له على قسمين :

والقسم الأول من المُعدِّلين له: المُعدِّلون له بالعموم .

والقسم الثاني منهم: المُعدِّلون له فيمن اتُّهم في حديثهم .

وإنِّي بادئٌ لك بذكر أقوال القسم الأول من المعدِّلين له وهم على النحو التالي:

١ - ذكره محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤٧٠/٧) في الطبقة السادسة، وقال: «**وكان الوليد ثقة كثير الحديث والعلم**».

٢- وقال صدقة بن الفضل المروزي فيه: «**حافظ متقن**»، وذلك في معرض كلام له عن الوليد بن مسلم[١].

وقال أيضاً فيه: «..**فما رأيتُ رجلاً أحْفَظَ للحديثِ الطويلِ وأحاديثِ الملاحمِ منه**»[٢].

٣ - وقال أبو زرعة في «تاريخه» ص(٣٨٤): «**قال لي أحمد بن حنبل**

(١) المعرفة والتاريخ (٢٤٥/٢) .

(٢) المصدر السابق .

كان عندكم ثلاثة أصحاب حديث: مروان بن محمد، والوليد، وأبو مُسهر».

٤- وقال أبو زرعة أيضاً في «تاريخه» ص (١٧٩): «**سألتُ أبا مُسهر الوليد فقال: كان من ثقاتِ أصحابِنا[١]-وفي روايةٍ- مِنْ حُفَّاظِ أصحابنا[٢]**».

٥- وقال الإمام ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» (١٦/٩) نا أبي نا أحمد بن أبي الحواري، قال سمعت أبا مُسهر قال: « **رحم الله أبا العباس يعني الوليد بن مسلم، كان معنياً بالعلم** ».

٦- وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢٤٦/٢) «**كنتُ أسمعُ أصحابنا يقولون علمُ الشامِ عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم**».

٧- وقال أيضاً الفسوي في موضع آخر (٢٤٧/٢) «**فأمَّا الوليدُ فمضى على سنته محموداً عند أهل العلم، متقناً صحيحاً صحيح العلم**»[٣]

٨- قال الفسوي في «المعرفة» أيضاً: (٢٤٦/٢): «**سألتُ هشامَ بنَ عمار عن الوليد بن مسلم، فقال: رَحِمَ اللهُ أبا العباس، كان وكان وجعل يذكر فضله وعلمه وورعه وتواضعه**» .

٩-قال الفسوي في «المعرفة» أيضاً: (٢٤٦/٢): «**وسمعتُ إبراهيمَ بنَ**

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٩٤/٣١)

(٢) وانظر «الجرح والتعديل» أيضاً(٢٩٠/١) " باب ما ذكر من كلام أبي مسهر في ناقلة الاخبار وكناهم وأسمائهم "

(٣) وانظر «تاريخ دمشق» (٢٨٥/٦٣).

المنذر قال: قدمت البصرة فجاءني علي بن المديني فقال: أولُ شيء أطلب أخرج إليَّ حديث الوليد بن مسلم، فقلتُ يا ابنَ أمَّ سبحان الله، وأين سماعي من سماعك، فجعلت آبي ويلح، فقلت: أخبرني إلحاحك هذا ما هو؟ قال: أخبرك الوليد رجل الشام وعنده علمٌ كثيرٌ، ولم أستمكن منه – إلى أن قال– فأخرجت إليه فتعجب من كتابته وجعل يقول: «كان يكتب على الوجه»[1].

١٠- قال الخليلي في «الإرشاد» (١٢/٤٣-٤٤/١٨٥): «**الوليد بن مسلم صاحب الأوزاعي مُقدَّم على جميع أهل الشام، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، سمع شيوخ الحجاز والعراق مالكاً، وابن جريج، والثوري، وإليه انتهاء الفتيا بالشام، ويتفرد بحديث**».

١١-وقال العجلي في «معرفة الثقات» (٢/٣٤٢/١٩٤٨): «**الوليد بن مسلم الدمشقي ثقة**».

١٢- وقال يعقوب بن شيبة عنه « **الوليد بن مسلم دمشقيٌّ ثقةٌ يكنى أبا العباس** »[2].

١٣- وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/٤٥٣): «**وحريز بن عثمان من الأثبات يُحدِّث عنه الثقات من أهل الشام مثل الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب**...».

(١) كذا في «تهذيب الكمال» (٣١/٩٣)، والنص فيه يتماشى مع السياق، والـذي في المعرفة "فتعجب من كتابته وقال: كاد أن يكتب على الوجه".

(٢) انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٣/٢٨٨) و«تهذيب الكمال» (٣١/٤٩٠).

١٤- وقال الإمام البزار في «مسنده» (٢٧٩): «**ثقة**».

١٥- وقال أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٥٧/٣) «....**تفرد به الوليد بن موسى القرشي وهو ضعيف ليس كالوليد بن مسلم الدمشقي**».

١٦- وقال الحاكم أبو عبد الله في «المستدرك» (٦٢/١): «**فإني لا أعلم خلافاً بين أئمة الحديث، أنَّ الوليد بن مسلم أوثقُ وأحفظُ وأعلمُ وأجلُّ من أبي اليمان[١]، وبشر بن شعيب[٢]، وعلي بن عياش[٣] ، وأقرانهم من أصحاب شعيب [٤]...**».

١٧- وقال ابن عبد البر في «التمهيد» عن حديث (٩٩/٢١): «... **كذلك رواه ثقاتُ أصحاب الأوزاعي...**» قلت: وكان الوليد منهم!

١٨- وقال السمعاني في «الأنساب» (٣٣٨/٥): «**ومن مشاهير محدثيها (دمشق) أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي مولى لبني أمية كان من ثقات العلماء المكثرين من الحديث**».

١٩- وقال النووي في «تهذيب الأسماء» (٤٤٤/٢): «...**وأجمعوا على جلالته وارتفاع محله في العلم وتوثيقه ...** ».

(١) قال الحافظ فيه في «التقريب» ثقة ثبت واسمه الحكم بن نافع.

(٢) قال الحافظ عنه في «التقريب» ثقة.

(٣) قال الحافظ عنه في «التقريب» ثقة ثبت.

(٤) هو ابن أبي حمزة الأموي ثقة حافظ متقن.

فهذه تسعة عشر قولاً، سردتها لك مسندة إلى أصحابها، محالة إلى مراجعها، وهي: -كما ترى- كُلُّها في توثيق الوليد بن مسلم توثيقاً مطلقاً، و لم تتعرض له بجرح عدا قول الخليلي منها ويتفرد بحديث.

وتوثيق هؤلاء كلهم للوليد بن مسلم دون التعرض له أو لراويته بجرح يدل على نزاهة الوليد عندهم من التدليس ، لأنَّ قولهم فيه ثقة تنجيه من وصمة التدليس التي تخدش في عدالته على قول، وفي روايته على القول الآخر.

ومن هنا نخلص ببراءة الوليد بن مسلم من التدليس عند كُلِّ هؤلاء الذين وثقوه كابن سعد، وصدقه بن الفضل المروزي، وأبي مسهر، والفسوي، والطاطري، وهشام بن عمار، وعلي بن المديني ، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن عدي، والبزار، والحاكم النيسابوري، والسمعاني صاحب الأنساب، وشرف الدين النووي.

واحذر هنا أنْ يُشوِّشَ عليك من لم يُحط خبراً بمسألة، ثم يذهب محتجًّا عليك بها، وهي: أنَّ التدليس قدحٌ في الرواية، لا في العدالة، ليقنعك بعدها، بأنَّ هؤلاء الذين وثقوا الوليد بن مسلم لا يعني توثيقهم له براءته ونزاهته عندهم من التدليس، لأنَّه أي التدليس قدح في الرواية لا في العدالة، ومن ثم يقول لك: إنَّ من وثق الوليد بن مسلم منهم إنما هو توثيق له في العدالة ليبقى الوليد عندك مرفوض الرواية، في النهاية.!!

فإن قالوا، فقل لهم: وهل هذا المذهب مجمع عليه ؟!

فسيُنغِضونَ إليك رؤوسهم ويقولون : لا بل اختلفوا !!

فإن هم أجابوك لذلك، فسلهم وقل لهم: هل من وثق الوليد كابن سعد، وصدقة بن الفضل، وابن حنبل، وابن المديني، ومروان الطاطري، وهشام بن عمار، وغيرهم، عندكم من الذين يرون التدليس جرح في الرواية؟! وبهذا لا يتعارض توثيقهم له مع اعتقادهم فيه بأنَّه يدلِّس ؟!

فسيقولون : الله أعلم .

فإنْ هم أجابوك لذلك ، فحرِّج عليهم وقل لهم: كيف تُحجِّرون على توثيقهم له ، وتجعلونه ضيقاً حرجاً في العدالة ؟!

وأنتم لعمري ما تدرون من أيِّ الفريقين هم، فأتموا توثيقهم في العدالة والرواية فالأمر غم!!

فإنْ قيل: ومن أدراكم أنتم بمذهبهم وأنَّهم أرادوا توثيق الوليد حتى في الرواية، لِنُسلِّم لكم بتراهة الوليد عندهم من التدليس ؟!

فإن سألوك فقل لهم: نحن على الأصل، وما لكم علينا من فضل، بل نظنكم مخطئين .

نعم لقد كان كثير من المحدثين يُفرِّقون بين من كان يُدلِّس الضعفاءَ ، ومن يُدلِّس الثقات منهم .

فالأول : عندهم مجروح العدالة .

والثاني : عندهم مجروح الرواية.

و لم أجد من خالفهم على هذا التفريق الحسن .

وعليه يكون من وثق الوليد بن مسلم منهم له حالتان:-

الأولى : أنَّ من وثقه لا يعلم عنه شيئاً من التَّدليس ، ومن ثم يكون توثيقه له توثيقاً مطلقاً.

الثانية : أنَّه علم أنه لا يدلِّس إلاَّ عن ثقة .

وهذا لن توافقونا عليه لما شُهِرَ به الوليد عندكم من تدليس الضعفاء.

إذاً لا محيد لكم عن الحالة الأولى وهي أنَّ من وثق الوليد منهم كان يراه ثقة مطلقاً في الرواية والعدالة .

على أنَّ كثيراً من هذه الفروقات والمصطلحات محدثة لم تكن في بال كثير من المحدثين القدامى، عاشوا بدونها غير خزايا ولا ندامى، وكدنا نكون معهم لولا أن دخل علينا الفقهاء والأصوليون بكثير منها وأخرجونا من ديارنا.

فخذوا حذركم يا أهل الحديث منهم، وانفروا عليهم ثبات، أو انفروا جميعاً، فإنكم إن تركتموهم أوضعوا خلالكم، يبغونكم قواعد الفقه وأصوله، وفيكم سمَّاعون لهم.

ومن ذلكم سماعهم لأقوالهم، وحشدها في مصنفاتهم.

وماكان لهم أن يُدخلوها إلاَّ خائفين! لأنَّ طرائق المحدثين تخالفهم، ومناهجهم لا تحالفهم، في كثير مما يقولون.

فيقولون ثقة وكان يدلِّس، وثقه وكان يرسل، وغير ذلك من الإستثناءات وكثير من الفقهاء والأصوليين في غفلة عن هذا!

ولو عقلوه ما احتجنا إلى كثير من تفريعاتهم وتخريجاتهم، لأنهم أي المحدثين كفونا مؤنة هذه الفروقات التي لو طبقناها على أقوال المحدثين في الجرح والتعديل لوقفنا حائرين بعدها في كثير منها!! هل ذاك التوثيق في العدالة أم في الرِّواية؟!

وكذلك وجدت أهل الحديث في الطرقات يتساءلون، ونساءهم من وراء الحجرات يتنادون، هل قولهم ضعيف في العدالة أم في الرِّواية ؟!

يا أخي إنَّ قولهم ثقة أو ضعيف إنَّما هو في الرِّواية والعدالة إلاَّ ما استثنوا من هذا وهذا .

ولئن سئلتهم ما ثمرةُ هذا الخلاف الذي تنادون بالتَّنصيص عليه أنتم، وفقهاؤكم ليقولنَّ إنَّما لنردَّ أحاديث من كان مجروح العدالة مطلقاً، ونحترز من بعض مرويات مجروح الرِّواية .

فإن قالوا فقل لهم ما بال سيِّئ الحفظ عندكم، ومن له أوهام وأغلاط ونحوهم، تردُّون أحاديثهم مطلقاً وهم مجروحو الرِّواية لا العدالة؟!!

إذاً لا معنى لهذه الفروقات والمصطلحات لو كنَّا نعقلُ أو نسمعُ إلاَّ لأصحاب الحديث .

وعلى هذا الذي تَقَدَّم أيضاً يكون من وثَّق الوليد منهم إنَّما هو توثيقٌ له في العدالة والرِّواية .

نعم لو كان المتهمون للوليد بالتَّدليس هم الذين وثقوه لكان من جمع بين اتهامهم وتوثيقهم له حظٌ من الفقه والنظر

ليقول لنا: إنَّ توثيقهم للوليد أو غيره لكيلا نردَّ حديثه مطلقاً.

وإنَّ اتهامهم له بالتَّدليس لكيلا نقبل حديثه مطلقاً؛ بل يبقى عندنا مرفوض الرِّواية فيما عنعن وأنأن، ومقبولها فيما صرَّح بالتحديث وما تلكع فيه ولا تلكَّن.

ولو شاء ربُّك لأفسد هذا التأويل عليكم ، ليقول لكم أهلُ الحديثِ هذا أحدُ الترجيحات عندنا ، وربما كان اختلاف (التوثيق والتجريح) عن الواحد منهم لأنَّه وثقه و لم يكن يعلم عنه هذا الكَلِمْ ، ثم لما تبين له رماهُ به وثمة غيره من التأويلات والترجيحات ، للجمع بين هذه الحالات ليتذكروا عندها أنَّ وحيَ الله هو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وما عداه يؤخذ من قوله ويُرد .

وعلى هذا ردَّ قولهم بأنَّ توثيق الوليد كان منهم له في العدالة ، وقل لهم بل حتى في الرِّواية .

وكذلك لم يكن ثقة في الرِّواية فقط فيمن لم يُتَّهم باستعمال التَّدليس في حديثهم بل حتى فيمن اتُهم في حديثهم كان ثقة – رحمه الله – عند من عرفوا حقيقة الوليد من المتقدمين والمتأخرين .

ولهذا كان من المناسب جداً ذكر أصحاب هذا القول وأقوالهم، وهم أصحاب القسم الثاني من المُعدِّلين للوليد بن مسلم، والذي وعدتُك بذكره.

وبذلك أكونُ قد أفدتُك بأمرين:

الأول: أنَّ الوليدَ بن مسلم ليس ثقة فقط عند من تقدَّم ذكرهم وأقوالهم في توثيقه.

الثاني: أنَّ الوليدَ كان ثقة حتى في حديثه عن الأوزاعي والذي اجتمعت كلمةُ المتهمين له بالتَّدليس على استعماله ذلك في حديثه.

وإنْ كُنَّا لم نجدْ صحيحاً من تلك الأقوالِ إلى قائليها، إلَّا قول الإمام ابن حبان وكذلك قول الإمام الدارقطني -رحمهما الله-، فالأول أتى بما لم يأت به الأوائل، والآخر أراه تلقاه عمَّا شاع في وقته عن الوليد بن مسلم منسوباً إلى المتقدمين.

والمتقدمون المعاصرون له من أقرانه، وأفذاذ بلده وزمانه، ومن أتى بعدهم، وعرف قدرهم ، واحترم رأيهم ،كانوا يرون الوليد ثقة، وكان بعضهم لا يُقدِّم عليه أحداً في الأوزاعي.

الفصل الثاني

أَقْوَالَ المُوَثِّقِيْنَ لِلْوَلِيد بنِ مُسْلِم فِيْمَنْ أُتُّهِمَ بِالتَّدْلِيْسِ فِي حَدِيْثِهِمْ

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٦/٩) «**ثنا أبي ثنا أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعت مروان يعني بن محمد الطاطري ومرَّ بنا الوليدُ فلمَّا ولَّى، قال لي مروان: عليك به فإنَّك إذا سمعت منه لم يضرك من فاتك من أصحاب الأوزاعي، ابدأ بكتاب الأوزاعي**».

فهذا كما ترى الإمام القدوة العلامة الحافظ مروان بن محمد الطاطري الدمشقي بلديُّ الوليدِ بنِ مُسلمٍ، وقرينُه كان يرى الوليد بن مسلم أثبت النَّاس في الأوزاعي، لذا قال ناصحاً لتلميذه أحمد بن أبي الحواري إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد فما تبالي من فاتك.[١]

وقال الطاطري مرة لعباس بن الوليد الخلال: «**كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الأوزاعي**[٢]».

وهكذا نجدُ الوليدَ مقدَّماً وكبيراً في الأوزاعي عند الإمام أحمد رحمه الله، وقد سأله مهنا قال: **قلت لأحمد: أيما أثبت الوليد بن مسلم أو القرقساني يعني- محمد بن مصعب-، قال الوليد. كان القرقساني صغيراً**

(١) وانظر «شرح علل الترمذي» (٧٣١/٢)، فقد حكى هذا القول عن أحمد بن أبي الحواري أيضاً أبو زرعة رحمه الله.

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١٦/٩).

في الأوزاعي[١].

وقال الخليلي في «الإرشاد» (٤٤٩/١) «... **وحديث الأوزاعي عن قرَّة مشهور رواه الكبار عن الأوزاعي ، الوليد بن مسلم ، وأبو المغيرة ، وعبيد الله بن موسى ، وابن المبارك عن الأوزاعي ، والمعول عليه**» .

وكان الإمام أحمد يقول: «**ليس أحدٌ أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم**[٢]».

وهذه الأقوال وغيرها مما هو في مضمونها ومعناها تردُّ دعوى الإمامين ابن حبان والدارقطني، -رحمهما الله-، إذ لو كان الوليدُ مُدلِّساً عند الإمام أحمد في حديث الأوزاعي لما كان مُقدَّماً وكبيراً وثبتاً في حديثه عنه.

إذ من المعلوم أنَّ الثبوتية لا تثبت إلَّا بسلامة الراوي مما يخدش صحةَ حديثِه وروايتِه.

وكذلك لو كان الوليد مُدلِّساً عند الإمام مروان الطاطري في حديثه عن الأوزاعي لما نصح تلميذه أحمد بن أبي الحواري بالاكتفاء بحديث الوليد عن الأوزاعي، لأنَّ اكتفاءه يفوِّتُ عليه حديثَ الأوزاعي المأمون فيه جانب التدليس.

ولهذا اعترض الضياء المقدسي - رحمه الله - على شيخه ابن الجوزي في

(١) انظر شرح «علل الترمذي» (٧٣١/٢).

(٢) انظر «المعرفة والتاريخ» (٩٨/٢ - ٩٩).

اتهامه للوليد بتدليس التسوية عازياً له إلى علماء النقل عندما قال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٩٢٩/١٢) «.... أما الوليد فقال علماء النقل كان يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم».

فتعقبه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤٢٤٢/٩) قائلاً «وهذا القول لم يذكر شيخنا من قاله وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثه في صحيحهما وقد مدحه مروان بن محمد الطاطري وعبد الأعلى بن مُسهر وهما من أهل بلده و لم أر في كتاب ابن أبي حاتم ذكر شيءٍ من الجرح وقال سألتُ أبي عنه فقال صالحُ الحديثِ »

قلت : هكذا وكما ترى كيف استنكر المقدسي -رحمه الله- تدليس الوليد بالكلية واحتجَّ لذلك بأمور منها : أنَّ الطاطري وأبا مُسهر وهما من أهل بلده قد وثقاه وكذلك صاحبا «الصحيحين» بإخراجهما له في «صحيحيهما» وكأنَّ لسان حال الضياء المقدسي -رحمه الله- يقول لابن الجوزي هل ظلَّ الوليد كتوماً على حديثه يتوارى عن القوم من أهل بلده بسوء ما حدَّث به أيمسكه على هون أم يدسُّه في التراب؟ حتى جئت أنت يا ابن الجوزي وحُدِّثت بها وتفطنت لها تباً لهذه المعاني وشاهت الوجوه بها .

نعم لو كانت هناك حقائق علمية، لخشعت لها أصواتنا، وجفت أقلامنا، وسمعنا لها وأطعنا، ولو حُدِّثنا بها من عبد حبشي رأسه كزبيبة فإنَّ الحقَّ

أحقُّ أنْ يُتَّبع.

فدعوى الإمامين ابن حبان ، والدارقطني، كسهمين كلاهما أخطـأ مرماه.

وإلاَّ فأين السابقون لهم، بالعلم والفهم ،لم يتفطنوا لدعوى الإمامين و لم يُعلُّوا أحاديث الوليد بن مسلم بالتدليس ، أو يذكروه بذلك على الأقل.

وإلى هذا المعنى أيضاً أشار الحافظُ ابنُ حجر في «مقدِّمة الفتحِ» (١/ ٥٠) واعترض على الدارقطني في اتهامه للوليد بتدليس التسوية عن الأوزاعي، وعلى أبي داود في اتهامه للوليد بأنَّهُ روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، فقال رحمه الله: «قلت ماله عن مالك في الكتب الستة شيء وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي بل لم يرو له البخاري إلَّا من روايته عن الأوزاعي وعبد الرحمن بن نمر ..».

لهذه الأقوال الموثقة للوليد بن مسلم مطلقاً، ثم في حديث الشاميين والأوزاعي منهم خاصة احتجنا إلى طلب الجرح المفسر ممن اتهمه بالتدليس -رحمه الله-.

وطلبُ الجرحِ المُفسَّر في مثل هذه الحالة من الجارح أمر ضروري ؛ لأنَّ لسان حاله يقول للمعدِّل أنا قد اطَّلعتُ على قادح لم تطَّلِع عليه.

ومن هنا سيُطالبُ المُعدِّل المُجرِّحَ بالكشف عن ذاك القادح الذي منعه من موافقته على التعديل.

ولا شكَّ أنَّ أحدَ الطرفينِ مُخطِئٌ والآخرَ مصيبٌ.

لذلك كان إعرابُ الجارحِ لجرحهِ مطلوباً لما فيه بيانُ المخطئِ من المصيبِ.

فإنْ قيل: لماذا لم نُطالب المُعدِّلَ بالكشف عن أسباب تعديله فلربما كان في غيرِ مَحلِّه، لاسيما وأنَّه وُجد في المُعدِّلين من هو متساهلٌ، فقد يكون هذا من هذا، أو لغفلةٍ أو حسنِ ظنٍ ونحو ذلك، مما يطرأُ على المُعدِّلِ والجارح؟!

فالجوابُ على هذا: ما أجاب به الأولون من أنَّ جرحَ الجارحِ لا يُنافي تعديلَ المُعدِّلِ، لأنَّ المعدل وثّقَ هذا وذاك على ما ظهر له من حالهم، وما خَفي عليه فَأَمْرُهُ إلى اللهِ.

وأمَّا الجارحُ فلسانُ حالهِ يقول للمُعدِّل: هو عدلٌ فيما ظهر لك من حاله، غير أني اطلعتُ على أمرٍ لو اطلعت عليه لوافقتني على جرحه.

ولهذا كان جرحُ الجارحِ لا ينافي تعديل المعدل[1].

ولكن يبقى النظر بعد ذلك في جرح المُجرِّح وهل يقضي على العدالة الظاهرة بالاضمحلال أم لا.وهل يثبت ذلك عن المجروح وأنَّه كان يتعاطاهُ أم لا؟

وهذا ما أُريده منك أيُّها القارئُ المنصف ، أن تحكم بعين العلم والمعرفة والعدل، لا أنْ تحكم بعين العاطفة أو تكتب بقلم التقليد.

(١) انظر «الكفاية في علوم الرواية» (ص١٠٥) بمعناه، باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى.

قال تعالى: ﴿وإذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ، إِنَّ اللهَ نِعِمّا يَعِظُكُمْ بِه[1]﴾.

وأودُّ تذكيرك هنا بالمناسبة أن انتصارك للإمام فلان ، أو للإمام فلان بأنْ لا يُردَّ قولُه جُزافاً شيءٌ جيدٌ وحسن.

وأحسن منه وأقرب عند الله أن لا نقبل كلامَ إمامٍ في إمامٍ حتى يكون محلَّ قبولٍ ، ولنا فيه عند الله برهان.

واعلم أُخَيِّ أنَّ اهامك للوليد بن مسلم أو غيره بما يردُّ حديثه ذنبٌ عظيمٌ، وخطر جسيم، لا يغفره أن تلجأ فيه إلى سبحة التقليد، وتستغفر بها الله، لا سيما والأمر يتعلق بردِّ حديثِ رسولِ الله ﷺ.

ولئنْ كان ردُّ كلامِ إمامٍ من الأئمة جريمةً ومصيبةً عند بعض من طُبعَ على قلبه حبُّ التقليدِ، فليعلموا أنَّ الجرم أعظم في ردِّ حديث رسول الله ﷺ.

وبعدُ: فهذهِ أقوالُ المضعِّفين للوليدِ بنِ مسلمٍ ورواياتُها أَسُوقُها للقرَّاءِ الذين لديهم إمكانيةُ الترجيحِ ومن لا يعلم فليقلْ: الله أعلم، فإنَّ السكوتَ عمَّا اشتبه من الحقِّ أهونُ من الخوضِ بالباطلِ.

(١) سورة النساء آية (٥٨).

الباب الثاني

باب فيه

ذكر أقوال

المضعِّفين

للوليـــد بن مســـلم

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول : وفيه أقوال المضعِّفين للوليد بن مسلم بغـــير تهمة التدليس .

الفصل الثاني : وفيه أقوال المضعِّفين للوليد بن مسلم بتهمـــة تدليس التسوية.

الفصل الأول

أقوال المضعِّفين للوليد بن مسلم بغير تهمة التدليس

المُضعِّفون للوليد بن مسلم على قسمين كما ذكرت لك قبلُ عنهم.

القسم الأول: المُضعِّفون لروايات الوليد بن مسلم بغير تهمة التدليس كالوهم والخطأ ونحو ذلك .

القسم الثاني: المُضعِّفون لروايات الوليد بن مسلم بتهمة التدليس.

وأصحابُ القسمِ الأول وهم المُضعِّفون للوليد بن مسلم بغير تهمة التدليس، إمَّا بتهمة الوهم والخطأ، أو غير ذلك مما يؤدي إلى الضعف دون التدليس، فهؤلاء يضافون ويلحقون بأصحاب القسم الأول والثاني من المُعدِّلين للوليد بن مسلم ليكون الوليد عندهم جميعاً غير معروف بالتدليس، وإلَّا رموه بذلك.

ولئن قيل : ليس بشرط أن يُذكر الرجل بكلِّ ما فيه عند كُلِّ مناسبة، فهذا صحيح، ولكن إذا تكرر السؤال على إمام عن شخص ما واتحدَّ جوابه على اتهامه في نوع من أنواع الضعف، فهذا يدلُّ على أنَّه لا يعرف غير ذلك عنه.

وكذلك إذا تكرر السؤال على إمام عن شخص ما، واختلف جوابه، فتارة يرميه بالخطأ، وتارة بالتفرد، وتارة بكثرة الرواية عن المجهولين يدل على أنَّه لا يعرف غير ذلك عنه.

وهذه الحالاتُ من السؤال والجواب ترددت في السؤال عن شخصية الوليد

بن مسلم عند بعض الأئمة: يُسألون عن الوليد ويجيبون كُلَّ مرة بضعف دون التدليس، وهذا لعمري دليل على أنَّه غير معروف به عندهم.

فهذا أبو حاتم رحمه الله يُسْئَلُ عن الوليد، فقال مرة: **صالح الحديث**[١].

وقال مرة: **ضعيف الحديث**[٢].

وقال مرة: **كثير الوهم**[٣].

وقال مرة: **كثير الغلط**[٤].

وهذا الإمام أحمد يُسأل عن الوليد بن مسلم، فيقول: **كان رفاعاً** [٥].

وقال في رواية أبي بكر المروذي ص(١٤١/٢٥٠) "**هو كثير الخطأ**".

قال المروذي: كتبتها عن رجل عنه!

وقال مهنا: « **سألت أحمد عن الوليد فقال: اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع، وكانت له منكرات منها حديث عمرو بن العاص: «لا تلبسوا**

(١) «الجرح والتعديل» (٩/١٦/٧٠).

(٢) «العلل» لابن أبي حاتم (١/٤١٢/١٢٣٥).

(٣) المصدر السابق (١/١٧٣/٤٩٤).

(٤) المصدر السابق (١/٣٢٨/٩٧٧).

(٥) قال أبو بكر الإسماعيلي: « سمعت من يحكي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن احمد بن حنبل وسئل عن الوليد بن مسلم ، فقال: كان رفاعاً».انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٩٦).

علينا ديننا»، في هذا عن النبي ﷺ[١].

وقال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (١/١٢٩) «...ومنهم **الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي ظاهر كلام الإمام أحمد أنَّه إذا حدَّث بغير دمشق ففي حديثه شيء**، قال أبو داود: سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي لأنه حدَّث به الوليد بحمص ليس هو عند أهل دمشق**».

وقال علي بن المديني: «**وما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغرب الوليد أحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد**»[٢].

فهذه الأقوال كما تراها الضعيف منها ، والصحيح يدلُّ على نزاهة الوليد عندهم من التدليس، إذ لو كان معروفاً به لرموه بذلك ولو مرة من تلك المرات التي تعرضوا فيها للسؤال عنه وجرحه، بدلاً من قولهم فيه كثير الوهم والخطأ والاختلاط كما رأيت.

ثم انحدر الوليد بعد ذلك إلى هوة الضعف في التدليس ونسبوه إلى شرٍّ أقسامه، فقالوا: يُدلِّس ويسوي، وقال بعضهم: يدلس تدليس الشيوخ، وليس الثقات منهم، وإنَّما الكذابون ومن نحا نحوهم من الضعفاء.

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/١٣٥)

(٢) «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٨٦).

واعتمدوا في ذلك على أقوال ، منها ثلاثة هي عمدتهم، وعليها مدار تهمتهم.

الأول منها: مناقشة الهيثم بن خارجة مع الوليد بن مسلم وهي في اتهامه بتدليس التسوية.

الثاني: قول أبي مسهر عبد الأعلى بن مُسهر رحمه الله في الوليد وهي اتهامه بتدليس الإسناد.

الثالث: قول ابن حبان -رحمه الله- فيه أيضاً وهي في اتهامه بتدليس الشيوخ.

ثم بعد ذلك انفرط العقد ، واتسع الخرق، واتهم الوليد بالتدليس من في الغرب ، والشرق، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله.

لذا تراني أناقشُ هذه الأقوال المتهمة للوليد بن مسلم بالتدليس ومن ثم أضع لك دراسة عنها مراعياً في ذلك تقديم الأقدم فالأصرح منها.

وكذلك تجدني بإذن الله جامعاً لهذه الأقوال المتناثرة في اتهام الوليد بالتدليس في أيِّ قسمٍ من أقسامه ومفنداً لها بوضع كُلِّ قولٍ منها في القسم الذي اتُّهم الوليدُ فيه من أقسام التدليس مرتبة على ذلك.

وهذا الكلامُ عُجالة مني عجلت به ليكون مدخلاً لخطة البحث التي تلي هذا المبحث وبعدها تأتي جميعُ أبوابِ هذا الكتابِ وفصولهِ ومباحثهِ والأسبابِ التي دعتني إليها.

الفصل الثاني

فيه

أَقْوَالُ الْمُضَعِّفِيْنَ

لِلْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ

بِتُهْمَةِ تَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : تطلَّب وضعَ خُطَّة للبحث أسير عليها في مناقشة من اتهم الوليد بالتَّدليس .

المطلب الثاني : تطلَّب ذِكْرَ أقوالِ من اتهم الوليد بتدليس التسوية

وفيه مباحث ومداخل عليها وغير ذلك.

خُطَّةُ البحثِ

التي سرتُ عليها في مناقشة من اتهم الوليد بتدليس التسوية

لما كانت أقوال الرجال، في ثلب نقلة الأحاديث والأثار، مبناها على الإجتهاد البشري ، لا على وحي نبوي ، كانت ولا زالت عرضة للخطأ ، فمن لم يدرس أقوالهم لم يسرع به تقليده وعمله به بطأ.

ولهذا جاءت أقوالُ كثيرٍ منهم داعيةً إلى عدم التقليد لهم وإلى من قبلهم، حتى يكون الواحد منَّا على ثقة من جرحهم ، إذا تعارض مع تعديلهم .

ولا يكون ذلك إلاَّ بشرطين :

الأول : أن يثبت الجرح والتعديل عن من نُقل عنه.

الثاني : أن لا نقبل ذلك ولا نُسلِّم له ، حتى يبلغ الجرح مَحلَّه .

ولا يكون ذلك إلاَّ بشرطين :

الأول : أن يكون قول الجارح ، للإطاحة بحديث المجروح صالح .

الثاني : أن يثبت الجرح ويكون حقاً ، لا ظنوناً ووهماً.

ولا يكون ذلك إلاَّ بشرطين :

الأول : أن يكون الجرح مفسراً .

الثاني : أن نتتبع ذاك التفسير ، وإن كان على النفس غير يسير ، ولكن

هذا هو الحل، لنعلم هل هو وابل أو طل.

وعلى هذه القواعد جاءت خُطَّةُ بحثي هذا لتسير عليها خافضة جناح العلم لها، وسبرت من أجلها، ثمان مائة حديثٍ ونيفٍ، مما تعني اتهام الوليد بالتدليس فيها في ستة أعوامٍ خلت.

وتأنيتُ فيه ربي لترضى

وقلت علَّ المتهمين للوليد بالتدليس سوَّلت لهم أنفسهم أمراً .

والذي شككني وزعزعني عن قبول أقوالهم ، تعارضها مع أقوال المُعدِّلين للوليد من أقرانهم ، وأمثالهم .

فقلت عندها ما للعلم إلاَّ السَّهر ، لنرى أيَّ الفريقين أحقَّ باتباع الأثر

واعتنيتُ بأقوال من اتهمه بتدليس التسوية أكثر، لأنَّها كانت عليه أشدَّ وأخطر، إذ هي التي هوت به الى هُوَّة الضعف والدرك الأسفل منه في الرواية على أقل الأحوال.

ثم درستُ بعدها أقوال من اتهم الوليد بتدليس الإسناد، ثم بتدليس الشيوخ مقدماَ في كُلِّ قسم من أقسام التدليس التي اتُّهم بها الوليد دراسة قول الأقـــدم فالأقدم والأمثل فالأمثل .

ولعلمي أنَّ كثيراً من قومي حديثوا عهد بتعظيم أقوال السلف، على وجه من السرف، لم أكتف بضعف أسانيد هذه الأقوال عن ضعف نصوصها لا بل ذهبت صابراَ وسابراَ ودارساً لأحاديثهم التي اتهموا الوليد فيها بالتدليس.

فلما قالوا بأن الوليد يُدلِّس في أحاديثه عن الأوزاعي عن نافع

وما كان من حديثه عن الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن سعيد وغيرهم

خرَّجتُ هذه الأحاديث كُلَّها وغيرها من الأحاديث التي اتهموا الوليد فيها بالتدليس لأبيِّن لهم بأن لا تدليس فيها!!

ولأحِلَّ لهم بعض الذي حُرِّم عليهم من أحاديث الوليد!!

ومن ثم أكرُّ على تلك المتون الآثمة بالضعف الذي ربَّما استغنى القوم عن صحة أسانيدها بالشهرة !!

لأقول لهم لو كانت صحيحةَ المتونِ لوجدنا تدليسَ الوليدِ ظاهراً فيها ، وإن كان على زعمكم كاد يخفيها !

على هذه الخُطى سرتُ ، ما تهاونت عنها ولا ملتُ.

أدرس أسانيد أقوالهم ونصوصهم ، لأقطع بذلك شكوكهم وظنـــونهم والظنون فنون !

ولهذا سوف ترى أنَّه ما من باب في هذا الكتاب، إلاَّ وهناك ما دعاني إليه من أسباب.

لتعلم أنَّ خُطَّة البحث محكمة ، لا لغو فيها بتطويل ممل ، ولا نقـــص بتقصير مخل ، بل كانت بين ذلك قواما.

والحمد لله على توفيقه

مَدْخَلٌ إِلَى:
دِراسَةِ قَوْلِ الهَيْثَمِ بنِ خارِجَةَ في الوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ

لقد وعدتك بدراسة الأقوال التي تتهم الوليد بن مسلم بالتدليس مراعياً تقديم الأقدم فالأصرح، في كل قسم من أقسام التدليس التي اتهم بها الوليد بن مسلم.

وإيفاءً بذاك الوعد وبعد النظر في تلك الأقوال التي اتهمت الوليد بتدليس التسوية، رأيت تقديم قول الهيثم بن خارجة في الوليد بن مسلم على غيره من الأقوال.

وما ذلك إلاَّ لأنَّه من أقدمها وأصرحها.

وليس في تلك الأقوال ما هو أظهر دليلاً على تثبيت تهمة تدليس الوليد وإدانته به من قول الهيثم بن خارجة معه.

كيف وفيه اعتراف الوليد على نفسه بالتدليس إنبالاً للأوزاعي أن يروي عن الضعفاء.

بيد أنَّ هذا القول لم يصح سنداً ولا متناً ودونك البيان.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

فِيْ

دِراسَةِ إِسْنادِ

قَوْلِ الهَيْثَمِ بنِ خارِجَةَ

فِـــيْ اتـــهـــامه

لِلْوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ

بتدليس التسوية

وبَيـــانِ ضَـــعْفِه

نَصُّ قَوْلِ الْهَيْثَمِ بْنِ خَارِجَةَ وَ دِرَاسَةُ إِسْنَادِهِ وَبَيَانُ ضَعْفِهِ

«قال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال كيف؟!

قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع.

وعن الأوزاعي عن الزهري.

وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد.

وغيرُكَ يُدْخِلُ بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي.

وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مُرّة، وقرة وغيرهما.

فما يحملك على هذا؟! قال أُنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء، وهؤلاء ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي».

وهذا القول أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٣/٦٣)، قال أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي، وأبو غالب أحمد بن الحسن عن أبي إسحاق بن عمر عن محمد بن العباس بن الفرات، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد الضبي، أخبرنا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه الهروي، أخبرنا صالح بن محمد الحافظ، قال سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم -به-.

وإسناده ضعيف، ومتنه منكر.

أمَّا الإسنادُ فضعيفٌ لأنَّ أبا بكر محمد بن عبد الباقي وأبا غالب أحمد بن الحسن لم يسمعاه من أبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي .

وكيف يمكن سماعهما من أبي إسحاق بن عمر وقد وُلد أبو بكر محمد بن عبد الباقي سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة (٤٤٢هـ)[١]، وذلك قبل وفاة أبي إسحاق بثلاث سنوات عام خمسة وأربعين وأربعمائة من الهجرة (٤٤٥هـ)[٢].

معناه أدرك أبا إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي وعمره، آنذاك ثلاث سنوات فقط.!!

ومحمد بن عبد الباقي هذا قد بكَّر به أبوه وسمَّعه من أبي إسحاق عام أربع وأربعين وأربعمائة (٤٤٤هـ)عندما كان عمرُ أبي بكر سنتين فقط.!!

ومثلُ هذا السنِّ باتفاقِ المحدثينَ وإجماعهم لا يثبت به سماعٌ ولايصحُّ به وعيٌ وحفظٌ لما سمع.

وأمَّا ثاني الراويين أبو غالب أحمد بن الحسن، فقد وُلِدَ عام خمسة وأربعين وأربعمائة (٤٤٥هـ)[٣] وهو نفس العام الذي مات فيه شيخه في الإسناد

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢٤) .

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٧/٦٠٦) .

(٣) «المنتظم لابن الجوزي» (١٧/٢٧٧/٣٩٨) و«سير إعلام النبلاء» (١٩/٦٠٣/٣٥٢)

أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي، فكيف يصحُّ سماعه منه؟!

ومن هذا الإسناد الذي روياه عن أبي إسحاق وهما لم يسمعا منه كما رأيت نخلص بنتيجة أخرى عن هذين الراويين بأنَّهما مدلسان.

ومن هنا كان الإسناد ضعيفاً لجهالة الواسطة بينهم وبين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي.

وبِهذا القول الضعيف سنداً ومتناً[1]، اتُّهم الوليدُ بنُ مسلم بتدليس التسوية وهو عمدةُ المتهمين للوليد بن مسلم بذلك .

وهذا الذي فعله أبو بكر محمد بن عبد الباقي وأبو غالب أحمد بن الحسن من الرواية عن أبي إسحاق وهما لم يسمعا منه ينطبق عليهما ذاك المثل السائر: «رمتني بدائها وانسلت» .

لأنَّ هذين المُدلسين أبا بكر محمد بن عبد الباقي، وأبا غالب أحمد بن الحسن أولى وأحرى بهذا الاتهام لولا تلقينا لما يُنْسَبُ إلى الأئمة بالشهرة وكونه مبثوثاً في كتب المتأخرين .

وزادنا الإمامُ المزيُ رحمه الله يقيناً وتعلقاً بِهذه الأقوال عندما أوردها لنا بصيغة الجزم، وكان قد شرط على نفسه بأنَّ ما أورده منها بصيغة الجزم لا يرى بإسناده بأساً إلى قائله .

فاطمأنت نفوسنا إلى تلكم الأقوال.

ومن جهة أخرى ركنت وجنحت إلى جُنَاح الراحة وربقةِ التقليد.

(١) كما سيأتي بيانه بإذن الله.

وكان الواجب علينا أن ننظر في تلك الأسانيد ونحرر صحتها من ضعفها فما الإمامُ المزيُّ رحمهُ اللهُ إلاَّ بشرٌ يخطئُ ويصيبُ.

ولعلَّ متهوكاً بين ما توصلتُ إليه وبين تلقي بعضِ الأئمةِ ما نُسبَ إلى الوليد بن مسلم بالقبول، فيظن أنَّهم وجدوا لهذا القول طريقاً صحيحاً عولوا عليه لأقول: لا، ولا أعتقد ذلك، لأنَّ الإمامَ المزيَّ رحمهُ اللهُ اعتمدَ فيما نقله من أقوال في جرح وتعديل الرجال على أربعة كتب كمصادر أولى في تهذيب الكمال[1] منها تاريخ دمشق .

فوجودنا لهذا القول في تاريخ دمشق، أَحَدِ تلك المصادر الأولى يدلُّ على اعتماده، ما جاء فيه بعدما نظر نظرة عابرة في إسناده ووجد رجاله ثقات، فأورده لنا بصيغة الجزم إشارة منه إلى كونه لم ير بأساً بإسناده إلى قائله.

ولم يتفطن رحمه الله إلى تلك العلة الخفية التي حالت بين اتصال الإسناد وصحته، إلى قائله لجهالة الواسطة بين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر ومن رواه عنه.

واحذر هنا أن يُزعزعك عن ضعف هذا الإسناد ما قد يتشبث به بعضُهم من أنَّ أبا بكر محمد بن عبد الباقي وأبا غالب أحمد بن الحسن قد سمعا من أبي إسحاق البرمكي بالإجازه وهي طريقة معتبرة في التحمل !

فإن قيل: لك هذا، فقل لهم: إنَّ إجازة الصغير مختلف فيها، وشرط

(١) (١/١٥٢) .

عليه أن لا يرويها إلاَّ ويبين الإجازة فيها[١].

فإن لم يبين وأطلق السماع على الإجازة فذاك تدليس قبيح [٢] ويسمَّى عندهم بتدليس الإجازة [٣] .

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٩١/٤٢) «... وكثيراً ما يقول الابار وغيره من المغاربة حدَّث فلان عن فلان وإنما يكون ذلك بالإجازة وفي هذا تدليس وتعمية للسماع من الإجازة ».

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في «طبقات المُدلسين» ص (١٦) : «... ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الاجازة موهماً للسماع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً ...» .

قلت وهذا لعمري ما فعله أبوبكر محمد بن عبد الباقي، وأبو غالب أحمد بن الحسن إن كانت روايتهما عن أبي إسحاق البرمكي في الإسناد المتقدم بالاجازة ؟!

والظَّاهر أنَّها ليست كذلك، وسماعهما منه بالاجازة في العموم؛ لا يعني أنهما سمعا منه هذا الإسناد على وجه الخصوص

نعم إنَّ قولهم : عن أبي إسحاق بن عمر ظاهره عدم الاجازة .

(١) وكذلك حتى الكبير منهم فضلاً عن الصغير .

(٢) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٦٠/٤٦) .

(٣) انظر «التبيين لأسماء المدلسين» (٢٦٩/١).

وللانتقال من هذا الأصل نحتاج إلى قرينة تدعمه وتصرفه عن ظاهره.

وليس ثمة قرينة ولا دعامة تصرفه عن هذا الظاهر .

وكونهما رويا عنه بالاجازة ؛ لا يعني أنَّ كُلَّ ما رواهُ أجازهم فيه.

و إذا كان ما أجاز أبوإسحاق البرمكي . أبابكر الأنصاري قد طُعن فيه فما بالك بغيره مما لم يجز به ؟!!

قال الحافظ في «لسان الميزان» (٢٤٢/٥) « وقد طعن الذهبي في سماع القاضي بجزء الأنصاري وقال إنما كان [حضوراً] [1]على أبي إسحاق البرمكي وهو في رابع سنِّه وهو كما قال في قدر عمره لكن لا يمتنع أن يكون فهماً فسمَّعوا له فقد تقدم أنه كان حفظ القرآن الكريم وله سبع سنين وعلى هذا يحمل كلام من أطلق من الحفاظ فيه السماع »

قلت: أولست أنت يا ابن حجر -رحمك الله- قد طعنت في هذا السماع وأدخلت حديث أبي بكر الأنصاري عن أبي إسحاق البرمكي في كتابك «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» ص (٣٠/ح١٤) وقلت في مقدمة كتابك عن أسانيده «... وأسانيدها ظاهرات متباينات ...» بمعنى أنها بانت عن الاتصال ؟!

وهذا المعنى من الانقطاع أقره أبوبكر الأنصاري ولهذا كان يقول في حديثه عن أبي إسحاق البرمكي وأنا حاضر في الخامسة وفي الرابعة .

وكان يقول أيضاً في حديثه عنه حضوراً في سنة كذا وكذا.

(١) تصحفت في اللسان إلى محصوراً.

وكان يقول أيضاً أخبرنا إجازة .

وكان يقول أخبرنا فلان وفلان ويسكت ولا يُبيِّن أنَّه إجازةٌ أو حضورٌ وهو لم يسمع منه إلاَّ في الصغر !!

وهذه الأحوال عرفتها بالاستقراء لحديثه عن أبي إسحاق البرمكي ، وهي تدلُّ على أشياء منها: أنَّ أبابكر الانصاري، لم يكن يعقل ما يُقرأ عليه وهو في الرابعة والخامسة من عمره .

ولهذا كان يقول حضوراً في سنة كذا وكذا .

إن لم يكن كذلك فما الداعي لقوله حضوراً وقراءة عليه وأنا حاضر وغيرها من العبارات التي توحي أنَّ سماعه منه كان للتبكير بالسماع [1] له أو للحصول على الإجازة إذا حصلت من أبي إسحاق في مجلس ما

وهذا الفهم قد سبقني إليه الإمام الذهبيُّ رحمه الله كما قد سلف وطعن في سماع أبي بكر الأنصاري من أبي إسحاق لأنه كان يقول عنه حضوراً في سنة كذا وكذا .

ولكن يُشكل على هذا قول ابن عبد الباقي في كُلِّ هذه الأحوال أخبرنا، وأنبأنا أبو إسحاق البرمكي .

والظَّاهر أنَّه كان يتجوز بها، ويراها في عداد الإجازة للكبير، لمن كان حاضراً

(١) - كما ذُكر في ترجمته .

منهم في ذاك السماع .

نعم هو كذلك فيها، ولهذا كان يُفرِّق بين ما أُجيز من أبي إسحاق ويقول أخبرنا، وأنبأنا إجازة وأجاز لنا، وبين ما سمع منه حضوراً، فيقول: وأنا حاضر في الرابعة والخامسة من عمري وغير ذلك مما لم يُجز به.

ثمَّ لعمري لو سلمنا لكم بأنَّها روايةٌ عنه بالإجازة من الضَّامن منكم لنا، ليضرب على صدره ويقول: أنا، ضمين لكم على صحة نسختهم التي عليها سماعهم وما مسَّها من لَعُوب [1]؟!

نعم إنَّ كثيراً من النسخ غُيِّرتْ عمَّا كانت عليه زيد عليها ، وأُلحق بين أسطُرها ! وأُنقص منها ، وكانت و لم نكن شيئاً.

فما وجدناه منها معافىً في سماعه، آمنا في سربه، خفضنا له جناح الذلِّ من العلم للوحي الذي فيه.

وأمَّا ما كان فيها من أقوالِ الرِّجال وأرائهم، فقهاً وتفسيراً، جرحاً وتعديلاً،

(١) - والظاهر أنها لم تسلم من ذلك لأن أبابكر كان يقول كثيراً في حديثه أخبرنا وأنبأنا أبو إسحاق البرمكي حضوراً في الرابعة والخامسة من عمري وأن له ذلك فقد ولد محمد بن عبد الباقي عام (٤٤٢) وشيخه أبو إسحاق مات عام (٤٤٥) معناه أنه لم يدرك شيخه إلاَّ وله من العمر ثلاث سنوات فقط !!!

فمن ذاك الذي أنباك بأنَّك سمعت من شيخك وأنت في الرابعة والخامسة من عمرك ؟! حتى أوقعك في خلاف الواقع ، الذي ماله من دافع ؛ إلاَّ أن نقول لك يا ابن عبد الباقي بأن ما دوِّن على نسختك منه غير صحيح، وأنت تحرز من باقي النسخة أيُّها القارئ النبيه!

عُدنا به إلى أصله من قبوله إذا كان موشحاً بحق، وردِّه إذا زهق.

ولو أنَّ مُفتَرِضاً افترضَ، ومُتَعَنِّتاً أصرَّ، على كونهم وجدوا لهذا القول طريقاً صحيحاً عولوا عليه.

فجوابنا على من افترض ذلك:هب أنَّهم وجدوا لهذا القول طريقاً صحيحاً عولوا عليه فهذا لا يعني صحة المتن.

إذ من المعلوم أن صحة الإسناد لا تعني صحة المتن لشذوذ أو علة تكون فيه تمنع صحته.

والناظر في متن هذا القول بعين البحث والتحقيق، يجد فيه عللاً وشذوذاً، مقارنة بينه وبين واقع الوليد بن مسلم في مروياته عن الأوزاعي عن الضعفاء، وأنه لا يتوانى عن ذكرهم ولا يتحرج من ذلك. ناهيك عن علل أخرى في المتن تجدها تصطدم بجدار وصرح الوليد بن مسلم -رحمه الله- فتتلاشى أمام قوةِ متنهِ وصلابتهِ ودونك البيان.

المبحث الثاني

في

دراسة

قول

الهيثم بن خارجة

وينقسم إلى قسمين

الأول : فيه الدراسة النقدية لقوله.

الثاني : وفيه الدراسة الحديثية لقوله .

اَلْقِسْمُ الأَوَّلُ

فِيْهِ

الدِّراسُةُ النَّقْدِيَّةُ

لِقَوْلِ

الهَيْثَمِ بنِ خارِجَةَ

فِيْ اِتِّهَامِ الْوَلِيْدِ

بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ

الدِّراسَةُ النَّقْدِيَّةُ لِقوْلِ الهَيْثَمِ بنِ خارِجَةَ

هاك هم يتهمونه في الجملة بتدليس الضعفاء الذين روى عنهم الأوزاعي إنبالاً له وإجلالاً أن يروي عن الضعفاء.

والوليد بن مسلم -رحمه الله- كما تعرف له شيوخ كثيرون يضاهون الأوزاعي جلالة ونبلاً كالثوري، وابن أبي ذئب، وغيرهما، فلماذا كان يخصُّ الأوزاعيَّ بالإجلالِ والإنبالِ دونَ غيرهِ مِنَ الشُّيوخِ الذين ربَّما كان أحدُهم أجلُّ قدراً من الأوزاعي.

نعم لو كان هذا ديدن الوليد في كُلِّ مروياته عن شيوخه الأعلام، لكان هذا الفعل مقبولاً نوعاً ما من الوليد بن مسلم أو غيره تنزلاً، وإلَّا فالوليد بن مسلم أجلُّ قدراً من هذا التفريق والتخليط.

وهل يُعقل أن يغفل الوليد عن خطر نسبة هذا التدليس الخطير المؤدي إلى نسبة قول إلى النبيّ ﷺ بإسناد يكون ظاهره الصحة، وهو ضعيف في أصله؟!

ولو كان رحمه الله يريد إجلال الأوزاعي، وأن يروي عن مثل هؤلاء الضعفاء لكان له مندوحة لا أخاله يغفل عنها بأن يُمسك عن التحديث فيما رواه الأوزاعي عن هؤلاء، لاسيما وأن الأوزاعي -رحمه الله- ليس مكثراً عنهم.

ولو ذهبت تبحث في مرويات الأوزاعي عن عبد الله بن عامر، وإبراهيم بن مرة، وقرة لن تخلص إلى أكثر من عشرين حديثاً له عنهم إلاَّ أن يشاء الله.

وهذا القدرُ كافٍ في دفع الوليد للإمساك عمَّا رواه الأوزاعي عن هؤلاء

الضعفاء، لاسيما وأنه لن يحنث إذا لم يرو حديثهم لأنهم ضعفاء وأحاديثهم كذلك.

ثمَّ متى كانتِ الروايةُ عنِ الضُّعفاءِ عيباً ومغمزاً حتى يُجِلَّ الوليدُ شيخَهُ الأوزاعيَّ في الرواية عنهم؟!

ولعمري لو كان هذا مغمزاً لعيب به كُلُّ المحدثين فمن ذا الذي لا يُحدِّث إلاَّ عن الثقات؟!

ولقد كان الكبارُ من أئمة هذا الشأن من يتعمد رواية وحفظ حديث الضعفاء ليميز روايتهم عن غيرهم، وليعلم من جاء بعده أن الحديث كذا من رواية فلان الضعيف[١].

إلى غير ذلك من الأهداف السامية التي كانت تفرض عليهم الرواية عنهم كالانتقاء مثلاً من حديثهم ما كان قبل اختلاطهم أو طروء بعض أسباب الضعف على أحدهم.

وكان بعضهم يروي عنهم ولا يدري أنَّهم ضعفاء، كما كان الإمام مالك يروي عن عبد الكريم بن أبي المخارق[٢].

ولهذه الأسباب وغيرها مما له مساغ ومحمل طيب كانوا يروون عن الضعفاء.

و لم يكن عندهم شرطاً يوماً ما وجوبُ الرواية عن الثقات فقط.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (٨١): «والراوي لا يجب عليه أنَّه

(١) كما يُذكر عن الشعبي أنَّه قال حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢٧٣/٣) .

لا يروي إلاَّ عن ثقة بل أطبق الرواة في كُلِّ عصر على حِلِّ الرواية عن الضعفاء، فتارة يبينون حال الضعيف عند الرواية كما قال الشعبي حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً والغالب أنَّهم يكتفون بما يعرفه أهلُ الفنِّ من حاله».

نعم كانت كثرة الرواية عن الضعفاء سبباً في ضعف الراوي.

وأمَّا مجرد الرواية عنهم للأسباب التي تقدمت لم تكن محلَّ خلاف في جوازها فضلاً عن كونها مغمزاً في الراوي يعاب بِها وعليها.

ولهذا تراني أستبعد تدليس الوليد بن مسلم وإخفاءه، أمثال هؤلاء الضعفاء في حديث الأوزاعي وهو يعلم أنَّ مجرَّدَ روايته عنهم ليست عيباً يؤآخذ به الأوزاعي أو غيره.

وثمة شيء آخر يجعلنا نستبعد تدليسه على هذه الصفة، لأنَّها مفضية إلى الكذب الصُّراح!

إذ التصرف في لفظ الغير بما يحيله عن معناه هو الكذب بعينه.

ولئن كان التدليس أخا الكذب وذاك لأنَّ المدلس يوهم شيئاً عن نفسه بلفظ محتمل بخلاف ما أخبر.

فكيف بمن يوهم شيئاً عن غيره بما لا يجاز به بخلاف ما أخبر ويتصرف في لفظه بما يتغير به مؤداه؟!

ويتضح ذلك بإظهار قال المقدّرة بين صيغ التحديث.

فإذا قال: الوليد مثلاً حدثنا الأوزاعي عن الزهري، كما لو قال: حدثنا

الأوزاعي قال : عن الزهري.

فإذا لم يكن شيخه قال عن الزهري وإنَّما قال عن إبراهيم بن مُرة فقد كذب عليه.

لأنَّ الأوزاعي قال عن إبراهيم.

والوليد يقول عنه قال عن الزهري.

فبهذا يكون قد تقول عليه بما لم يقل.

إذن الإيهام عن الغير لا يكون إلاَّ كذباً.

فهل من رماه بتدليس التسوية سيُنكرُ بعدُ على من رماهُ بالكذب والمؤدى واحد كما رأيت؟!

ثم إنَّ شَرطَهُم في حديثه أنْ يقولَ حدثنا في جميع طبقات الإسناد لكي يتلقوه بالقبول ليس بلازم، وتحكمٌ على النصِّ بلا مستند.

لأنَّ الوليد قال : أُنبل الأوزاعي ، و لم يقل فيما قال عن دون حدثنا وحدثني.

فمن فرَّق في (إنباله وتدليسه) بين ما قال فيه الأوزاعي : عن أو حدثنا وحدثني فقد تحكَّم على النَّصِّ وقيده بغير قيد.

ورُبَّ قائلٍ ومعتذرٍ لهؤلاء بأنَّ لفظَ حدَّثنا وما شابهه لا يمكن أَنْ يَتَصَرَّفَ فيهِ المُدَلِّسُ.

بخلاف عنْ وأنْ وما شابهما مما يطرأُ عليهما الإيهامُ، وللمدلِّس مدخلٌ عليهما بالتَّدليس.

أقول: نعم له عليهما مدخل إذا كان يريدُ إنبالاً بتدليس.

وأمَّا إذا كان يريدُ إنبالاً فقط كما هو ظاهرُ النصِّ فلن يبالِ بما قال فيه الأوزاعي عن أو حدثنا وحدثني[1].

فالمفرِّقون مُفرِّقون بلا فارق! وعليهم أن يطرحوا حديثَ الوليد بالكلية الذي صرَّح فيه بالتَّحديثِ في جميعِ طبقاتهِ، أو ما اقتصرَ فيه بالتَّحديثِ عن شيخه.

ثمَّ إنَّ زعمَ الهيثمِ بنِ خارجةَ ضعفَ الأوزاعي إذا دلَّسَ الوليدُ أولئك الضعفاء بين الأوزاعي وشيوخهِ يدلُّ على ضعفِ قوله أيضاً .

لأنَّ الهيثمَ بنَ خارجةَ إمامٌ ويعلمُ أنَّ الاختلافَ على الثقة لا يقضي عليه بالضعف لمجرد اختلاف الرواة عليه عند المحدثين، بل لهم في ذلك مسلك معروف وهو النظر في حال من اختلف عليه، فإذا وجدوا ثلاثة مثلاً اتفقوا عنه في رواية وخالفهم غيرهم ولو كان ثقة عادوا باللائمة على من خالفهم وحمَّلُوهُ ضعفَ تلك الرواية التي فيها المخالفة.

وكثيراً ما يقولون البلاء فيه من الراوي عنه ، أو يخالف الثقات ومثل هذه العبارات.

ومن هنا كيف يزعمُ الهيثمُ ضعفَ الأوزاعيِّ إذا خالفَ الوليدُ غيرَهُ في الرواية عن الأوزاعي؟!

(١) ظاهر النص يدل على أن الوليد كان يريد الإنبال فقط، ولهذا لم يبال بكلام الهيثم بن خارجة، بل و لم يخف عليه مراده من إسقاط الضعفاء، ولو كان يريد التدليس لم يجاهر الهيثم بمراده.

ولو قال الهيثمُ للوليدِ أفسدتَ حديثكَ عن الأوزاعيِّ لكان النقدُ متجهاً ومقبولاً.

ولكنَّ تضعيف الأوزاعي لمجرد اختلاف الوليد مع غيره عليه لا أراه يصدر عن الهيثم ويعجز الوليد في الجواب عليه[1].

ومما يدلُّ على ضعفِ المتنِ أيضاً كونُهُ غيرَ محبوكٍ ومسبوك، وذاك أنَّ الهيثمَ بن خارجة قال للوليدِ قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال كيف؟!

قلت تروي عن الأوزاعي عن نافع.

وعن الأوزاعي عن الزهري.

وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد.

وغيرُكَ يدخلُ بين الأوزاعيِّ ونافع عبد الله بن عامر الأسلمي.

وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مُرة وقرَّة وغيرهما!

كذا قال الهيثم بن خارجة وسكت عن تدليس الوليد من بين الأوزاعي ويحيى بن سعيد.

وهذا يدلُّ على عدمِ ضبطِ الراوي لهذه الحكاية ذاك المُدلِّس في إسنادها بين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر ومن روى عنه هذه الحكاية.

وأخشى ما أخشاه أن يكون واضعاً لها وما صاغ حبكها، وهكذا الكذابون سرعان ما ينسون.

(١) كما هو ظاهر النص .

اَلْقِسْمُ الثَّانِيْ

فِيْه

الدِّرَاْسَةُ الحَدِيْثِيَّةُ

لِقَوْلِ

الهَيْثَمِ بْنِ خَارِجَةَ

فِيْ

اِتِّهَامِ الْوَلِيْدِ

بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ

الدِّراسَةُ الحَدِيْثِيَّةُ لِقَوْلِ الهَيْثَمْ بْنِ خَارِجَة فِيْ اتِّهَامِ الْوَلِيْدِ بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَة

لو لم يكن لهذه الحكاية علل سوى ما تقدم لكفا بها ناقضاً لأصلها، ودليلاً على ضعفها.

فكيف إذا انضمَّ إليها ما وجدناه واقعاً عن الوليد بن مسلم في رواياته عن الأوزاعي وغيره من الثقات، وأنه يُصرِّح بذكر الضعفاء بأسمائهم ولا يسقطهم إنبالاً للأوزاعي أو غيره كما ذكر عنه، وذلك دون تصريح بالسماع منه في كُل طبقات إسناده.

وهذا الواقع يجتثُّ أصل هذه الحكاية وما احتوت عليه من تدليس الوليد بن مسلم ويلقي به بعيداً عن الصحة.

وثمة شيء آخر يدلك على ضعف هذه الحكاية، وهي أن الأحاديث التي أشار إليها الهيثم بن خارجة بأن الوليد يدلس فيها الضعفاء بين الأوزاعي ونافع.

وبين الأوزاعي والزهري.

وبين الأوزاعي ويحيى بن سعيد.

قد وجدناها بيد أنا لم نجد فيها تدليساً من الوليد للضعفاء.

بل فيها خلاف ذلك، وهذا يردُّ دعوى الهيثم بن خارجة على فرض صحة إسنادها .

ونعتذر للوليد عن اعترافه بالتدليس فيها على نفسه بأنه من قبيل التهكم بالهيثم بن خارجة، لأنَّ الوليد يعلم من نفسه أنَّه ليس كذلك، وأنَّ

الهيثم بن خارجة لن يجد ما قيل فيه لو ذهب يبحث عن ذلك ويتتبعه وأنه لو كان الأمر كذلك لضُعِّف هو بدلاً من الأوزاعي .

ولهذا لم يلتفت إلى قوله ! لأنَّ كلامه غير علمي بل ولا عقلي

ولعمري لو كنت مكان الوليد لم يسعني غير هذا، وكان السَّلف يتهكمون بمن يأت بمثل ما أتى به الهيثم من غرائب !

ومن هذا الضَّرب، ما قال إسحاقُ بنُ وهب، «كُنَّا عند يزيد بن هارون وكان له مستمل يقال له بربخ ، فسأله رجل عن حديث فقال يزيد حدثنا به عِدة قال فصاح المستملي يا أبا خالد عدة ابن من ؟! قال عدة بن فقدتك»

أخرجه ابن الجوزي في «أخبار الحمقى و المغفلين» ص (٨٤) و السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/٩٠) .

« وقال ابن المبارك لشريك النخعي تعرف أبا سعد البقال قال إي والله أعرفه عالي الإسناد أنا حدثته عن عبد الكريم الجزري ، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ «**الندم توبة**» فتركني وترك عبد الكريم وترك زياد بن أبي مريم وحدَّث عن عبد الله بن معقل عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ».

أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص (٢٦٠) ، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٤)

قلت: وهذه النصوص وغيرها لو أخذناها على ظاهرها لكان حرياً بمن بعدنا أن يُذيِّل على «أخبار الحمقى والمغفلين» لابن الجوزي ليضعنا فيه بدون

استخارة!

وربما أدخل فيه من جهة أخرى من جزم بقول الهيثم مع الوليد تدليسه في الأسانيد بدون استشارة !

إذ كيف يضعف الأوزاعيُّ إذا خالف الوليدُ غيره عليه ؟!!

قولوا معي يا أهل الحديث : قاتل الله التقليد فقد سُكِّرت به أبصارنا وكُنَّا به قوماً عمين .

لو لم نكن كذلك لأنكرنا قول الهيثم بن خارجة في الوليد بن مسلم من أنَّه أفسد حديث الأوزاعي في الحين الذي لم نجد من كلام السلف ما يدعم ذلك .

نعم لو كان الوليد حقاً أفسد حديث الأوزاعي ، كما زعم الهيثم بن خارجة لوجدت كُتب «الجرح» و«العلل» طافحة بتضعيف الأوزاعي ومن ثم حديثه.

بيد أنَّ كُتب «الجرح» و«العلل» على العكس من ذلك !

ثم أين المُحرِّرون من أهل الحديث اليوم لم يتساءلوا بينهم كيف حكم الهيثم على فساد حديث الأوزاعي كُلِّه لاختلاف الوليد مع غيره من أصحابه في بعض حديثه ؟!

حقاً إننا مقلدون ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ ﴾[1].

(١) سورة إبراهيم آية (٢١) .

المبحث الثالث

وفيه

دِرَاْسَةُ الأَحَادِيْثِ

اَلَّتِيْ

اِتَّهَمَ الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ

اَلْوَلِيْدَ بْنَ مُسْلِمٍ

بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ فِيْهَا

وهي :

أ- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع .

ب- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري .

ت- أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد.

مَدْخَلٌ إِلَىْ
دِرَاْسَةِ أَحَادِيْثِ الْوَلِيْدِ عَنِ الأَوْزَاعِيْ عَنْ نَافِعٍ

قبل أنْ أطيف بك في طرق تلك الأحاديث التي رواها الوليد عن الأوزاعي عن نافع وأنت متخيل عنها تدليس الوليد فيها لتقف صاداً عنها عند كُلِّ شبهةٍ.وددتُ إعلامَكَ في هذا المدخل، بما يردُّ دعواهم عن الوليد وتُصابُ فيه بمقتل.

نعم إنَّ زعم الهيثم بن خارجة وغيره كما سيأتي بأنَّ الوليد كان يُدلِّس الضعفاء فيما بين الأوزاعي ، ونافع ، والزهري ، وعطاء خطأ تخالفه حقائق علميةٌ ، وأقوال ذهبية ، لو علمتها وعقلتها ، لما اتهمت الوليد بعدها ، ومن ثمَّ عرفت أنَّ ما كان فيها من تدليس إنَّما هو من الإمام الأوزاعي نفسه رحمه الله .

ويدلُّ على ذلك قول عمرو بن أبي سلمة له : قلت للأوزاعي : يا أبا عمرو نافع أو رجل عن نافع ؟ قال رجل عن نافع ، قلت : فعمرو بن شعيب أو رجل عن عمرو بن شعيب ؟ قال عمرو بن شعيب قلت فالحسن أو رجل عن الحسن؟ قال رجل عن الحسن .

قلت: وهذا النصُّ واضح جليٌّ في تدليس الأوزاعي أحسَّ به عمرو بن أبي سلمة وتفطَّن له فسأل الأوزاعي من أجله فكان الظنُّ يقيناً .

ولأجل هذا القول نفى سماع الأوزاعي من نافع أبو زرعة الدمشقي وكذلك

ابن عبد البر القرطبي في أثره.

قال أبو زرعة في «تاريخه» (٢/٥٠٥/٢٠٨٩): حدثني إسحاق بن خالد الخُتَّلي قال حدثنا عمرو بن أبي سلمة قال قلت للأوزاعي : يا أبا عمرو الحسن أو رجل عن الحسن ؟ قال رجل عن الحسن قلت فنافع أو رجل عن نافع؟ قال رجل عن نافع قلت عمرو بن شعيب أو رجل عن عمرو بن شعيب ؟ قال عمرو بن شعيب .

قال أبوزرعة عقبه « لا يصحُّ عندنا للأوزاعي عن نافع شيء وقد سمعت أبا مُسهر يقول حدثني ابن سماعة قال أخبرنا الأوزاعي قال حدثني رجل عن نافع »

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/٣٢) : «وروى الأوزاعي عن نافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً ولا سماع للأوزاعي من نافع كذلك قال أبوزرعة وقال حدثنا إسحاق بن الخطمي قال حدثنا عمرو بن أبي سلمة —به—

وقال ابن معين كما في رواية الدوري عنه «تاريخ ابن معين» (٤/٤١٩/ ٥٠٧١): «لم يسمع الأوزاعي من نافع وقد سمع الأوزاعي من عطاء»

قلتُ : وهذه النصوصُ كما تراها صريحةٌ في دعواها بأنَّ السقط إنَّما هو من الأوزاعي نفسه وعلى هذا تصريحه

وهذا رأي أبي زرعة أيضاً، وابن معين، وابن عبدالبر كما تقدم بيانه وتفصيله.

ولهذا كانوا يسألون عن ألفاظ الأوزاعي وعباراته في أداء الحديث حتى قال دحيم «حدثنا الوليد قال كان الأوزاعي إذا حدثنا يقول حدثنا يحيى قال حدثنا فلان ثنا فلان حتى ينتهي قال الوليد فربما حدَّثت كما حدثني وربما قلت عن، عن، عن، وتحققنا[١] من الأخبار [٢] ».

وهذا النصُّ من الوليد يفيدنا اهتمام الأوزاعي عندهم ، ولهذا قال لهم الوليد وتحققنا من الأخبار أي أنه صرَّح بالتحديث لي فيما رويت عنه فلم تراعوا منه تدليساً في حديثي عنه .

وكأنه -رحمه الله- يقول لهم كفيتكم تدليس الأوزاعي ، كما كان شعبة يقول : كفيتكم تدليس ثلاثة (الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة) .

وعليه نستفيد من هذا القول شيئاً آخر عن الوليد ، وهو أنَّ حديث الأوزاعي

(١) عند الخطيب في «الكفاية» تخففنا من الأخبار وشرحه الخطيب بمعنى الاختصار بالعنعنة عن أن يقول المحدث أحدثكم عن سماعي من فلان عن فلان وروى فلان عن سماعه من فلان وفلان عن سماعه من فلان حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر

قلت : ليس كبير فرق بين قولهم حدثنا فلان أو قولهم عن فلان لهذا أرى : أن فهم الخطيب نبا وعليه يبقى النصُّ على ما رواه دحيم لنا ، وتحققنا من الأخبار وهو كذا في «المعرفة والتاريخ» المصدر الذي أخرج الخطيب الخبر من طريقه !

(٢) أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢٦٨/٢)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» ص (٣٩٠) ، وكذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ص (٢٩٠/٦٢) ونقله المزي في «تهذيب الكمال» (٩٦/٣١) .

الذي من طريقه لا خطأ فيه ولا خلال، لأنه عنه قال، وتحققنا من الأخبار، إذاً لاخلال بين أسانيدها بإسقاط بعض رجالها.

ولهذا كان الوليد على ثقة في حديثه عنه

قال إبراهيم بن موسى سمعت الوليد يقول : « ما أبالي من خالفني في الأوزاعي ما خلا عيسى بن يونس فإني رأيت أخذه أخذاً محكماً » [١]

قلت: وهنا أنشدكم الله يا أهل الحديث، لو كان الوليد يعلم من نفسه التدليس الذي يحكونه عنه هل استطاع أن يقول هذا الذي رواه عنه إبراهيم بن موسى؟!

ثم لو افترضنا أنه قاله وجمع كما يُقال : حشفاً وسوء كيلة ، أين إبراهيم بن موسى الإمام الحافظ من الإنكار عليه، أو الراوي عنه لهذا الخبر الإمام البخاري من التعليق عليه ؟!

إخواني أهل الحديث: أفيقوا، إنَّ قول الوليد هذا لم يقله إلاَّ وهو شارد البال خالي الذهن من التدليس ويؤكد هذا ويدعمه أنَّ الوليدَ في حديثه كان شرطَه الصحيحُ . [٢]

قال الحميدي : « قال لنا الوليد بن مسلم إنْ تركتموني حدثتكم [٣] عن ثقات شيوخنا وإن أبيتم فسلوا نُحدِّثْكم بما تسألون » .

(١) «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (٤٠٦/٦) و«التاريخ الأوسط» (٢٤٣/٢) .

(٢) إلاَّ فيما سئل عنه وسيأتي الكلام عليه قريباً .

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢٤٥/٢) قال يعقوب: حدثني أبو بشربكر بن خلف، قال: قال الحميدي - به — والإسناد صحيح إلي الوليد بن مسلم .

هكذا كان الوليد لا يُحدِّث إلاَّ عن ثقات شيوخه كما ترى ولكن إذا سُئل عن حديث وكان ذلك الحديث عنده عن ضعيف حدَّث به دون تدليس لمن كان في إسناده من الضعفاء .

لقد كان الوليد أيُّها المحدثون على ورع تام في الرواية، لا كما يظنُّ فيه المُقلِّدون

ولهذا روي عنه أنه كان يقول: كنتُ إذا أردتُ أنْ أسمعَ من شيخ سألتُ عنه الأوزاعيَّ وسعيدَ بنَ عبدالعزيز »[1].

وهذا يتوافق مع ما كان معروفاً به الوليد عندهم

قال يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٢/٢٤٦): «سألتُ هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم فقال رحم الله أبا العباس كان وكان وجعل يذكر فضله وعلمه وورعه وتواضعه » .

وهذه النصوصُ بفضل الله كما تراها تدلُّ على براءة الوليد من التدليس.

فالرجل فيها كما وصفته لنا كان على ورع كبير في الرواية وكان لا يُحدِّث إلا عن الثقات من شيوخه .

وكان إذا أراد أن يسمع من شيخ سأل عنه الأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز.

وكان على ثقة من حديثه حتى كان لا يبالي بمن خالفه من أصحاب الأوزاعي إلاَّ عيسى بن يونس !

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (١١/١٢٤) في ترجمة الوليد .

وكان وكان ، ومنها أنَّه من تدليس الأوزاعي كفانا .

وفي المقابل كان الأوزاعي رحمه الله يتساهل ويسقط الوسطاء وقد اعترف لعمرو بن أبي سلمة بذلك بعدما قرَّره كما تقدم بيانه.

وكان أيضاً يقول: قال عمر بن عبدالعزيز وكتب عمر بن عبد العزيز وهو لم يسمع منه قوله ولم يشهد كتابته قال إبراهيم بن موسى: وسمعت عيسى [بن يونس] [١] يقول :«نصصتُ الأوزاعي عمَّا قال عمر بن عبد العزيز وكتب عمر بن عبد العزيز فلم أجد عنده ما يقوم عليه [٢]».

قلت: رحمك الله أيها الوليد لقد أنصفت عيسى بن يونس حتى من نفسك فقلت لا أبالي فيمن خالفني من أصحاب الأوزاعي إلاَّ عيسى بن يونس فإني رأيت أخذه أخذاً محكماً .

ولعمري لقد أنصفت وصدقت وما الأثر المتقدم عنه إلاَّ دليلٌ على ما قلت

ولكن الأوزاعي رحمه الله لم يكن يُسقط الوسطاء فيما بينه وبين عمر بن عبدالعزيز كما أفادنا نصُّ عيسى بن يونس المتقدم عنه فقط بل حتى فيما بينه وبين نافع، وفيما بينه وبين الحسن، كما أفادنا نصُّ عمرو بن أبي سلمة معه .بل كان رحمه الله محل اتهام عندهم بالتدليس لما يقع من سقط في الأسانيد ولهذا قال ابن أبي حاتم لأبيه كما في الجرح والتعديل عند حديث (٦٤٥) «..قلت لأبي فتخاف أن يكون

(١) بياناً لشخصه .

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/٤٠٦).

الأوزاعي دلَّس، بلغه عن عباد عن عمرو بن شعيب فرواه عن عمرو قال لا ولكن أخاف أن يكون من ابن أبي العشرين ...»

قلت هاك ـــ كما ترى ـــ الأوزاعي وهو متهم بالتدليس عندهم لو لم يكن كذلك لما اتهم ابن أبي حاتم الأوزاعي به لما رأى إسقاط عباد بن كثير من إسناده.

وكذلك أبو حاتم لو لم يكن الأوزاعي معروفا بالتدليس عنده لأنكر على ابنه اتهام الأوزاعي بالتدليس

ومن كان كذلك لم تأمن سقطه، فاسحب وجر على جميع ما عنعن فيه وأنأن.

بهذا كان يجب أنْ يُعامل حديثُ الأوزاعيِّ بدلاً من أن نرمي به بريئاً ألا وهو الوليد بن مسلم .

فرُحماً أبا العباس فقد قلبوا لك الأمور حتى جاء هذا البحثُ ليحقَّ الحقَّ ويبطلَ الباطلَ إنَّ الباطلَ كان زهوقاً

ولستُ أدَّعي العصمة فيه، ولكن حسبي أنَّ له دلائل من الخطأ المحض تؤويه، منها ما تقدم، ومنها ما تأخر .

فإنْ قيل: إنَّ الأحاديث التي وجدتها ليست أحاديثَ الوليدِ بالكلية بل ربَّما ما غاب عنك أكثر من الذي لقيته ويكون فيه تدليس الوليد وأنت تبرئه!

فإنْ قالوا فقل لهم: بهذا الذي تقولون تضيع السنن ويبطل الحديث،لأنَّه إنْ

كان ما غاب عناً أكثر أنى لكم بعد ذلك تصحيحُ حديثٍ أو تضعيفُه على ما وجدتم ؟!

وليقول لكم مخالفوكم: إن نتيجة أيِّ حديث تُخرِّجونه ومن ثمَّ تحكمون عليه نتيجةٌ وهميةٌ إنْ تتبعون فيها إلاَّ الظنَّ وإنْ أنتم إلاَّ تخرصون، وتقولون على الله ما لا تعلمون، فقفوا عن تخريج الأحاديث والحكم عليها وعلى رجالها لأنَّه ما من شيئ تقولونه في ذلك إلاَّ قيل لكم لعلَّ ما فاتكم من التراث فيه خلاف هذه النتائج التي توصلتم إليها!!

ولعمري لو لكم أطعنا لفشلنا وتنازعنا إذن مالكم إلاَّ سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع.

نعم، لن نترك أحاديث رسول الله ﷺ لآرائكم وظنونكم، وهل تعمَّد السلفُ سلَّ ما علموه عن الوليد وغيره من كتبهم حتى لا نقفَ إلاَّ على أحاديثه التي لم يُدلِّس فيها ؟!!

ثم أليس كثيرٌ منكم يقولون: إنَّ أكثر الأحاديث قد تكلَّم عليها السَّلفُ تصحيحاً وتضعيفاً، قبولاً و تعليلاً؟!

فإن كان كذلك أين هم عن تعليل أحاديث الوليد بالتدليس في كتبهم، وهي بين أظهرهم؟!

لو كان الوليد كما يقولون لوجدنا تدليسه، كما وجدنا أحاديثه!

والموجود من الكتب على أرفف مكتباتنا، وخزانات مخطوطاتنا، أكثر بكثير مما فُقد.

ولكن قصُرت أيدينا عن هذا وذاك، ثم ادعينا بأنه ممَّا غاب عنَّا وفات، فذرهم وما يظنون، بل سلهم وانظر ماذا يقولون، عمَّا وجدناه في الكتب من حقائق علمية و دقائق بحثية خلافاً لما قال بعض الأئمة فهل ندع تلك الحقائق ونواري عليها الكتب احتراماً للأئمة !! أم بماذا تنصحون ؟!

أعلنوها جموداً على التقليد، ليهلك من هلك ممن تبعكم على بينة وإن الله سريعُ الحساب .

ثم لا أدري ماذا يعمل أتباعكم إذا تعارضت نصوصُ السلف في التضعيف و التصحيح، والتعديل والتجريح، بأيِّها يأخذون؟! أم ماذا تأمرون؟! أسمع بهم وأبصر وهم يُرجِّحون ، ولكن هل الترجيح للمُقلِّد يجوز أو يكون ؟!

وعليه دع ما ادَّعاه الهيثمُ في الوليد، من أنَّه هو الذي يُدلِّس في الأسانيد.

فقد كشفتُ عنك غطاءَ المسألةِ فبصرُكَ اليوم حديد، لقد كُنْتَ في غفلةٍ عن هذا فحذار منه أن تحيد.

نعم لا تحد، وبُدَّاً لن تجد، إلاَّ إقراراً لا يُنازع بشك، لأنَّ أحاديثَ الأوزاعيِّ عليه تشهدُ لك .

فاليوم وإن خُتم على أفواه من تقدمنا فأحاديثهم تشهد عليهم بما كانوا يصنعون.

وعليه هاك أحاديث الوليد واتق الله فيها الذي يراك حين تقوم، وتقلبك في المُخرِّجين .

وإني بادئٌ لك بذكر ما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع وهي: ستة عشر حديثاً

ومن ثمَّ أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري وهي: سبعة وثمانون حديثاً

ومن ثمَّ أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد وهي: سبعة أحاديث .

هكذا أسوقُ لك ذِكْرَها كما ذُكِرتْ في نصٍّ كلام الهيثم بن خارجة لترى موقف الوليد فيها مقرونا بروايات الآخرين لها وأن لا تدليس للوليد فيها ودونك البيان :

دِرَاسَةُ

أَحَادِيْثِ

الْوَلِيْدِ

عَنِ

الْأَوْزَاعِي

عَنْ

نَافِعٍ

[الحديث الأول]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن عَبدِ الله بن عُمَر ﷺ قالَ: «كانَ النَّبيُّ ﷺ يَغْدو إلى المصَلَّى في يَوْمِ العِيْدِ والعَنَزَةُ تُحْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فإذا بَلَغَ إلى المُصَلَّى نُصِبتْ بَيْنَ يَدَيْهِ».

أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة» (١/٩٠/٤٠٨)، والسراج في «مسنده» حديث (٣٧٠) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٨٤) ثلاثتهم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ عن نافع عن ابن عُمَر رَضِيَ الله عنه معنعناً كما ترى!!

ولم يُدَلِّس الوليدُ بن مُسلم أحداً من الضعفاء في هذا الحديث بحمد الله تعالى.

بدليل أنَّ الإمام البخاري -رحمه الله- أخرج هذا الحديث في «صحيحه» (١/٣٣٠/٩٣٠) ومن طريقه البغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» حديث (٨٧٩)، وابن ماجة في «السنن» (١/٤١٣/١٣٠٤) من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا أبو عمَرو، قال أخبرني نافع عن ابن عُمَر ﷺ.

وفي الإسناد كما ترى تصريحُ الوليدِ بالتَّحديثِ فيما بينه وبين الأوزاعي.

وبالإخبار فيما بين الأوزاعي ونافع مولى ابن عمَر ﷺ.

وهذا يدلُّ على انتفاء تدليس أحد من الضعفاء في إسناد هذا الحديث.

وإلاَّ لما أخرجه الإمام البخاري في كتابه «الصحيح» به .

ولا يضرُّ الوليد بن مسلم ما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه»حديث (٢٢٣٤) من طريق عقبة بن علقمة وابن حذلم في حديثه حديث (٦) من طريق الهقل بن زياد كلاهما عن الأوزاعيِّ عن ابن شهاب عن نافع عن ابن عُمَر بنحوه.

كذا رواه الهقل بن زياد، وعقبة بن علقمة بتوسيط ابن شهاب بين الأوزاعي ونافع.

وابن شهاب الزهري ثقة لا يحتاج الوليد إلى تدليسه!!

ناهيك عن إخراج البخاري لحديث الوليد في صحيحه ومصرِّحاً فيه الوليد بالتحديث! فيما بين وبين الأوزاعي وفيما بين الأوزاعي ونافع وتوبع على روايته .

تابعه عيسى بن يونس .

وذلك فيما أخرجه ابن ماجه في السنن (١/٤١٣/١٣٠٤) قال حدثنا هشام بن عمارحدثنا عيسى بن يونس —به- .

[الحديث الثاني]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها قالَتْ: «أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ كانَ إذا رأى المطَرَ، قالَ: اللَّهمَ اجْعَلْهُ صَيِّباً نافِعاً».

أخْرَجَهُ النَّسائِيُّ في «السنن الكبرى» (١٠٧٥٥/٢٢٨/٦)، وفي «عمل اليوم والليلة» ص(٥١٤/ح٩١٩) من طريق عُمَر بن عبد الواحد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٦١/٣) من طريق الوليد بن مزيد، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٧٣٣/٢٤٦/٢) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، ثلاثتهم من طريق الأوزاعي قال حدثني رجل عن نافع أن القاسم بن محمد أخبره عن عائشة -به-.

كذا رواه عُمَر بن عبد الواحد والوليد بن مزيد وإسماعيل بن سماعة عن الأوزاعيِّ عن رجل عن نافع -به-.

ورواه الوليد بن مسلم دون واسطة هذا الرجل المبهم بين الأوزاعي ونافع.

ومن هنا كانت شبهةُ التَّدليس قائمة على الوليد بإسقاط الرجل المبهم.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٦٣٣/٩٠/٦)، قال: ثنا يزيد بن عبد ربه قال ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة -به- معنعناً كما ترى !!

وكذلك أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١/٣٠٨/١٠٠٦)، قال: حدثنا الحضْرميُّ ثنا مليح بن وكيع، ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ عن نافع عن القاسم بن محمد بنحوه – معنعناً كما ترى!!

ولكنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً من الضعفاء في هذا الحديث أيضاً.

بدليل أنَّ الوليدَ بن مسلم صرَّح بالتحديث فيما بين الأوزاعي ونافع في إسناده.

وذلك فيما أخْرَجَهُ النَّسائِيُّ في «السنن الكبرى» (٦/٢٢٨/١٠٧٥٤)، وفي عمل «اليوم والليلة» ص(٥١٣/ح٩١٨)، قال أخبرني محمود بن خالد، قال حدثنا الوليد عن أبي عَمرو قال حدثني نافع عن القاسم –به–.

وكذلك صرَّح الوليدُ بالتحديث بين الأوزاعي ونافع.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/٢٤٥ – ٢٤٦/٧٣٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/١٠٥) وكذلك الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٣٩٦)، قال: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم (الأنماطي) حدثنا عبد الرحمن دحيم قال حدثنا الوليد وشعيب، قالا حدثنا الأوزاعي نا وقال الوليد حدثني نافع مولى ابن عُمَر –به–

وكذلك صرَّح الوليد بالتحديث بين الأوزاعي ونافع.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٦١)، قال: أخبرنا أبو الحسن العلوي أنبأ أبو الفضل عبدوس بن الحسين السمسار ثنا أبو حاتم

الرازي ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم القرشي -دحيم- ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي حدثني نافع فذكره.

وكأنَّ الحافظ البيهقي لم يقنع بما أخرجه هو من طريق دحيم عن الوليد بالسماع بين الأوزاعي ونافع، فقال عقب الحديث: «.. وذكر دحيم عن الوليد سماع الأوزاعي من نافع من هذا الوجه عنه[1]، وكان يحيى بن معين يزعم أن الأوزاعي لم يسمع من نافع مولى ابن عُمَر ويشهد بقوله ما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ العباس يعني الوليد بن مزيد أخبرني أبي ثنا الأوزاعي حدثني رجل عن نافع».

قلتُ: إن كان الإمام البيهقي تخوَّف من ثبوت ما أخرجه من طريق دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ عن نافع بالتحديث فإن ما أخرجه الإمام النسائي من طريق محمود بن خالد عن الوليد بالتحديث يُزيل ذلك التخوف لأنَّ محمود بن خالد ثقة ورواه عن الوليد كما رأيت.

ثم إنَّ الوليد بن مسلم لم ينفرد بالتصريح بالتحديث بين الأوزاعي ونافع.

بل تابعه كاتبُ الأوزاعي عبد الحميد بن أبي العشرين.

(١) قوله من هذا الوجه عنه يشعر بأن وجهاً آخر عن دحيم لم يذكر فيه السماع والمشاهد عندنا وهو شاهد فيما أخرجه أبوبكر الشافعي في «الغيلانيات» وغيره من طريقه عن إسحاق بن إبراهيم الأنماطي عن دحيم بنفس ما رواه أبوحاتم عنه فيما أخرجه البيهقي فدلت هاتان الروايتان على أن هذا هو المحفوظ عن دحيم .

وذلك فيما أخرجه ابن ماجة في «السنن» (٢/٢٤٥/٧٣٢) وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/٢٤٥/٢٤٦/٧٣٢) كلاهما من طريق هشام بن عمار عن عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين قال حدثنا الأوزاعي أخبرني نافع.

وفي رواية أبي بكر في «الغيلانيات» حدثني نافع —به—.

وكذلك تابع الوليدَ بنَ مسلمٍ شعيبُ بنُ إسحاق الدمشقي وهو ثقةٌ وصحَّ الخبرُ إليه.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات وابن عساكر من طريقه كما تقدم قريباً.

فهذه المتابعاتُ تدلُّ على ضبط ما روى الوليدُ بنُ مسلمٍ وثبوتِ سماعِ الأوزاعيِّ من نافع.

ولقد كان هذا الحديثُ معروفاً عندهم عن الأوزاعيِّ عن نافع عن القاسم.

ولهذا قال الإمام الحافظ موسى بن هارون الحمَّال عَقِبَ روايةِ عيسى بن يونس، عن الأوزاعيِّ و عن القاسم، عن عائشة دون ذكر نافع فيها[1] قال: «إن كان عيسى ضبط هذا الإسناد عن الأوزاعيِّ فهو حديث غريب والمعروف عن الأوزاعيِّ عن نافع عن القاسم....».

قلت: والمعروف يقابله المنكر، فإن شئتَ فاحْكمْ على ما رواهُ غيرُ الوليد

(١) وهي في «الغيلانيات» برقم (٧٢٨).

وشعيب بن إسحاق وابن أبي العشرين بالنكارة فإن لك سلفاً في ذلك!

وإنْ ارتبتَ في الأمر واختلطت عليك الرواياتُ فلا يفُتْك ترجيحُ ما رجَّحه الإمامُ الدَّارقطني والحافظُ ابنُ حجر في أثره.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/٥١٩): «فأمَّا روايةُ الأوزاعيِّ فأخرجها النَّسائيُّ في عمل اليوم والليلة عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ بهذا ولفظه هنيئاً بَدَلَ نافعاً وروياه في «الغيلانيات» من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هو ابن إسحاق قالا حدثنا الأوزاعي حدثني نافع فذكره وكذلك وقع في رواية ابن أبي العشرين عن الأوزاعيِّ حدثني نافع أخرجه ابن ماجة وزال بهذا ما كان يُخشى من تدليس الوليد وتسويته وقد اختلف فيه على الأوزاعي اختلافاً كثيراً ذكره الدَّارَقطني في «العِلَلِ» وأرجحها هذه الرواية ويُستفادُ من روايةِ دحيمٍ صحةُ سماعِ الأوزاعيِّ من نافع خلافاً لمن نفاه..».

وقال الحافظ أيضاً في «تغليق التعليق» (٢/٣٩٦) عن هذا الحديث: «وأصحُّ طرقه كُلِّها رواية الوليد ومن تابعه والله أعلم».

قلتُ: وثَمَّةَ أمرٌ ثالثٌ يدلُّ على براءة الوليد من تدليس أحدٍ في إسناد هذا الحديث وهو أنَّ الرجل المبهم في رواية عُمَر بن عبد الواحد والوليد بن مزيد وإسماعيل بن سماعة هو أحدُ رجلين الزُهري أو محمد بن الوليد الزبيدي.

فقد روى الحديثَ عيسى بن يونس[١] وعبادة بن جويرية[٢] كلاهما عن الأوزاعيِّ عن ابن شهاب الزهري، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة.

ورواه عقبة بن علقمة البيروتي، عن الأوزاعيِّ، عن ابن شهاب الزهري، عن نافع ، عن القاسم[٣] -به-.

ورواه يحيى بن عبد الله البابلتي ، عن الأوزاعيِّ، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن نافع عن القاسم[٤] -به-.

(١) وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٩٠/٢٤٦٣٤) ، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٤٠١/٩٥٣) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٢٢٨/١٠٧٥٣) ، وابن حبان في «صحيحه» (٣/٢٧٤/٩٩٣)، والطبراني في «الدعاء» (١/ ٣٠٨/١٠٠٧)، وفي «المعجم الأوسط» (٨/١٣٧/٨٢٠٢) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/٩٤٥/١٠٥٩) وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/٢٤٣/٧٢٨) ومن طريقه الحافظ ابن حجر في التغليق (٢/٣٩٦).

(٢) وذلك فيما أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/٢٤٣/٧٢٧).

(٣) وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٢٢٨/١٠٧٥٦)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/٢٤٥/٧٣١) والبزار في «الأبدال العوالي المخرجة من الفوائد» حديث (٢٣)، و أبو موسى المديني في «اللطائف» ص(٢٥٦/ ح٤٨٩) والمزي في «تهذيب الكمال» (٣١/٤١٢).

(٤) وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» حديث (٢١٨٠)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/٢٤٤/٧٢٩) ، ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٣٩٦) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» ص(٥١٤/٩٢٠) وأبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» ص (٢٥٦/ح٤٩٠)

ومن خلال هذه الروايات يتبين لنا الرَّجلُ الذي أبهمه عُمَر بنُ عبد الواحد والوليدُ بنُ مزيد وابنُ سماعة في رواياتهم لهذا الحديث وأنَّه أحدُ رجلين: الزهري أو الزبيدي.

وفي كلا الحالتين الوليدُ بن مسلم بريءٌ من التدليس سواءً كان المبهم الزهري أو الزبيدي فكلاهما ثقة.

والمشهور عن الوليد أنه يدلِّس الضعفاء ليُنْبِل الأوزاعي أن يرويَ عنهم!!

[الحديث الثالث]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن عائشة رَضِيَ الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إنَّ الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمْ، فأَطْفِئُوها بالماءِ».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» برقم (٢٣٦) قال: حدثنا إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة — به —.

هكذا رواهُ الوليد، عن الأوزاعي، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة

وخالفه غيره من أصحاب الأوزاعي.

فقد رواه عيسى بن يونس عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن ابن عمر لا عن عائشة!!

وذلك فيما أخرجه البزار في مسنده حديث (٥٥٣٩) قال وناه إبراهيم بن يوسف نا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بهذا الحديث .

هكذا رواه عيسى بن يونس وتابعه عليه عبادين جويرية.

وذلك فيما أخرجه البزار أيضاً في «مسنده» حديث (٥٩٣٨) ، قال: حدثنا حوثرة بن محمد، نا عبَّاد بن جويرية العنزي، نا الأوزاعي ، أخبرني نافع، عن عبد

الله بن عمر .

وهكذا رواه أيضاً محمد بن عقبة بن علقمة البيروتي

وذلك فيما ذكره الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٠٦) من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم ، قال : أخبرني محمد بن عقبة البيروتي فيما كتب إليَّ ، حدثني الأوزاعي ، أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر بهذا الحديث.

كذا رواه عيسى بن يونس، وعباد بن جويرية، ومحمد بن علقمة البيروتي مخالفين للوليد بن مسلم ، وقد خولفوا جميعاً.

فقد خالفهم الهقل بن زياد حيث رواه عن الأوزاعي عن الزهري عن نافع عن ابن عمر

وذلك فيما أخرجه «تمام في فوائده» (٢/١٢٨/١٣٣٠) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/٤٥٢٩) ، قال : نا أبو الحسن أحمد بن سليمان ثنا أبو القاسم يزيد بن محمد بن عبد الصمد ، ثنا عمرو بن هاشم ، ثنا الهقل بن زياد ، ثنا الأوزاعي ، حدثني الزهري ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر بهذا الحديث .

كذا أخرجه تمام عن ابن حذلم وقد أخطأ عليه ، وذلك أني وجدت الحديث عند ابن حذلم في «حديثه» برقم (٧) بإسناد تمام عنه ولكن بلفظ « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

قلت : والحديث بهذا اللفظ يدلك على أنه ليس حديث « إن الحمى من فيح جهنم فأطفئوها بالماء » وإنما هو شاهد لجزء منه وهو أنَّ شدة الحر ومنها الحمى من فيح جهنم.

وليس العجب أن يزيغ البصر ولكن أن يتكرر الخطأ فقد سحب تمام في «فوائده» (١٣٣١/٢٨/٢) إسناد حديث الهقل من طريق علي بن ربيعة عن الأوزاعي متابعاً علي بن ربيعة فيه للهقل ولكن جعل متنه أيضاً « إن الحمى من فيح جهنم » الخ والصحيح أنَّ متنه « أبردوا بالصلاة » الخ كمتن حديث الهقل والذي أخرج حديثه تمام بإسناد ابن حذلم ومن طريقه وأخلفه في متنه والله المستعان .

وعلى كُلِّ حال فإنَّ هذه الطرق كُلَّها لا ذكر فيها لضعيف بين الأوزاعي ونافع وغاية ما فيها من واسطة بين الأوزاعي ونافع إنما هو ابن شهاب الزهري وهو إمام ثقة كما هو معلوم لا يحتاج الوليد إلى تدليسه فليت شعري لو كان مدلساً.

على أنَّ طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن القاسم ، عن عائشة .

بخلاف من رواه عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر، و من رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر

فهذا كُلُّه يدلُّ على أنَّ طريق الوليد بن مسلم لا يُعارض بطريق من رواه عن الأوزاعي عن الزهري عن نافع فذاك طريق وهذا طريق، بل ذاك حديث

وهذا حديث .

وكذلك لا يُعارض طريق الوليد أو يُقارن بطريق إسماعيل بن مسلم والذي رواه عن الحسن و رواه عن إسماعيل جماعة ليس منهم الأوزاعي [١] فذاك طريق وهذا طريق أيضاً.

والوليد في كُلِّ هذه الطرق بعيد عن تدليس إسماعيل بن مسلم أو غيره لا كما رماه بذلك الحافظ الدارقطني -رحمه الله- عموماً لما اشتبه عليه في أحاديث الوليد !!

وعليه: لا تدليس في هذا الحديث من الوليد ولا من غيره لا لإسماعيل بن مسلم ولا غير إسماعيل .

(١) انظر الحديث السادس والسبعين ممَّا رواه إسماعيل بن مسلم من هذا الكتاب .

[الحديث الرابع]

[ممَّا رواهُ الوليد عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن عبدِ الله بن عُمَر رَضِيَ الله عنهما: «كانَ يَعْرُكُ عارِضَهُ ويُشبِّكُ لحيَتَهُ بأصابِعِهِ أحْياناً ويَتْرُكُ هكذا».

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٥٥)، قال: وأخبرنا أبو عبد الله السوسي، ثنا أبو العباس الأصم، ثنا أبو العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، أنا الأوزاعي، قال: حدثني عبد الله بن عامر، حدثني نافع أن ابن عُمَر -به موقوفاً-.

كذا رواه الوليد بن مزيد في هذه الرواية، عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن عامر -به-.

وعبدُ الله بن عامر كما تعلم هو أحدُ أولئك الضعفاء الذين اتهم الوليدُ بتدليسهم فيما بين الأوزاعي ونافع.

وفي هذا الحديث يمكن أن يُتهم الوليد بالتدليس .

وذلك لما أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/١١٩)، قال: حدثنا أبو الوليد قال ثنا الوليد قال ثنا أبو عَمرو عن نافع عن ابن عُمَر-به موقوفاً-.

فالوليد بن مسلم كما ترى أسقط عبد الله بن عامر فيما بين الأوزاعي ونافع نفس التهمة التي اتُّهم بِها الوليد تصحُّ لولا تسعة أُمُورٍ.

الأمرُ الأولُ: أنَّ الإمامَ الأوزاعيَّ واسعُ الروايةِ، ولهذا تراه في هذا الحديث فضلاً عن غيره يرويه على عدَّةِ أوجه.

منها:

١ - روايةُ الوليد بنِ مزيد عنه، عن عبد الله بن عامر، عن نافع، عن ابن عُمَر موقوفاً[١].

ومنها:

٢- روايةُ الوليدِ بنِ مسلمٍ عنه، عن نافع مباشرة، عن ابن عُمَر موقوفاً أيضاً.[٢]

ومنها:

٣- روايةُ أبي المغيرة عنه عن عبد الواحد بن قيس ، عن نافع عن ابن عُمَر موقوفاً أيضاً[٣].

ومنها:

٤- روايةُ إسماعيل بن عبد الله بن سماعة[٤] وأبي المغيرة[٥]والوليد بن مسلم[٦] عنه، عن عبد الواحد بن قيس، عن يزيد الرقاشي، وقتادة مرسلاً.

ومنها:

(١) انظر روايته في «السنن الكبرى» للبيهقي (١/٥٥).

(٢) انظر «جامع البيان» (٦/١١٩).

(٣) انظر «سنن الدارقطني» (١/١٠٧/٥٤) و(١/١٥٢/٤).

(٤) انظر روايته عند الدارقطني في «السنن» (١/١٥٢/٧).

(٥) انظر روايته عند الدارقطني في «السنن» (١/١٥٢/٦). ولم يذكر فيها قتادة.

(٦) انظر روايته عند الطبري في «جامع البيان» (٦/١٢١) وأشار إليها أبو حاتم في «العلل» (١/٣١/ ٥٨) والدارقطني في «السنن» (١/١٥٢).

٥- روايةُ عبدِ الحميد بن أبي العشرين عنه، عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع ، عن ابن عُمَر مرفوعاً [١].

فهذه الرواياتُ تدلُّ على الاختلاف على الأوزاعي.

والاختلافُ عليه يدلُّ على أنَّه رواهُ على عدَّةِ أوجهٍ.

وهذا أولى من تخطئة الإمام الأوزاعي -رحمه الله- أو تخطئة من رواهُ عنه من الثقات لاسيما والجمعُ ممكنٌ ، والاحتمالُ واردٌ، فما المانع أن يكون الأوزاعي رواه مرَّةً عن عبد الله بن عامر، عن نافع، عن ابن عُمَر.

ويرويه في أخرى عن عبد الواحد بن قيس، عن نافع، عن ابن عُمَر.

ويرويه في أخرى عن نافع ، عن ابن عُمَر وقد ثبت سماعه من نافع.

ويرويه في أخرى عن عبد الواحد بن قيس ، عن يزيد الرقاشي ، وقتادة مرسلاً.

الأمرُ الثاني: إنْ لم ترضَ بهذا الجمعِ الحسنِ فأنت ملزَمٌ بأنْ ترمي هذه الرواياتِ بالشذوذ عدا رواية منها لتكون هي الرواية السليمة من الشذوذ، والعلة في اختيارك وهذا لا أراك تجسُرُ عليه ولا أنصحُك به إلاَّ أن ترجح ما رجحه أبو حاتم كما في «العلل» برقم (٥٨) وهي رواية الوليد ومن تابعه عن عبد الواحد

(١) انظر روايته عند ابن ماجة في «السنن» (١/١٥٢/٣) و في الكامل لابن عدي (٥/٢٩٧) و عند البيهقي في «الكبرى» (١/٥٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٢٦١) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٨/٤٧٢-٤٧٣) .

بن قيس عن يزيد الرقاش وقتادة مرسلاً

وهذه الرواية لا تضر الوليد شيئاً بل تنفعه لكونه ذكر فيها ضعيفين في حديثه فأُمِنَ ما يُخشى من تدليسه .

الأمرُ الثالثُ: إنْ أردتَ ورُمْتَ الوصُولَ إلى الصحيح عن الأوزاعيِّ في هذا الحديث فاعمدْ إلى رواية الوليد بن مزيد وأبي المغيرة واحكمْ عليها بالاضطراب لاختلاف الوليد بن مزيد وأبي المغيرة في روايتيهما فهذا يرويه عن الأوزاعيِّ عن عبد الله بن عامر والآخر يرويه عن الأوزاعيِّ عن عبد الواحد بن قيس.

وهذا اختلافُ تضاد لا جمع فيه إلاَّ أنْ تقولَ رواه مرةً كذا وتارةً كذا.

فحينئذ نوردُ عليك احتمالاً لا مردَّ له وهو أنَّ الأوزاعي رواه تارة عن نافع مباشرة عن ابن عُمَر رَضِيَ الله عنهما، وهي رواية الوليد بن مسلم.

وروايةُ الوليدِ هذه أرى -والله أعلمُ- أنَّها أصحُّ من غيرها لكونِ الوليد لم يختلف فيها اختلافاً متضاداً مع شخص آخر كأنْ يرويه الوليد عن الأوزاعيِّ مثلاً عن نافع عن ابن عُمَر.

ويأتي آخر ويرويه عن الأوزاعيِّ ، عن عطاء ، عن ابن عُمَر.

أو يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ، عن نافع، عن ابن عُمَر موقوفاً.

ويأتي آخر ويرويه عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عُمَر مرفوعاً.

فهذه الشُّبَهُ والعوارضُ، سَلِمَتْ منها روايةُ الوليدِ بنِ مسلمٍ فعضَّ عليها بالنواجذ.

الأمر الرابع : إنْ لم تقنع باضطراب رواية الوليد بن مزيد وأبي المغيرة وملت إلى ترجيح إحداهما على الأخرى ، فأنصحُك بترجيح رواية أبي المغيرة على رواية الوليد بن مزيد لأنَّ أبا المغيرة توبع على ذكر عبد الواحد فيه من ابن سماعة وابن أبي العشرين وعبد الله بن كثير بن ميمون والوليد بن مسلم كذلك على اختلافهم بعد ذلك في الوقف والرفع والإرسال ، لكن اجتماعهم على ذكر عبد الواحد بن قيس وتوسيطه بين الأوزاعي وشيوخه يدلُّ على أنَّ عبد الله بن عامر ليس لذكره أصلٌ في هذا الحديث، وعبد الواحد بن قيس له ذكرٌ في حديث الوليد فانتفى التدليس عنه في هذا الحديث .

الأمرُ الخامسُ: أنَّنا لا يمكن أنْ نحكمَ على الوليد بن مسلم بالتَّدليس في هذا الحديث وغيره لمجرَّد كونه أسقط ضعيفاً وغيره أثبته بين الأوزاعي وشيوخه الثقات في حديث الأوزاعي.

لأنَّ الأوزاعيَّ -رحمه الله- كثيراً ما يروي أحاديث بواسطة ضعفاء، ويرويها تارة بدون ذكرهم، ويختلف عليه الرواة من أجل ذلك.

وقد اتفق حظُّ الوليدِ في كثيرٍ منها أنْ يروِيَها عنه بواسطة هؤلاء الضعفاء وغيره يسقطهم، وعندها لن نحكم على من وقع له ذلك من أصحاب الأوزاعي

بتدليس أولئك الضعفاء في تلك الأحاديث لكون الأوزاعي رواها مرة عالياً ومرة نازلاً وهو كثير في حديث الأوزاعي لمن طالع هذا الكتاب وعليه يجب أنْ نكيل للوليد بن مسلم بما رواه الأوزاعي عالياً وغيره نازلاً بنفس الميزان، وإلَّا فقد حكمنا عليه [بازدواجية]، وفقدنا في المقابل دقة الموازين العلمية.

الأمرُ السادسُ: لو كان الوليد مدلساً أحداً في هذا الحديث لدلَّس عبد الواحد بن قيس ويزيد الرقاشي وكلاهما ضعيف.

وقد روى الوليد بن مسلم هذا الحديث عن الأوزاعيِّ من طريقهما كما قد رأيت، فأين ما يقولونه في الوليد من أنَّه يُنبلُ الأوزاعيَّ من الرواية عن الضعفاء؟!!!

الأمرُ السابعُ: إنَّ المسئول عن السقط بين الأوزاعي وشيوخه هو الأوزاعي نفسه فهو قد أقرَّ بذلك لعمرو بين أبي سلمة واعترف له به كما قد بيَّنتُ ذلك في مدخل إلى دراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع[1] فالأوزاعي هو المُدلِّس في هذا الحديث لو كان ثمة تدليس .

الأمرُ الثامنُ: لم أجدْ من نصَّ من الأئمة المتقدمين ولا المتأخرين على اتهام الوليد بن مسلم بتدليس أحدٍ في هذا الحديث على أنَّهُ قد تعرض للكلام عليه وتخريجه أصحابُ الصنعة وذوو المعرفة بالعلل.

(١) انظر (١/٩٠) من هذا الكتاب تحت باب فيه مدخل إلى دراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع .

وبعد هذا أرجو منك ألاَّ يتجاوز جرحك سهامهم ، ولا أن يسبق كلامُك كلامهم.

فقف حيث وقف القوم ، وليس عليك بذلك معرَّة ولا لوم.

الأمر التاسع : لو كان الوليد يريد تدليساً في هذا الحديث لدلَّس أبا مهدي سعيد بن سنان وهو المتهم بالوضع وسوء الحفظ وذلك في الرواية التي تلي روايته عن الأوزاعي عن نافع وذلك في «جامع البيان» للطَّبري (١٢١/٦) فالرجل ليس على باله التدليس ،وهذا دأبه في كُلِّ حديث.

[الحديث الخامس]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن ابن عُمَر رَضِيَ اللهُ عنهما قالَ: عن النبيِّ ﷺ قالَ: « إنَّ الذي تفوتُهُ صلاةُ العَصْرِ فكأنَّما وُتِر أهلَه ومالَه».

أخرجه السَّراجُ في «مسنده» حديث (٥٣٠)، وحديث (١٠٧٦)، قال: ثنا يوسف بن موسى ثنا أبو إسحاق الطالقاني أنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ عن نافع عن ابن عُمَر -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ، عن نافع، عن ابن عُمَر بالعنعنة!

و لم أجد أحداً من أصحاب الأوزاعي يروي الحديث عنه من هذا الوجه سوى الوليد بن مسلم، وهو كما ترى قد عنعنه عن الأوزاعيِّ .

ولكن الوليد بريءٌ من التدليس في هذا الحديث ، ولو كان مدلِّساً لدلَّسَ عبد الله بن زياد بن سمعان حيث روى هذا الحديث عنه، عن نافع، عن ابن عُمَر!

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٣/٢٣) من طريق محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم قال: وأخبرني ابن سمعان عن نافع عن ابن عُمَر -بنحوه-.

وعبد الله بن زياد بن سمعان، قال فيه الحافظ في «التقريب»: متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره.

قلت: وفي الإسناد إلى الوليد بن مسلم أبو الفضل صالح بن عبد الله

بن الحسن.

ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٣/٢٣) عند هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وباقي رجال إسناده ثقات.

فإنْ صحَّ الإسنادُ إلى الوليد بن مسلم فتلك براءةٌ له حتى من تدليس الإسناد.

وإنْ لم يصحْ فهو باقٍ على البراءة الأصلية من التدليس عند من أدركوه وعرفوه حتى يثبت خلاف ذلك!

وللحديث طُرقٌ أخرى عن الوليد وغيره يأتي الكلام عليها عند الحديث الحادي عشر مما رواه إبراهيم بن مرة [1] لمناسبة تخريجها هناك.

(١) انظر (١١/٣٢/٢) من هذا الكتاب.

[الحديث السادس]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن عبد الله بن عُمَر ﷺ قالَ: «كُنَّا نُفضِّلُ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ أبا بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ ثُمَّ لا نُفضِّلُ أحداً على أحد».

أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١/٩٢)، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٥٧٨/١٣٦١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٦٨/١١٩٤)، وأبو بكر الخلال في «السنة» (٢/٢٤٨/٥٨٥) وابن حذلم في «مشيخته» ص (١٦/ح٣٢)، وأبو العباس جمح بن القاسم في «حديثه» ص (٨/ح١١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/١٧٠) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن جسر بن الحسن ، عن نافع ، عن ابن عُمَر -به-.

وهذا الحديث من الأدلة والشواهد على براءة الوليد من التدليس.

إذْ لو كان مُدلِّساً لدَلَّس جسر بن الحسن بين الأوزاعي ونافع كما يحكون عنه أنه يدلس الضعفاء فيما بينهما.

ولَعَمْرِي زعموا ، وهذا هو يُصرِّح بجسر بن الحسن في الوقت الذي نجد تضعيفه عن غير واحد من الأئمة.

والأثر قد تابع الوليد بن مسلم عليه صنوه الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (٢/١٢٤٧/ ٧٦١-٧٦٢) من طريق جعفر الفريابي عن العباس بن الوليد عن أبيه -به- كما رواه الوليد بن مسلم.

[الحديث السابع]

[ممَّا رواهُ الوليد عن الأوزاعيُّ عن نافع]

عن عُمَر بنِ الخطاب ﷺ قالَ عن النبي ﷺ : «في الميِّتِ يُعذَّبُ بالنياحةِ عليه».

قال الإمامُ الدَّارقطني في «العلل» (٢/٦٠-٦١/١٠٩) وقد سُئِلَ عن هذا الحديث فكان مما أجاب به أن قال:«..ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن ابن عُمَر عن عُمَر بمتابعة عبيد الله ومالك من رواية الوليد بن مسلم عنه».

وخالفه الوليد بن مزيد وبشر بن بكر فروياه عن الأوزاعيِّ عن يحيى، قال حدثني مولى لآل الزبير عن نافع عن ابن عُمَر عن عُمَر ...».

كذا قال الإمام الدارقطني عمن رواه عن الأوزاعيِّ.

فروايةُ الوليدِ بنِ مسلمٍ أُسقط فيها مولى آل الزبير من بين يحيى بن أبي كثير ونافع. وأثبت في رواية الوليد بن مزيد وبشر بن بكر.

ومن هنا جاز للمتأخرين اتهام الوليد بن مسلم بإسقاط مولى آل الزبير تدليساً من بين يحيى بن أبي كثير ونافع وأخصُّ المتأخرين بالذكر لأنَّهم همُ الذين توسعوا في اتهام الوليد بأنَّه يسقط الضعفاء من بين شيوخ الأوزاعي وفي جميع طبقات الإسناد!!

وإلاَّ فالمتقدمون على خلافهم على ما روي في كلامهم من أنه كان

ينبلُ الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء.

ولو تأمَّلتَ كلام أبي داود أيضاً لوجدته يحكي إسقاط الوليد للضعفاء فيما بين الأوزاعي وشيوخه.

وكذلك الإمام الدارقطني يحكي معنى كلام بعض المتقدمين.

وعلى هذا يجب أن نبعد شبهة التدليس في هذا الحديث عن الوليد.

لأننا على التسليم بذلك تنزلاً مع كلام المتقدمين في الوليد نجده بعيداً عن التدليس فيه ، لأنه على ما جاء في كلامهم يسقط الضعفاء من بين الأوزاعي وشيوخ له أدركهم.

لا أنَّه يتعدى بتدليسه لإسقاط الضعفاء من بين شيوخ الأوزاعي ومن رووا عنهم من شيوخ شيوخ الأوزاعي.

وحالُ المسقط في هذا الحديث في رواية الوليد من بين شيخ الأوزاعي يحيى بن أبي كثير وشيخ شيخه نافع مولى ابن عُمَر في إسناد هذا الحديث.

والوليدُ بنُ مسلم ليس متهماً بهذا النوع من التدليس عندهم ، وإنَّما فيما بين الأوزاعي وشيوخه لينبل الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء !!

وليس ثَمَّةَ ما يبيحُ لنا أنْ نُعمِّمَ تدليسَ التسوية على جميع طبقات الإسناد على الوليد وغيره ، لأنَّنا وجدنا من يفعل ذلك ممن اتُّهموا بذاك البلاء.

هذا ما نجيبُ به على المتأخرين.

فإنْ أصرَّ مقلِّدوهم على مخالفة أسلافهم واتباع أخلافهم واعتبروا التدليس

لمولى آل الزبير في هذا الحديث من الوليد تمسكاً بأنه يُدلس ويسوي وفي جميع طبقات الإسناد.

أعدنا عليهم الكرة مرتين ،وأجبناهم بجوابين.

الأول: وقد مضى، **والثاني** وقد وفى، بإقامة الحجة، وقطع اللجة، بأنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لمن كان متبعاً للحق وللحقِّ مريداً.

يظهر ذلك بتأمل الإسناد ومعرفة أحوال رجاله وروايته.

فالحديث قد رواه الوليد بن مسلم على ما حكاه الإمام الدارقطني عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن نافع.

ورواه الوليد بن مزيد وبشر بن بكر عن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثير، عن مولى لآل الزبير عن نافع.

وبتأمل الإسنادين نجد فيهما يحيى بن أبي كثير ، وهو اليمامي وبمعرفة حاله نجده وقد اتهم بالتدليس هو الآخر.

وهو أقربُ إلى تدليس مولى آل الزبير من الوليد في هذا الحديث.

بل ربما كان إهمالُه لاسمه في رواية الوليد بن مزيد وبشر بن بكر تدليساً منه له على ما يُعرَفُ بتدليس الشيوخ.

وفي رواية الوليد بن مسلم يكون قد دلَّسه تدليسَ الإسناد.

ومن تأمَّل صنيعه في حديث: « **أفطر عندكم الصائمون**..» عرف ذلك عنه.

فهو تارة يُحدِّث به هشام الدستوائي ، عن أنس مباشرة.

وتارة يحدث به هشاماً وغيره ، عن أنس بواسطة.

وعليه ما المانع أن يكون حدَّث به الأوزاعي تارة عن مولى لآل الزبير عن نافع كما قد جاء في رواية ابن مزيد وبشر بن بكر عنه.

وفي رواية أخرى حدَّث به الأوزاعي عن نافع مباشرة كما جاء في رواية الوليد بن مسلم عنه.

على أنِّي متحفظ هنا عن الجزم بثبوت تدليس يحيى على منهجي الجديد حتى أقوم بدراسة عنه كدراستي عن الوليد.لأنَّ هذا الذي فعله يحيى في هذا الحديث ربَّما كان من قبيل أنَّه سمعه من مولى آل الزبير في القديم، فحدَّث به الأوزاعي وحدَّث به الأوزاعي بشر بن بكر والوليد بن مزيد.

ثم بعد ذلك لقى يحيى نافعاً وحدثه به ، فحدث به الأوزاعي وحدث به الأوزاعي الوليد في الجديد.

وهذا يقع في حديث المكثرين كثيراً وهو في حديث الأوزاعي أكثر من كونه في حديث يحيى ابن أبي كثير.

وهذا يعني أننا لو سلمنا لمقلدي المتأخرين بأن الوليد يدلس ويسوي في جميع طبقات الإسناد.

فإنَّنا لا نسلِّمُ لهم بأنَّ التدليس في هذا الحديث من الوليد لاحتمال أن يكون من يحيى بن أبي كثير.

ولاحتمال أن يكون يحيى قد حدَّث به تارة كذا في القديم بواسطة وفي الجديد بدون واسطة للقيه نافعاً بعد ذلك وسماعه منه هذا الحديث.

وهذان دليلان على براءة الوليد فيه لا تحتمل المجادلة.

وكما يقال إذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال.

ولهذا أحجم، والله أعلم، الإمامُ الدارقطني عن تعليله بأحد تلك الاحتمالات لكونه الأصْوب والأسْلم.

ثمَّ إنَّك إنْ تجاوزت هذه المفاوز فإنك لست بفائز بتدليس الوليد في هذا الحديث أبداً.

لأنَّك إنْ اتهمتَ الوليدَ فيه بالتدليس لابدَّ وأنْ تثبت أنَّ مولى آل الزبير ضعيف.

على أني وبعد جهدٍ وتعبٍ، وسهرٍ ونصبٍ، تميَّز عندي مولى آل الزبير، وأنه عبد الله البهيِّ لا غير.

لأنَّه قد جاء في رواية أخرى ليحيى بن أبي كثير يروي فيها عن مولى لآل الزبير عن عبد الله بن عُمَر .

وجاء في رواية عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٢٣٧/ ٨٥١٧) من طريق عُمَر بن شيبة عن قارظ عن عبد الله بن البَهِيِّ يروي فيها عن ابن عُمَر.

وفي حديث الباب في هذا الكتاب يروي يحيى بن أبي كثير، عن مولى آل الزبير،

عن نافع ، عن ابن عُمَر.

ومن مجموعِ هذه الرواياتِ نَخلُصُ إلى نتيجةٍ حتميةٍ أنَّ مولى آلِ الزبير الذي يروي عنه يحيى بنُ أبي كثير ويروي هو عن نافع وابن عُمَر هو عبدُ الله البهيِّ وهو مولى لآل الزبير.

و لم أجدْ في موالي آل الزبير من اجتمع فيه هذا على أنهم كثيرون متقاربون.

فإنْ كان ما غلبَ على الظنَّ هو مولى آل الزبير فلا و لمْ ولنْ تجدَ الوليدَ لهُ مُدلِّساً لأنَّهُ ثِقةٌ عندهم فلا يشملهم تدليسُهُم .

ولي بحثٌ في حاله لطيفٌ أَسْمَيْتُهُ «القول القوي في ثقة عبد الله البَهيِّ».

وإنْ شئتَ فراجِعْهُ، ومَنْ قال لك فيه غيرَ ذلك فلا تُطعهُ.

وعليه ليس في هذا الحديث مِنَ الوليد تدليس، لا ولا لَهُ فيه مسيسٌ.

ويدلك على هذا أيضاً تصريح الوليد بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي وفيما بين يحيى و نافع.

وذلك بما أخرجه ابن دحيم لنا في فوائده حديث (٩٦) قال نا هشام ومحمود، قالا نا: الوليد، نا أبوعمرو، عن يحيى، أنه حدَّثه عن نافع –به–

كذا رواه الوليد بن مسلم على التصريح بالتحديث فيما بين يحيى ونافع دون ذكر واسطة بينهما

ولا عليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث البتة ولا ذنب يلحقه.

[الحديث الثامن]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن أمِّ سَلَمَة رضيَ اللهُ عنْهَا قالتْ: قالَ رسولُ الله ﷺ : «تُرْخِي المرأةُ مِنْ ذَيْلِها شِبْراً قُلْتُ: إذاً تَنْكَشِفُ؟! قالَ: ذِراعاً لا تَزِيْدُ عَلَيْه».

أخرجه الإمامُ النَّسائيُّ في «السنن الكبرى» (٥/٤٩٤/٩٧٣٦) قال: أخبرني محمودُ بن خالدٍ الدِّمشقيُّ، عن الوليد بن مسلم، عن أبي عَمْرُو، عن نافع، عن أمِّ سلمة - به- .

كذا رواهُ الوليدُ بنُ مسلم عن الأوزاعيِّ ، عن نافع بدون واسطة.

وخالفهُ الوليد بنُ مَزيد فأَدْخَلَ بين الأوزاعي ، ونافع رجُلاً!!

وذلك فيما أخْرَجَهُ النَّسائِيُّ أيضاً في «السُنن الكبرى» (٥/٤٩٤/٩٧٣٧)، قال: حدثنا العبَّاسُ بنُ الوليدِ بن مزيد أخبرني أبي، قال: حدثنا الأوزاعيُّ، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير ، عن نافع ، عن أمِّ سَلَمةَ بنحوه.

كذا رواهُ الوليدُ بنُ مَزيدٍ، عن الأوزاعيِّ، عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ وهو اليمامِيُّ الثِّقةُ، عن نافع.

وهذا يعني مَبْدئياً أنْ لا تدليسَ في هذا الحديثِ من الوليدِ بنِ مسلم .

لأنَّ الواسطةَ بين الأوزاعيِّ ونافعٍ فيه يحيى بن أبي كثير ، وهو ليس من الضُّعفاء الذين يُخْشى من الوليد تَدْليسهم.

وسقوطهُ في روايةِ الوليدِ بنِ مسلمٍ وإثباتهُ في روايةِ الوليدِ بن مَزيد ليس غريباً على مَرْوياتِ الإمام الأوزاعي -رحمه الله- والتي فاضتْ باختلافِ الرِّواةِ عليه إثباتاً وعدماً للضُّعفاء والثقات جميعاً.

والشاهدُ منْ هذا كلِّه براءةُ الوليدِ بن مسلم من التدليس في هذا الحديث.

ومن ذا عساهُ يدلِّسُ فيه والمثبت في رواية الوليد بن مزيد ثقة؟!

وقد صرَّح الوليدُ بذكره في غيرِ ما حديثٍ.

والمشهورُ كما تعلم عن الوليد أنَّه يدلِّس الضُّعفاء في حديث الأوزاعي لينبُلَ الأوزاعيُّ من الرواية عنهم!

[الحديث التاسع]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عنِ الأوزاعيِّ عن نافع]

أنَّ ابْنَ عُمَر رضي الله عنهما: «كان ينامُ اليسيرَ في المسجدِ ثمَّ يقومُ فيتوضَّأ».

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١٩/٥٨١)، قال: أخبرنا أبو بكر الحارثي الأصبهاني، نا أبو محمد بن حيان، نا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا ، أبو عامر موسى بن عامر نا، الوليد بن مسلم ، قال : وأخبرني أبو عَمْرو، عن نافع أن ابن عُمَر ﷺ-به-.

كذا رواه البيهقي في «السنن الكبرى» كما ترى، وفيه: الوليد يرويه عن الأوزاعيِّ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر.

وهذا يعني على قول الهيثم بن خارجة احتمال تدليس الوليد بن مسلم فيه أحداً من الضعفاء بين الأوزاعي ونافع.

بيد أني وبعد البحث الدؤوب لم أجد من يرويه غير الإمام البيهقي!

وهو إلى الوليد بن مسلم لم يصِحْ لأنَّ في الإسناد إليه أبا عامر موسى بن عامر وفيه ضعف.

وربما كان في الإسناد عِلَلٌ أخرى غير أني لم أفتش وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الأثر والله هو الموفق لهذا

[الحديث العاشر]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن ابن عُمَر رَضِيَ الله عنهما: «أنَّه كان يُنْزِلُ مرضاهُ في السَّفرِ حتى يُصَلُّوا الفَريضَة في الأرْضِ».

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٧/٢٠٥٥)، قال : أخبرنا أبو الحسن بن أبي المعروف الفقيه المهرجاني بِها، ثنا أبو سهل بشر بن أحمد، ثنا حمزة بن محمد الكاتب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا ابن المبارك والوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن نافع، عن ابن عُمَر.

قال البيهقي عقبه: «إلاَّ أنَّ ابن المبارك لم يذكر نافعاً في حديثه».

وهذا الأثر كسابقه لم أجده بعد البحث الدؤوب عند غير الإمام البيهقي.

وظاهرُ إسنادِه أن لا تدليس فيه من الوليد لأنه جاء مقروناً بعبد الله بن المبارك.

ولو كان ثمة تدليسٌ من الوليد فيه لأظهره الإمام عبدُ الله بن المبارك.

[الحديث الحادي عشر]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن ابن عُمَر رَضِيَ الله عنهما قال: «إنْ سُلِّمَ عَلَيْكَ وأَنْتَ في الصَّلاةِ فَأَشِرْ بِإِصْبَعِكَ».

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٥٤) ، قال : أخبرنا أبو بشر محمد بن عُمَر الوكيل ، حدثنا أبو عبيد الله محمد بن عُمَران بن المرزباني ، حدثني أحمد بن محمد الجوهري ، حدثنا أحمد بن محمد بن أبي الذيال ، حدثنا محمد بن الصباح ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعيِّ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر رَضِيَ الله عنهما —به—.

وهذا الأثر كسابقيه لم أجده بعد البحث عند غير الخطيب البغدادي.

وهذا يعني مبدئياً أن لا تدليس فيه من الوليد بن مسلم بين الأوزاعي ونافع.

إذ لا يُعرف ذلك إلا بالمقارنة مع مرويات الآخرين على أني أيضاً لم أفتش في إسناده هل ثبت عن الوليد بن مسلم أم غير ذلك؟! وتركت هذا للحاجة إليه ولكلِّ حادث حديث كما يقال والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الثاني عشر]

[ممَّا رواهُ الوليدُ عن الأوزاعيِّ عن نافع]

عن نافعٍ مولى ابنِ عُمَرٍ: «أنَّ ابْنَ عُمَر كانَتْ مِنْهُ أَشْياءُ في قَصْرِ الصَّلاة في إقامَتِه في السَّفَرِ مُخْتَلِفَة، ثُمَّ صارَ إلى آخِرِ أمْرِه إلى أنْ كانَ إذا قَدِمَ بَلْدَةً فَأجْمَعَ أنْ يُقيْمَ بها اثْنَتَيْ عَشْرَ فَأَكْثَرْ من ذلك أتَمَّ الصَّلاة وإذا قَدِمَ بَلْدَةً لا يَدْري ما يُقَيْمُ بها قصَّرَ الصَّلاةَ فيما بَيْنَهُ وبَيْنَ اثْنَتي عَشْرَة فإنْ كَمَّلَها أَتَمَّ الصَّلاةَ وإنْ خَرَجَ من الغَدِ».

ذكره ابنُ المنذر في «الأوسط» (١/١٥٨٣/٢٢٢١)، قال: ومن حديث إسحاق، قال : الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عُمَر -به-

كذا رواهُ الوليدُ بنُ مسلم عن الأوزاعيِّ عن نافع دون توسيط أحد فيما بينهما.

كذا رواه و لم أجد من خالفه ولا من غير هذا الوجه أخرجه.

وهذا يعني مبدئياً أنْ لا تدليسَ من الوليد فيما بين الأوزاعي ونافع.

وأمَّا فيما بين الوليد والأوزاعي فقد صرَّح الوليد بالتَّحديث فلا يُخشى بينهما من أيِّ تدليس!

[الحديث الثالث عشر]

[مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع]

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: « دخل رسول الله ﷺ الكعبة ومعه بلال وعثمان بن أبي شيبة فأغلقوها عليهم من داخل فلما خرجوا سألت بلالاً أين صلى رسول الله؟ فأخبرني أنه صلى على وجهه حين دخل بين العموديين عن يمينه ثم لمت نفسي أن لا أكون سألت كم صلى رسول الله ﷺ ».

أخرج الحديث ابن حذلم في «جزء من حديث الأوزاعي» حديث (٢٦) ، قال: حدثنا أبي قال، حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الوليد وعمر، قالا: أنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، قال: حدثني نافع، عن عبدالله بن عمر — به-

هكذا رواه الوليد وهو ابن مسلم وتابعه عليه عمر بن عبد الواحد.

وقد أخرج الحديث أيضاً من طريق عمر بن عبد الواحد مفرداً كُلٌّ من ابن ماجة في «السنن» (٢/١٠١٨/٣٠٦٣٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»[1] (١/٣٩٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٤٧٧/٣٢٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٤٧/١٠٤٧) كلهم من طريق دحيم عن عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي —به-.

هكذا رواه عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم بتوسيط حسان بن

(١) ولكنه سقط من إسناده حسان بن عطية وأظنه سقط من المطبوع

عطية بين الأوزاعي ونافع.

وحسان بن عطية إن لم تكن تعلم فاعلم أنه ثقة على الدارج عندنا.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الرابع عشر]

[مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع]

عن عبدالله بن عمر ﷺقال: قال رسول الله ﷺ «صلاة الليل مثنى مثنى...».

أخرج الحديث ابن دحيم في فوائده حديث (١٠٠) قال: نا أبي، وهشام، ومحمود، ومحمد بن وزير قالوا : أنا الوليد ، نا أبو عمرو الأوزاعي عن يحيى عن نافع.

-وقال ابن وزير- عن يحيى وعن نافع عن عبدالله بن عمر -به- .

كذا رواه الوليد مرة عن الأوزاعي عن يحيى عن نافع .

ومرة عن الأوزاعي عن يحيى ونافع .

وأظن -والله أعلم- أنَّ ابن وزير أخطأ على الوليد بن مسلم فقال عنه عن الأوزاعي عن يحيى و نافع.

لأنَّه بهذا قد خالف دحيماً و هشاماً ومحمود بن خالد و ابن ميمون كما عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٧٨).

ولأنَّ الوليد قد توبع من البابلتي على ما رواه عنه الجماعة .

وذلك فيما أخرجه الطرسوسي في مسند عبدالله بن عمر (٣٩/ح٦٥) عن البابلتي عن الأوزاعي عن يحيى عن نافع عن ابن عمر كما رواه دحيم وهشام

ومحمود بن خالد وابن ميمون، عن الوليد.

وعليه الحديث يكون عن الأوزاعي عن يحيى عن نافع عن ابن عمر لا كماقال عن الوليد محمد بن وزير.

وعلى كُلٍّ حال الوليد لم يُدلِّس أحداً في هذا الحديث كما ترى .

وللوليد فيه طريق أخرى يأتي الكلام عليها (٢/٢٥/٧) حيث هو الحديث السابع ممارواه إبراهيم بن مرة ولا تدليس للوليد فيه أيضاً لإبراهيم بن مرة ولا غيره كما ذكرت لك ، والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الخامس عشر]

[مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع]

عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال : « كنّا مع رسول الله ﷺ نوازي العدو يوم الخندق فشغلوا رسول الله ﷺ عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى كان نصف الليل ثم قام رسول الله ﷺ فبدأ بالظهر فصلاها ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء يتابع بعضها بعضاً بإقامة إقامة ».

أخرج الحديث ابن دحيم في فوائده حديث (١٣٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٠٧/١٧٤٤) من طرق ثم كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن أبي الزبير المكي عن نافع بن جبير عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود -به-.

هكذا رواه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن أبي الزبير -به-.

وتابعه على هذا بشر بن بكر التنيسي.

وذلك فيما أخرجه البيهقي أيضاً في «السنن الكبرى» (٢/٢١٩/ ٣٠٠٥)، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو عبدالله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا سعيد بن عثمان أبو عثمان التنوخي، ثنا بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، حدثني أبو الزبير، عن نافع بن جبير بن مطعم -به-.

هكذا رواه الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الأوزاعي عن أبي الزبير

المكي وهو مدلس عندهم فلو شاء الوليد وكان مدلساً لدلسه في الإسناد إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه أو تمريراً لحديثه.

ولكنه قد صرَّح به كما قد صرَّح به بشر بن بكر ورواه كما رواه بشر إلى منتهى الإسناد.

فعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث والله هو الموفق لهذا.

[الحديث السادس عشر]

[ممّا رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع]

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : « إنَّ لله أقواماً اختصهم بالنعم لمنافع العباد ويقرها فيهم ما بذلوها فإذا منعوها نزعها عنهم وحولها إلى غيرهم ».

أخرج الحديث أبو عمرو البحتري النيسابوري في كتاب «الأربعين» كما في «طبقات الحنابلة» (١/٧٦/ت٦٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١١٧/ ٧٦٦)، كلاهما من طريق أبي نصر أحمد بن محمد اللبَّاد، عن أحمد بن حنبل، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن عبدالله بن عمر - به-

كذا رواه الوليد بن مسلم في هذه الرواية! دون ذكر نافع بين عبدة بن أبي لبابة وابن عمر.

ورواه الوليد في رواية أخرى بذلك.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١١٧/٧٦٦٣) ، قَالَ: وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، نا أبو الحسن بن هانئ لفظاً من أصل كتابه، نا جدي أحمد بن محمد بن نصر فذكره بإسناده مثله غير أنه قَالَ: نا الأوزاعي، عن عبدة ، عن نافع ، عن ابن عمر.

قلت: الوليد توبع على الرواية الأولى والثانية ليس له فيها تدليس .

أمّا الرواية الأولى التي لم يذكر فيها نافعاً بين عبدة وابن عمر فقد تابعه عليها أبو عثمان عبدالله بن زيد الحمصي الكلبي.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتابه «قضاء الحوائج» (٥) وفي كتاب

«اصطناع المعروف» أيضاً (٥) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٢٢٨/ ٥١٦٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء » (٦/١١٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٤٥٩)، ومحمد بن عبدالباقي الأنصاري في أحاديث منتقاة من مشيخته حديث (٣) من طرق ثم كلهم من طريق محمد بن حسان السمتي، عن عبدالله بن زيد الحمصي، عن الأوزاعي ، عن عبدة ، عن ابن عمر.

هكذا روي عن عبدالله بن زيد كما قد روي عن الوليد بن مسلم كلاهما لا يذكر نافعاً بين عبيدة وابن عمر.

وهكذا رواه معاوية بن يحيى الشامي فيما روي عنه عن الأوزاعي عن عبدة عن ابن عمر دون ذكر نافع بينهما.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١١٦) ، وفي «أخبار أصبهان» (٢/٢٤٦) وتمام في فوائده (١/٧٤/١٦٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/٢٩٥) من طرق ثم كلهم من طريق معاوية بن يحيى، عن الأوزاعي، عن عبدة ، عن ابن عمر هكذا كما رواه الوليد في الرواية الأولى.

وأمَّا الرواية الثانية فلم أجد من تابعه عليها ولكنها لا تضرُّ الوليد شيئاً.

وغاية ما فيها ذكر نافع بين عبدة وابن عمر وأيُّ شيء في ذلك يَمُتُّ إلى تدليس الوليد بصلة فيما لم يذكر فيه نافعاً في الرواية الأولى عنه في هذا الكتاب.

لا ليس هناك علاقة بين سقوط نافع وبين تدليس الوليد.

وفي ظني أنْ ليس هناك من يقول ذلك أو يستطيع أن يقول ذلك في حق نافع لأن مثله في الثقة لا يسقط تدليساً بل يتشرف بذكره الوليد وغير الوليد كيف وقد قيل فيما يرويه عن ابن عمر بأنه من أصح الأسانيد؟!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث.

على أنّي أرى أن ذكر نافع مغلوط على الوليد فيما روي عنه بذلك والله أعلم.

وبهذا الحديث والتعليق عليه أكون بإذن الله قد فرغت من تخريج أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع.

وتأكّدتُ من براءة الوليد بن مسلم فيها من التدليس خلافاً لما جاء في كلام الهيثم بن خارجة من أن الوليد يدلس فيها.

ثم جاء في كلام الهيثم أن الوليد يدلس أيضاً في حديثه ما كان منه عن الأوزاعي عن الزهري.

لهذا قدَّمتُ أحاديث الوليد ، عن الأوزاعي ، عن نافع.

ثم جعلت في عقبه دراسة أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري مراعياً تَتَبُّعَ كلام الهيثم بن خارجة مرتباً كما جاء في نصِّ كلامه.

فدونك ذكرها ، وموقف الوليد فيها ومنها ، وكلام العلماء عليها.

ذِكْـــرُ
مَـــا رَوَاْهُ
الْـــوَلِيـــدُ
عَـــنْ
الْأَوْزَاْعِـــيِّ
عَـــنْ
الـــزُّهَـــرِيِّ

[الحديث الأول]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «يقولُ الله عزَّ وجَلَّ إنَّ أحَبَّ عِبادي إليَّ أعْجَلُهُمْ فِطْراً».

هذا الحديث يرويه الأوزاعي واختلف عنه.

فمنهم من يرويه عن الأَوْزاعِيِّ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة.

ومنهم من يرويه عن الأَوْزاعِيِّ، عن قرة بن عبد الرحمن، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

وقرة بن عبد الرحمن هو ابن حيويل ضعيف الحديث على المشهور عندنا .

فهل يا ترى الوليد بن مسلم من أيِّ الفريقين؟! من الذين ذكروا قرة في إسناد الحديث؟!

أمْ من الذين أسقطوه من الإسناد، فتكون تهمة التدليس عليه واردة فيه على حدِّ قول الهيثم بن خارجة في الوليد وأنَّه كان يسقط قرة هذا وأمثاله بين الأوزاعي وشيوخه الثقات؟!

والجواب أنَّ الوليد لم يكن كذلك، فهاك هو في هذا الحديث وغيره يُصرِّح بذكر قرة وغيره ممن اتهم بتدليسهم، فاللَّهم إنَّا نَبْرَأُ إليك من اتهامه بهذا بعد هذا.

والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣١٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٥٤/١٤٩)، وفي «مسند الشاميين» (٢/٢٦-٢٧/١٧٣٤)، وابن شاكر في «فوائد ابن أبي العقب»حديث (٩٣)، وتمام في «فوائده» (٢/٤٨-٤٩/ ١١٠٥) أربعتهم من طريق مسلمة بن علي الخشني، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزُّهْرِيِّ ، عن أبي سلمة — به -.

كذا رواه مسلمة بن علي الخشني عن الزبيدي عن الزُّهْرِيِّ.

ورواه محمَّد بن كثير المصيصي، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة دون ذكر قرة بين الأوزاعي والزهري.

وذلك فيما أخرجه الأنباري في حديثه حديث (٦٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٣٤/١٤٩٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/٩٩) ثلاثتهم من طريق محمد بن كثير عن الأَوْزاعِيِّ ، عن الزُّهْرِيِّ — بنحوه -.

قال الدَّارَقُطْنِي كما في «العلل» (٩/ ٢٥٦ / ١٧٤٤) وقد سئل عن الحديث فقال: «...يرويه الأوزاعي واختلف عنه فرواه محمد بن كثير المصيصي عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة وخالفه أبو عاصم فرواه عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ وتابعه على ذلك أبو المغيرة عن الأَوْزاعِيِّ وقول أبي عاصم أشبه بالصواب».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» عقب الحديث (٢١/٩٩): «لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من الزهري بينهما قرة بن حيويل كذلك رواه ثقات أصحاب

الأوزاعي، وأمَّا محمد بن كثير هذا فكثير الخطأ ضعيف النقل..».

قلت: تأمَّلْ قول ابن عبد البر: «كذلك رواه ثقات أصحاب الأوزاعي أي بذكر قرة بين الأوزاعي والزهري».

ثمَّ اعلم أنَّ الوليد بن مسلم من الذين عناهم ابن عبد البر بقوله: ثقات أصحابِ الأوزاعي لأنَّه رواه كذلك عنه.

أخرج حديثه الترمذي في «الجامع» (٣/٨٣/٧٠٠)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦/٢٥٦/١٧٣٣)، والإمام أحمد في «مسنده» (٢/٢٣٧/٧٢٤٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٣٧٨/٥٩٧٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢٧٦/٢٠٦٢)، وابن حِبَّان كذلك في «صحيحه» (٨/٢٧٥/٣٥٠٧) و(٨/٢٧٦/٣٥٠٨) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأَوْزاعِيِّ، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وهكذا رواه أبو عاصم الضحّاك بن مخلد عن الأَوْزاعِيِّ عن قُرَّةَ —به—

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٣٢٩/٨٣٤٢)، والترمذي في «الجامع» (٣/٨٣/٧٠١)، والطوسي في «المستخرج على الترمذي» (مختصر الأحكام) (٣/٣٢٢/٦٤٣٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/٤٨٥/ ١٥٤٤)، والفريابي في «الصيام» حديث (٣١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢٧٦/٢٠٦٢)، والسمرقندي في «الفوائد المنتقاة العوالي الحسان» حديث (٧٠) وابن نقطة في «التقييد» (١/٢٠٩)، والشجري في «الأمالي الخمسية» حديث (٩٩٠) وابن

مفلح اللخمي في «مشيخة أبي الطاهر» حديث (١٣)، وابن نجيد في «جزء من أحاديث أبي عمرو السلمي» حديث (٩٥١) وعلي بن الحسن في «الخلعيات» حديث (١١)، والبوشنجي في «المنظوم والمنثور» من الحديث برقم (١٠) من طرق عن أبي عاصم عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة – به –.

وهكذا رواه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الترمذي في «الجامع» (٣/٨٣/٧٠١)، وابن المظفر في «فوائده» حديث (١٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٤/٢٣٧/٧٩٠٩) من طرق عن أبي المغيرة عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة – به –.

وتابع أبا المغيرة وأبا عاصم والوليد بن مسلم: محمد بن شعيب.

وذلك فيما أخرجه الفريابي في «الصيام» حديث (٣٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/٢٣) كلاهما من طريق دحيم قال: حدثنا محمد بن شعيب عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة بن حيويل المصري عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة – به–.

وتابع هؤلاء كُلَّهم الوليدُ بن مَزْيَد أيضاً.

وذلك فيما أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٦/٢٥٥ – ١٧٣٢/٢٥٦) قال: أخبرنا أبو الحسن الشيرزي، أنا زاهر بن أحمد، أنا أبو بكر محمد بن سهل القرقساني، نا العباس بن الوليد البيروتي، نا أبي – به –.

وتابع هؤلاء أيضاً عمرو بن أبي سلمة .

وذلك فيما أخرجه علي بن الحسن في الخلعيات حديث(١١) من طريق عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي —به—.

هكذا رواه أبو المغيرة وأبو عاصم ومحمدُ بنُ شعيب والوليدان بن مسلم وابن مَزْيَد، وعمرو بن أبي سلمة كما رأيت.

وخالفهم محمد بن كثير فرواه عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ دون ذكر قرة في إسناده.

ورواه في أخرى عن الأَوْزاعِيِّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة دون ذكر قرة أيضاً في إسناده.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٣٤/١٤٩٠)، وابن دحيم في «فوائده» حديث رقم (٧) كلاهما: من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى —به—.

ومن هذا الذي تقدم، تكلَّم ولا تتلعثم، بأن الوليد بن مسلم روى الحديث على الجادة كما رواه أصحابُ الأوزاعيِّ الثقاتِ.

ثم لا يفوتُكَ أنَّ الحديثَ رواه جماعة عن الوليد بن مسلم منهم وفي مقدمتهم الإمام أحمد رحمه الله[١] وعلي بن سهل الرملي[٢]، وإسحاق بن موسى

(١) انظر روايته عنه في «المسند» (٢/٢٣٧).

(٢) انظر روايته عنه عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٢٧٦).

الأنصاري[١] وعبد الرحمن بن إبراهيم الملقب دحيم[٢] وسهل بن زنجلة الرازي[٣].

وكلٌّ هؤلاء حدثهم الوليد بن مسلم بهذا الحديث دون إسقاط قرة في إسناد أحدهم على اختلاف مجالسهم وسماعهم منه هذا الحديث.

وهذا يدلُّ على براءة الوليد بن مسلم البتَةَ من تدليس قُرَّة في إسناد هذا الحديث.

على أنَّ فرصةَ التدليس هيتَتْ له لأنَّ محمد بن كثير رواه دون ذكر قرة وهذا يساعد الوليد على التدليس لو أراد ذلك، ولكن التدليس لم يرد له على بال والله أعلم.

(١) انظر روايته عنه عند الترمذي في «الجامع» (٣/٨٣).

(٢) انظر روايته عنه عند ابن حِبَّان في «صحيحه» (٨/٢٧٥).

(٣) انظر روايته عنه عند أبي يعلى في «مسنده» (١/٣٧٨).

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عمرو بن العاص ﷺ قال: «عِدَّةُ أمِّ الولدِ عِدَّةُ الحُرَّةِ».

رواه الإمام أحمد كما في «العلل» (٢/٣٧٢/٢٦٥٥)، والبيهقي من طريقه في «السنن الكبرى» (٧/٤٤٨/١٥٣٥٩)، قال: حدثنا الوليد، نا الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز عن الزُّهْرِيِّ، عن قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص ﷺ — به -

كذا رواه الوليد عن الأَوْزاعِيِّ وسعيد بن عبد العزيز عن الزُّهْرِيِّ — به -.

ورواه في أخرى عن سعيد بن عبد العزيز مفرداً.

وذلك فيما أخرجه عبد الله في «العلل» عن أبيه (٢/٣٧٢/٢٦٥٦)، ومن طريقه الدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٣/٣١٠/٢٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» كذلك (٧/٤٤٨/١٥٣٥٨)، قال: حدثنا الوليد عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص — به -.

قال عبد الله بن الإمام أحمد عقب الحديث: قال أبي: قلت للوليد من حدثكم؟! قال: سعيد — قال أبي هذا حديث منكر -.

قلت: كأن الإمام أحمد رحمه الله يشكُّ في سماع الوليد هذا الحديث

من سعيد بن عبد العزيز.

ولهذا سأله من حدَّثكم فقال الوليد: سعيد.

وقد تبيَّن من سؤال مهنا لأحمد وجه النكارة فقال سألتُ أحمد عن الوليد فقال: اختلطَتْ عليه أحاديثُ ما سمع وما لم يسمع[١] وكانت له منكرات منه حديث عمرو بن العاص: «**لا تلبسوا علينا ديننا**» في هذا عن النبيّ ﷺ.[٢]

وأنت ترى قوله:«اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع» في سؤالات مهنا له وإذا جمعت قوله في العلل للوليد: من حدثكم يتبين لك أن الإمام أحمد كان يظن أن الوليد لم يسمع هذا الحديث من سعيد وأنه اختلط عليه فحدث به على اعتقاد أنَّه سمعه من سعيد بن عبد العزيز.

ولهذا قال عَقِبَ جواب الوليد له بأنَّ سعيداً حدَّثَه بالحديث قال هذا حديث منكر وكأنَّ لسان حاله يقرِّرُ لنا عدمَ قناعتهِ بأنَّ سعيدَ بنَ عبد العزيز حدَّث الوليد بهذا الحديث.

والظاهرُ أنَّ الإمامَ أحمدَ رحمه الله كان يرى أنَّ نكارةَ الحديثِ وقعت من تفرد الوليد عن سعيد بن عبد العزيز بروايته على هذا الوجه.

فإنْ كان الأمرُ كما ظننتُ فإنَّ الوليدَ لم يتفرد به من هذا الوجه تخليطاً بين ما سمع وما لم يسمع لأنَّ الحديث محفوظ من حديث سليمان بن موسى.

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٤/٣٢٦).

(٢) هذا الحديث هو بداية حديث عدَّة أم الولد.

وذلك بما أخرجه الدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٣/٣١٠/٢٤٩)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٤٨/١٥٣٦١)، قال: نا محمد بن الحسن بن علي اليقطيني، نا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان، نا عباس بن الوليد الخلال الدمشقي، نا زيد بن يحيى بن عبيد، نا أبو معيد حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى أن رجاء بن حيوة، حدثه أن قبيصة بن ذؤيب، حدثه أن عمرو بن العاص قال: «عدة أم الولد إذا توفي عنها سيِّدُها أربعةَ أشهرٍ وعشر وإذا أعتقت فعدتها ثلاث حيض».

قال الدَّارَقُطْنِي عقبه:«...موقوف وهو الصواب، وهو مرسل لأنَّ قبيصة لم يسمع من عمرو».

قلتُ: مدارُ الكلامِ على الوليدِ في هذا الحديثِ تَفَرُّدُهُ به واختلاطُهُ فيه ونكارةُ ما روى.

ولم يأتِ ذكرٌ للتدليس فيه!! بل ولم يشر أحد من الأئمة إلى ذلك لا إلى الوليد ولا إلى غيره.

وكيف يمكن أن يشار إلى التدليس فيه والحديث أصلاً ليس من أحاديث الضعفاء ومدار طرقه عليه حتى يتطرق هاجس التدليس إلى ما رواه الوليدُ بِعَنْ وأنْ وقالَ.

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ الشَّمسَ خسفت على عهد رسولِ الله ﷺ فَبَعَثَ مُنادياً الصَّلاةُ جامعة فاجتمعوا وتقدَّمَ فَكَبَّرَ وصلَّى أَرْبَعَ ركعاتٍ في ركْعَتيْن وأَرْبعَ سجداتٍ».

أخرج هذا الحديث مسلم في «صحيحه» (٢/٦٢٢/٩٠١) عن محمد بن مهران الرازي، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/١٢٢/٥٩٧) عن الوليد بن مسلم مباشرة.

والنَّسائي في «الكبرى» (١/١٨٥/٥٠١) و(١/٥٧١/١٨٥٨) عن إسحاق بن إبراهيم وهو ابن راهويه، وفي «المجتبى» له كذلك عنه (٣/١٣٢/١٤٧٢)، وهو عند البيهقي من طريقه في «الكبرى» (٣/٣٢٠/ ٦٠٩٥).

وفي رواية أخرى في «السنن الكبرى» للنسائي أيضاً (١/٥٦٨/١٨٤٩) عن عمرو بن عثمان بن سعيد، وفي «المجتبى» كذلك عنه (٣/١٢٧/١٤٦٥)، وعند الدَّارَقُطْنِي كذلك عنه في «السنن» (٢/٦٣/٢) وفي الأوسط لابن المنذر حديث (٢٧٩٦) من طريق محمد بن الصباح الجرجرائي.

وهؤلاء الأربعة محمد بن مهران الرازي ، وإسحاق بن راهويه ، وعمرو بن عثمان بن سعيد، ومحمد بن الصباح الجرجرائي يروونه عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة –به– لم تختلف روايتهم عن الوليد.

ثم إنَّه مِمَّا يدفع شبهة التدليس عن الوليد في هذا الحديث إخراج الإمام مسلم

للحديث في «صحيحه» من طريق الوليد بن مسلم بالإسناد المتقدم.

ثم إنَّ الوليد صرَّحَ بالسماعِ فيما بين الأوزاعي والزهري عند مسلمٍ في صحيحه وبالتحديثِ فيما بينه وبين الأوزاعي.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٤٨٧/٢٠٣٠)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر، ثنا أبو العباس القلانسي، ثنا محمد بن مهران، ثنا الوليد، ثنا أبو عمرو، قال: سمعت ابن شهاب الزهري يخبر عن عائشة.

وفي الإسناد أبو العباس القلانسي، واسمه أحمد بن عبد الرحمن بن خالد لم أقف له على ترجمة.

وهناكَ أمرٌ ثالثٌ يدلُّ على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد الحديث وهو إطباق من أخرج الحديث وتعرض للكلام على طرقه وتخريجه على السكوت عن اتهام الوليد بتدليس أحد في إسناد هذا الحديث فيما علمت والله أعلم.

وهناكَ أمرٌ رابعٌ يدلُّ على براءة الوليد من التدليس فيه وهو أنَّ الحديث ليس من أحاديث الضعفاء الذين اتهم الوليد بتدليسهم بين الأوزاعي والزهري وغيره من الشيوخ الذين أدركهم وهم ثقاتٌ.

وثَمَّةَ أمرٌ خامسٌ يدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث ألا وهو متابعة الوليد بن مَزْيَد للوليد بن مسلم على إسناد الحديث.

وذلك فيما أخرجه أبو داود في «السنن» (١/٣٠٩/١١٨٨)، وأبو عوانة

في «مسنده» (٢/١٠١/٢٤٥٦)، والدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٢/٦٣/٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/٤٨٣/١٢٤٠)، والبيهقي من طريقه في «السنن الكبرى» (٣/٣٣٦/٦١٤٠)، وابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١/٥١٧/٨٣٩) كلهم من طريق العباس بن الوليد عن أبيه الوليد بن مَزْيَد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة بإسناد الوليد بن مسلم ومعنى حديثه.

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن زيد بنِ ثابت ﷺ قالَ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ رخَّصَ في بيعَ العَرايا ولم يُرخِّصْ في غيرِ ذلكَ».

أخرج هذا الحديث ابن حِبَّان في «صحيحه» (٥٠٠٩/٣٨٢/١١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٧/٥) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سالم بن عمر عن أبيه عن زيد بن ثابت — به -.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي منهم وفي مقدمتهم الوليد بن مَزْيَد.

١- وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥٠٣٧/٢٩٤/٣) قال: أخبرني العباس بن الوليد بن مَزْيَد قال: أخبرني أبي — به -.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥٠٣٧/٢٩٤/٣) ، والطوسي في «المستخرج» على الترمذي برقم (١١١٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٤٥١/٣١١/٥) كلاهما من طريق الربيع بن سليمان عن بشر بن بكر — به -.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «السنن» (٢٥٥٨/٣٢٩/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٧٥٩/١١٠/٥) كلاهما من طريق محمد بن يوسف عن

الأَوْزاعِيِّ — به —.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/١٨٢/٢١٦٢١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/١٧٩/١٤٣٢) عن محمد بن مصعب عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن شعيب.

وذلك فيما أخرجه تمّام في «فوائده» (٣/١٤٦/١٣٨٣) قال: حدثنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان من لفظه أبنا العباس بن الوليد بن مَزْيَد أبنا محمد بن شعيب أخبرني الأوزاعي — به —.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/٣٣٥) قال: حدثناه محمد بن عبد الله بن الحكم قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا عبد الحميد قال: حدثني الأوزاعي — به —.

وهؤلاء كما رأيت عدتهم ستة من أصحاب الأوزاعي كلهم يروونه كما رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث ولو كان ثمة شيء من ذلك لأعرب عنه الباقون وأظهروه في أسانيدهم.

ولا يضرُّ الوليد بن مسلم ما رواه سفيان الثوري عن الأوزاعي عن باب بن عمير عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت به .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/١٢٠/٧٠٣٣) قال حدثنا محمد بن جمعة ثنا الحسين بن إدريس ثنا خالد بن هياج عن أبيه عن سفيان — به — لأن هذه الطريق غير طريق الوليد فهذه عن الأوزاعي عن باب بن عميرعن نافع عن ابن عمر.

وتلك عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر

وعليه لا علاقة للوليد بهذه الطريق فضلاً عن التدليس فيها لباب بن عمير كيف وهو لم يروه من طريقه كأن يرويه عن الأوزاعي عن نافع مثلاً حتى يتسنى لنا القول،: بتدليسه ليت شعري لو كان رواه كذلك.

لا لم يروه الوليد بذلك ولا أحد كذلك عدا سفيان الثوري وهو قد تفرد بهذه الطريق عن الأوزاعي كما قال عقب الحديث الإمام الطبراني.

قال رحمه الله عقب الحديث «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا هياج بن بسطام تفرد به خالد بن هياج ولم يروه عن الأوزاعي إلا الثوري»

قلت: وهو كما قال ، وليس أيضاً ثمة مقال ، بأنَّ الوليد دلَّس باب بن عمير أو غيره في الحديث، فليت شعري ولا من أشار إلى ذلك وأقول لا يمكن ذلك كيف والحديث أصلاً لم يثبت عن سفيان، ومن ثم لم يثبت توسيط باب بن عمير بين الأوزاعي ونافع في هذا الحديث

لأن الحديث من رواية خالد بن هياج عن أبيه عن سفيان.

ولخالد بن هياج هذا عن أبيه منكرات شديدة، قاله الحافظ في «التقريب» وعليه لا أحال روايته عن أبيه عن سفيان في هذا الحديث إلا من تلك المنكرات

الشديدة التي أشار إليها الحافظ في «التقريب».

كيف لا وفيه سفيان قد خالف كُلَّ من رواه عن الأوزاعي من أصحابه

ولعمري إنَّ سفيان أجلُّ قدراً من مثل هذا التفرد الغريب!!

وسيأتي هذا الحديث مكرراً لمناسبة اقتضت إعادته عند ذكر أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع لأنه منها.

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ قال: «أنَّ النَّبيّ ﷺ نهى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذي نابٍ مِنَ السِّباع».

أخرج هذا الحديث من طريق الوليد بن مسلم ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٢/٢٣)، قال: أنبأنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عمر قال: قرأنا على أبي أحمد صالح بن طرفة بن أحمد بن محمد بن طرفة الحرستاني بدمشق بباب الشرقي عن أبيه أبي صالح طرفة بن أحمد أنا أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد أنا أبو بكر محمد بن خريم إملاء أنا دحيم نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني — به —.

قال ابن عساكر عقبه : أخبرناه عالياً أبو القاسم علي بن إبراهيم ثنا أبو صالح طرفة بن أحمد بن محمد بن طرفة الحرستاني فذكر بإسناده مثله إلاَّ أنَّه قال إن رسول الله قال – أهـ —.؟!

قلتُ: وهذا الإسنادُ كرَّر ذكره وإيراده في «تاريخ دمشق» ابن عساكر (٨٤/٦٦) قال أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم — به —.

وللحديث إسنادٌ آخرَ عن الوليد من طريق دحيم عنه.

أخرجه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣١/٣٦) قال: أنبأنا أبو الحسن عليُّ بنُ الحسنِ الموازيني وأبو طاهر محمد بن الحسين وأخبرنا أبو طاهر الفقيه عنهما قالا: أنا أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعدان

أخبرنا أبو عمر محمد بن موسى بن فضالة نا عبد الرحيم بن عمر المازني نا عبد الرحمن بن إبراهيم — دحيم - نا الوليد نا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي إدريس — به -.

وللحديث طريق آخر عن الوليد بن مسلم.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٠٩/٥٥٤) قال حدثنا محمد بن إبراهيم أبو عامر الصوري النحوي ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن الزُّهْرِيِّ عن أبي إدريس — به -.

هكذا رُوِيَ الحديثُ عن الوليد من هذه الثلاثة أوجه وفي النفس شيء من ثبوت هذه الرواية عنه.

وذاك أنَّ الوجهَ الأولَ في إسناده طرفة بن أحمد بن محمد بن طرفة الحرستاني الماسح ترجم له الكتاني في «ذيل مولد العلماء» ترجمة (٢٥٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولكن أشار إلى عدم ضبطه فقال ونهبت كتبه !!

كذا قال الكتَّاني وباقي رجال الإسناد ثقات.

وأمَّا الوجهُ الثاني ففي إسناده عبد الرحيم بن عمر بن عاصم أبو مروان المازني الماسح ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/١٣٠/ ٤١٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والراوي عنه أبو عمر محمد بن موسى بن فضالة القرشي ترجم له الكتاني

في «ذيل مولد العلماء» ترجمة (٤٢) وقال تكلموا فيه.

وجعله الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٦٠٢٩/٦٣٨/٢) من أجل قول الكتاني فيه.

وفي الإسناد أيضاً أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبيد بن سعدان الجذامي الزنباعي مولاهم الدمشقي ترجم له الذهبي في «السير» (٤٢٩/٦٣٥/١٧)، وقال فيه الشيخ الجليل الصدوق مسند دمشق.

قلت: هذا التوثيق لم يصدر من تلميذه الكتاني عندما ترجم له في ذيل مولد العلماء ترجمة (٢٥١) فلا أدري كيف تجاوز الذهبي سكوت تلميذ ابن سعدان إلى توثيقه .

على أنَّ الكتاني ليس بالسكوت عمَّن ترجم له بل يتعرض للتعديل؟! والتوثيق لاسيما لشيوخه!

وهذه العلل الثلاثة تجعلنا نتردد في تقوية الوجه الأول بالوجه الثاني.

وعلى فرض أنا تغاضينا عن الاعتذار عن تقوية الإسناد الأول بالثاني لكون الإسناد الثاني اجتمعت فيه أكثر من علَّة ورقينا بالإسناد إلى الحديث الحسن لغيره فإنَّ هذا لا يُؤَثِّرُ على رواية الوليد للحديث عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ.

لأنَّ جميع اللذين رووه عن الزُّهْرِيِّ من أصحابه لم يُدْخِلُوا أحداً من الضعفاء فيما بينهم وبين الزهري عدا الليث بن سعد المصري في رواية أقحم قرة بن عبد

الرحمن بين عقيل بن خالد وابن شهاب الزهري.

أخرج حديثه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢١١/٥٦٢)، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن نمير المصري ثنا سعيد بن عفير حدثني الليث عن عقيل ورشدين بن سعد عن عقيل وقرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني — به —.

وهذه الروايةُ لا تثبت فإنَّ راويها محمد بن عبد الرحمن[١] بن نمير المصري لا تعرف له ترجمة[٢].

ثم لو ثَبَتَتْ فهي لا تؤثر على رواية الوليد لأنَّ الليثَ يرويها عن عقيل ورشدين لا عن الأَوْزاعِيِّ كما رواه الوليد.

فاحتمالُ تدليسِ الوليد لقُرَّةَ بنِ عبدِ الرحمن أو رشدين بن سعد بين الأوزاعي والزهري بعيدٌ كُلَّ البُعْدِ كما تراه لأنَّ الطرق مختلفة.

ثم إنَّ أصحابَ الزُهريِّ كُلَّهم روَوْهُ كما رواه الأوزاعي في رواية الوليد بن

(١) في «المعجم الصغير» (٢/١٩٣/١٠١٥) وفي «الكبير» (٦/١١٥/٥٦٨٠) و(٢٢/٢٥٧/ ٦٦٥) و(٢٤/٦٣/١٦٥) و(٢٤/٣٦٦/٩١٠) في مثل هذه المواضع جاء فيها اسمه محمد بن عبد الرحيم بن نمير، وجاء في رواية عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٦٠/١٠٧) اسمه محمد بن عبد الله بن نمير المصري فالله أعلم بالصواب.

(٢) وبنحو قولي قال محقق كتاب «الدعاء» للطبراني، فقد بحث عنه ثم قال: لم أقف له على ترجمة (١/٦٠٣)، وكذلك لم يترجم له الشيخ حماد الأنصاري في بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني لأنَّه لم يقف له على ترجمة أيضاً.

مسلم عنه عن الزُّهْرِيِّ عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة الخشني - ﷺ- بهذا الإسناد[1].

فهذا الإمامُ مالك رواه عن ابن شهاب عن أبي إدريس — به —

أخرج حديثه الشافعي في «مسنده» (٣٨٠)، والبخاري في «صحيحه» (٥/ ٢١٠٣/٥٢١٠)، والدارمي في «السنن» (٢/١١٦/١٩٨٠)، والترمذي في «الجامع» (٤/٧٣/١٤٧٧)، وفيه أيضاً (٤/٢٥٤/١٧٩٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٠٨/ ٥٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/٨٤)، من طرق عن مالك بن أنس عن ابن شهاب — به -.

وتابع مالكاً والأوزاعي عليه سفيان بن عيينة.

وذلك فيما أخرجه الشافعي في «مسنده» ص(٢٣٦) وص(٣٨٠)، والحميدي في «مسنده» (٢/٣٨٦/٨٧٥) والبخاري في «صحيحه» (٥/٢١٧٩/٥٤٤٤) ومسلم في «صحيحه»(٣/١٥٣٣/١٩٣٢)، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/١٨٤) وأبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ٢٥٨/١٩٨٦٥)، وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/٨٨/٢٦٣٠)، والإمام أحمد في «مسنده» (٤/١٩٤/١٧٧٧٥)، وابن ماجة في «السنن» (٢/١٠٧٧/٣٢٣٢)، والنَّسائي في «الكبرى» (٣/١٥٨ /٤٨٣٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٣٤/٨٨٩)، وابن الجعد في «مسنده» (١/٤٢٢ /٢٨٨٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/٣٠٣/٩٠٨)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/١٥/٧٥٩١-٧٥٩٢ -٧٥٩٣-

(١) كما أسلفت لك.

٧٥٩٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢١٠/٥٧٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٣١٤/ ١٩١٣٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/١٦٠) و(١١/٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/٨٥) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن شهاب الزهري عن أبي إدريس الخولاني — به —.

وتابع الأوزاعي ومالكاً وابن عيينة جمهورُ أصحابِ الزهريِّ، بل كُلُّ الذين رووا الحديث كيونس بن يزيد وعمرو بن الحارث وابن أبي ذئب ومعمر ويوسف بن الماجشون، وصالح بن كيسان والزبيدي وأبي أويس وابن جريج ويعقوب بن عطاء، وعقيل وسعيد بن عبد العزيز، وموسى بن عقبة، ومحمد بن أبي عتيق، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، وعبد العزيز بن أبي سلمة.

وهؤلاء كلهم رووه دون ذكر أحد من الضعفاء فيما بينهم وبين الزهري وعدتهم -كما ترى- عشرون نفساً.

ولولا الإطالةُ لذكرتُ لك مراجع ومصادر مخارج هذه الطرق، ولكن حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

ومن هنا تظهر براءةُ الوليد بن مسلم، فيما رواه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزهري عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة كما رواه جُلُّ بل كُلُّ أصحاب الزهري الذين رووا الحديث.

وأزيدك اطمئناناً لبراءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد الحديث لو صحَّ عنه! أن جميع من خرَّج الحديث وتعرض للكلام عليه لم يذكر تدليساً للوليد

فيه، ومن هؤلاء وأجلهم الإمام الدَّارَقُطْنِي رحمه الله، فقد سئل عن الحديث كما في العلل (١١٦٣/٣١٦/٦) وأجاب معللاً لبعض طرقه كعادته رحمه الله، بيد أنَّه لم يذكر عن الوليد فيه شيئاً.

وللحديث كما ذكرت لك من قبل وجهاً ثالثاً عن الوليد، وهو أيضاً لم يثبت عنه وإن كانت فيه براءة الوليد من التدليس ظاهرة جلية لأنَّ الوليد يروي فيه الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وكان ابن حِبَّان يتهم الوليد بتدليسه.

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٥٤/٢٠٩/٢٢) قال حدثنا محمد بن إبراهيم أبو عامر الصوري النحوي ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن الزُّهْرِيِّ عن أبي إدريس — به –

وفي إسناده كما ترى محمد بن إبراهيم أبو عامر الصوري النحوي شيخ الطبراني مجهول الحال

[الحديث السادس]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رضي الله عنها قالتْ: «كانَ رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي فيما بين أنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلاةِ العِشاءِ إلى أنْ يَنْصَدِعَ الفَجْرُ إحدى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُسَلِّمُ بَعْدَ كُلِّ رَكعتينِ ويُوتِرُ بواحِدَةٍ ويَمْكُثُ في سجوده قَدْرَ ما يَقْرأُ الرَّجلُ خَمْسينَ آيةً قبلَ أنْ يرفَعَ رأسَهُ، فإذا سَكَتَ الأذانُ من صلاةِ الفَجرِ قامَ فَرَكَعَ ركعتينِ ثُمَّ اضطجَعَ على شِقِّهِ الأيمن حتى يأتِيَهُ المؤذِّنُ» الحديث .

أخرج الحديث أبوداود في «السنن» (١٣٣٦/٣٩/٢)، و ابن ماجة في كتاب «السنن» أيضاً (١٣٥٨/٤٣٢/١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٤٣١/١٨٧/٦) من طرق ثم كلهم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة —به —وبنحوه -

والحديث أخرجه أبوداود أيضاً في كتاب «السنن» (١٣٣٦/٣٩/٢)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٣/٨) من طريق نصر بن عاصم عن الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب والأوزاعي عن الزهري عن عروة —به—

هكذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه على الطريق الأولى جماعة من أصحاب الأوزاعي

١- تابعه أبوالمغيرة عبدالقدوس بن الحجاج .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٣/٢٤٥٨١)، وأبو علي الشعراني في حديثه حديث (١٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٧/٤٤٥٥) وفي «السنن الصغرى» أيضاً (١/٤٥٨/٧٩٧) من طرق ثم كلهم عن أبي المغيرة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة — به —.

٢- وتابع الوليد بن مسلم وأبا المغيرة بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه أبويعلى في «مسنده» (٨/٢٣٠/٤٧٨٧)، قال: حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا بشر بن بكر حدثني الأوزاعي حدثني الزهري حدثني عروة بن الزبير — به —.

٣- وتابع الوليد وبشراً وأباالمغيرة عبدالله بن المبارك .

وذلك فيما أخرجه الخطابي في غريب الحديث (١/١٦٧)، قال: حدثنيه عبدالعزيز بن محمد نا ابن الجنيد نا سويد أنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة — بنحوه مختصراً —

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الإمام أحمد أيضاً في «مسنده» (٦/ ١١٧/٢٤٩٠٤)، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق قال حدثنا ابن مبارك عن الأوزاعي ومعمر عن الزهري عن عروة — بنحوه مختصراً —

٤- وتابع الوليد وبشراً وأبا المغيرة وابن المبارك محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٥/٢٤٥٩٤)، قال : حدثنا محمد بن مصعب قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن عـــروة

– بنحوه مختصراً–

هكذا رواه الوليد بن مسلم و أبو المغيرة وبشر بن بكر وابن المبارك والقرقساني محمدٌ .

وخالفهم محمد بن شعيب بن شابور فرواه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن عروة – به – .

وذلك فيما أخرجه تمام في «فوائده» (١/٤٠/٧٩) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٢٦-٢٧) قال تمام أخبرنا أبوالحسن أحمد بن سليمان ثنا أبوعبدالرحمن خالد بن روح بن أبي حجير الثقفي ثنا أبوالنصر إسحاق بن إبراهيم ثنا محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن بن حيويل المعافري حدثني الزهري عن عروة عن عائشة بنحوه .

قال تمام عقب الحديث « حدَّث به ابن جوصا عن خالد بن روح وهو غريب من حديث الأوزاعي وإنما هو والله أعلم محمد بن شعيب عن قرة بن عبدالرحمن و لم يحدث به غير خالد بن روح »

قلت وفي بعض النسخ « وذكر الأوزاعي غريب» بدلاً من قوله «وهو غريب من حديث الأوزاعي » وكلا اللفظين غريب .

فالحديث معروف ومشهور عن الأوزاعي ومحفوظ عنه رواه عنه كما تقدم خمسة أنفس بعضهم من جُلَّة أصحاب الأوزاعي .

وكذلك ذكر قرة بين الأوزاعي والزهري ليس غريباً لأنَّ الأوزاعي أحياناً يذكره وفي مرات أخر يخفيه فالأمر ليس غريباً عليه !!

[الحديث السابع]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: «ما منْ نبي ولا والٍ إلاَّ ولهُ بِطانَتان، بِطانةٌ تأمُرهُ بالمعروفِ وتنهاهُ عنْ المنكرِ، وبطانةٌ لا تَألوهُ خَبالاً، فمَنْ وقى شَرَّهُما فقَدْ وُقِيَ وهيَ مِنَ التي تَغْلِبُ عليه منهما».

أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (١٤/٧٠/٦١٩١)، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ معنعناً بينه وبين الزهري.

وعليه فإنَّ شبهةَ التدليسِ عليه واردةٌ عند من يعتقدُ فيه ذلك.

ولكنَّ الوليدَ صرَّح بالتحديث عند الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٢٣٧/٧٢٣٨)، قال عبد الله حدثني أبي ثنا الوليد، ثنا الأوزاعي، حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ- به -.

وتصريحهُ بالتحديث هنا كفيلٌ بدفع شبهة التدليس عنه في هذا الإسناد.

وكذلك صرَّح الوليدُ بنُ مسلم بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «تأريخ بغداد» (٧/٤٢٢) من طريق

عيسى بن مساور الجوهري قال حدثنا الوليد بن مسلم، قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا الزهري — به -.

ويعضد دفع شبهة التدليس عنه متابعة الوليد بن مَزْيَد وبشر بن بكر وابن المبارك له على رواية الحديث كما رواه الوليد.

فهاك ابن المبارك يرويه في «مسنده» ص(١٦٦/ح٢٧٢) ومن طريقه أبو يعلى في «مسنده» (٥٩٠١/٣٠٧/١٠) قال ابن المبارك أنا الأوزاعي أنا الزهري أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن — به -.

١- وتابع الوليد بن مسلم وابن المبارك عليه بشر بن بكر.

أخرج حديثه الطَّحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٨/٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠١٠٤/١١١/١٠) وفي «الشعب» (٧٤٠٣/٢٧/٦) من طرق عن بشر بن بكر عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به -.

٢- وتابع الوليد بن مسلم وابن المبارك وبشراً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي أيضاً في «السنن الكبرى» (٢٠١٠٤/١١١/١٠) قال أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبا العباس بن الوليد أخبرني أبي ثنا الأوزاعي، حدثني ابن شهاب حدثني أبو سلمة — به -.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عمارة بن بشر.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في تاريخ «دمشق» (٣٠٠/٤٣) من طريق يوسف بن سعيد عن عمارة بن بشر عن الأَوْزاعِيِّ به.

٤- وتابع الوليد عليه يزيد بن السمط.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر أيضاً في «تاريخ دمشق» (٣٦٨/٦٥) من طريق سلامة بن بشر عن يزيد عن الأَوْزاعِيِّ – به –.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً سويد بن عبد العزيز.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر أيضاً في «تاريخ دمشق» (٣٦٨/٦٥) من طريق سويد بن عبد العزيز عن الأَوْزاعِيِّ به.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً متابعة قاصرة المفضل بن يونس.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٩٦٧/٢١٩/٣) قال: حدثنا إسماعيل قال حدثنا إسحاق بن راهويه قال أخبرنا موسى القاري قال حدثنا المفضل بن يونس عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن حميد بن عبد الرحمن – به –.

هكذا رواه الوليد بن مسلم وابنُ مَزْيَد وابنُ المبارك وبشرُ بن بكر وعمارة بن بشر ويزيد بن السمط وسويد بن عبد العزيز والمفضل بن يونس عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ ليس بينهما أحدٌ.

٧- وتابع الأوزاعي على هذا الوجه معاوية بن سلام، وبرد بن سنان برواية الحديث عن الزُّهْرِيِّ – به –.

وهذه الأمورُ تدفعُ شُبهةَ التدليسِ عن الوليدِ في هذا الحديثِ بالكلِّيةِ وبالله التوفيق.

[الحديث الثامن]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: قالَ النبيّ ﷺ مِنَ الغَدِ يومَ النَّحْرِ وهو بمنى: «نحن نازلونَ بخَيْفِ بني كِنانةَ حيثُ تقاسَمُوا على الكُفْرِ يعني ذلكَ المحصَّبِ، وذلكَ أنَّ قريشاً وكِنانة تحالفَتْ على بني هاشمٍ وبني عبدِ المطلبِ أنْ لا يُناكِحُوهُم ولا يُبايعُوهُم حتى يُسَلِّمُوا إليهم النبيّ ﷺ».

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٢٣٧/٧٢٣٩)، والبخاري في «صحيحه» (٢/٥٧٦/١٥١٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٩٥٢/١٣١٤)، وابن خزيمة أيضاً في «صحيحه» (٤/٣٢١/٢٩٨١) ، والبغدادي في «فوائد ابن أخي ميمي» حديث (٣٥١)، وأبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/٣٨٩/ ٣٠٢٨)، وابن حزم في «حجة الوداع» ص (٢٢١/ح٢٠٣) وابن عبد البر في «الدرر في اختصار المغازي والسير» حديث (٢٠) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به-

والحديث على أنَّه متفق عليه لإخراج البخاري ومسلم له في «صحيحيهما» وهذا يعني سلامة الحديث عندهم من غبش التدليس إلاَّ أن الوليد زادنا اطمئناناً عندما صرَّح في بعض الطرق بالتحديث بين الأوزاعي والزهري.

وفي البعض الآخر بين الزهري وأبي سلمة فأمنَّا جانب التدليس منه في هذا الإسناد بالمرة.

ومما يَدْفعُ بشبهةِ التدليسِ بعيداً عن الوليدِ في هذا الإسناد أيضاً، متابعةُ بعضِ الرواةِ لهُ عليهِ.

١- فقد تابعه بشر بن بكر التنيسي.

وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٩٨٢/٣٢١/٤)، قال ثنا يونس بن عبد الأعلى ومحمد بن نصر قالا ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي — به —.

٢- وتابع بشراً والوليد بن مسلم عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٠١١/٢١٠/٢)، والنَّسائي في «الكبرى» (٤٢٠٢/٤٦٧/٢)، ومن طريقه ابن حزم في «حجة الوداع» ص (٢٢١/ح٢٠٤) عن عمر بن عبد الواحد عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

٣- وتابع بشراً والوليدَ بن مسلم وعمرَ بن عبد الواحد الوليدُ بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٥١٤/١٦٠/٥)، قال أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبا العباس بن الوليد بن مَزْيَد أخبرني أبي ثنا الأوزاعي — به —.

٤- وتابع بشراً والوليد وعمر بن عبد الواحد محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٩٨٢/٥٤٠/٢)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٢٤٠٥/٧٤/٤) والفاكهي أيضاً في «أخبار مكة»

حديث (٤/٧٤/٢٤٠٥) والعيسوي في «فوائده» حديث (٤٦٢) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٤٥١) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٩٣/٤٦٧٣) وفي «الفصل للوصل المدرج» (٢/٦٩٦) من طرق عن محمد بن مصعب عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

٥- وتابع بشراً، والوليدين ،وعمر، وابن مصعب، يحيى بن عبد الله الحرَّاني.

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٦٩٦) قال وأخبرناه أبو نعيم الحافظ نا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني نا حفص بن عمر الرقي نا يحيى بن عبد الله الحراني نا الأوزاعي نا الزهري — به —.

٦- وتابع هؤلاء كلهم أيضاً مسرور بن صدقة.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/٣٩٤) قال أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الموازيني قراءة أنا أبو القاسم بن الفرات أنا عبد الوهاب الكلابي نا أبو الحسن بن جوصا نا أحمد بن عبد الواحد وعبد السلام بن عتيق قالا نا مسرور بن صدقة أنا الأوزاعي — به—.

٧- وتابعهم أيضاً عقبة بن علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر أيضاً في «تاريخ دمشق» (٥٤/٢٢٣) قال أخبرنا أبو الحسن الموازيني قراءة أنبأنا أبو القاسم بن الفرات أنبأنا عبد الوهاب

الكلابي ثنا أبو الحسن بن جوصا ثنا عبد الوهاب بن عبد الرحيم ثنا عقبة قال وحدثنا محمد بن عقبة حدثني أبي حدثني الأوزاعي — به -.

ويكون بهذا الذي تَقَدَّمَ قد اجتمعَ عندنا على براءةِ الوليدِ بنِ مسلمٍ من تدليسِ أحدٍ في إسنادِ هذا الحديثِ ثلاثةُ أمورٍ:

الأولُ: إخراجُ البخاري ومسلم للحديث من طريق الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ — به - في «صحيحيهما».

الثاني: تصريحُ الوليد بن مسلم بالتحدث فيما بينه وبين الأوزاعي وبين الأوزاعي والزهري في بعض الطرق، وقد صحت أسانيدها إليه بذلك.

الثالثُ: متابعةُ بشر بن بكر والوليد بن مَزْيَد وعمر بن عبد الواحد، ومحمد بن مصعب، ويحيى بن عبد الله الحرَّاني، وعقبة بن علقمة، ومسرور بن صدقة، للوليد على روايته الحديث كما رواه عن الأَوْزاعِيِّ.

وواحدٌ من هذهِ الأمورِ الثلاثةِ كفيلٌ بأنْ يُلْغِي شبهةَ التدليسِ عن الوليدِ في هذا الحديث، والله هو الموفق لهذا

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رضي الله عنها قالَتْ: «أنَّ ابْنةَ الجونِ لما أُدْخِلَتْ على رسول ﷺ ودنا منها قالَتْ: أعوذُ باللهِ منكَ، فقالَ لها: لَقَدْ عُذْتِ بعَظِيمٍ، إلحقِي بأهْلِكِ».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٠١/٤٩٥٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/١٨٤/٧٣٨)، وابن ماجة في «السنن» (١/٦٦١/٢٠٥٠)، والنَّسائي في «الكبرى» (٣/٣٥٥/٥٦١٠)، وفي «المجتبى» (٦/١٥٠/٣٤١٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٩٧) و(٢/٩٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/٣٠٦/٤٩٠٣)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (١٠/٨٣/٤٢٦٦)، والدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٤/٢٩/٨١) ومن طريقه ابن الجوزي في «المنتظم» (٣/٣١٤)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١/٢٤٨/٨٣٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٣٨/ ٦٨١٤)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٧/٣٩/١٣٠٤٩) و(٧/٣٤٢/١٤٧٨٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/٨٢)، وفي «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٣٥٦) وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٥٢٩)، وابن تيمية في «الأربعين» حديث (٣٣) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ قال: سألت الزهري أي أزواج النبيّ ﷺ استعاذت منه، قال أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ بالتحديث على الصيغة التي ذكرتها لك.

وهي صيغةٌ تدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد الحديث.

ولو كان ثمةَ تدليسٍ في الإسناد لما أخرج الحديث الإمام البخاري في «صحيحه» من هذا الوجه الذي رواه الوليد.

ثُمَّ إنَّ الوليد لم ينفرد به على هذا بل تابعه عليه يحيى بن عبد الله الحرَّاني.

وذلك فيما أخرجه تمام في «فوائده» (٥٨٣/٢٤١/١)، قال أخبرنا خيثمة بن سليمان ثنا محمد بن علي الطبري بصور ثنا يحيى بن عبد الله الحراني ثنا الأوزاعي سألت الزهري — به —.

وفي الإسناد كما ترى محمدُ بنُ علي الطبري لم أقف له على ترجمة.

والواجب هنا أنْ أتوقفَ عن القول بمتابعة يحيى بن عبد الله للوليد بن مسلم لكوني لم أقف لمحمد بن علي الطبري على توثيق.

بيد أنِّي أشعرُ بصحة ما روى محمد بن علي الطبري هذا عن يحيى بن عبد الله عن الأَوْزاعِيِّ لكونه رواه عن الأَوْزاعِيِّ إلى آخره على الجادة كما رواه الوليد.

وهذا يدلُّ على سلامة وصحة ما روى، والله أعلم.

والشاهد براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في الإسناد، كيف وقد أخرج الحديث البخاري في «صحيحه» وفيه صرَّح الوليد بالتحديث فيما بين الأوزاعي والزهري وهو مربط الفرس.

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي سعيدٍ الخُدْري ﷺ: أنَّ أعرابياً قال: يا رسولَ الله أخْبِرْني عن الهِجْرةِ، فقالَ: «ويحك إنَّ شأنَ الهجرةِ شَديدٌ فهَلْ لكَ مِنْ إبِلٍ تؤدي صَدَقَتَها»، قال: نعم، قال: «فاعْمَلْ من وراءِ البِحارِ، فإنَّ الله لنْ يَتْرُكَ من عَمَلكَ شيئاً».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٢٨٢/٥٨١٣)، ومسلم كذلك في «صحيحه» (٣/١٤٨٨/١٨٦٥)، وأبو عوانة في «المستخرج عليه» (٤/٤٣٢/٧٢١٦) وابن حِبَّان كذلك في «صحيحه» (٨/٤١/٣٢٤٩)، والنَّسائي في «الكبرى» (٤/٤٢٥/٧٧٨٧)، وفي «الكبرى» أيضاً (٥/٢١٤/٨٦٩٩)،وفي «المجتبى» (٧/١٤٣/٤١٦٤)، وأبو داود في «السنن» (٣/٣/٢٤٧٧) ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٦١٩) وكذلك الجَصَّاص في أحكام القرآن (٣/١٨٧-١٨٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٨١) وفيه أيضاً (١٤/١٦٤-١٦٥) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه — به -.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ.

١- وتابعه عليه جماعة منهم وفي مقدمتهم محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٩٢٨/٢٤٩٠) معلقاً ومسلم

في «صحيحه» أيضاً (١٨٦٥/١٤٨٨/٣) وأبو عوانة في «المستخرج عليه» (٤/ ٧٢١٥/٤٣٢) وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٢٩/٢٥٧/١) وابن زنجويه في «الأموال» حديث (١٣٥٩).

٢-وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً أبو إسحاق الفزاري.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١١١٢٠/١٤/٣) قال ثنا معاوية بن عمرو ثنا أبو إسحاق الفزاري عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الله بن الحارث.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١١١٢٣/١٤/٣) قال: حدثنا عبد الله بن الحارث حدثني الأوزاعي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي —به-

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٧٥٤٣/١٥/٩) قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو عبد الله إسحاق بن محمد السوسي قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبا العباس بن الوليد البيروتي أنبا أبي أخبرني الأوزاعي ثنا الزهري — به -.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١١٦٣٧/٦٤/٣) وأبو عوانة في «المستخرج على مسلم» (٧٢١٥/٤٣٢/٤) وأبو يعلى في «مسنده»

(٢/ ٤٥٧/ ١٢٧١) من طريق زهير كلاهما عن محمد بن مصعب عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

فالحديثُ كما ترى أخرجه البخاريُّ ومسلم وابن حِبَّان في «صحاحهم».

وصرَّح الوليد فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري وعطاء.

وفيما بين عطاء وأبي سعيد الخدري ﷺ.

وتابعه محمد بن يوسف الفريابي وأبو إسحاق الفزاري وعبد الله بن الحارث والوليد بن مزيد البيروتي ومحمد بن مصعب القرقساني عن الأَوْزاعِيِّ — به — متابعة تامة

وهذه الأمورُ كلُّها الثلاثة لتشهد على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: «أُقيمَتْ الصَّلاةُ وَصَفَّ النَّاسُ صُفُوفَهم وخرجَ رسولُ الله ﷺ حتى إذا قامَ في مُصَلاه ذَكَرَ أَنَّهُ لم يَغْتَسِلْ، فقالَ للنَّاسِ: مَكانَكُمْ ثُمَّ رَجَعَ إلى بَيْتِهِ فَخَرَجَ علينا يَنْطُفُ رأسَهُ وقد اغتسلَ ونحنُ صفوف».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٢٣/٦٠٥) وأبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٠٢/١٣٤٤) وأبو داود في «السنن» (١/٦١/٢٣٥) والإمام أحمد في «مسنده» (٢/٢٣٧/٧٢٣٧) والنَّسائي في «الكبرى» (١/٢٨٣/٨٦٧) وأبو أمية «الطرسوسي» في مسنده حديث (١٣) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ — به —.

هكذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ وتابعه عليه بعض أصحاب الأوزاعي منهم بشر بن بكر التنيسي.

١- وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٧٠/١٣٤٢)، والسرَّاج في «مسنده» حديث (٩٢٠) وابن المنذر في «الأوسط» حديث (١٩٨٣) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٨٩-٩٩) من طرق عن بشر بن بكر عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — بنحوه —.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد البيروتي.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٧٠/١٣٤٢) قال وأخبرني

العباس بن الوليد العذري قال أخبرني أبي — به —.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر الأنباري في حديثه برقم (٦٢) قال حدثنا حامد بن سهل قثنا محمد بن كثير عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ بنحوه.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٧٠/١٣٤٢) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٨٩) وأبو علي الشعراني في حديثه (١٠٥) من طرق عن أبي المغيرة عن الأَوْزاعِيِّ بنحوه.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٠٢/١٣٤٤) قال حدثنا سليمان بن أحمد ومحمد بن معمر قالا ثنا أبو شعيب الحراني ثنا البابلتي ثنا الأوزاعي — به —.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه السراج في «مسنده» حديث (٩٢٠) قال حدثنا زياد بن أيوب ثنا مبشر — بنحوه —.

٧- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٢٢٩/٦١٤) ومن طريقه

ابن حزم في «محلاه» (١٤٧/٣) عن محمد بن يوسف عن الأَوْزاعِيِّ بنحوه.

٨- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧٦/١) من طريق هشام بن عمَّار عنه عن الأَوْزاعِيِّ بنحوه.

٩- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بقية بن الوليد.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٩/٢) عن عبد الوهاب بن نجدة عنه عن الأَوْزاعِيِّ بنحوه.

فالحديث كما ترى أخرجه مسلم في «صحيحه».

وصرَّح الوليد فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري وأبي سلمة.

وتابعه بشر بن بكر ،والوليد بن مَزْيَد، وأبو المغيرة، والبابلتي ،ومبشر بن إسماعيل، ومحمد بن يوسف الفريابي، وابن أبي العشرين ،وبقية بن الوليد.

وهذه الأمورُ تدل دلالةً واضحةً على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عبدِ الله بنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: «رأيتُ الذين يَشْترونَ الطَّعامَ مجازفةً يُضربون على عهدِ رسولِ الله ﷺ أنْ يَبيعوهُ حتى يُؤوُوهُ إلى رحالهم».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٧٥٠/٢٠٢٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٣٣٨) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر — به —.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

١- وتابعه عليه الوليد بن مَزْيَد البيروتي.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٢٨٥/٤٩٣٣)، قال: أخبرني العباس بن الوليد قال أخبرني أبي قال أنبا الأوزاعي قثنا الزهري — به —

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عباد بن جويرية متابعة قاصرة.

وذلك فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/٣٤٤/٢٢٧٦)، قال: ثنا ابن أبي داوود ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا عباد بن جويرية، ثنا الأوزاعي، قال: حدثني نافع — به —.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً متابعة قاصرة عمرو بن محمد بن أبي رزين ومحمد بن كثير.

وذلك فيما أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (١١/٣٦٣/٤٩٨٧) من طريق

عمرو بن محمد والتميمي في المنتقى من حديث أبي الدحداح حديث برقم (٤٥) كلاهما من طريق محمد بن كثير عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه أو معناه.

فالحديث كما ترى أخرجه البخاري في «صحيحه».

وتابع الوليد بن مسلم على الحديث الوليد بن مَزْيَد متابعة تامة.

وتابعه متابعة قاصرة عباد بن جويرية وعمرو بن محمد، ومحمد بن كثير المصيصي.

والحديث محفوظ عن الزُّهْرِيِّ عن سالم عن أبيه بما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠٣٠/٧٥١/٢) من طريق يونس عن ابن شهاب —به –

وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٥٩٨/١٣٠/٨) من طريق معمر بن راشد عن ابن شهاب — به –.

وابن طهمان في «مشيخته» ص(٢١٣/ح١٧٦) عن عباد بن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ — به –.

كذا رواه يونس بن أبي إسحاق، ومعمر بن راشد، وعباد بن إسحاق، عن الزُّهْرِيِّ تابعوا فيه الأوزاعي عليه.

وهذه الأمور تدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

لأنَّ الإسنادَ نظيفٌ في أصلِ الزهري من الضعفاء.

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: «كان رسولُ الله ﷺ إذا دُعِيَ إلى رَجُلٍ من المسلمين ليُصَلِّيَ عليه أَقْبَلَ على أَصْحابِه فقال: هل ترك مِنْ دَيْنٍ، فإنْ قالوا: نعم، قال: فهل ترك من وفاءٍ، فإنْ قالوا: لا، قال: صلُّوا على صاحبكم».

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٢٣٩-٢٤٠) قال وحدثنا عبد الوارث قراءة مني عليه أن قاسم بن أصبغ حدَّثهم قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، قال: حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة — به -.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى الوليد بن مسلم ومن الوليد إلى أبي هريرة ﷺ، وإن عنعن الوليد فيه بين الأزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري وأبي سلمة.

وبين أبي سلمة وأبي هريرة ﷺ.

وما ذلك إلاَّ لأنَّ من خالف الوليد فيه لم يُدْخِل ضعيفاً بين الأوزاعي والزهري فيه.

ولأنَّ الحديث محفوظ أيضاً عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة تابع فيه أصحاب الزهري الأوزاعي عليه بمثل ما رواه عنه الوليد.

قال الإمامُ الدَّارَقُطْنِي في «العِلَلِ» (٩/٢٤٧/١٧٣٧) وقد سئل عن هذا الحديث: «...يرويه الزهري واختلف عنه فرواه عقيل بن خالد وابن أبي ذئب ويونس بن يزيد وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي واختلف عنه عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة وخالفه عمر بن عبد الواحد ورواه عن الأَوْزاعِيِّ عن يونس الإيلي عن الزُّهْرِيِّ مرسلاً عن النبي ﷺ كذلك رواه ابن عيينة عن الزُّهْرِيِّ مرسلاً.

ورواه محمد بن أبي حفصة عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة والصحيح عن أبي سلمة عن أبي هريرة».

قلت ولئن تأملت قوله والصحيح عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقارنته بطرق الحديث وجدت قوله صحيحاً رحمه الله.

فهاك يونس بن يزيد الإيلي[١] وعقيل بن خالد[٢] وابن أبي ذئب[٣] ثلاثتهم

(١) أخرج حديثه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٣٧/١٦١٩) وا بن حِبان في «صحيحه» (١١/١٩٢/٤٨٥٤) وأبو عوانة في «المستخرج على الصحيح» (٣/٤٤٢/٥٦١٨) وغيرهم من طرق عن يونس بن يزيد الإيلي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة – به – مرفوعاً.

(٢) أخرج حديثه البخاري في «الصحيح» (٢/٨٠٥/٢١٧٦) ومسلم في صحيحه (٣/١٢٣٧/١٦١٩) وغيرهما من طرق عن عقيل بن خالد عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة – به – مرفوعاً.

(٣) أخرج حديثه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٣٧/١٦١٩) وأبو عوانة في «المستخرج عليه» (٣/٤٤٢/٥٦١٩) وابن حِبان في «صحيحه» (٧/٣٣٢-٣٣٣/٣٠٦٣)=

يرويه عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا يدلُّ على خطأ ما رواه عمر بن عبد الواحد عن الأَوْزاعِيِّ عن يونس كما أشار إلى ذلك الإمام الدَّارَقُطْنِي رحمه الله.

وعلى فرض صحة ما رواه عمر بن عبد الواحد فليس ثَمَّة ما يفيد تدليساً من الوليد في روايته بإسقاط يونس الإيلي الذي أثبتته رواية عمر بن عبد الواحد بين الأوزاعي والزهري.

لأنَّ يونسَ بن يزيد الإيلي ثقة والوليدُ لا يحتاج إلى تدليسه وتدليسِ أمثاله لو كان يفعل ذلك ليت شعري من لي بذلك عنه

=والنسائي في «الكبرى» (١/٦٣٧/٢٠٩٠) وغيرهم من طرق عن ابن أبي ذئب عن الزُّهْـرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة - به -.

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ عن رسولِ الله ﷺ قال: «سيكونُ بَعْدي خُلفاءُ يَعْمَلونَ بما يَعْلمونَ ويَفْعَلونَ ما يُؤمَرونَ، ثُمَّ يكونُ من بعدهم خُلفاءُ يَعْمَلونَ بما لا يَعْلمونَ، ويَفْعَلونَ ما يُؤمَرون، ثُمَّ يكونُ من بَعْدِهم خُلفاءُ يَعْملونَ بما لا يَعْلمونَ ويَفْعَلونَ ما لا يُؤمَرون، فَمَنْ أَنْكَرَ عليهم فَقَدْ بَرِئَ، ولكنْ من رَضِيَ وتابع».

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٣٢٩/١٠٣٥) تعليقاً على هذا الحديث، ومن رواه، قال: قال لي أحمد حدثنا خيران، حدثني الأوزاعي، سمع إبراهيم بن مُرَّة قال حدثني الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، قال حدثني أبو هريرة — وذكر الحديث -.

ثم قال وروى شعيب بن إسحاق عن الأَوْزاعِيِّ قال حدثنا إبراهيم بن مُرَّة و لم يذكر أبا هريرة.

وروى الوليد عن الأَوْزاعِيِّ و لم يذكر إبراهيم بن مُرَّة وذكر أبا هريرة.

قال أبو عبد الله والأول أصح.

وقال عمرو بن أبي سلمة عن الأَوْزاعِيِّ مثل حديث خيران.

وقال سلامة عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة حدثني أبو هريرة عن النبيّ ﷺ نحوه. أهـ.

كذا قال البخاري عن رواية الوليد كما رأيت لم يذكر إبراهيم بن مُرَّة.

ولفظه يشعر بتفرد الوليد بإسقاط إبراهيم بن مُرَّة وتدليسه إياه.

وليسَ الأمرُ كما يُظَنُّ وبيانُ ذلك من وجهين.

الأول: أنَّ الوليدَ بنَ مسلم رحمه الله قد روى الحديث عن الأَوْزاعِيِّ وصرَّح بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي[1].

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وذلك بما أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (١٥/٤٢/٦٦٦٠) وفي «الثقات» (٢/٣٣٧) قال أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي حدثني الزهري عن أبي سلمة —به-.

وإسناده صحيح.

قال ابن حِبَّان عَقِبَ رواية عمر بن عبد الواحد للحديث عن الأَوْزاعِيِّ عن إبراهيم بن مُرَّة عن الزُّهْرِيِّ قال عقبها في «صحيحه» (١٥/٤٢/٦٦٥٩).

«سمع هذا الخبر الأَوْزاعي عن الزُّهْرِيِّ وسمعه عن إبراهيم بن مُرَّة عن الزُّهْرِيِّ فالطريقان جميعاً محفوظان».

والشاهدُ من هذه الرواية أنَّ الوليدَ لم يُسْقِطْ إبراهيمَ بن مُرَّة تدليساً

(١) انظر أيضاً مسند أبي أمية الطرسوسي حديث (١٤) جاء فيه ثنا الوليد ثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به -.

كما قد يُظَنُّ وإنَّما شيءٌ سمعه فأدَّاه كما تلقاه.

ولو كان الوليدُ أسقطه تدليساً في الرواية التي عنعن فيها لما وَسِعَهُ تدليسه في الرواية الآنفة الذكر والتي صرَّح الوليدُ فيها بالتحديث بين الأوزاعي والزهري.

وقد رواها ابن حِبَّان في «صحيحه» كما تقدم.

الأمر الثاني: والذي يدلُّ على أنَّ الوليدَ لم يُسْقِطْ إبراهيم بن مُرَّة في هذا الحديث تدليساً له مُتابعةُ بعضِ مَنْ رواه عن الأَوْزاعِيِّ كالوليد بن مسلم على إسقاط إبراهيم بن مُرَّة.

قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٣/٧) عن طرق الحديث «... هكذا رواه عمرو بن أبي سلمة التنيسي وعمر بن عبد الواحد الدمشقي وسويد بن عبد العزيز الواسطي وعيسى بن يونس السبيعي والمعافى بن عمران الموصلي والحارث بن عطية عن الأَوْزاعِيِّ عن إبراهيم.

ورواه بقية بن الوليد الحمصي ويزيد بن السمط الدمشقي عن الأَوْزاعِيِّ عمن سمع الزهري و لم يسميا إبراهيم.

ورواه الوليد بن مسلم الدمشقي، والوليد بن مَزْيَد البيروتي[1]، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة[2] وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي عن الأَوْزاعِيِّ حدثني الزهري.

(١) أخرج حديثه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٣٩٥/١٥٧/٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦٨/٦٣) من طرق — به —.

(٢) أخرج حديثه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١٤/٣٦) من طريق أبي مسهر عنه — به —

وقال أبو المغيرة عن الأَوْزاعِيِّ وطُرُقُ هذه الأحاديثِ كُلُّها عندنا بعلوٍ إلاَّ أنَّا لم نَسُقْها هاهنا أبداً».

وقال الدَّارَقُطْنِي كما في «العلل» (٩/٢٤٤/١٧٣٥) عن هذا الحديث «يرويه الأوزاعي واختلف عنه.

فرواه الوليد بن مسلم[١] وعبد الحميد بن أبي العشرين وأبو المغيرة[٢] عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وخالفهم بشر بن بكر[٣] والمعافى بن عمران[٤] والحارث بن عطية[٥] رووه عن الأَوْزاعِيِّ عن إبراهيم بن مُرَّة عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكذلك رواه عقيل وخالد عن الزُّهْرِيِّ.

والصحيح قول من قال عن الأَوْزاعِيِّ عن إبراهيم بن مُرَّة».

(١) أخرج حديثه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/٤٢/٦٦٦٦٠) من طريق إسحاق بن راهويه عن الوليد بن مسلم — به -.

(٢) أخرج حديثه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/٢٠٨/٥٩٠٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٥٧/١٦٣٩٦) وفي «دلائل النبوة» (٦/٥٢١) من طرق عن أبي المغيرة — به -

(٣) أخرج حديثه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٢٢٣) من طرق عن بشر بن بكر — به-.

(٤) أخرج حديثه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/٣٧١/٦٤٣) من طريق محمد بن عمار عنه — به -.

(٥) أخرج حديثه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/٣٧١/٦٤٣) من طريق محمد بن عيسى الطباع عنه — به -.

قلت الطريقان جميعاً محفوظان، كما قال ابن حِبَّان رحمه الله فيما تقدم.

وليس كلُّ اختلاف من الرواة على راوٍ نحتاج معه إلى ترجيح أحد الروايات على الأخرى.

بل إذا كان الرواة والمروي عنه ثقات وأمكن الجمع ملنا إليه وحكمنا بصحة القولين.

والجمعُ هنا واردٌ والرواةُ متساوون في الثقة متعادلون في العدالة فعلينا أنْ نفرضَ سماعَ الأوزاعي الحديث من الزهري مباشرة.

وفي أخرى سمعه بواسطة إبراهيم بن مُرَّة، وإلى هذا ذهب ابن حِبَّان في «صحيحه» (٤٢/١٥) فقال: سمع هذا الخبر الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ.

وسمعه عن إبراهيم بن مُرَّة عن الزُّهْرِيِّ فالطريقان جميعاً محفوظان.

وهذا الاختلاف من الأوزاعي في سماع الخبر عالياً ونازلاً هو الذي جعل الوليد بن مسلم وأبا المغيرة ومن تابعهم يروونه دون ذكر إبراهيم.

وجعل بشر بن بكر والمعافى والحارث ومن تابعهم يروونه بذكر إبراهيم.

ولعلَّ الإمام البخاري -رحمه الله- لم يقف على متابعة أبي المغيرة وعبد الحميد بن أبي العشرين وغيرهما للوليد بن مسلم.

وهذا هو السرُّ في إفراد البخاري الوليد بن مسلم بإسقاط إبراهيم.

وبهذا تظهر براءةُ الوليدِ من تدليسِ إبراهيمَ بنِ مُرَّة في هذا الحديث لمتابعة أبي المغيرة وابن أبي العشرين وغيرهما للوليد بن مسلم على إسقاط إبراهيم بن مُرَّة.

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنَّه تمارى هو والحرُّ بنُ قيسِ بن حصن الفزاري في صاحبِ موسى، فقال ابن عباس: هو خضر، فَمَرَّ بهما أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ فدعاهُ ابنُ عباسٍ، فقالَ: إنِّي تمارَيْتُ أنا وصاحِبي هذا عن صاحبِ موسى الذي سألَ السَّبِيْلَ إلى لُقيِّه، هل سَمِعْتَ رسولَ الله ﷺ يَذكُرُ بِشَأنِه قالَ: نعم، إنِّي سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: بينا موسى في ملأ بني إسرائيلَ إذْ جاءهُ رَجُلٌ فقالَ: هل تَعْلَمُ أحداً أعلَمُ منكَ؟ قالَ موسى: لا، فأُوحيَ إلى موسى بلى عَبْدُنا خَضِر. فسألَ موسى السَّبِيْلَ إلى لَقْيِه فَجَعَلَ اللهُ لهُ الحوتَ آيةً، وقيلَ لهُ: إذا فَقَدْتَ الحوتَ فَارْجِعْ فإنَّكَ ستَلْقاهُ، فكانَ موسى يَتْبَعُ أثَرَ الحوتِ في البَحْرِ، فقالَ فَتى موسى لموسى: ﴿أَرَأَيْتَ إذْ أَوَيْنا إلى الصَّخْرَةِ فإنِّي نَسِيْتُ الحوتَ، وما أَنْسانِيْهُ إلاَّ الشَّيطانُ أنْ أَذكُرَهُ﴾ ، قالَ موسى:﴿ذلك ما كنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا على آثارِهما قَصَصاً﴾ فوجدا خَضِراً وكانَ من شأنِهما ما قَصَّ الله».

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/١١٦/٢١١٤٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٨٩٦/٢٣١٣) قال ثنا الوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب القرقساني، قال الوليد حدثني الأوزاعي وقال محمد ثنا الأوزاعي أن الزهري حدثه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس — به —.

وأخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٤٠٤) من طريق أبي عامر موسى بن عمارة بن خريم عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ — به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم مُصرِّحاً بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وهذا كفيلٌ لدفعِ شُبهةِ التدليس عن الوليد في هذا الحديث.

١- بيد أن الوليد بن مسلم لم يتفرد به بل تابعه كما رأيت محمد بن مصعب القرقساني، فيما رواه الإمام أحمد عنه وعن الوليد في مسنده.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن حرب.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٤١/٧٨)، قال: حدثنا أبو القاسم، خالد بن خلي قال حدثنا محمد بن حرب قال: قال الأوزاعي: أخبرنا الزهري — به -.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً أبو حفص عمرو بن علي الفلاس.

وذلك فيما أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٦/٢٧١٨/٧٠٤٠)، قال حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو حفص عمرو حدثنا الأوزاعي حدثني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله — به -.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً إسماعيل بن عبد الله بن سماعة.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٦/٣٩١/١١٣٠٩)

قال أخبرني عمران بن يزيد نا إسماعيل بن عبد الله بن سماعة عن الأَوْزاعِيِّ قال الأوزاعي، قال أخبرني ابن شهاب — به -.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر التنيسي.

وذلك فيما أخرجه الشاشي في «مسنده» (٣/٣٠٣-٣٠٤/١٤١٠) قال: حدثنا عيسى العسقلاني نا بشر بن بكر نا الأوزاعي نا الزهري — به -.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٨٩٦/٢٣١٣) قال حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن عبد الوهاب ثنا أبو المغيرة —به-.

٧- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد البيروتي.

وذلك فيما أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٥/٢٨٢) وأيضاً في التاريخ (١/٢٢٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/٤٠٤) كلاهما من طريق العباس بن الوليد بن مَزْيَد عن أبيه الوليد بن مَزْيَد — به -.

وهذه المتابعات مع تصريح الوليد بالتحديث، لتقضي بالبراءة التامة للوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث، بل وحتى من الخطأ فيه فضلاً عن التدليس.

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ قالَ: «بينا النَّبيُّ ﷺ يَقْسِمُ ذاتَ يومٍ قَسْماً، فقالَ ذوالخُوَيْصِرَةِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيْمٍ: يا رسولَ الله اعدلْ، قالَ: وَيْلَكَ مَنْ يَعْدِلْ إذا لم أَعْدِلْ، فقالَ عُمَر: ائذَنْ لي فَلأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قالَ: لا إنَّ لهُ أصْحاباً يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صلاتَهُ مع صلاتِهِم، وصيامَهُ مع صيامِهِم، يَمْرُقُونَ من الدِّيْنِ كُمروقِ السَّهْمِ من الرَّمْيَة، يَنْظُرُ إلى نَصْلِه فلا يُوجَدُ فيه شَيءٌ ثم يَنْظُرُ إلى رُصافِه فلا يوجَدُ فيه شَيءٌ ثُمَّ يَنْظُرُ إلى نَضِيِّه فلا يوجَدُ فيهَ شَيءٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ إلى قَذَذِه فلا يُوجَدُ فيه شَيءٌ، سَبَقَ الفَرْثَ والدَّمَ يَخْرُجُونَ على حِيْنِ فِرْقَةٍ من النَّاسِ آيَتُهُمْ رَجُلٌ إحْدى يَدَيْهِ مثْلَ ثَدْيِ المرْأَة، أو مثْلَ البَضْعَةِ تُدَرْدِر، قالَ أبو سعيد: وأَشْهدُ أَنِّي كُنْتُ مع عليٍّ حين قاتَلَهُمْ فَأَلْتُمِسَ في القَتْلى فأُتِيَ به على النَّعْتِ الذي نَعَتَ النبيّ ﷺ».

أخرج الحديث البخاري في «صحيحه» (٥/٢٢٨١/٥٨١١)، والنَّسائي في «الكبرى» (٥/١٥٩/٨٥٦١)، وفي «خصائص علي» ص(١٨٣/ح١٧٦) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة والضحاك عن أبي سعيد الخدري — به -.

١- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٦٥/١١٦٣٩)، قال: ثنا محمد بن مصعب ثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ — به -.-

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤٥٠/٩٢٤)، قال: ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأَوْزاعِيِّ — به -.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً بقيَّةُ بنُ الوليد.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «الكبرى» (٥/١٥٩/٨٥٦١)، وفي «خصائص علي» ص (١٨٣/ح١٧٦)، قال: أخبرنا محمد بن المصفى بن بهلول، قال حدثنا الوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد، وذكر آخر قالوا أخبرنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ — به -.

٤- ومن هذه الرواية نخلص بمتابعة آخر للوليد بن مسلم أبهمه الإمام النَّسائي، و لم يُسمِّه!

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد البيروتي.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» (٢/٤١٨/٦٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٧١/١٦٤٨٠)، وفي «دلائل النبوة» (٦/٤٢٧) من طريق العباس بن الوليد بن مَزْيَد عن أبيه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به -.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً موسى بن أعين.

وذلك فيما أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٣٧٦-٣٧٧) قال: حدثناه إبراهيم بن فراس نا أحمد بن يحيى الرقي نا عمرو بن خالد نا موسى بن أعين عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن الضحاك — به-.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً شعيب بن إسحاق.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٨/٢٢)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين السلمي، أنا أبو القاسم علي بن الفضل بن طاهر بن الفرات المقرئ، أنا أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد الكلابي، نا أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن جصا نا محمد بن هاشم بن سعيد، حدثنا شعيب بن إسحاق وسويد بن عبد العزيز قالا أنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به -.

٨- وتابع الوليد عليه أيضاً سويد بن عبد العزيز.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» كما في الرواية السابقة مقروناً بشعيب بن إسحاق.

وهذه المتابعات مع إخراج البخاري للحديث في «صحيحه» من طريق الوليد بن مسلم تدل على براءته من التدليس البتة في إسناد الحديث.

ولو كان ثمة تدليس في الإسناد لأعرض البخاري عن إخراج الحديث في «صحيحه» من هذا الوجه.

ولبيَّن الآخرونَ المتابعون للوليد تدليسَهُ للضعيفِ في الإسناد لو كان ثمة تدليس أو ضعيف.

وللحديث طريق آخر عن الوليد بن مسلم يرويه عن الأَوْزاعِيِّ عن قتادة عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

تابعه عليه أبو المغيرة والبابلتي ويزيد بن يوسف والمصيصي محمد بن كثير وبشر بن بكر ومبشر بن إسماعيل عن الأَوْزاعِيِّ بمثل ما رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ إلى منتهاه.

بيد أني لم أذكر تخريج هذه الطرق ومخارجها لأن هذه الطرق ليست على شرط كتابي الذي أعمد فيه إلى تخريج أحاديث الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ أو عطاء أو نافع أو يحيى بن سعيد.

فأحاديثُ الوليدِ عن الأَوْزاعِيِّ عن هؤلاء هي التي اتّهم فيها الوليد صراحاً فإذا لم يثبت تدليس الوليد فيها فما دونها هواء.

ولهذا لم أذكر الطريقَ الأخرى عن الوليد وإنَّما أشرتُ إليها لِيُعْلَمَ أنَّه لم يُدلِّس فيها أحداً في إسنادها والله هو الموفق لهذا.

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن محمود بن الرَّبيعِ قالَ: «عَقلْتُ مَجَّةً مَجَّها رسولُ الله ﷺ في وجهي مِنْ دَلْوٍ مُعَلَّقَةٍ في دارنا، قالَ: محمودٌ فحدَّثني عتبانُ بنُ مالك قال: قلتُ يا رسولَ الله إنَّ بصري قد ساءَ وإنَّ الأمطارَ إذا اشتَدَّتْ سالَ الوادي فحالَ بيني وبينَ الصَّلاة في مسجد قومي، فلو صَلَّيْتَ في مترلي مكاناً اتخذُه مصلى فقالَ رَسولُ اللهَ ﷺ : نَعَمْ، فغدا عليَّ رسولُ الله ﷺ ومعه أبو بكر فاستأذنا فأذنت لهما، قال فما جَلَسَ رسولُ الله ﷺ حتى قال: أين تحبُ أنَّ أصلي في مترلِكَ، فأشَرْتُ لهُ إلى ناحيةٍ فتقدَّمَ رسولُ الله ﷺ فَصَفَفْنا خَلْفَهُ فصلَّى ركعتين، وحبسنا رسول الله ﷺ على خزيرة صنعناها له».

أخرج الحديث مسلم في «صحيحه» (١/٤٥٦/٣٣)، وأبو عوانة في «المسند المستخرج عليه»، (١/٣٥٨/١٢٨٤)، وأبو نعيم أيضاً في «المسند المستخرج عليه» (٢/٢٥٤/١٤٧١)، وابن حبَّان كذلك في «صحيحه» (١٠/٣٩٦/٤٥٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٣/٥٥) ومن طريقه أبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» (٣٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٩٦/٤٩٣٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/٤٦٣) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك — به —.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وتابع الأوزاعي عليه جماعة من أصحاب الزهري — به —.

قال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٧٩) عن الحديث «... رواه معمر

ويونس وعقيل والأوزاعي والزبيدي وعبد الرحمن بن نمر وأبو أويس وغيرهم عن الزُّهْرِيِّ عن محمود نحوه».

وبه نعلم أن الوليد رواه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن محمود كما رواه أصحابُ الزهري الآخرون ليس في الإسناد ضعيف بين الزهري ومن رواه عنه ومنهم الأوزاعي فيما رواه الوليد عنه.

كيف وقد صرَّح الأوزاعي فيه بالتحديث عن الزُّهْرِيِّ عند مسلم وأبي عوانة والطبراني والبيهقي وذلك فيما رواه الوليد عنه.

فالحديثُ كما ترى محفوظٌ عن الزُّهْرِيِّ من رواية ثقات أصحابه.

نعم لو كان الحديثُ محفوظاً عن الزُّهْرِيِّ من رواية ضعيف عنه.

ورواه الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ دون ذكر الضعيف لاستوحشنا من روايته على هذا النمط.

ولكن شاء اللهُ وقدَّر أنْ ينفردَ الوليد به عن الأَوْزاعِيِّ ويرويه بالإسناد الذي رواه به أصحابُ الزهري إلى منتهاه كما رواه الأوزاعي فيما رواه الوليد عنه.

ثم إنَّ إخراجَ مسلمٍ للحديثِ في «صحيحِه» كفيلٌ بدفع شبهة التدليس عن الوليد في إسناد هذا الحديث.

ومن هنا فالوليد براءٌ من تدليس أحدٍ في إسناد هذا الحديث البتةَ والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الثامن عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: «سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: الرِّيحُ مِنْ روحِ الله تأتي بالرَّحْمَةِ وتأتي بالعذابِ، فلا تَسبُّوها وسلوا الله خَيْرَها واستعيذوا مِنْ شَرِّها».

أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٣/٢٨٧/١٠٠٧) و(١٣/٣٨/٥٧٣٢) من طريقين عن الوليد بن مسلم، قال: حدثني الأوزاعي قال حدثني الزهري قال أخبرني ثابت الزرقي قال سمعت أبا هريرة — به -.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به -.

وتابعه عليه جماعة.

١- فقد تابع الوليد بن مسلم عليه يحيى بن سعيد القطان.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٢٥٠/٧٤٠٧) و(٢/٤٣٦/٩٦٢٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١/٢٥١/٧٢٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٣٠٢/٢٦٣١١) و (٦/٢٧/٢٩٢١٨)، وفي «الأدب» أيضاً حديث (٧٢٠)، ومن طريقه ابن ماجة في «السنن» (٢/١٢٢٨/٣٧٢٧) وأبو بكر بن البهلول في «أماليه» حديث (٨٧)، والطبراني في «الدعاء» (١/٣٠٢/٩٧٣) من طرق عن يحيى بن سعيد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به -.

٢-وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً سفيان بن حبيب البصري

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٦/٢٣١/١٠٧٦٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» ص(٥٢٠/ح٩٣٢)، قال أخبرنا حميد بن مسعدة عن سفيان وهو ابن حبيب عن الأَوْزاعِيِّ عن ابن شهاب — به -.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٤٠٩/٩٢٨٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/٩٢٥/١٠٢٩) كلاهما من طريق محمد بن مصعب عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/٥٢٦/٦١٤٢) قال حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا مبشر عن الأَوْزاعِيِّ قال حدثني الزهري —به-

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً صالح بن علي المكي.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١/٣٠٢/٩٧٤)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/١٤٩—١٥٠) كلاهما من طريق أحمد بن سليمان بن يوسف عن أبيه عن النعمان بن عبد السلام عن علي بن صالح المكي عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به -.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/١٣١٤/٨١٢)، وابن منده في «التوحيد» (٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٣١٥/ ٥٢٣٣)

ثلاثتهم من طريق العباس بن الوليد عن أبيه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ —به—.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً عمرو بن أبي سلمة.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٣١٦/٧٨/٢) وفي «السنن الكبرى» (٣٦١/٣) قال وأخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران العدل أنبأ أبو الحسن علي بن محمد المصري ثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي خزيمة ثنا عمرو بن أبي سلمة ثنا الأوزاعي حدثنا محمد بن مسلم بن شهاب الزهري — به —.

٨- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر التنيسي.

وذلك فيما أخرجه «الطحاوي في شرح مشكل الآثار» (٣٨٢/٢/ ٩١٩) من طريق يونس والحاكم في «المستدرك» (٧٧٦٩/٣١٨/٤) من طريق بحر بن نصر كلاهما عن بشر بن بكر[1] عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن ثابت الزرقي عن أبي هريرة — به —.

قال الإمام الدَّارَقُطْنِي كما في «العلل» (١٣٣/٩٠/٢) «... هو حديث رواه علي بن معبد بن شداد المصري عن بشر بن بكر عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن ثابت الزرقي عن أبي هريرة عن عمر عن النبي ﷺ ووهم فيه والصواب ما رواه الحفاظ عن الأَوْزاعِيِّ وأصحاب الزهري عن الزُّهْرِيِّ عن ثابت الزرقي عن أبي هريرة أن عمر سألهم عن الريح فقال أبو هريرة سمعت رسول الله ﷺيقول: « الريح من روح ... »

(١) وقع عند الحاكم شريك بن بكر وهو تصحيف.

قلت: ظاهرُ كلامِ الإمامِ الدَّارَقُطْنِي أنَّه اعتمد ما رواه علي بن معبد عن بشر بن بكر وثبَّتَهُ عن بشر، ولهذا قال والصواب ما رواه الحفاظ عن الأَوْزاعِيِّ.

وأقول مقارناً بين ما رواه علي بن معبد عن بشر بن بكر وبحر بن نصر[١] ويونس بن عبد الأعلى[٢] عن بشر بن بكر أيضا أنَّ علي بن معبد هو الذي وَهِمَ فيه بدليل أنَّ بحر بن نصر ويونس بن عبد الأعلى روياه عن بشر بن بكر على الجادة كما رواه أصحاب الأوزاعي عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

٩- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/٣٨٣/٩٢٠) من طريقه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وهذه المتابعات مع تصريح الوليد بن مسلم عند ابن حِبَّان بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري وثابت الزرقي.

لَتَدُلُّ على براءة الوليد بن مسلم البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

(١) كما جاء عند الحاكم.

(٢) كما جاء عند الطحاوي.

[الحديث التاسع عشر]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي أيُّوب الأَنْصاريِّ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «الوِتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ شاءَ فَلْيُوتِرْ بِخَمْسٍ، ومَنْ شاءَ فَلْيُوتِرْ بثلاثٍ، ومَنْ شاءَ فَلْيُوتِرْ بواحِدَةٍ».

أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٦/١٧٠/٢٤١٠) قال أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب — به -

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عطاء معنعناً كما ترى.

وعليه فإنَّ شبهة التدليس واردة عليه في هذا الحديث لاحتمال أن يكون أسقط ضعيفاً بينه وبين الأوزاعي، أو بين الأوزاعي والزهري، أو بين الزهري وعطاء عند من يعتقد في الوليد أنَّه يدلس ويسوي!!

ولكن الوليد بفضل الله رواه كما رواه غالب أصحاب الأوزاعي فقد تابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي.

١- تابعه محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/٣٧٦/١١٩٠) والمروزي في

كتاب «صلاة الوتر» حديث (١١٥) وهو كذلك في «مختصر كتاب الوتر» (٧٧/ ح٤٤) وابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٧١/٤٩٠) والدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٢/ ٢/٢٢) والحاكم في «المستدرك» (١/٤٤٤/١١٢٨) من طرق عن محمد بن يوسف عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «الكبرى» (١/٤٤٠/١٤٠١) وفي «المجتبى» (٣/٢٣٨/١٧١١) وابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٧٢/٤٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٣/٤٥٥٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ٢٥٩) من طرق عن العباس بن الوليد عن أبيه عن الأَوْزاعِيِّ — به —

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٩١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٤٧/٣٩٦١) من طرق عن يحيى بن عبد الله عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً العرياني.

وذلك فيما أخبر به ابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٧١/٤٩٠)، قال: سألت أبي عن حديث رواه العرياني عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

كذا رواه أصحاب الأوزاعي الوليد بن مسلم، وابن مَزْيَد ومحمد بن يوسف الفريابي والبابلتي والعرياني.

وخالفهم عمر بن عبد الواحد، فرواه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عطاء بن يزيد عن النبيّ ﷺ مرسل كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١٧١/٤٩٠).

وهذه الواسطة المجهولة في حديث عمر بن عبد الواحد بين عطاء والنبي ﷺ لا تؤثر على رواية الوليد ولا توهم تدليساً فيها لأنَّه توبع عليها.

وتقصير عمر بن عبد الواحد عن وصله لا يضرُّ أيضاً فإن الواسطة في مثل هذه الحالة في الغالب تكون هي التي صرح بِها الرواة الآخرون الذين وصلوا الحديث.

وإذا كان كذلك فإنَّ الغالبَ أن تكون الواسطة المجهولة في حديث عمر بن عبد الواحد، هي أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

ثم إنَّ أهل الحديث مختلفون في رفع الحديث ووقفه على أبي أيوب وفي الحين نفسه لا كلام لهم على رواية الوليد ومن تابعه بالتدليس أو عدمه.

ومن هنا يكون الوليد براء البتة عندهم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث العشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء الفضة بالفضة رباً إلا هاء وهاء من زاد أو ازداد فقد أربى».

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/٢٨٤): «وقد روى هذا الحديث بنحو ذلك همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك بن أنس عن الزهري عن مالك بن أوس قال سمعت عمر بن الخطاب — به —.

قلت : كذا قال ابن عبد البر رحمه الله أنَّ هماماً رواه عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك بن أنس عن الزهري عن مالك بن أوس .

ولو قال في رواية لكان أصوب لأن الطريق التي أشار إليها عن همام هي رواية عمرو بن عاصم عنه .

أخرجه بهذا أبوموسى المديني في كتاب «اللطائف» (١١٢) قال أخبرنا إسماعيل بن الفضل أنا طاهر بن عبدالرحيم أنا أبوالحسن الدارقطني ثنا الحسن بن الخضر ثنا محمد بن أحمد بن عثمان المديني ثنا علي بن نصر وإسحاق بن سيار قالا ثنا عمرو بن عاصم قال ثنا همام — به — .

قال أبوموسى المديني عقب الحديث : « هذا الحديث بهذا الإسناد لم يروه غير محمد بن أحمد بن عثمان وإنما يعرف من حديث هدبة عن همام عن

يحيى عن الأوزاعي عن الزهري ليس فيه مالك ، وهو من حديث مالك صحيح رواه عنه الناس غير الأوزاعي».

قلت: هذا كلام مطلع عارف، وحديث هدبة الذي أشار إليه أخرج الحديث به الخطيب في كتاب «الأسماء المبهمة» (٤/٢٨٦) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٤٦٦) وتمام في «فوائده» (١/٣٦٧/٩٣٦) من طرق عن هدبة عن همام عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن الزهري به دون توسيط أحد بين الأوزاعي والزهري .

وبهذا رواه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وعمر بن عبد الواحد وغيرهم.

جَمَعَ حديثَ مَنْ ذكرتُ دُحيمٌ كما عند ابنِ عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/٢٨٠) قال: أخبرنا أبوالقاسم علي بن إبراهيم أنا أبوصالح طرفة بن أحمد بن محمد بن طرفة الحرستاني أنا أبوالحسن عبدالوهاب بن الحسين الكلابي نا محمد بن خزيم نا دحيم نا الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وعمر بن عبدالواحد قالوا حدثنا الأوزاعي حدثني الزهري نا مالك بن أوس بن الحدثان — به -.

هكذا رواه هؤلاء وتابعهم أيضاً الوليد بن مزيد

وذلك فيما أخرجه أبوعوانة في «مسنده» (٣/٣٧٧/٥٣٨١) والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٧٢٨/٢٠) كلاهما عن العباس بن الوليد عن أبيه عن الأوزاعي عن الزهري عن مالك بن أوس — به —

وتابعهم أيضاً أبوالمغيرة عبدالقدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه أبوعوانة في «المستخرج» (٣/٣٧٧/٥٣٨١) قال : وحدثنا محمد بن عوف الحمصي قال ثنا أبوالمغيرة قال ثنا الأوزاعي قال حدثنا الزهري قال حدثني مالك بن أوس بن الحدثان — به -.

هكذا رواه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وعمر بن عبد الواحد والوليد بن مزيد وأبو المغيرة ويحيى بن أبي كثير في رواية و كلهم دون ذكر أحد بين الأوزعي والزهري إلى منتهى الإسناد وسواء بسواء وخالفهم يحيى بتوسيط مالك بن أنس في الظاهر بين الأوزاعي والزهري .

وهي رواية لا تضر الوليد شيئاً من وجوه .

الأول : أنَّ الواسطة بين الأوزاعي والزهري فيه ثقة وأيُّ ثقة ؟!

والثاني : أنَّ الوليد قد توبع على إسناده وهو المحفوظ في هذا الوجه

الثالث : أنَّ الوليد صرَّح بالتحديث فيما بين الأوزاعي والزهري إلى منتهى الإسناد فلا تدليس في هذا الحديث من الوليد البتة ومن ذا عساه يُدلِّس في إسناده وما بعد الأوزاعي كلهم ثقات ؟!

[الحديث الحادي والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صلاةِ الجُمُعَةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ».

بهذا اللفظ رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة – به – مرفوعاً في رواية.

وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٥٠/١٧٣/٣) والحاكم في «المستدرك» (١٠٧٧/٤٢٩/١) من طرق عن محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني عن الوليد – به –.

قال الإمام الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٢١٥/٩) عن هذا الحديث. «.. واختلف عن الأَوْزاعِيِّ فرواه الحفاظ عنه عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ من أدرك من الصلاة ركعة وقال محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني عن الوليد عنه «**من أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ**» ووهم في هذا القول ».

قلت: وقوله فرواه الحفاظ عنه، يوحي بأن الحديث لم يرو عن الوليد إلاَّ بلفظ من أدرك من صلاة الجمعة ركعة من طريق محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني عن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ بهذا والأمر بخلاف ذلك.

فقد رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ كما رواه الحفاظ عنه.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانه في «مسنده» (١/٤١٥/١٥٣٥) وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/١٧٣/١٨٤٩) من طريق علي بن سهل الرملي قال ثنا الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ**».

ورواه أيضاً محمد بن الصباح الجراجرئي عن الوليد كما رواه علي بن سهل الرملي .

وذلك فيما أخرجه السراج في مسنده (٩٢٩) ، قال حدثنا محمد بن الصباح ، أنا الوليد عن الأوزاعي-به-.

هكذا رواه الوليد بن مسلم وجماعة من أصحاب الأوزاعي كابن المبارك[١] وموسى بن أعين[٢] والوليد بن مَزْيَد[٣] وعبد الحميد بن أبي العشرين[٤].ومحمد بن كثير[٥] وبشر بن بكر[٦].

(١) انظر «سنن البيهقي الكبرى» (٣/٢٠٢/٥٥٢٢).

(٢) انظر «السنن الكبرى» للنسائي (١/٤٨١/١٥٣٨).

(٣) انظر «سنن البيهقي الكبرى» (٣/٢٠٢/٥٥٢٢).

(٤) انظر «الاستذكار» (١/٦١) و(٢/٣١) و «التمهيد» (٧/٧٢).

(٥) انظر بغية الملتمس برقم (٧٩) وحديث أبي بكر الأنباري برقم (٦١) .

(٦) انظر الأوسط لابن المنذر برقم (٢٠٢١).

والاختلاف الذي حُكي في هذا الحديث عن الأَوْزاعِيِّ إنَّما هو في المتن لا في الإسناد[١]

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث، في كلتا روايتيه وإسناده في الروايتين هو إسناد النَّاس.

ومن هنا فالوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث والله الموفق.

(١) عدا ما ذكر عن أبي المغيرة أنَّه رواه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيب – بدل أبي سلمة – هكذا.

[الحديث الثاني والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رضي الله عنها قالتْ: «كانَ رسولُ الله ﷺ يأتيني وهو معتَكِفٌ في المسجدِ فَيَتَكِئُ على عَتَبَةِ بابِ حُجْرَتي فأَغْسِلُ رَأسَهُ وأنا في حُجرَتي وسائرُه في المسجدِ».

أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٢/٢٦٨/٣٣٨٢)، قال: أنبأ عمرو بن عثمان قال: حدثنا الوليد، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن عائشة —به—.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

١- وتابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٦/٢٤٦٠٨) وأبو علي الشعراني في «حديثه» حديث (١٠٣) كلاهما من طريق أبي المغيرة، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ عن عروة — به —.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/٣١٨)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني عروة — به —.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٨/٤٢٧/٣٦٧٠) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا عمر بن عبد الواحد عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ قال: أخبرني عروة عن عائشة – به -.

وللحديث عن الوليد طريق آخر.

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/١٢٨/٢٩١٠)، قال: حدثنا أحمد بن المعلي الدمشقي ثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني عبد الرحمن بن نمر، قال سألت الزهري هل يدخل المعتكف بيتاً، فقال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت – بنحوه -.

وهذه الأمور التي تقدم ذكرها لاسيما من تابع الوليد على ما رواه لهي دليل واضح على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد الحديث.

يعرف ذلك من كان له معرفة بمعنى المتابعات إذ لو كان ثمة مُدلِّسٌ في الإسناد لأظهره الباقون، ولكن لم يقع شيء من ذلك فالحمد لله على توفيقه.

[الحديث الثالث والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن البراء بن عازب ﷺ قال: «أَنَّهُ كانَتْ لهُ ناقَةٌ ضاريةٌ فَدَخَلَتْ حائطاً فأفْسَدَتْ فيهِ فَكُلِّمَ فيها رسولُ الله ﷺ فقضى رسولُ الله ﷺ أنَّ حِفْظَ الحوائطِ على أهلها بالنَّهارِ، وحِفْظَ المواشي على أهلها باللَّيلِ وأنَّ على أهلِ الماشيةِ ما أصابَ باللَّيلِ».

أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣/٤١١/٥٧٨٤)، وعلَّقه ابن النحاس عنه في «الناسخ والمنسوخ» (١/٥٥٩)، وابن أبي عاصم في «الديات» ص(٤٢) ثلاثتهم من طريق عمرو بن عثمان، قال حدثنا الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن ابن شهاب عن حرام بن قبيصة عن البراء بن عازب — به -.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ — به -.

١- وتابعه محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه أبو داود في «السنن» (٣/٢٩٨/٣٥٧٠)، ومن طريقه الجَصَّاص في «أحكام القرآن» (٥/٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٥٥/٢٣٠٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٤١/١٧٤٥٦)، وفي «السنن الصغرى» (٣٧٤٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/٨٩) كلهم من طريق محمد بن يوسف الفريابي عن الأَوْزاعِيِّ — به -.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٢٩٥/١٨٦٢٩)، والدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٣/١٥٥/٢١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٤١/١٧٤٥٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٣٣٨/١٨٥٨) كلهم من طريق محمد بن مصعب عن الأَوْزاعِيِّ — به -.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٤١/١٧٤٥٤)، قال أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عوف ثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي — به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن سويد.

وذلك فيما أخرجه الشافعي في «اختلاف الحديث» ص(٥٦٦) وفي «مسنده» أيضاً ص(٩٥)، وفي «السنن المأثورة» أيضاً (٦/٤٨٥/٥٢٩٠)، والدَّارَقُطْنِي في «السنن» (٣/١٥٥/٢١٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٦١) وأبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» ص(٥٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٤١/١٧٤٥٥) كُلُّهم من طريق أيوب بن سويد عن الأَوْزاعِيِّ — به -.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً شعيب بن إسحاق.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/٤٦٢/٦١٥٧) قال وحدثنا محمد بن سنان الشيزري حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي حدثنا

شعيب بن إسحاق عن الأَوْزاعِيِّ قال: اخبرني الزهري عن حرام –به –

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بقية بن الوليد.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في شرح «مشكل الآثار» (٦١٥٨/٤٦٣/١٥) بالإسناد السابق إلى بقية عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن حرام – به-.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٨٤/٤١١/٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣٠٣/٥٥/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣١/٣٦) من طريق محمد بن كثير هذا عن الأَوْزاعِيِّ – به -.

وهذه المتابعات لهي دليل واضح على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

إذ لو دلَّس أحداً من الضعفاء في إسناده لأعرب عنه الباقون.

[الحديث الرابع والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن الفضلِ بنِ عباسٍ ﷺ قال: «أَنَّهُ كانَ رَدِيْفَ رسولِ الله ﷺ غداةَ النَّحْرِ فأَتَتْهُمَا امرأةٌ من خَثْعَم فقالتْ: يا رسولَ الله إنَّ فريضةَ الله في الحجِ على عِبادِهِ أدْرَكَتْ أبي شَيْخاً لا يَستَطِيع أنْ يَرْكَبَ إلاَّ مُعْتَرِضاً أفَأَحُجُّ عنه؟ قال: نعم حَجِّي عنه، قالَ: لو كانَ عليهِ دَيْنٌ قَضَيْتِه...».

أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣/٤٧٠/٥٩٥٠)، وفي «المجتبى» (٨/ ٢٢٨/٥٣٩٠)، وابن ماجة في «السنن» (٢/ ٩٧١/ ٢٩٠٩) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن عباس — به -.

هكذا رواه الوليد بن مسلم عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن عباس.

ورواه في أخرى عن ابن عباس فقط كما روه أصحاب الأوزاعي الباقون.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣/٤٧١/٥٩٥٤)، وفي «المجتبى» (٨/٢٢٨/٥٣٩٠) قال أخبرني عمرو بن عثمان قال حدثنا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ قال أخبرني ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن ابن عباس أخبره أن امرأة من خثعم — به -.

١- وتابع الوليد عليه أيضاً عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣/٤٧١/٥٩٥٤)، وفي

«المجتبى» (٨/٢٢٨/٥٣٩٠)، قال وأخبرني محمود بن خالد قال حدثنا عمر عن الأَوْزاعِيِّ حدثني الزهري عن سليمان بن يسار أن ابن عباس —به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/١٥٩٨/٤١٣٨) معلقاً، والدارمي مسنداً موصولاً في «السنن» (٢/٦١/١٨٣٢)، وأبو نعيم في «المستخرج على البخاري» كما في «تغليق التعليق» (٤/١٦٠) عن محمد بن يوسف عن الأَوْزاعِيِّ — به - .

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً الهقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٨٣/٧٢٣) قال حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح، حدثنا الهقل بن زياد حدثني الأوزاعي، حدثني الزهري حدثني سليمان بن يسار — به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١/٣٢٩/٣٠٥٠)، والجَصَّاص في «أحكام القرآن» (٢/٣٠٩) كلاهما من طريق محمد بن مصعب عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سليمان بن يسار — به -.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٤/٣٢٩/٨٤١٣)، قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عبد الله السوسي وأبو عبد الرحمن السلمي،

قال ثنا أبو العباس هو الأصم ثنا العباس بن الوليد بن مَزْيَد أخبرني أبي ثنا الأوزاعي حدثني الزهري عن سليمان بن يسار — به -.

هؤلاء الذي تابعوا الوليد بن مسلم على ما رواه دون ذكر ضعيف بين الأوزاعي والزهري أو بين الزهري وسليمان بن يسار، لهم شهود عدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

وللحديث طريق آخر .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٣٠/٢٨٥/١٨) قال حدثنا أحمد بن رشدين حدثني أبي عن جده عن قرة بن عبدالرحمن عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار — به - .

هكذا أخرجه الطبراني و لم أجده عند غيره من هذا الوجه لا بذكر قرة ولا بإسقاطه

وعليه الوليد براء من تدليس أحد في هذا الحديث البته .

[الحديث الخامس والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن النعمانِ بنِ بشيرٍ ﷺ قال: «أنَّ أباهُ بشيرَ بنَ سعدٍ جاءَ بابنه النعمانِ إلى رسولِ الله ﷺ فقالَ: يا رسولَ الله إنِّي نَحَلْتُ ابني هذا غُلاماً كانَ لي فقالَ رَسولُ الله ﷺ : أَكُلَّ بَنِيْكَ نَحْلَتَهُ؟ قال: لا، قال: فأرْجِعْهُ».

أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٤/١١٥/٦٥٠٢)، وفي «المجتبى» (٦/٢٥٩/٣٦٧٥)، قال أخبرنا عمرو بن عثمان بن سعيد قال حدثنا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ أنَّ محمد بن النعمان وحميد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد — به —.

كذا رواه عمرو بن عثمان بن سعيد عن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ معنعناً كما ترى.

ورواه محمد بن هاشم بن سعيد البعلبكي عن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ بالتحديث.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى (٤/١١٥/٦٥٠١) وفي «المجتبى» (٦/٢٥٨/٣٦٧٤)، قال أخبرنا محمد بن هاشم، قال حدثنا الوليد بن مسلم،قال حدثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان عن النعمان بن بشير أنَّ أباه بشير بن سعد — به —.

هكذا رواه محمد بن هاشم عن الوليد مصرحاً بالتحديث بين الوليد والأوزاعي.

ومحمد بن هاشم هذا لا باس به كما قال النَّسائي فيه.

وعليه فإن الحديث ثابت عن الوليد ومن ثم فهو ثابت عن الأَوْزاعِيِّ.

لأنَّ الوليد صرح فيه بالتحديث فيما بين نفسه والأوزاعي.

وإذا ثبت الحديث عندك إلى الأوزاعي والزهري، فلا تخشَ من تدليس الوليد أحداً من الضعفاء فيما بين الأوزاعي والزهري.

لأنَّ الأوزاعي قد توبع على ما رواه عن الزُّهْرِيِّ دون ذكر ضعيف فيما بين من رواه عن الزُّهْرِيِّ والزهري نفسه.

وقد تابع الأوزاعي إبراهيم بن سعد ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهم، وحسبك بهم أنْ يَرْوُوا هذا الحديث عن الزُّهْرِيِّ إلى منتهاه دون ذكر ضعيف فيما بينهم وبين الزهري.

أو بين الزهري ومن روى عنهم هذا الحديث.

وبهذا نكون قد أمنا جانب التدليس من الوليد فيما بينه وبين الأَوْزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري إلى منتهاه.

هكذا كانت نتيجةُ بحثي عن طرق الحديث في أولِ البحث وفي مراجعتي له وجدتُ بفضلِ الله متابعاً للوليد بن مسلم على الحديث ألا وهو عـــقبة بـــن

علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» حديث (٢٢٦٦)، قال نا علي حدثنا الحارث بن سليمان، نا عقبة بن علقمة، عن الأَوْزاعِيِّ، عن ابن شهاب أنَّ محمد بن النعمان، وحميد بن عبد الرحمن حدثاه، أنَّ بشير بن سعد — به —.

وعقبة بن علقمة البيروتي وإنْ قيل أنَّه ضعيف إلاَّ أنَّ متابعتَه للوليد بن مسلم دونَ إدخالِ ضعيفٍ بين الأوزاعي والزهري أو غير ذلك تدل على نظافة الإسناد من دواخل الضعفاء أثناء السند، والله هو الموفق وعليه التكلان وهو المعتمد.

[الحديث السادس والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن جابرِ بنِ عبدِ الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «العُمْرى لِمَنْ أَعْمَرَها هي لهُ ولعَقِبِهِ يَرِثُها مَنْ يَرِثُه مِنْ عَقِبِه».

أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٦٥٧٣/١٣٢/٤)، وفي «المجتبى» (٦/ ٣٧٤١/٢٧٥)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٥٣٦/١١ /٥١٣٥) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن جابر -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة و لم أر من تابعه عليه.

وكذلك رواه الوليد بن مسلم أيضاً عن الأَوْزاعِيِّ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥٧١٤/٤٦٦/٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٢/٤) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بلفظ: «العمرى لمن وهبت له».

هكذا روى الوليد بن مسلم الحديث عن أبي سلمة مفرداً.

ورواه من طريقه مقروناً بعروة بن الزبير.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٦٥٧٤/١٣٢/٤)، وفي «المجتبى» (٣٧٤٢/٢٧٥/٦)، وأبو داود في «السنن» (٣٥٥١/٢٩٤/٣) من طرق

عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة وعروة عن جابر.

والوليد بن مسلم وإن لم أجد من تابعه من أصحاب الأوزاعي على رواية الحديث من طريق أبي سلمة مفرداً.

إلاَّ أنَّ رواية الإمام مالك للحديث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر[1] لتدلُّ على نظافة الإسناد من تدليس أحد من الضعفاء فيما رواه الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن ابن شهاب.

ثمَّ إنَّ الوليد رحمه الله رواه من طريق أبي سلمة مفرداً في رواية، وفي رواية أخرى مقروناً بعروة بن الزبير.

وهذا يدلُّ أيضاً على أنَّ طريق عروة وأبي سلمة واحدٌ مُتَّحِدُ المَخْرَجِ.

وإذا كان كذلك فإنَّ الوليدَ لم يُدَلِّس أحداً في طريق أبي سلمة لأنَّه توبع على ما رواه من طريق عروة والمخرج واحد كما ذكرت لك.

١- وقد تابع الوليد بن مسلم من طريق عروة عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٦٥٧٢/١٣٢/٤)، وفي «المجتبى» (٣٧٤٠/٢٧٤/٦) من طريق عمر بن عبد الواحد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن جابر.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً بقية بن الوليد.

(١) انظر «جامع الترمذي» (١٣٥٩/٦٣٢/٣) و«مسند أبي عوانة» (٥٧٠٦/٤٦٤/٣).

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٤/١٣٢/٦٥٧٢)، وفي «المجتبى» (٦/٢٧٤/٣٧٤٠) قال وأخبرني عمرو بن عثمان أنبأنا بقية بن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن جابر.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن شعيب.

وذلك فيما أخرجه أبو داود في «السنن» (٣/٢٩٤/٣٥٥١)، قال: حدثنا مؤمل بن الفضل الحراني ثنا محمد بن شعيب أخبرني الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن عروة — به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٧٣/١١٧٤٨)، قال: أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي وأبو عبد الرحمن السلمي قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ العباس بن الوليد هو ابن مَزْيَد أخبرني أبي ثنا الأوزاعي حدثني ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير عن جابر — به -.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤/٦٩/٥٤٥٧)

قال وحدثنا يونس أخبرنا بشر بن بكر أخبرني الأوزاعي عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن جابر — به -.

والإسناد كما ترى في أضعف القوى، وأسوأ الأحوال ليس من تلك

الأحاديث التي أشار إليها الإمام الدراقطني رحمه الله وهي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيأتي الوليد إليها ويرويها عن الأَوْزاعِيِّ عن من أدركهم الأوزاعي ويسقط الضعفاء فيما بينهم.

وأنت ترى هذا الحديث وغيره مما تقدَّم ليس من تلك الأحاديث لكون الحديث محفوظاً عن الزُّهْرِيِّ من رواية الثقات عنه، ومتابعةُ خمسةٍ من أصحابِ الأوزاعي له عليه متابعة قاصرة.

فالوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

أقول ولا تستهوينَّك الظنون بعد هذا بالوليد بن مسلم فتظنَّ به تدليساً لعمرو بن جابر الحضرمي وذلك عندما تقف على قول الإمام الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٩/ ٢٨٥ـ٢٨٦/١٧٦٤) عن طرق هذا الحديث: «...وقال الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن عمرو بن جابر قيل محفوظ عن الأَوْزاعِيِّ قال نعم».

ثم إذا رجعت إلى كلام العلماء في عمرو بن جابر الحضرمي ووجدته ضعيفاً عندهم كَرَرْتَ في حينك على الوليد بن مسلم واتهامه بتدليس عمرو بن جابر هذا لأنَّه لم يروه من طريقه.

وأقول مهلاً على رسلك، فكلامُ الإمام الدَّارَقُطْنِي -رحمه الله- فيه تصحيفٌ خفيٌ في «العلل» يظهر ذلك التصحيف لمن تأَمَّلَ كلامَ الإمام الدَّارَقُطْنِي وتَتَبَّعَ طُرُقَ الحديثِ.

لأنَّ من المحفوظ عن الأَوْزاعِيِّ في هذا الحديث أنَّه يرويه عن الزهري عن عروة عن جابر.

رواه بذلك عنه كما أسلفت لك الوليد بن مسلم ، وعمر بن عبد الواحد، وبقية بن الوليد ، ومحمد بن شعيب ، والوليد بن مَزْيَد ، وبشر بن بكر.

فتصحف في «العلل» هذا الإسناد من كونه يُرْوى عن الزهري عن عروة عن جابر إلى كونه يُرْوى عن الزهري عن عمرو بن جابر!!

وأنت ترى أنَّ التصحيف بَينَ عمرو وعروة واردٌ، وبَينَ عَنْ جابر وابن جابر ليس ببعيد وشارد.

فخذ بناصية المحفوظ من الإسناد، ودَعْ عنك المنكر والشاذ، وإنْ تَحَشَّمْتَ سُلَّمَ العنادِ، فاعلمْ أنَّك مسئولٌ، ومحيرٌ جواباً فما تدري ماذا تقول، إذا قيل لك عن الزُّهْرِيِّ عن عمرو بن جابر عمن من الصحابة ؟؟!!

وسياق كلام الإمام الدَّارَقُطْنِي على طرق هذا الحديث إنما هو تبيان عمن هذا الحديث من الصحابة.

قال -رحمه الله- في «العلل» (٩/٢٨٥-٢٨٦/١٧٦٤) وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة -وذكر الحديث- ثم قال -: «...يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه صالح بن أبي الأخضر عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

والصحيح عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن جابر».

وقال الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن جابر هكذا على الجادة بدون تصحيف وبالتصحيف عنه أنَّه قال عن الزُّهْرِيِّ عن عمرو بن جابر».

أقول وبالتصحيف عن الزُّهْرِيِّ عن عمرو بن جابر لأنَّه ليس للزهري رواية عن عمرو بن جابر هذا ولا لغيره ممن قيل فيهم عمرو بن جابر وراجِعْ إنْ شِئْتَ شيوخَ الزهري وتلاميذ عمرو بن جابر ، تعود صفر اليدين من ذلك خاسر.

[الحديث السابع والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيهِ بِحَمْدِ الله فهو أَقْطَعْ».

أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢١٠/٦٩/٢)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٥١/١)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٢٠/١) من طريق الخطيب من طريق مبشر بن إسماعيل عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة – بنحوه-

وهكذا رواه محمد بن كثير المصيصي عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة – به - أيضاً.

وذلك فيما أخرجه السبكي في «طبقات الشافعية» (٢١/١)، وحكاه الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (١٣٩١/٢٩/٨) قال و لم يذكر قرة.

وهكذا روي عن خارجة بن مصعب

وذلك فيما أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٣/١)، ومن طريقه السبكي في «طبقات الشافعية» (١٩/١) ومن طريق عيسى بن موسى غنجار عن خارجة بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري – به –

قلت والحديث رواه جمع من أصحاب الأوزاعي عنه عن قرة عن الزُّهْرِيِّ

عن أبي سلمة — به -.

فهل يا ترى الوليد بن مسلم من الذين رووه بدون ذكر قرة أَمْ من الذين ذكروا قُرَّةَ بن حيويل في إسنادهم؟!

ويكون بهذا بريئاً مما رُمِيَ بأنَّه يُدلِّس قرة وغيره بين الأوزاعي والزهري.

لقد كان الوليد في هذا الإسناد وغيره عند حسن الظن به، فقد روى الحديث مصرحاً بذكر قرة في الإسناد كما رواه جُل أصحاب الأوزاعي ودونك البيان.

فهاك يرويه عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ — به -.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «الكبرى» (١٠٣٢٨/١٢٧/٦) وفي «عمل اليوم والليلة» (٣٤٥/ح٤٩٤) قال: أخبرنا محمود بن خالد، قال: حدثنا الوليد قال: قال أبو عمر وأخبرني قرة عن ابن شهاب — به -.

والوليد بن مسلم حدث به أبا توبة كما حدث به محمود بن خالد.

وذلك فيما أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٨٤٠/٢٦١/٤) قال: حدثنا أبو توبة قال زعم الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ — به -.

هكذا حدث الوليد به محمود بن خالد وأبا توبة الربيع بن نافع وكذلك داود بن رشيد.

وذلك فيما أخرجه الدَّارَقُطْنِي في «السنن» (١/٢٢٩/١)، وأبو طاهر المخلص في «حديثه» برقم (١)، والديلمي في «الفردوس» (٥/١)، وابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٤٢١/٦) ورشيد الدين العطار في نزهة الناظر فيمن حدَّث

عن أبي القاسم (٥٦) وابن حجر في الأول من «معجم الشيخة مريم» (٣) كلهم من طريق داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وكذلك حدَّث به الوليد بن مسلم علي بن بحر.

وذلك فيما أخرجه الجوهري في «مسند الموطأ» حديث (١)، قال أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد الذهلي قال حدثنا إسحاق بن خالويه قال حدثنا علي بن بحر قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي عن قرة عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به —.

وهذه الروايات تدل دلالة واضحة على أنَّ الوليد لم يخطر بباله تدليس قرة كما حُكي عنه.

إذ لو كان كذلك لدلَّسه ولو في مرة من تلك المرات الأربع التي حدَّث بها بهذا الحديث محمود بن خالد، وداود بن رشيد، وأبا توبة الربيع بن نافع وعلي بن بحر .

إذنْ الوليد براءٌ البتةَ من تدليس قرة في هذا الحديث وإلاَّ فأينه عن تدليسه لاسيما وهناك من روى الحديث كمبشر بن إسماعيل ومحمد بن كثير دون ذكر قرة.

فالفرصة وإن سنحت للوليد بالتدليس إلاَّ أنَّه لم يفعل ذلك لأنَّه لم يكن مدلساً.

ومن العجب قولهم عن الوليد أنَّه يأتي إلى أحاديث عن الأَوْزاعِيِّ عن

أناس ضعفاء عن شيوخ ثقات أدركهم الأوزاعي فيسقط الضعفاء من بين الأوزاعي ومن أدركه!!

ثم ضربوا أمثلة على ذلك بالضعفاء الذين يسقطهم تدليساً بقرة بن عبد الرحمن هذا وغيره.

وعلى قولهم هذا كان من المفترض جداً أنْ نجد الوليد بن مسلم في هذا الحديث مدلساً لقرة بن عبد الرحمن بين الأوزاعي والزهري كما اتهموه بذلك.

ولكن وجدنا الوليد يرويه كما رواه جُلُّ أصحاب الأوزاعي كعبيد الله بن موسى[١] وشعيب بن إسحاق[٢] وعبد الحميدبن أبي العشرين[٣] وأبي المغيرة عبد

(١) انظر روايته عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٣٣٩/٢٦٦٨٣)، وابن ماجة في «السنن» (١/٦١٠/١٨٩٤) وابن شاذان في «أجزائه» (١٩٨) وابن الأعرابي في «معجمه» (٣٦٢) وأبوالقاسم الأرجي في «الفوائد المنتقاة» (٨١) وابن السماك في «فوائده» (٤٦) والبيهقي في «الشعب» (٤/٩٠/٤٣٧٢) و في «الدعوات الكبير» والخطيب في «الجامع» (٢/٧٠/١٢١٠) و«الفقيه والمتفقه» (٢/٢٣٥) والرافعي في «التدوين» (١/٤٧٦) و(٣/٤٦٣) والسمعاني في «أدب الإملاء والإستملاء» (١/٥٢) والسبكي في «طبقات الشافعيه» (١/١) وابن عبدالهادي في «النجاة بحمد الله» (٥) والعلائي في «إثارة الفوائد» (١) والتجيبي في «برنامجه» (١/٧).

(٢) انظر روايته عند ابن حِبَّان في صحيحه (١/١٧٤/٢).

(٣) انظر روايته عند ابن حِبَّان في «صحيحه» (١/١٧٣/١) والخليلي في «الإرشاد» (١/٤٤٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/٤٢١).

القدوس بن الحجاج[١] وموسى بن أعين[٢] وعبد الله بن المبارك[٣] جميعهم عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وموافقة الوليد بن مسلم لهؤلاء تدل دلالة بينة على نزاهته من لوثة التدليس لاسيما بذكر قرة في إسناده لا أنَّه وافقهم فقط بعدم ذكر قرة.

ثم اعلم أنَّ الوليد لو أسقط قرة في هذا الحديث لما جاز لنا اتهامه بالتدليس.

لأنَّ مبشر بن إسماعيل ومحمد بن كثير روياه دون ذكر قرة كذلك.

فكيف وقد ذكر الوليد قرة في جنب من رواه عن الأَوْزاعِيِّ بذكره، فهذا يبعد شبهة التدليس عن الوليد بالكلية والله أعلم .

(١) انظر روايته عند أبي بكر في «فضيلة الشكر» (٣٨/ح١٧) والخرائطي في «شكر الله على نعمه» (١٧) وعند ابن الأعرابي في «الزهد وصفة الزاهدين» (١٧/ح١) وفي «المعجم» أيضاً حديث (١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٠٨/٥٥٥٩) وأبي علي الحداد في «معجم شيوخه» (٦٤) وابن رشيد في «ملء العيبة» (٥/٢).

(٢) انظر روايته عند الدارقطني في «السنن» (١/٢٢٩/٢).

(٣) انظر روايته في «مسند أحمد» (٢/٢٥٩/٨٦٩٧) ومن طريقه السبكي في «طبقات الشافعيه» (١/٢) .

[الحديث الثامن والعشرون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: قالَ رَسولُ الله ﷺ : «لنْ تزالَ أُمَّتي على الفِطْرَةِ ما لم يُؤخِّروا صلاةَ المغربِ حتى تَشْتَبِكَ النجومُ».

أخرجه تمام في «فوائده» (١١٨٦/٧٧/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٦/٢٢)، قال تمام أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن فطيش الوراق وأبو زرعة محمد بن عبد الله بن أبي دجانة النصري قالا نا أبو الليث السلم بن معاذ بن السلم التميمي نا أبو عبيد الله إسحاق بن إبراهيم بن عرعرة نا إسحاق بن أبي إسرائيل نا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به —.

هذا الحديث كما ترى يرويه الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ.

فلا شبهة تدليس ترد على الوليد في هذا الحديث لو ثبت عنه.

لأنَّ في الإسناد إليه أبا عبيد الله إسحاق بن إبراهيم بن عرعرة بَيَّضَ له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١١/٢).

وعليه فإنَّ الوليد براءٌ البتَةَ من تدليس أحدٍ في إسنادِ الحديث على كلتا الحالتين الثبوت، وعدم الثبوت.

[الحديث التاسع والعشرون]
[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «إنَّ اليهودَ والنَّصارى لا يُصْبِغُون فَخَالِفُوهُمْ».

قال الإمام الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٩/٢٦٤) «..واختلف عن الأَوْزاعِيِّ فقال الحسن بن عاصم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة وحده[١].

وقال الوليد بن مسلم[٢] والوليد بن مَزْيَد[٣]وعيسى بن يونس[٤] وبشر

(١) أخرج حديثه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٢١) قال أنا محمد بن يحيى المروزي ثنا عاصم بن علي ثنا أخي الحسن بن علي بن عاصم ثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة – بنحوه –، وتابعه محمد بن القاسم الأسدي عن الأَوْزاعِيِّ به، وذلك فيما أخرجه الخلال في «الترجل» (١١٣) و الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩/٢٩٧) عن أبي أمية عن محمد بن القاسم –به–

(٢) لم أجد من يرويه من طريقه ، ولكن وجدت محمد بن إبراهيم بن القاسم يرويه مثله . وذلك فيما أخرجه أبوبكر الخلال في الترجل من مسائل الإمام أحمد حديث (١١٣)والذهبي في «معجم الشيوخ الكبير» حديث (١٨٠)، من طرق ثم كلاهما من طريق الأسدي عن الأوزاعي –به–.

(٣) أخرج حديثه أبو عوانة في «المستخرج على صحيح مسلم» (٥/٢٧٣/٨٧١٣) قال أخبرنا العباس بن الوليد قال أخبرني أبي قال سمعت الأوزاعي بمثله ، قلت أي بمثل إسناد بشر بن بكر الآتي.

(٤) أخرج حديثه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٤١٥/٩٣٤٣) وفي «المجتبى» (٨/١٣٧/٥٠٧٢) قال أخبرنا علي بن خشرم قال حدثنا عيسى وهو ابن=

بن بكر[١]، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار[٢]، عن أبي هريرة. واختلف عن الفريابي

فرواه محمد بن يحيى الذهلي عن الفريابي، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة[٣].

وخالفه فضل بن يعقوب الرخامي فرواه عن الفريابي عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد وأبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة[٤] ووهم في ذكر سعيد.

= يونس عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سليمان وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة – بنحوه –.

(١) أخرج حديثه أبو عوانة في مسنده «المستخرج على صحيح مسلم» (٥/٢٧٣/٨٧١٢) قال حدثنا عيسى بن أحمد العسقلاني ويونس بن عبد الأعلى قالا ثنا بشر بن بكر قال حدثني الأوزاعي قال حدثني الزهري قال حدثني أبو سلمة وسليمان بن يسار عن أبي هريرة بنحوه.

(٢) ساقطة من الأصل بدليل قوله عن طريق الحسن بن عاصم قبله عن أبي سلمة وحده.

(٣) أخرج حديثه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩/٢٩٧/٣٦٧٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٣٨٢) من طرق عن الفريابي به.

(٤) أخرج حديثه الدارقطني في «العلل» (٩/٢٦٥) والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٨٧٩) وفي «تاريخ بغداد» أيضاً (١٢/٣٦٦) كلاهما من طريق الفضل بن يعقوب الرخامي عن الفريابي عن الأَوْزاعِيِّ – به –.

وقيل عن الحساني عن محمد بن القاسم الأسدي عن الأَوْزاعِيِّ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة[١]. وذلك وَهْمٌ مِنْ قائله.

والصحيح عنه عن الأَوْزاعِيِّ عن محمد غير منسوب وهو محمد بن مسلم الزهري .

والحديث محفوظ عن أبي سلمة وسليمان بن يسار جميعاً[٢].

ومن قال عن سعيد بن المسيب فقد وَهِمَ ما قاله إلاَّ فضل الرخامي ثناه أبو مخلد ثنا فضل الرخامي عن الفريابي بذلك» اهـ.

(١) أخرج حديثه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٤/٢٥٤/٨٩٠) قال حدثنا محمد بن العباس بن أيوب نا أبو إبراهيم الأسدي عن الأَوْزاعِيِّ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه.

(٢) وبهذا رواه أيضاً عمرو بن أبي سلمة تابع فيه من ذكرهم الإمام الدارقطني.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في شرح «مشكل الآثار» (٩/٢٩٧/٣٦٧٧) وأبو الحسين بن المظفر في حديثه (٨٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/٦١) من طرق عن عمرو بن أبي سلمة عن الأَوْزاعِيِّ — به -.

وتابعه أيضاً مع من تقدم ذكرهم مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/٣٩٧/٦٠٠١) قال حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي — به -

وتابعهم أيضاً شعيب بن إسحاق وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/١٥٤) من طريق هشام بن خالد الأزرق عن شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي —به-.

قلت: انتهى كلام الإمام الدَّارَقُطْنِي وتعليقه على طرق الحديث والشاهد من سياق كلامه والإستدراك عليه أنْ لا تدليس من الوليد بن مسلم لأحد في إسناد هذا الحديث.

فهو يرويه كما رأيت عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة وسليمان بن يسار جميعاً.

وقد قال الإمام الدَّارَقُطْنِي كما تقدَّم آنفاً: «والحديث محفوظ عن أبي سلمة وسليمان بن يسار جميعاً» .

وعلى هذا فالحديث ليس في إسناده ضعيف بين الأوزاعي والزهري.

ومن ثَمَّ لا تدليس يُخْشى من الوليد أو غيره في إسناد هذا الحديث

[الحديث الثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «تُرْفَعُ زينةُ الدُّنيا سنةَ خمسةٍ وعشرينَ ومائة».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٣٧٠ – ٣٧١) قال ابن عدي: ثنا عبد الله بن أبي سفيان، ثنا بركة بن محمد الحلبي، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة عن أبيه – به –.

وقال ابن عدي عقبه أيضاً: ثنا ابن أبي سفيان ثنا بركة ثنا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ مثله.

قلت: ومدار الإسناد كما ترى على بركة بن محمد الحلبي وهو متهم بالكذب[١] وبوضع الحديث[٢] وسرقته[٣].

وعليه فإن الحديث لم يثبت عن الوليد بن مسلم، ومن ثم لا شبهة تدليس ترد على الوليد في إسناد هذا الحديث، ثم لو ثبت عنه لما كان للتدليس مورد على الوليد لأنَّا لم نجد غير الوليد يرويه بذكر ضعيف بين الأوزاعي والزهري.

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/١٢/١٥٦١).

(٢) انظر «سنن الدارقطني» (١/١١٥/١٥٩).

(٣) انظر «المجروحين» لابن حبَّان (١/٢٠٣/١٥٩).

ولقائلٍ أنْ يقول من أنت؟ حتى إذا لم تجد الحديث عن غير الوليد كان ذلك حجة علينا ببراءة الوليد؟!

والجواب على هذا الإيراد أن عدم إيجادي ليس بحجة وإنَّما هو قرينة قويَّة على براءة، الوليد لاسيما إذا كنت مسبوقاً بالكلام على الحديث وطرقه من أحد الأئمة.

وفي هذا الحال تقوى القرينة وتوشك أنْ تكون حجة عليك، ويقال لك من أنت أمام فلان وفلان؟!

نعم لقد وجدت الحديث متكلم عليه عند بعض الأئمة.

سئل عنه الإمام الدَّارَقُطْنِي كما في «العلل» (٩/٢٥٠/١٧٣٩)، «...فقال يرويه بركة بن محمد الحلبي، ولم يكن مرضياً عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة. ومرة قال: عن الأَوْزاعِيِّ عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ومرة قال: عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة عن أبيه...».

وقال الحافظ في «اللسان» (٢/٨) عن هذا الحديث: «وقد سرقه بركة وركَّب له هذا الإسناد وهو معروف بعبد الملك بن زيد عن مصعب بن مصعب عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبيه[1]..»

(١) قلت وللحديث طريق آخر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤١٢)، قال: ثنا القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد، وعلي بن إبراهيم بن الهيثم، قالا: ثنا مالك=

فهاك كما رأيت الإمام الدَّارَقُطْنِي والحافظ ابن حجر تعرضا للحديث والكلام عليه و لم يذكرا أنَّه وجد من رواية غير الوليد عن الأَوْزاعِيِّ.

بل و لم يُعِلَّا الحديث بتدليس الوليد بن مسلم.

والأمر الثالث وهو القاضي ببراءة الوليد البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث أنَّ الدَّارَقُطْنِي والحافظ ابن حجر إنَّما أعلاَّ الحديث ببركة هذا لا بارك الله فيه.

=بن عبد الله بن سيف، ثنا حبيب بن أبي حبيب، ثنا مالك بن أنس وابن أخي ابن شهاب محمد بن عبد الله، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه — به – مرفوعاً.

[الحديث الحادي والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن كرزِ بنِ علقمةَ الخُزاعِيِّ ﷺ قال: «جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقالَ: يا نبيَّ اللهِ هل لهذا الإسلامِ منتهى، فقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: أيما أهْلُ بيتٍ من العربِ أو العجمِ أرادَ اللهُ بهم خيراً أَدْخَلَ عليهم الإسلامَ قال: ثمَّ مه، قالَ: ثم تقعُ الفِتَنُ كأنَّها الضلل يضربُ بعضُهُم رقابَ بَعْضٍ».

أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٣٧٤/٩١٨)، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله نا سليمان بن أصبعي الواسطي نا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن كرز بن علقمة — بنحوه -.

كذا رواه الوليد في هذا الإسناد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به -.

والإسناد إليه لم يثبت عندي لأنَّ فيه سليمان بن أصبعي الواسطي لم أقف له على ترجمة. بل ولا على رواية غير هذه الرواية.

والراوي عنه إبراهيم بن عبد الله شيخ ابن قانع لم استطع تمييزه لأنَّ له شيخين الهاشمي وابن أيوب المخرمي.

والأول لم أجد له ترجمة واسمه إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب الهاشمي.

والثاني إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي ضعفه الدَّارَقُطْنِي[1].

(١) انظر «سؤالات حمزة السهمي» له ص (١٦٨/ت١٨٣).

وعلى هذا الذي تقدَّم لا يمكن أنْ ينسب إلى الوليد هذا الحديث ونثبته عنه.

على أنَّ ثبوت هذا الإسناد إلى الوليد لا يضرنا لأنَّ الأوزاعي توبع فيه على روايته كما رواه عنه الوليد في هذا الإسناد.

تابعه معمر فرواه عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن كرز[1] كما رواه الأوزاعي.

فدلَّ هذا على أنَّ الحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ.

ويؤكد ذلك أنَّا لم نجد من يرويه من أصحاب الأوزاعي عنه عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ.

نعم رواه جماعة من أصحاب الأوزاعي عنه عن عبد الواحد بن قيس وهو ضعيف عن عروة عن كرز — بنحوه -.

وليس في هذا توسيط ضعيف بين الأوزاعي والزهري.

وإنَّما فيه متابعة الزهري لعبد الواحد بن قيس وأكرم بِها من متابعة.

ومن هؤلاء الذي رووه على هذا الوجه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن عبد الواحد بن قيس عن عروة عن كرز بنحوه.

(١) أخرجه معمر في «الجامع» له (٢٠٧٤٧/٣٦٢/١١) ومن طريقه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٧٤٧/٣٦٣/١١).

وعليه لا تَظُنَّنَّ بالوليد سوءاً عندما رواه عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن كرز – به – كما هو حال الطريق الأولى عنه.

فتظن والظن أكذبُ الحديث أنّ الوليد لما رواه كذلك دلَّس في إسناده عبد الواحد بن قيس لأنَّه ضعيف والأمر بخلاف ذلك كما رأيت.

فقد رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن عبد الواحد بن قيس كما رواه غيره من أصحاب الأوزاعي.

وذلك فيما أخرجه نعيم بن حمَّاد في «الفتن» (٨/٢٩/١)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٥٩٥٦/٢٨٧/١٣) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن عبد الواحد بن قيس عن عروة بن الزبير عن كرز بن علقمة الخزاعي.

وإسناده صحيح إلى الوليد بل إلى الأوزاعي.

وتابع الوليد بن مسلم عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي منهم وفي مقدمتهم الهقل بن زياد[١] ، والوليد بن مَزْيَد[٢] ، وأبو المغيرة[٣]،وبشر بن بكر[٤].

(١) انظر «الإيمان» لابن منده (١٠٨٣/٩٨١/٢) وجزء من حديث الأوزاعي لابن حذلم (١).

(٢) انظر «الإيمان» لابن منده (١٠٨٣/٩٨١/٢) و«تاريخ ابن عساكر» (٢٦١/٣٧).

(٣) انظر مسند «أحمد» (١٥٩٦٠/٤٧٧/٣) والإيمان لابن منده (١٠٨٣/٩٨١/٢).

(٤) أنظر مجالس من أمالي أبي عبدالله حديث (٢٧٦).

وتابعه أيضاً أبو المعنود[١]، وشعيب بن إسحاق[٢]، ومحمد بن مصعب القرقساني[٣]، وبقية بن الوليد[٤]، ومبشر بن إسماعيل[٥] والبابلتي يحيى بن عبد الله[٦].

وبهذا نكون قد تبينا براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في الطريق الأولى والثانية فليتق الله متهموه بالتدليس بعد هذا.

كيف لا وهو يُصرح بعبد الواحد بن قيس وهو ضعيف بين الأوزاعي وعروة ولا يتوانى عن ذكره ولا يتحرج من ذلك؟!

ولو كان الوليد كما يقولون!! لأنبل الأوزاعي من الرواية عن عبد الواحد بن قيس، فالحديث على شرط الوليد في التدليس، : فليت شعري لو كان كذا .

(١) انظر «الإيمان» لابن منده (٢/٩٨١/١٠٨٣).

(٢) انظر «السنن الواردة في الفتن» (٢/٤٢٩/١٥٩).

(٣) انظر «مسند أحمد» (٣/٤٧٧/١٥٩٦١) ومسند البزار كما في «كشف الأستار» برقم (٣١٤٨)

(٤) انظر «أربعون حديثاً» لأبي القاسم بن هبة الله ص (٧٣) وأسد الغابة لابن الأثير (١٤٦١).

(٥) انظر «الفوائد المنتقاة» لأبي طاهر المخلص (٦٢) ، وكذلك «الفوائد المنتقاة» لابن أبي الفوارس (١٩١) ، و«تاريخ دمشق» (٣٧/٢٦٠-٢٦١).

(٦) انظر دلائل النبوة لأبي نعيم (٤٨٢).

[الحديث الثاني والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «حقُّ المسلمِ على المسلمِ خَمْسٌ، ردُّ السَّلامِ، وعيادةُ المرِيْضِ، واتِّباعُ الجنائز، وإجابةُ الدعوةِ، وتَشْميتُ العاطسِ».

أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٦/٢١٧)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٢٤١/٤٧٦/١) كلاهما من طريق عبد الله بن محمد بن سلم عن عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب – دحيم – عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيب – به –.

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه على هذا الإسناد جماعة من أصحاب الأوزاعي ودونك البيان.

١- تابعه عمرو بن أبي سلمة.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» (١١٨٣/٤١٨/١)، حدثنا محمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن الأَوْزاعِيِّ قال أخبرني ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة بنحوه.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مَزْيَد.

وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» ص(٢٩/٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٤٠٨/٣٨٦/٣) كلاهما من طريق العباس بن الوليد عن أبيه

الوليد بن مَزْيَد عن الأَوْزاعِيِّ عن ابن شهاب — به -.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه البيهقي أيضاً في «شعب الإيمان» (٧/٣/٩٢٤٣)، قال: وأخبرنا أبو الحسن بن أبي علي الحافظ نا أبو العباس الأصم نا بحر بن نصر الخولاني نا بشر بن بكر نا الأوزاعي عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب —به-

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٥٤٠/١٠٩٧٩) قال حدثنا محمد بن مصعب ثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيب — به -.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً بقية بن الوليد.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٦/٦٤/١٠٠٤٩)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٢٣٩/٢٢١) قال أخبرني عمرو بن عثمان قال حدثنا بقية عن الأَوْزاعِيِّ قال أخبرني ابن شهاب أن سعيد بن المسيب —به-.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين

وذلك فيما حكاه الإمام الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٧/٣٠٢/١٣٦٩).

ولا ننسَ أنَّ مِنْ هذه المتابعات متابعة عمرو بن أبي سلمة وهي في «صحيح البخاري».

فهذه المتابعاتُ تشهد بالحق على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد

في إسناد هذا الحديث.

ثمَّ إنَّ كلامَ الإمام الدَّارَقُطْنِي على الحديث وطرقه مع سكوته عن اتِّهام الوليد فيه بالتدليس ليعضد براءة الوليد فيه من التدليس.

وهذه الأمورُ مع افتقادنا أحداً يرويهِ عن الأَوْزاعِيِّ عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ تدلُّ على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث البتة.

[الحديث الثالث والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «إذا أمَّنَ الإمامُ فأمِّنوا فإنَّه مَنْ وافق تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ من ذَنبِهِ».

قال الدراقطني في «العلل» (٨/٨٨/١٤٢٢) بعد كلام له على طرق الحديث قال: واختلف عن الأَوْزاعِيِّ فرواه الوليد بن مسلم واختلف عنه.

فرواه محمد بن الصباح الجرجرائي عن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد عن أبي هريرة.

وخالفه دحيم[١] وعمرو بن عثمان[٢] روياه عن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكذلك قال محمد بن كثير عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة[٣].

وقال بشر بن بكر عن الأَوْزاعِيِّ حدثني من سمع الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

(١) لم أجد من أخرجه من هذا الوجه.

(٢) أخرج حديثه النسائي في «السنن الكبرى» برقم (١١٨٩٦) .

(٣) أخرج حديثه ابن البختري في «فوائده» حديث (٥١١).

وقال يزيد بن عبد الله بن رزيق عن الوليد عن الأَوْزاعِيِّ حدثني قرة بن عبد الرحمن بن حيويل عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكذلك قال الوليد بن مَزْيَد[١] وعمرو بن أبي سلمة أبو حفص التنيسي[٢] وأبو إسحاق الفزاري[٣] عن الأَوْزاعِيِّ عن قرة عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكذلك قال بحر السقا عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأرسله ابن أبي ذئب عن الزُّهْرِيِّ.

والحديث محفوظ عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة.

هكذا قال الإمام الدَّارَقُطْنِي عن الحديث وكما تراه لم يتعرض لرواية الوليد التي لم يذكر فيها قرة باتهام الوليد فيها بالتدليس بل و لم يشر إلى ذلك.

على أنَّ الوليد بن مسلم كما رأيت صرَّح في رواية بذكر قرة وما لم يُصرِّح فيه بذكر قرة توبع عليه.

تابعه محمد بن كثير المصيصي وهو وإن كان قد ضُعِّف إلاَّ أنَّه بمتابعة

(١) أخرج حديثه النسائي في «السنن الكبرى» برقم (١١٨٩٦) والدارقطني في «العلل» (١٤٢٢/٩٢/٨)

(٢) أخرج حديثه أبو الفتح ابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٢٥) والسراج في حديثه برواية الشحامي برقم (٣٤٣).

(٣) لم أجد من أخرجه من هذا الوجه.

الوليد له تقوى روايته كما هو معلوم.

وكذلك ينعكس الأمرُ على رواية الوليد ويَنْزاحُ التَّخَوُّفُ من تدليس الوليد فيها أحداً لأنَّه قد توبع دون ذكر قرة.

وهذا يعني أن الأوزاعي رواه تارة بذكر قرة وتارة بدون ذكره.

وهذا الكلامُ يصحُّ إنْ ثبتَ عن الوليد ما ذكره الدَّارَقُطْنِي من أنَّه رواه تارة بذكر قرة وتارة بدون ذكره.

لأنَّ الأئمة كانوا يقولون رواه فلان وخالفه فلان ولا يريدون التحقيق.

وقد بيَّنْتُ ذلك عنهم عند الحديث الثالث مما رواه الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن عطاء فراجِعْهُ إنْ شِئْتَ.

وأقولُ بلْ لا أذهب بعيداً عن هذا الحديث، فهاكَ ما صرَّحَ الوليدُ فيه بذكرِ قُرَّةَ من طريقِ يزيد بن عبد الله بن زريق لا يصحُّ عنه لجهالة حال يزيد بن عبد الله هذا ولهذا قال فيه الحافظ في «التقريب» مقبول.

فقولُ الإمام الدارقطني عن الوليد بأنَّه اختلف عليه في هذا الحديث خطأ، كيف لا ؟! وقد خالف يزيد بن عبد الله هذا فيه دحيماً، وعمرو بن عثمان، والجرجرائي محمداً.

وكان الواجبُ أنْ يُقالَ رواه الوليدُ بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة — به — في الصحيح عنه، وما ذكر فيه قرة في إسناده لا يصح عنه لأنَّه **أولاً**: من رواية مجهول حال عنه.

وثانياً: لأنَّ هذا المجهول الحال خالف فيه دحيماً ، وعمرو بن عثمان ومحمد بن الصباح الجرجرائي، فروايتُهُ على هذا منكرة بمرة !!

وعلى هذا تبقى لنا روايةُ الوليد التي لم يذكر فيها قرة وتابعه عليها محمد بن كثير.

ولقد قالوا عن الوليد أنَّه يخالف غيره من أصحاب الأوزاعي عليه.

والوليد هنا لم ينفرد به عن الأوزاعي تابعه عليه محمد بن كثير!

والسببُ في الاختلافِ على الأوزاعي في هذا الحديث من الأوزاعي نفسهِ والله أعلم لأنَّ كلا الروايتين محفوظٌ عن الأوزاعي ما كانَ بذكره قُرَّة فيه وما كان بدون ذكره.

وسقوطُ قُرَّةَ في إسناد الوليد ومن تابعه، لو كان متعمَّداً يكون من الأوزاعي لأنَّه هو الذي رغب عن ذكر قرة في إسناده.

يتضحُ هذا الموقف ويتجلى في رواية بشر بن بكر عنه والتي قال فيها: بشر عن الأوزاعي حدثني من سمع الزهري عن أبي سلمة — به -.

فقول الأوزاعي في رواية بشر: حدثني من سمع الزهري يدلُّ على أنَّ الأوزاعي لم يكن راغباً في ذكر قُرَّة، يظهر ذلك لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وإلاَّ لسمَّاه وأعرب عنه في رواية بشر لو كان ثمة رغبة عنده في ذلك.

ولهذا المعنى تفطَّن الإمام النَّسائي، وقال عَقِبَ رواية الوليد بن مسلم: - « الأوزاعي لم يسمعه من الزهري » — ثم ساق بعده رواية الوليد بن مزيد

عن الأوزاعي عن قُرَّةَ عن الزهري — به —.

وبهذه الطريقة كانوا يستدلون أحياناً على التدليس في الحديث إذا حدَّث به الراوي تارة بذكر راوٍ ما ،وتارة بدون ذكره.

ولئنْ كان أخي فهمي خطأ، وتأويلي شطأ، فلن أكون مخطئاً ولا مشططاً إذا سكتُ عن اتهام الوليد في هذا الحديث بالتدليس كما سكتَ عن هذا الإمامان النَّسائي والدَّارقطني وهما هما في «الجرح والتعديل» و«التعليل» وذلك بعد أنْ رَأَيا عدم ذكرِ الوليدِ لقُرَّةَ وغيرَه يذكره.

على أنَّ سكوتَ الإمامين عندي عن اتهام الوليد بن مسلم بالتدليس في هذا الحديث هو القرينةُ الثالثةُ لدفعِ شبهةِ التدليسِ عن الوليد فيه وتقدمها قرينتان:

الأولى: متابعة محمد بن كثير له على عدم ذكر قُرَّة.

والثانية: أنَّ الأوزاعي هو الذي حاول إخفاء قُرَّةَ فيه لقوله في رواية بشر بن بكر عنه حدثني من سمع الزهري ثم تبين من روايات الآخرين أنَّه قُرَّةُ بنُ عبد الرحمن بن حيويل الضعيف.

وعليه فإنَّ الوليد بن مسلم براءٌ من تدليس أحدٍ في هذا الحديث على جميع الأحوالِ،وفي كل الأقوالِ.

[الحديث الرابع والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن بريدة ﷺ أنَّ النبي ﷺ «رَخَّصَ في نبيذِ الجرِّ بعدَ ما نهى عنهُ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٧١/١٩٥٦) من طريق يعلى بن ميمون عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن أبيه — به -.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» ص (٣٢٧/ح٤٦٨) قال: حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان حدثنا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ أنَّه سمع الزهري: «**ينكر أنَّ النبيّ ﷺ رخص في نبيذ الجر بعد نهيه وأسب من يزعم ذلك**».

والوليدُ كما ترى يرويه عن الأَوْزاعِيِّ بالسماع عن الزُّهْرِيِّ.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الإسناد لأنَّه ذكرَ سماعَ الأوزاعي من الزهري.

وهذا مَكْمَنُ اهام الأوائل للوليد، ومربط الفرس عندهم أن الوليد يُدلِّس تدليس التسوية فيما بين الأوزاعي وشيوخه.

وأمَّا فيما بين الوليد والأوزاعي لم يتعرض له المُتقدِّمون، وتوسَّعَ فيه المتأخِّرون، فلا هم فيه مُتبَّعون، ولا مقلَّدون!!

[الحديث الخامس والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ كان يقول: «شَرُّ الطَّعامِ طعامُ الوليمةِ يُدْعا لها الأغنياءُ ويُتْرَكُ المساكينُ، ومَنْ لَمْ يأتِ الدَّعْوةَ فَقَدْ عصا الله ورسولَهُ».

أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٧٣٠-٧٣١)، قال: وأخبرنا أبو الحسين محمد بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي بدمشق، أنا القاضي أبو بكر يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس الميانجي، نا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السراج، نا محمد بن الصباح، أنا الوليد عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة بنحوه.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ معنعناً.

ومن هنا جاز للمتهمين للوليد بالتدليس أن يتوقفوا عن الاحتجاج بهذه الرواية من الوليد.

بيد أن الوليد بن مسلم لم ينفرد به عن الأَوْزاعِيِّ على فرض ثبوت الإسناد إليه.

١- فقد تابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الدرامي في «السنن» (٢/١٤٣/٢٠٦٦)، قال: أخبرنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن الأعرج — به -.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٦٣/٤٢٠٦) قال: حدثنا أبو أمية الطرسوسي، ثنا محمد بن مصعب ويحيى بن الضحاك، قالا: ثنا الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ عن الأعرج — به -.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن الضحاك البابلتي.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٦٣/٤٢٠٦) كما هو حال الإسناد السابق.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٧٣٠) قال: فأخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، أنا حاجب بن أحمد الطوسي، نا محمد بن يحيى الذهلي، نا محمد بن يوسف، أنا الأوزاعي، أخبرني ابن شهاب عن الأعرج — به -

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما حكاه الإمام الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٩/١١٦/١٦٦٩) عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن الأعرج، عن أبي هريرة موقوفاً.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً إسماعيل بن عيَّاش.

وذلك فيما حكاه الإمام الدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٩/١١٦/١٦٦٩) عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومجموع هذه المتابعات يكفي في براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

ناهيك عن افتقادنا لمن يرويه عن الأَوْزاعِيِّ عن أحد الضعفاء عن الزُّهْرِيِّ.

وناهيك أيضاً عن سكوت الإمام الدَّارَقُطْنِي عن اتهام الوليد في هذا الحديث بالتدليس، وقد تعرض للكلام على الحديث وطرقه.

على أن هذا الحديث من أحاديث إسماعيل بن مسلم والذي اتهم الإمام الدارقطني الوليد عموماً بتدليسه في حديثه ما بين الأوزاعي وشيوخه .

إلَّا أنَّ الإمام الدارقطني بالرغم من أنَّه تعرَّض للحديث بيد أنَّه لم يُصرِّح، بل و لم يلوِّح ؛بتدليس الوليد لأحد في هذا الحديث .

فكلُّ هذه الأمور تدلُّ على براءة الوليد البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث السادس والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن مالكِ بنِ كعبِ الأنصاري ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: «إذا افْتَتَحْتُمْ مِصْراً فاسْتَوصُوا بالقِبْطِ خَيْراً».

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٩/٥) وقال الحميدي: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه أن النبيّ ﷺ — بنحوه —.

وأخرجه الحربي في «غريب الحديث» (١٢٠٣/٣) قال: حدثنا أحمد بن أسد الخشني، حدثنا الوليد، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وأخرجه ابن شاهين في جزء من حديثه برقم (١٢) ، قال : حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي قال حدثني محمد بن الصباح الجرجرائي و عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم و محمد بن خالد يعني الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم—به—.

وأخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (١١٣/٦١/١٩) قال: حدثنا أحمد بن المعلي الدمشقي، ثنا سليمان بن عبد الرحمن، ثنا الوليد، عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ — به —.

وأخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (١١٢/٦١/١٩) قال: حدثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، ثنا أبي — ح —.

وحدثنا عبد الله بن أحمد، ثنا هشام بن عمار ودحيم، قالا: ثنا الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن كعب — بنحوه -.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣٧/٦) من طريق محمد بن الصباح والوليد بن شجاع كلاهما عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري —به-.

والوليد بن مسلم لم أجد في هذا الحديث من تابعه ولا من خالفه بإدخال ضعيف بين الأوزاعي والزهري.

ولا بين مالك بن أنس والزهري.

بيد أني وجدت الحديث محفوظاً عن الزُّهْرِيِّ من رواية الثقات عنه.

وهذا يعني براءة الوليد من التدليس في إسناد هذا الحديث.

إذ لو كان الحديث محفوظاً عن ضعيف لأظهر ذلك الثقات في روايتهم عنه.

هاك معمر بن راشد الأزدي وهو يرويه عن الزُّهْرِيِّ دون واسطة ضعيف فيما بينهما.

وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٩٩٦/٥٨/٦)، قال: أخبرنا معمر، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: قالَ رَسولُ الله ﷺ: — بنحوه -.

ورواه أيضاً إسحاق بن راشد (وهو ثقة في حديثه عن الزُّهْرِيِّ بعض الوهم).

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١١/٦١/١٩) قال: حدثنا خلف بن عمرو العكبري، ثنا المعافى بن سليمان، ثنا موسى بن أعين، عن إسحاق بن راشد، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه — بنحوه -.

قال الهيثمي في «المجمع» (٦٣/١٠): «رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح».

هكذا روى معمر وإسحاق بن راشد الحديث، عن الزُّهْرِيِّ دون واسطة ضعيف فيما بينهما وبين الزهري.

وهذا يعني ثبوت الحديث عن الزُّهْرِيِّ.

ولو كان الحديث محفوظاً عن الزُّهْرِيِّ من رواية ضعيف عنه لأظهرت ذلك رواية معمر وإسحاق بن راشد.

ثم إنَّ الحديث قد تكلَّم على طرقه الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٩/٥) «قال : باب وقال عبد الله حدثني الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن النبيّ ﷺ — بنحوه -.

وقال حيوة: عن بقية، عن الزبيدي، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن بعض أصحاب النبيّ ﷺ.

وقال ابن المنذر: حدثني معن، عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن كعب بن

مالك، عن أبيه عن النبيّ ﷺ.

وقال الحميدي: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه عن النبيّ ﷺ مثله».

هكذا قال الإمام البخاري عن الحديث كما رأيت، و لم يتعرض لرواية الوليد بنبذها بالتدليس، بل و لم يشر إلى ذلك.

وهذا يدلُّ على سلامة رواية الوليد عند الإمام البخاري من التدليس.

فقد عُرف من طريقته أنَّه يلمزُ من الروايات ما كان فيه مغمز تدليس أو غيره.

وعليه فإنَّ الوليد بن مسلم براء من تدليس أحد في إسناد الحديث.

ولو كان ثمة تدليس في الإسناد لأشار إليه الإمام البخاري على الأقل.

والأعظم حجة في براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد الحديث أن الإمام البخاري عندما أورد طرق الحديث لم يورده من طريق قرة بن حيويل، وإبراهيم بن مُرَّة، وأمثالهما ممن اتهم الوليد بتدليسهم بين الأوزاعي ونافع وعطاء والزهري.

وهذا يعني أنَّ الحديث أصلاً ليس بمحفوظ عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ.

يشهد لهذا واقع الحديث عند الإمام البخاري -رحمه الله- والواقع الذي نحن وجدناه.

[الحديث السابع والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قال: «أنَّ الصَّلاةَ كانَتْ تقامُ لرسولِ الله ﷺ فيأخذُ النَّاسُ مصافَّهُمْ قَبْلَ أنْ يقومَ النبيُّ ﷺ مقامَهُ».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٢٣/٦٠٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/٣٧١/١٣٤٥)، وأبو داود في «السنن» (١/١٤٨/٥٤١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٠/٢١١٧) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — به -.

قال أبو عوانة عقب الحديث: «أظنه لم يروه إلاَّ الوليد».

قلت: والله أعلم هو كذلك لم يروه إلاَّ الوليد بهذا اللفظ.

قال أبو الفضل بن عمار الشهيد في كتاب «علل الحديث في كتاب الصحيح» ص (٧٨)،: وهذا اختصار عندنا من الوليد بن مسلم اختصر الحديث، والحديث حديث الزبيدي ومعمر ويونس والأوزاعي وأصحاب الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «أقيمت الصلاة وصفت الصفوف ثم خرج رسول الله ﷺ فلما أخذ مقامه أشار إليهم أن مكانكم ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطر فالحديث هو الذي رواه الزهري ».

قلتْ: هذا الحديث هو الحديث الحادي عشر من أحاديث الوليد عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ في كتابي هذا.

فإنْ كانَ صدق ظنُّ أبي عوانة بأَنَّهُ لم يروه غير الوليد كما قال عقب الحديث فيكون المبرئ للوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث إخراج مسلم له في «صحيحه».

وكذلك لعدم وجود من خالفه بذكر ضعيفٍ مثلاً بين الأوزاعي والزهري -رحمهم الله- جميعاً.

وإنْ كان صدق ظنُّ أبي الفضل الشهيد وأنه هو الحديث الذي أشار إليه، فيكون المبرئ للوليد بن مسلم من التدليس إخراج مسلم له في «الصحيح».

وكذلك تصريح الوليد فيه بالتحديث.

وكذلك متابعة بشر بن بكر والوليد بن مَزْيَد وأبي المغيرة والبابلتي له.

وبهذا يكون الوليد براء من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث على كلتا الحالتين والله أعلم.

[الحديث الثامن والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشةَ رضي الله عنها قالتْ: «أُدْرِجَ رسولُ الله ﷺ في ثوبٍ حِبَرَةٍ ثُمَّ أُخِّرَ عنهُ».

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/١٦١/٢٥٣١٩)، وعنه أبو داود في «السنن» (٣/١٩٨/٣١٤٩)، ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ١٥٩)، وكذلك ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/١٤٢)، والنَّسائي في «السنن الكبرى» (٤/٢٦٣/ ٧١١٨) وفي «الوفاة» (٧١/ح٤١) ، وأبوبكر الشافعي في «الغيلانيات» حديث (٥٦٤)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/٢٦٤ -٢٣١/٢٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٤٥٨٢/٥٩)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٢/٥٩٤/٦٦٢٦)، وفيه أيضاً (١٤/٥٩٤/٦٦٢٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٤٠١/٦٤٧٣)، وفي «دلائل النبوة» (٧ /٢٤٨) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها — به – وبنحوه.

وقد صرَّح الوليد بن مسلم في هذا الحديث بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري والقاسم بن محمد.

وتابع الوليد على هذا الإسناد محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه أبوبكر الشافعي في الغيلانيات حديث (٥٦١) وأبوبكر محمد بن العباس في الثاني من حديثه برقم (٧٢) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٩/٥٥) عن إبراهيم بن الهيثم البلدي عن محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري – به –.

وعليه فإن الوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

لاسيِّما وأنَّا لم نجدْ من نصَّ على ذلك من الأئمة! ولا على من يرويه عن الأَوْزاعِيِّ عن ضعيف عن الزُّهْرِيّ

[الحديث التاسع والثلاثون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ كانَ يقولُ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «إذا اسْتَيْقَظَ أحدُكُمْ مِنَ اللَّيلِ فلا يُدْخِلْ يَدَهُ في الإناءِ حتى يُفْرِغَ عليها مرَّتَينِ أو ثلاثاً فإنَّ أحَدَكُمْ لا يَدْرِي فيما باتَتْ يَدُهُ».

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/١٣٨/٣٩٣)، والترمذي في «الجامع» (١/٣٦/٢٤) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة — به -.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد وأبي سلمة —به-.

١- وتابعه عليه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه أبو علي الشعراني في «حديثه» برقم (١٠٦)، والدَّارَقُطْنِي في «العلل» (٨/٧٩/١٤١٩) كلاهما من طريق أبي المغيرة، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد وأبي سلمة — به -.

٢- وتابعه عليه أيضاً عمرو بن أبي سلمة.

وذلك فيما أخرجه ابن جميع الصَيْداوي في «معجم الشيوخ» (٣٤٢/ح ٣٢٣)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٣٠٠/٦٠٨٤) قال: حدثنا عثمان بن أحمد بن أيوب بن حمدان أبو عبد الله البغدادي بتنيس،

حدثنا أبو محمد عمران بن الخطاب، أخبرنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا الأوزاعي، حدثنا الزهري، قال حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن —به-.

٣- وتابعه متابعة قاصرة إسماعيل بن عبد الله بن سماعة.

وذلك فيما أخرجه النَّسائي في «المجتبى» (١/٢١٥/٤٤١) قال أخبرنا عمران بن يزيد، قال حدثنا إسماعيل بن عبد الله، قال حدثنا محمد بن مسلم الزهري، قال حدثني سعيد بن المسيب — به -.

٤- وكذلك تابع الوليد متابعة قاصرة بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١/١٦٦/٣٣)، وأبو طاهر السلفي في «معجم السفر» ص (٤٠٤/ح١٣٦٩) ثلاثتهم من طريق بشر بن بكر عن الأزاعي عن سعيد بن المسيب — به وحده -.

٥- وتابع الوليد أيضاً متابعة قاصرة محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٢) ومحمد بن يحيى الذهلي في جزء له (١٢) كلاهما من طريق محمد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وحده.

٦- وتابع الوليد أيضاً متابعة قاصرة محمد بن مصعب.

وذلك فيما أخرجه الدَّارَقُطْنِي كما في «العلل» (٨/٧٨) قال ثنا محمد بن الفرج، ثنا محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد — به- وحده.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً متابعة قاصرة وتامة، محمدُ بنُ كثيرٍ المصيصي.

أمَّا القاصرة فأخرجها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «الطهور» (٢٦٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٩٣) كلاهما من طريق محمد بن كثير، عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة — وحده -.

وأمَّا المتابعة التامة فأخرجها الدَّارَقُطْنِي كما في «العلل» (٨/٧٨) قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى المكي، ثنا جعفر بن هارون المصيصي، ثنا محمد بن كثير عن الأَوْزاعِيِّ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة — به -.

٨- وتابع الوليد بن مسلم عليه متابعة تامة يحيى بن عبد الله البابلتي.

وذلك فيما أخرجه أبو شعيب الحراني في «الفوائد المنتقاة» من حديثه حديث (٤٧) قال حدثني يحيى، ثنا الأوزاعي، ثنا الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة أنَّ أبا هريرة — به -.

وهذه المتابعات كما تشاهد التام منها، والقاصر؛ يدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

إذ لو كان ثُمة مدلِّسٌ لأظهره الباقون المتابعون للوليد.

أو على الأقل يبنه على ذلك من خرج الحديث من الأئمة، ويعل حديث الوليد بذلك.

وأنت كما رأيت تخريج الحديث تعرض له الإمام الدَّارَقُطْنِي و لم يعل رواية الوليد بالتدليس.

بل و لم يورده من طريق الأوزاعي عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ.

وهذا يعني أنَّ الحديث أصلاً ليس بمحفوظ عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ يشهد لهذا واقع الحديث عن الإمام الدَّارَقُطْنِي، والواقع الذي نحن وجدناه.

وعليه فإنَّ الوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن جعفرِ بنِ عمرو بنِ أميةَ: «أَشْهَدُ على أبي أنَّه شَهِدَ على رسولِ الله ﷺ أَنَّهُ أَكَلَ طَعاماً مما غَيَّرَتِ النَّارُ ثُمَّ صَلَّى ولم يَتَوَضَّأْ، وقالَ عليُّ بنُ عبدِ الله بنِ عباس: وأنا أَشْهَدُ على أبي بِمِثْلِ ذلك».

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/١٦٥/٤٩٠)، وأبو زرعةَ الدِّمشقي في «تاريخه» (١/٦١٥/١٧٥٣) كلاهما من طريق دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ أنه قال حضرتُ عشاءَ الوليدِ أو عبد الملك فلما حَضَرَتْ الصَّلاةُ قمتُ لأتوضأ فقال جعفر بن أمية — به —.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأَوْزاعِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ مُصَرِّحاً فيه بالتحديث عند ابن ماجه -رحمه الله-.

وهو بذلك برَّءَ جانبَه ممَّا يُرْمى به من التدليس ناهيك وأنَّ الحديث لم يُرْوَ من طريق الأوزاعي عن ضعيف عن الزُّهْرِيِّ.

و لم ينصْ أحدٌ من الأئمةِ على تدليس الوليد في هذا الحديث.

وبهذا قد نكون حصلنا على براءة الوليد بالكلية من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الحادي والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عبد الله بنِ عبَّاس رضي الله عنهما قال: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «مَضْمِضُوا مِنَ اللَّبَنِ فإنَّ لهُ دَسَماً».

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/١٦٧/٤٩٨)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس — به —.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ.

وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي.

١- تابعه أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/٢١٢٨/٥٢٨٦)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/٢١٧/٦٤٩) والذهلي في «جزء» له (٦٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/٢٢٧/٧٥٦)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (١/٣٩٦/٧٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٥٩/٧٢٠)، وفي «الآداب» (٦٢٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١/٣٥١/١٧٠) من طرق عن الأَوْزاعِيِّ — به —.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن سعيد القطان.

وذلك فيما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١/٢٧٤/٣٥٨)، والإمام أحمد في «مسنده» (١/٢٢٣/١٩٥١)، وفيه أيضاً (١/٢٢٧/٢٠٠٧) وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٥٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢٩/ ٤٧)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (١/٣٩٦ /٧٩١)، وفي «الحلية» (٨/ ٣٨٧) من طرق عن يحيى بن سعيد، عن الأَوْزاعِيِّ.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١/٣٢٩/٣٠٥١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٦٠/٦٢٩) كلاهما من طريق محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبيد الله بن عبد الله.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً سفيان الثوري.

وذلك فيما أخرجه الصيداوي في «معجم الشيوخ» ص (٣٨٨/ح٣٨٥)، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» ص(٣٢-٣٣) قال: حدثني أبو نصر، حدثنا أبو جعفر الطبري، حدثنا أبو كريب، حدثنا الأصمعي، حدثنا سفيان الثوري، عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ – به -.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن خالد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٢٢٧/٧٥٦) قال: وحدثنا أبو داود الحراني، قال: ثنا أبو عاصم، وأيوب بن خالد، ويحيى بن عبد الله قالوا: ثنا الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ – به -.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» مقروناً بأبي عاصم وأيوب بن خالد كما في الإسناد السابق.

وهذه المتابعات لتشهد شهادة عدل على أنَّ الوليد بن مسلم لم يدلس أحداً في إسناد هذا الحديث.

وإخراج البخاري للحديث في «صحيحه» من طريق الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ يدلُّ على نظافة الإسناد من واسطة ضعيف بين الأوزاعي والزهري وإلا فما أخرجه البخاري من هذا الوجه.

وعلى هذا وغيره فإن الوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث والله هو الموفق لهذا .

[الحديث الثاني والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها قالت : أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ يُحِبُّ الرِفْقَ في الأَمرِ كُلِّه» .

أخرجه يحيى بن معين في «حديثه» ص(٢٥٢/ح٢٠٠)، وابن ماجة في «السنن» (٢/١٢١٦/٣٦٨٩)، وابن منده في «التوحيد» (٦٦٢) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة –به– وبنحوه.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة دون توسيط قرة بين الأوزاعي والزهري!!

وخالفه الإمام مالك رحمه الله كما هو ظاهر رواية أبي مُسهر عنه فيما رواه عنه أبو زرعة الدمشقي.

وذلك فيما أخرجه أبو زرعة في «تأريخه» (١٠٨٧) قال: حدثنا أبو مُسهر، قال: حدثنا مالك، عن الأوزاعي، قال: حدثنا قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب –به– مرسلاً.

كذا رواه أبو مُسهر، عن مالك، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري.

والوليد لم يذكر قرة في إسناده بين الأوزاعي والزهري.

وهو قد اتهم بتدليس قرة بينهما فالشبهة على هذا واردة على الوليد عند المتعجلين سُراع الناس.

والصَّواب أنه ليس بمدلِّس في هذا الحديث، ولا في غيره من الأحاديث.

بدليل أنَّ أبا زرعة رحمه الله خولف فيه على أبي مسهر.

فقد أخرج حديث أبي مُسهر هذا الشهابُ القضاعي في «مسنده» (٢/ ١٠٦٦/١٤٣) قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم بمكة، نا علي بن إبراهيم القطان، نا أبو حاتم الرازي، نا أبو مُسهر عبد الأعلى بن مُسهر، نا مالك، نا الأوزاعي يأثره عن ابن شهاب -به- مرسلاً.

كذا رواه أبو حاتم عن أبي مُسهر، عن مالك، عن الأوزاعي دون ذكر قرة بينهما.

وفي الإسناد إلى أبي حاتم علي بن جهضم، وهو لا يُهضم.

غير أنَّه في هذا الحديث يُبتلع، لكونه اختلط بغيره فسُدَّ به شبع.

لأنَّهُ رواه عن أبي مُسهر، عن مالك، عن الأوزاعي مثل ما رواه أصحاب مالك عن مالك عن الأوزاعي عن الزهري دون توسيط قرة كما رأيت في إسناده.

وهذا هو الظنُّ بأبي مُسهر، وذاكرته وحفظه؛ بأنْ يرويه كما رواه الحفاظ الآخرون لا أنه يخالفهم بإدخال قرة بين الأوزاعي والزهري!

وإذا علمت ذلك عرفت بعدها أنَّ إدخال قرة بين الأوزاعي والزهريْ في رواية أبي زرعة عن أبي مسهر من (المزيد في متصل الأسانيد) أو هو من صنيع الأوزاعي .

ودونك البيان على أنَّ أصحاب مالك يروونه عنه دون ذكر قرة في الإسناد ، والله وليُّ التوفيق والسداد.

١- فقد تابع أبا مُسهر على ما روي عنه بدون ذكر قرة سلمة بن العيَّار الفزاري.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (٢٤)، وكذلك في «المعجم الأوسط» (٣٥٣٥/٣١/٤)، وفي «المعجم الصغير» (١/ ٤٢٩/٢٦٢)، وفي «جزء له» (١٠٨)، وابن مردويه «فيما انتقاه على الطبراني» (١١١)، وابن المقري في «معجمه» (١١٦٨) و (١١٦٧)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (١٠٦٤/١٤٢/٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٦٠/٦)، وتمام في «فوائده» (١/ ٧٩٥/٣١٦)، والخليلي في «الإرشاد» (٣٣/٢٦١/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢ /١١٠) و(٤٢٣/٦٣-٤٢٤) و(٣٤/٦٤) وأبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» (٤٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٠٤/١١) من طرق عن سلمة بن العيار عن مالك بن أنس عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة.

هكذا دون ذكر قرة بين الأوزاعي والزهري.

٢- وتابع أبا مُسهر عليه أيضاً معن بن موسى دون ذكر قرة في إسناده.

وذلك فيما أخرجه يعقوب بن شيبة في «مسند عمر بن الخطاب» ص (٧٨/ح٩)، وابن مخلد «فيما رواه الأكابر عن مالك» ص(٥٠/ح٢٤)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٥٤٧/٣٠٧/٢) وأبو طاهر المُخلِّص في «حديثه» برقم (٧٤)

والخطيب في «تأريخ بغداد» (٩/٤)، وتمام في «فوائده» (١/ ٣٥٥/٩٠٣) من طرق ثم كلهم من طريق معن بن عيسى، عن مالك بن أنس، عن الأوزاعي، عن الزهري —به – دون ذكر قرة في إسناده.

٣- وتابع أبا مُسهر على ما روي عنه بدون ذكر قرة حفص بن عمر العدني.

وذلك فيما أخرجه ابن مخلد «فيما رواه الأكابر عن مالك» ص(٥١/ ح٢٤)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٦٨٩)، وأبو الحسن الطيوري في «الطيوريات» (٨١) وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٤٧) أربعتهم من طريق العباس بن عبد الله الترقفي عن حفص بن عمر العدني عن مالك —به- دون ذكر قرة في إسناده البتة.

٤- وتابع أبا مُسهر على ما روي عنه بدون ذكر قرة عبد الله بن وهب المصري.

وذلك فيما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١٠٨٧) وابن المقري في «معجمه» ص(٩٠٦) ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٤٧) ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب، عن مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري بدون ذكر قرة في إسناده.

٥- وتابع أبا مُسهر على ما روي عنه بدون ذكر قرة حماد بن خالد الخياط.

وذلك فيما أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٣٣٦)، وابن الأعرابي

في «معجمه» (١٠٧٢)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص (٢١٧-٢١٨)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٣٢٩) وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٤٨) من طرق ثم كلهم عن حماد بن خالد الخياط، عن مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري — به — دون ذكر قرة في إسناده.

٦- وتابع أبا مُسهر على ما روي عنه أبو مصعب المدني الزهري أحمد بن أبي بكر.

وذلك فيما أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١٠٦٣)، قال: أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي، أنبا عبد الله بن يحيى الأصبهاني بالإسكندرية، ثنا إبراهيم بن محمد إمام المسجد الجامع بأصبهان، ثنا أبو مصعب، ثنا مالك ثنا، الأوزاعي، عن الزهري — به -.

٧- وتابع أبا مُسهر على ما روي عنه بدون ذكر قرة في إسناده الخليفة هارون الرشيد.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٥٠)، ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٤٨) قال أبو نعيم: ورواه المأمون، عن أبيه الرشيد، عن مالك حدثنا عبد الله بن الحسين الصوفي، ثنا محمد بن محمد الضحاك، ثنا الحسين بن أحمد بن كامل البرذعي، ثنا الحسين بن عبد الله بن الخطيب، ثنا إبراهيم بن سعيد قال: سمعت المأمون يوماً يقول لحاجبه عليك بالرفق في جميع أمورك ثم قال: حدثني أبي هارون الرشيد، قال: حدثني مالك، عن الأوزاعي، بإسناده مثله .

هكذا كما رأيت رواهُ أصحابُ مالك عنه عن الأوزاعي عن الزهري دون ذكر قرة بينهما خلافاً لما رواه أبو زرعة، عن أبي مسهر، عن الإمام مالك بذكر قرة بين الأوزاعي والزهري !!.

وعليه تكون رواية أبي مسهر عن الإمام مالك بذكر قرة شاذة حسب قواعد المصطلح وزيادة قرة في الإسناد من (المزيد في متصل الأسانيد) أو من تدليس الأوزاعي لقرة في الحديث، أو يكون الأوزاعي سمعه عالياً دون ذكر قرة، ونازلاً عن قرة .

والشَّاهد من هذا كُلِّه أنَّ الوليد بن مسلم لم يخالف أحداً في هذا الحديث بإسقاط قرة أو غيره بل رواه كما رواه الثقات، عن الأوزاعي، عن الزهري مباشرة.

١- فقد تابع الوليد ومالكاً عليه دون ذكر قرة في إسناده محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «السنن» (٢/٤١٦/٢٧٩٤)، وابن مخلد «فيما رواه الأكابر عن مالك» ص(٢٥)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٦٨٩) ثلاثتهم عنه عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة -به-.

٢- وتابع الوليد ومالكاً عليه أيضاً دون ذكر قرة في إسناده محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه ابن مخلد« فيما رواه الأكابر عن مالك» ص(٢٥)،

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٦٨٩)، وابن البختري في «الفوائد» حديث (٥١٧) ثلاثتهم من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة — به -.

٣- وتابع الوليد ومالكاً عليه دون ذكر قرة في إسناده أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه ابن منده في «التوحيد» (٦٦٢) قال أخبرنا خيثمة بن سليمان، ثنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، أخبرني أبي قال: ثنا الأوزاعي عن الزهري — به - .

٤- وتابع الوليد ومالكاً عليه دون ذكر قرة في إسناده أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه ابن منده في «التوحيد» (٦٦٢) قال وأخبرنا محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا بشر بن بكر — بإسنادهم -.

٥- وتابع الوليد ومالكاً عليه إسماعيل بن سماعة دون ذكر قرة في إسناده.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٩/٨) قال أخبرنا أبو الحسن بن قبيس، نا أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي الرضا، أنا تمام بن محمد، أنا أبو الطيب بن حميد بن الحواري، نا يزيد بن محمد بن عبد الصمد، نا أبو مسهر، نا ابن سماعة الرملي، عن الأوزاعي، عن الزهري —به-

٦- وتابع الوليد ومالكاً عليه أيضاً دون ذكر قرة في إسناده محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٥/٢٤٥٩٧) وابن ماجه في «السنن» (٢/١٢١٦/٣٦٨٩) من طرق عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري — به.

هكذا تابع الوليد بن مسلم الإمام مالك بن أنس في المحفوظ عنه! ومحمد بن يوسف الفريابي، ومحمد بن كثير المصيصي، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وابن سماعة، ومحمد بن مصعب القرقساني كلهم يرويه عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة — به- دون ذكر قرة بين الأوزاعي والزهري.

وقد صرَّح الوليد بن مسلم أيضاً عن الأوزاعي بالتحديث وفيما بين الأوزاعي والزهري إلى منتهاه.

وذلك في رواية يحيى بن معين عنه.

وبهذه المتابعات والتصريح بالتحديث نكون قد حصلنا على براءة الوليد بالكلية من تدليس أحد في إسناد هذا

[الحديث الثالث والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قال: «قال رَجُلٌ يا رَسُولَ اللهِ هَلَكْتُ، قال: وَيْحَكَ وما ذاكَ، قال: وَقَعتُ على امْرَأَتي في يومٍ من شَهرِ رَمَضانَ، قال: أَعْتِقْ رَقَبَةً، قال: ما أجِدُ، قال: فَصُمْ شَهرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ، قال: ما أستَطيعُ، قال: أطعِمْ ستينَ مِسْكيناً، قال: ما أجِدُ، قال: فأُتِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بعرْقٍ فيه خَمسَةَ عَشَرَ صاعاً من تمرٍ، فقال له: تَصدَّقْ به، قال: على أَفقَرَ من أَهْلِي؟ ما بَيْنَ لابَتَي المدِيْنَةِ أَحوَجَ من أهلي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حتى بَدَتْ أنيابُهُ وقال: خُذهُ واسْتَغفِرِ اللهَ وأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».

أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» (٨/٢٩٥/٣٥٢٦)، والدارقطني في «السنن» (٢/١٩٠/٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٢٤/٧٨٣٧) و(٥/١٨٦/٩٦٧٨) و(١٠/٥٤/١٩٧٥٣) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة — به -وبنحوه -

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن مُصرِّحاً فيه بالتحديث إلى منتهاه في بعض الطرق.

١- وتابع الوليد عليه عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٠٧/٧٨٥٢)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني أبو أحمد الحسين بن علي التميمي، ثنا محمد

بن المسيب الأرغياني، ثنا محمد بن عقبة، حدثني أبي قال ابن المسيب، وحدثني عبد السلام يعني ابن عبد الحميد، أنبأ عمر والوليد قالوا: أنبأ الأوزاعي، حدثني الزهري، ثنا حميد بن عبد الرحمن، قال: حدثني أبو هريرة -بنحوه-

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً عقبة بن علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٠٧/٧٨٥٢) بالإسناد السابق من طريق محمد بن عقبة عن أبيه عن الأوزاعي عن الزهري — به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الله بن المبارك.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» (٥/٢٢٨١/٥٨١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٨٥/٩٦٧٧) و(٥/١٨٦/٩٦٧٨) من طرق عن ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري — به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً هقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٨٦/٩٦٧٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/١٧٤)، من طرق عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري — به -.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/٢٨١/٦٣٩٣) قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا مبشر، عن الأوزاعي، عن الزهري — به -.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً مسروق بن صدقة.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٣٩٣/١٥٠٦٦) قال وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أنبأني أبو علي الحافظ، أنا الحسن بن علي بن روح الدمشقي حدثهم، نا القاسم بن عثمان الجوعي، نا مسروق بن صدقة، عن الأوزاعي عن الزهري —به-.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه ابن البختري في «فوائده» ص(٣٦٤/ح١٨) قال: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد — به -.

٨- وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن سويد الرملي.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/١٧٣-١٧٤) قال ما حدثناه أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن المفضل بن العباس، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن الحكم، قال: حدثنا أيوب بن سويد الرملي، عن الأوزاعي، عن الزهري — به -.

٩- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن حمزة الدمشقي.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/٣٨٧-٣٨٨) من طريق أبي بكر بن المقري، عن أبي علي محمد بن خالد بن يحيى، عن جده، عن أبيه محمد بن يحيى، عن جده يحيى بن حمزة، عن الأوزاعي، عن الزهري عن حميد — به -.

١٠- وتابع الوليد عليه أيضاً بهلول بن حكيم.

وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١/٥١٣/١٩٦) قال: حدثنا محمد بن يحيى، نا أبو كريب، نا بهلول بن حكيم القرقسي، عن الأوزاعي، عن الزهري عن حميد – به – مختصراً.

هكذا تابع الوليد عمر بن عبد الواحد، وعقبة بن علقمة، والهقل بن زياد ومبشر بن إسماعيل ، ومسروق بن صدقة، وابن كثير المصيصي، وأيوب بن سويد الرملي ويحيى بن حمزة، وبهلول بن حكيم، وابن المبارك وحسبك به.

لاسيما وأن متابعته وقعت في «الصحيح»، وهذه المتابعات تعني سلامة الإسناد من واسطة ضعيف بين الأوزاعي والزهري على الوجه الذي رواه به الوليد.

وهذه الأمور تدلُّ دلالةً قاطعة على عدم تدليس الوليد أحداً في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الرابع والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي طَلْحَةَ ﷺ قال: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «لا تَدْخُلُ الملائكةُ بَيتاً فيهِ كَلْبٌ ولا صُورَة» .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٥٠٠/٩٧٦٧) قال أخبرنا محمد بن هاشم البعلبكي، قال: ثنا الوليد، قال ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله قال: حدثني أبو طلحة عنه عليه الصلاة والسلام —به-.

وتابع الوليد بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الشاشي في «مسنده» (١٠٤٦)، والجرجاني في «أماليه» حديث (٧٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/١٩٤) ثلاثتهم من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي عن الزهري —به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه بشر بن بكر كما رأيت.

ورواه الوليد بن مسلم في أخرى بتوسيط ابن عباس ﷺ بين عبيد الله بن عبد الله وأبي طلحة ﷺ.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٩٤/٤٦٩٢٢) قال حدثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا عبد الرحمن بن الحسن الحوراني، عن الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن أبي طلحة ﷺ —به-.

كذا رواه الوليد في هذه الرواية وتابعه هقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٥٠٠/٩٧٦٨)، وابن المقري في «حديثه» حديث (١٣) كلاهما من طريق يزيد بن محمد بن عبد الصمد، عن هشام بن إسماعيل، عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري -به-.

والوليد كما ترى في الحالتين براء من تدليس أحد في إسناد الحديث، وإسقاط الصحابي لا يضرُّ وليس بتدليس.

وقد سُئل الإمامُ الدَّارقطني عن هذا الحديث كما في «العلل» (٦/٨/٩٤٢) فأجاب قائلاً: «...يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه يونس، ومعمر، وابن أبي ذئب، وشعيب، والزبيدي، والماجشون، وابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن أبي طلحة، وخالفهم الأوزاعي فرواه عن الزهري، عن عبيد الله بن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس، والقول قول من ذكر فيه ابن عباس» أهـ.

قلت: هكذا صوَّر الإمام الدارقطني الخلاف فيه من الأوزاعي لا من الوليد بن مسلم أولاً.

وثانياً أنه لم يذكر أن الساقط في إسناد الأوزاعي رجل ضعيف، وإنما هو ابن عباس ﷺ.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث بالكلية والله هو الموفق لهذا .

والحمد لله على توفيقه .

[الحديث الخامس والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن بُسْرَةَ بنتِ صفوان رَضِيَ اللهُ عنها أنَّها سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوضَّأ» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٢٢٠/٣٧/٦)، وفي «المعجم الكبير» (٤٨٨/١٩٤/٢٤) من طرق عن عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب -دحيم-، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة عن بسرة بنت صفوان عنِ النَّبِيِّ ﷺ -به وبنحوه-.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي بكر -به- وله متابعات :

١- متابعة بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٣/١)، قال: حدثنا سليمان بن شعيب، قال: ثنا بشر بكر، قال: حدثني الأوزاعي، قال: أخبرني ابن شهاب، قال: حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم -به-.

وفي الإسناد كما ترى سليمان بن شعيب وهو الكيساني وثقه السمعاني في الأنساب (٥٢٦/١٠) قال فيه وكان ثقة.

وباقي رجاله ثقات معروفون.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «سننه» (١/١٩٩/٧٢٤)، وأبو علي الشعراني في«حديثه» حديث (٩١)، والدارقطني في الخامس من «العلل» ص(٩٥٢) من طرق ثم ثلاثتهم عن أبي المغيرة عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي بكر بن حزم عن عروة — به -.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه الإمام الدارقطني في الخامس من «العلل» (٩٥٢)، قال: حدثنا النيسابوري ثنا العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، ثنا الأوزاعي، حدثني الزهري — به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/١٩٣/٤٨٧) قال: حدثنا أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحراني، ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي، ثنا الأوزاعي، حدثني الزهري، حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال: حدثني عروة بن الزبير — به -.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضا عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/١٨٧) قال: فحدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن معاوية، أخبرنا إسحاق بن أبي حسان، حدثنا هشام بن عمَّار، حدثنا عبد الحميد بن حبيب، حدثنا الأوزاعي، حدثني الزهري، حدثنا أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم - به -.

وعليه فإن الوليد لم ينفرد بالحديث عن الأوزاعي، ومن ثم لا تدليس منه في إسناد هذا الحديث.

وقد أوضحت رواية بشر بن بكر، وكذلك رواية أبي المغيرة والوليد بن مزيد والتي صرَّحوا فيها بالتحديث بين الأوزاعي والزهري، وبين الزهري وأبي بكر بن حزم.

ثم إنَّ عنعنة الوليد في إسناده الذي رواه عن الأوزاعي محمولة على الاتصال.

وإنَّما رواه الوليد بالعنعنة على المعنى، غفلة منه عن التدليس وإلاَّ لصرَّح بالتحديث والله المستعان.

والحديث محفوظ عن الزهري من رواية مالك والثقات من أصحاب الزهري أيضاً عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة —به—.

هكذا دون ذكر ضعيف في الإسناد بين الزهري ومن رواه عنه.

وهذا الموضع هو مكمن اتهام الوليد عند من رماه بالتدليس[1] .

فدع عنك آراء المتأخرين، وبحبوحة المتوسعين، على حساب الآخرين!!

(١) كالهيثم بن خارجة فيما روي عنه والدارقطني.

[الحديث السادس والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: «أنَّ عبدَ اللهِ بنَ الزُّبير قال في بَيعٍ أو عَطاءٍ أعطَتْهُ واللهِ لتَنْتَهِيَنَّ عائشةُ أو لأحْجرَنَّ عليها، فقالت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها: أو قال هذا ؟! قالوا: نعم، قالتْ هو لله عَلَيَّ نَذْرٌ أنْ لا أُكَلِمَ ابنَ الزبير كَلِمَةً أَبَداً فَاسْتَشفَعَ عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ المسورَ بنَ مَخْرَمَةَ وعبدَ الرحمن بنَ الأسودِ بنَ عبدِ يَغُوثٍ، وهما من بني زَهرَةَ فذكرَ الحديثَ وطَفِقَ المسورُ وعبدُ الرحمن يناشدانِ عائشةَ إلاَّ كَلَّمَتْهُ وقَبِلَتْ منهُ ويقولان لها: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نهى عمَّا قَدْ عَلِمْتِ من الهَجْرِ أنَّهُ لا يَحِلُ لمسلمٍ أنْ يَهجُرَ أخاهُ فَوْقَ ثلاثِ لَيالٍ» .

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٣٢٧/١٨٩٤١)، قال: ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، عن عوف بن الحارث وهو ابن أخي عائشة لأمها، أن عائشة حدثته -به-.

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٣٢٧/١٨٩٤٢)، قال: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، ثنا الزهري، عن الطفيل بن الحارث بنحوه مختصراً.

هكذا رواه الوليد بن مسلم مصرحاً فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري والطفيل عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/٢١٩-

٢٢٠) من طرق عن الوليد بن مسلم مصرحاً فيه بالتحديث إلى منتهاه!

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث.

على أن الوليد لم ينفرد به عن الأوزاعي.

١- فقد تابعه محمد بن كثير المصيصي الصنعاني.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٣/٢٦)، قال: حدثنا أحمد بن مسعود المقدسي ثنا محمد بن كثير الصنعاني -ح-.

وحدثنا أحمد بن المعلي الدمشقي، والحسين بن إسحاق التستري، قالا: ثنا محمود بن خالد الدمشقي، ثنا عبد الله بن كثير القارئ، قالا: ثنا الأوزاعي، حدثني محمد بن مسلم الزهري، أخبرني عوف بن الحارث بن الطفيل -به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الله بن كثير القاري.

وذلك فيما أخرجه الطبراني كما ترى في الإسناد السابق.

وبهذا يكون الوليد بريئاً البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث والله أعلم، وهو الموفق لهذا .

[الحديث السابع والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: قلتُ يا رَسُولَ اللهِ إني شابٌ أعزبُ وأنا أخافُ الفتنةَ على نفسي، فَذَرْني أَخْتَصْ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لاقٍ، فَاخْتَص أَو ذَرْ» .

أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١/٢٥٣/٦٠٣) قال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر التجيبي، أنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا سليمان بن أحمد الواسطي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي عن الزهري أنَّه أخبرهم، قال: أخبرني أبو سلمة عن أبي هريرة -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري بدون واسطة بينهما على فرض صحة الإسناد إليه.

وتابعه على هذا أنس بن عياض.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/٢٦٤/٥٣٢٣)، وفي «المجتبى» (٦/٥٩/٣٢١٥) قال: أخبرنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا أنس بن عياض قال: حدثنا الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة -به-

وتابع الوليد عليه أيضاً المراجم بن العوام إلاَّ أنَّه قال: عن سعيد بدل أبي سلمة.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» ص(٥٠-٥١/ح١٠٩)،

وتمام في «فوائده» (١٤٧٤/١٨٢/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٥) من طرق ثم ثلاثتهم من طريق المراجم بن العوام، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب — به —، عن أبي هريرة.

كذا رواه الوليد بن مسلم، وأنس بن عياض، والمراجم بن العوام دون واسطة أحد بين الأوزاعي والزهري.

وخالفهم بقية بن الوليد ! فقال عن الأوزاعي حدثني من سمع الزهري.

وذلك فيما أخرجه الفريابي في «القدر» ص(٢٦٧-٢٦٨/ح٤١٨) قال: حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقية بن الوليد، حدثني أبو عمرو، حدثني من سمع الزهري يحدث عن أبي سلمة — به -.

كذا رواه بقية!! ولعلَّ من أجل هذا الذي رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، بواسطة قال: ما قال النسائي عقب رواية أنس بن عياض التي أخرجها في «السنن» من طريقه، عن الأوزاعي، عن الزهري مباشرة.

ثم قال عقبها الإمام النسائي«الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزهري»

قلت: لماذا ! لأنه رواه مرة بواسطة، ومرة بدونها ؟!

فإنْ كان كذلك فهذا لا تقوم به حجة في كُلِّ حال على الإنقطاع لاحتمال أنْ يكون سمعه بواسطة، ثم لقي الزهري وسمعه منه مباشرة.

ولو لم يكن الأوزاعي سمعه من الزهري لما صرَّح بالتحديث عنه في رواية الوليد بن مسلم ؟!

وليس ثمة وازع للأوزاعي بأنْ يرويه بدون واسطة، والواسطة الذي بينه وبين الزهري في هذا الحديث ليس رجل ضعيف حتى يحتاج الأوزاعي إلى تدليسه لو كان مدلساً أو الوليد بن مسلم على ما قيل عنه!

فقد أبان الواسطة بينه وبين الزهري في هذا الحديث عبد الله بن كثير الطويل.

وذلك فيما أخرجه الشيباني في «المحجة» (٢٩٠) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/٤٨-٤٩/٦٨١٤) عن العباس بن الوليد الخلال، نا عبد الله بن كثير الطويل، نا الأوزاعي، عن يونس بن يزيد، حدثني الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن — به -.

كذا رواه عبد الله بن كثير، عن الأوزاعي بواسطة: يونس بن يزيد، بينه وبين الزهري.

وتؤيد رواية ابن كثير هذه، رواية بقية على حفظ وجود واسطة بين الأوزاعي والزهري.

وكذلك رواية الوليد بن مسلم، وأنس بن عياض، والمراجم تدلُّ على حفظ سماع الأوزاعي هذا الحديث من الزهري.

والشاهد من هذا كُلِّه أنْ لا تدليس في هذا الحديث من الوليد لأمورٍ ثلاثةٍ:

الأمرِ الأول: أنَّ الوليدَ صرَّح بالتحديث فيه فيما بينه وبين الأوزاعي وبالإخبار فيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري وأبي سلمة.

الأمرِ الثاني: أنَّ الوليد قد توبع على ما رواه عن الأوزاعي، عن الزهري بدون واسطة، تابعه أنس بن عياض، والمراجم بن العوام كما رأيت.

الأمر الثالث: أنَّ الواسطة التي بين الأوزاعي والزهري ليس رجل ضعيف حتى يحتاج الوليد إلى إسقاطه من بين الأوزاعي والزهري لينبل الأوزاعي من الرواية عنه، بل هو رجل ثقة كما قد رأيت وأنه يونس بن يزيد الإيلي.

[الحديث الثامن والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما قالَ: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَقُومُ في أَوّلِ الإِقامَةِ» .

أخرجه أبو نعيم في «تأريخ أصبهان» (٢/٣١٤) قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن إسحاق، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو عبد الرحمن الراعي، ثنا يحيى بن عاصم، ثنا أبو إسحاق الطالقاني، عن الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر —به—.

وفي الإسناد كما ترى أحمد بن يحيى بن إسحاق لم أجد له ترجمة، وفي الإسناد كما ترى أيضاً أبو عبد الرحمن الراعي، واسمه: هارون بن سعيد الراعي الأصبهاني.

ترجم له أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٣/٣١٩/٣٨٤)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/٣١٤)، وابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٦٤/١١/ ٨٠٨٢) ولم يحظ بتوثيق منهم، وغاية ما ذُكِرَ فيه عند بعضهم أنَّه عابد، وكم من عابد ضعيف في الحديث؟!

والحديث لم أجد له طريقاً أخرى أقويه بِها عن الوليد .

وعليه لا تدليس من الوليد في إسناد هذا الحديث إذ لم يثبت عنه.

ولأنا لم نجد من يرويه عن الأوزاعي عن ضعيف عن الزهري.

بل ولم أظفر بمن ينص على ذلك من الأئمة.

[الحديث التاسع والأربعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عبد الله بنِ عُمَرَ بنِ الخطّاب رَضِيَ اللهُ عنهما قالَ: «ما أَدْرَكتهُ الصّفقةُ حَيّاً مُجْمُوعاً فهو من مالِ المبتاعِ» .

أخرجه صالح بن الإمام أحمد في «مسائله» (٣/١٩١/١٦٢٧)، والإمام الدارقطني في «السنن» (٣/٥٣/٢١٥)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/٢٤٢-٢٤٣) عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه —به- موقوفاً.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري —به-.

١- وتابعه عليه بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣/٢٥٦) وفي «شرح معاني الآثار» (٤/١٦) قال: وذلك أن سليمان بن شعيب قد حدثنا، قال: حدثنا بشر بن بكر، قال: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، عن حمزة —به-.

٢- وتابع الوليد عليه محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه ابن البحتري في «فوائده» ص (٣٨٢/ح١٤)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/٢٤٢-٢٤٣) من طريقه، قال: أنا محمد بن الهيثم، ثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي —به-.

وكما أنَّ الوليد لم ينفرد به عن الأوزاعي.

فإنَّ الأوزاعيَّ أيضاً لم ينفرد به عن الزهري.

بل تابعه يونس بن يزيد الإيلي.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٦/٤) قال حدثنا يونس قال: أخبرنا ابن وهب[1]، قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب -به-.

وعليه لا تدليس من الوليد بالكلية في إسناد هذا الحديث.

وعنعنته فيما رواه تحمل على التحديث، كيف لا وقد صرَّح بشر بن بكر بالتحديث عن الأوزاعي إلى منتهاه والله الموفق.

ناهيك وأن من تعرض لتخريج الحديث كالحافظ ابن حجر لم ينص بل لم يشر إلى تدليس الوليد، وهو بما تقدم براء البتة من التدليس في هذا الحديث.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث كما في «العلل» (١١٨٢/٣٩٤/١) قال: وسألت أبي عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عنِ النَّبيِّ ﷺ - وذكر الحديث - ثم قال : قال أبي: هذا خطأ إنما هو عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله عن أبيه.

قلت: ولو كان ثمة واسطة بين الأوزاعي والزهري لأعرب عنها أبو حاتم أو أشار إليها على أقل الأحوال.

وهذا يعني أنَّ الحديث محفوظ عنده عن الأوزاعي عن الزهري.

(١) قال الحافظ في «التغليق» (٢٤٣/٣) عن هذا الحديث، أخرجه ابن وهب في جامعه عنه.
قلت لم أظفر بالحديث فيه، ولعل ذلك لسوء فهرست المحقق والله المستعان.

[الحديث الخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أناس من أصحاب النبيّ ﷺ : «أنَّ القَسَامَةَ كانَتْ في الجاهلِيَةِ فَأَقَرّها رَسُولُ اللهِ ﷺ على ما كانَتْ عَلَيهِ في الجاهلِيَةِ، وقَضى بِها بَيْنَ ناسٍ من الأَنصارِ في قَتِيْلٍ ادعُوهُ على يَهُودِ خَيْبر» .

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/٢٠٦/٦٩١١)، وفي «المجتبى» (٨/٥/٤٧٠٨) قال: أخبرنا محمد بن هاشم، قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار —به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي عن الزهري.

١- وتابعه عليه الوليد بن مزيد البيروتي.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٤/٦٥/٦٠٤٤)، قال: أخبرني العباس بن الوليد بن مزيد العذري، قال: حدثني أبي، ثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري عن أبي سلمة، وعن سليمان بن يسار —به-.

٢- وتابعه عليه أيوب بن خالد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٤/٦٥/٦٠٤٥)، قال: حدثنا أبو داود الحراني قثنا أيوب بن خالد قثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري بإسناده مثله سواء.

قلت: أي مثل إسناد الوليد بن مزيد السابق.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن سويد الرملي.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٠٢) قال: حدثنا يونس، قال: ثنا أيوب بن سويد عن الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٠٢) قال: حدثنا سليمان بن شعب، قال: ثنا بشر بن بكر، قال: ثنا الأوزاعي، قال: ثنا الزهري، قال ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار -به-.

وكما أن الوليد لم ينفرد به عن الأوزاعي.

فإنَّ الأوزاعي لم ينفرد به أيضاً بل تابعه معمر ويونس بن يزيد الإيلي وعقيل.

وهذه الأمور تدلُّ دلالةً واضحةً بينةً على عدمِ تدليسِ الوليدِ في إسنادِ هذا الحديثِ أحداً بالكليةِ.

[الحديث الحادي والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن الزهري مُرْسَلًا قال: قال رَسُول الله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُحِبَّهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ورَسُولُهُ فَلْيَصدُق حَدِيثَهُ فَلْيُؤدِّ أَمانَتَهُ ولا يُؤذِي جارَهُ» .

أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» ص(٩٠/ح٢٧٣) قال: حدثني عبد الله بن أبي بدر، نا الوليد بن مسلم، نا الأوزاعي عن الزهري -به مرسلاً-.

وفي الإسناد كما ترى عبد الله بن أبي بدر، وهو القطربلي ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٤٢٤/٥٠٣٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعليه لا تصح نسبة الحديث إلى الوليد بن مسلم.

ومن ثم لا تدليس من الوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث البتة، لكونه لم يثبت عنه.

ولكون الحديث أيضاً لم يثبت من وجه آخر عن الوليد، فنخشى من تدليسه آنذاك.

أو أننا نجد من يرويه على خلاف ما رواه الوليد بواسطة أحد الضعفاء بين الأوزاعي والزهري.

[الحديث الثاني والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: « لا تقولوا الكرم فإن الكـــرم الرجل المُسلم ولكن قولوا الإعناب »

أخرج الحديث ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/٣٠٥-٣٠٦)، قال: أنبأنا أبوالحسن علي بن الحسن الموازيني، أنا أبوالقاسم بن الفرات، أنا عبد الوهاب الكلابي، أنا أبوالحسن بن جوصا، نا عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الله بن يزيد بن تميم قال، ونا أبوعامر موسى بن عامر، قالا:(١) نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي عن الزهري أنه حدثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة — به-.

كذا رُوِيَ عن الوليد بن مسلم، وأقول: روي لأن في الإسناد إلى الوليد بن مسلم أبا عامر موسى بن عامر، قيل: فيه صدوق له أوهام .

وعلى فرض ثبوت الإسناد إلى الوليد، فليس ثمة تدليس يخشى من الوليد فيه .

لأنَّ الوليد صرَّح فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وكذلك بين الأوزاعي والزهري، قال: فيه نا الأوزاعي، عن الزهري أنه حدَّثه عن سعيد بن المسيب .

(١) كذا جاءت في المطبوع والظاهر أنها خطأ عن قال، فالإسناد واحد متصل لا يحتمـــل إسنادين

وبهذا نكون قد أمنَّا جانب التدليس فيه من الوليد، فليت شعري لو كان الوليد كذلك .

١- وقد تابع الوليد بن مسلم، محمد بن كثير المصيصي متابعه قاصرة

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٨/٥٥)، قال: أخبرنا أبوالحسن علي بن الحسن بن الحسين السملي، أنبأنا أبو القاسم بن الفرات، انبأنا أبوالحسين الكلابي، ثنا أبوالحسين بن جوصا، ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، ثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن المزهري، عن أبي سلمة، عن ابي هريرة — بنحوه-.

قال ابن عساكر عقب الحديث: «تابعه [1] سويد بن عبد العزيز والحارث بن عطية عن الأوزاعي — وكذلك رواه معمر بن راشد، عن الزهري — وخالفهم الوليد بن مسلم، فرواه عن الأوزعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب»

قلت: ولكن الكلَّ كما ترى متفقون على رواية الحديث عن الأوزاعي عن الزهري دون توسيط أحد بينهما.

وخالفهم محمد بن جابر الحلبي، حيث رواه عن الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري عن أبي سلمة — به —.

وذلك فيما أخرجه العقيلي في كتابه «الضعفاء» (١٥٩١/٤٣/٤)، قال: حدثناه الفضل بن جعفر، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا زكريا بن يحيى الأرسوفي،

(١) أي محمد بن كثير .

حدثنا محمد بن جابر الحلبي، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة — به —

قال العقيلي: « محمد بن جابر لا يتابع عليه » وذكر الحديث

قلت: نعم لا يتابع عليه بإدخال قرة بين الأوزاعي والزهري فقد رواها الوليد بن مسلم ومحمد بن كثير وسويد والحارث كلهم عن الأوزاعي عن الزهري مباشرة .

وخالفهم محمد بن جابر الحلبي وهو ضعيف، فإدخال قرة من (المزيد في متصل الأسانيد)

ويؤيد هذا أنَّ إدخال قرة فيما بين الأوزاعي والزهري لم يعرفه، أو لم يعتبره الإمام الدار قطني حيث قال عن الحديث كما في «العلل» (٨/٤٥/١٤٠٤) «يرويه الزهري واختلف عنه فقال الأوزاعي: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال: عبدة بن سليمان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة وحديث الأوزاعي أثبت».

أقول وللحديث طريق أخرى اشار إليها الإمام الدارقطني كما في «العلل» (٨/١٢٣/١٤٤٩) حيث قال «... فرواه عوف الأعرابي، وابن عون، والأوزاعي، وعمران بن خالد عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً ...»

وهذه الطريق يرويها الأوزاعي -كما رأيت— عن الأوزاعي، عن ابن سيرين لا عن قرة .

وبفضل الله قد وقفت عليها.

وذلك فيما أخرجه أبوبكر الزبيري في فوائده حديث (٢١) قال نا بحر بن نصر نا بشر بن بكر قال حدثني الأوزاعي عن ابن سيرين عن أبي هريرة -بنحوه-.

ومن هذا الذي تقدم يتبين أنَّ ذكر قرة في هذا الحديث غير محفوظ لا من طريق الأوزاعي ولا غيره.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث البته.

[الحديث الثالث والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عبيد الله بن الخيار: «أَنَّهُ دَخَلَ على عثمان بن عفان وهو مَحْصُورٌ فقالَ لهُ: إنّكَ إمامُ العامّةِ، وقَدْ نَزَلَ بِكَ ما تَرَى، وهو ذا يُصَلّي بنا إمامُ فِتْنَة، وأَنا أُحْرَجُ مِنَ الصَّلاةِ مَعَهُ، فقالَ لهُ عثمان: إنَّ الصّلاةَ أَحسن ما يَعْمَلُ النَّاسُ، فإذا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنْ مَعَهُم فإذا أَساؤوا فاجْتَنِبْ إِساءَتَهُمْ».

أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٨٧٢/٥٢٦/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/٣٨) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري —به—.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري.

١- وتابعه عبد الله بن المبارك.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٨٧٢/٥٢٦/١)، وعبد الله بن الإمام أحمد في «فضائل عثمان» (١٨٢/١٠٦/١)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٩٧٨/١٢٩٢/١) ثلاثتهم عن عبد الله بن المبارك، قال: أنا الأوزاعي، قال حدثني الزهري، قال: حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف، قال: حدثني عبيد الله بن عدي بن الخيار — به - .

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً سفيان الثوري .

وذلك فيما أخرجه ابن المنذر في الأوسط حديث (١٨١٣) قال حدثنا علي بن

الحسن قال ثنا عبدالله عن سفيان ثنا الأوزاعي –به–.

٣– وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٦٣/٢٤٦/١) وابن بشكوال من طريقه في «غوامض الأسماء المبهمة» (٧٥٧/٧٧٧/٢) قال: وقال لنا محمد بن يوسف، حدثنا الأوزاعي، حدثنا الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن –به–

٤ – وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٩٧٧/١٢٩/١) قال: حدثنا محمد بن مصعب، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن عن عبيد الله – به – .

٥ – وتابع الوليد عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل .

وذلك فيما أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٩٧٨/١٢٩٢/١) قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، قال: حدثنا الأوزاعي عن الزهري بإسناده مثله .

وهذه المتابعاتُ تدل دلالة بينة على أنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً في إسناد هذا الحديث.

وعنعنةُ الوليد في إسناده محمولةٌ على الاتصال، وذلك لأنَّ ابن المبارك وكذلك محمد بن يوسف الفريابي رويا الحديث بالتحديث إلى منتهاه.

ومن المعلوم أنَّ روايتيهما كفيلة بإثبات نظافة الإسناد من ضعيف بين

الأوزاعي والزهري أو بين أثناء السند.

وتصريحهما بالتحديث يؤكد ذلك ويثبته.

وعليه إنَّ الوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الرابع والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: «قالَ رَجُلٌ يا رَسُولَ اللهِ: أَيُصَلِّي الرَّجُلُ في الثَّوبِ الواحِدِ، فقالَ: لِيَتَوَشَّحْ بِهِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيْهِ» .

أخرجه السَّرَّاج في «مسنده» حديث (٤٣٨)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٢٣٠٣/٧٨/٦) من طرق ثم كلاهما عن الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري عن سعيد بن المسيب —به-.

١- كذا رواه الوليد وتابعه عقبة بن علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه الرافعي في «التدوين» (٨٣/٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: أخبرني محمد بن عقبة بن علقمة البيروتي فيما كتب إلي، حدثني أبي حدثني الأوزاعي، حدثني الزهري —به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الملك بن محمد الصنعاني.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٥/٣٧)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الفراوي، وأبو محمد السيدي، قالا: أنا أبو سعد الجترودي، أنا أبو أحمد الحاكم، أنا محمد بن محمد بن سليمان نا هشام بن عمار، نا عبد الله بن محمد الصنعاني، عن الأوزاعي عن الزهري —به-.

وهذه المتابعات لم أتأكد من ثبوتها لأمرين:

الأول: أن بالتأكد من ثبوتها يطول البحث.

والثاني: أن طابعها الأول أعطانا إشعاراً بسلامة رواية الوليد من تدليس أحد في إسناده لأنَّ كلا المتابعتين لم يُذكر فيهما ضعيف بين الأوزاعي والزهري.

وكلا المتابعين روى الحديث على ما رواه الوليد عن الأوزاعي.

وسكوت ابن حِبَّان ومن أخرج هذا الحديث عن اتهام الوليد فيه بالتدليس سبيل يجب أن نخطوه لاسيما وأنا لم نجد ما يخالفه.

لا بل وتصحيح ابن حِبَّان للحديث في «صحيحه» يدلُّ على اتصاله عنده وعدم انقطاعه لتدليس الوليد أو غيره.

وهذه الأمور تدلُّ على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث والله أعلم وهو الموفق لهذا .

والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الخامس والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: «دَخَلَ عمر والحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ في المسْجِدِ فَزَجَرَهُمْ عمر فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: دَعْهُم يا عُمَرُ فإِنَّما يَعْنِي هُمْ بَنُو أَرْفَدَةَ» .

أخرجه الإمام النسائي في «السنن الكبرى» (٣/١٩٦/١٥٩٦)، وفي «المجتبى» (١/٥٥٣/١٧٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/١٨٦/٥٨٧٦) من طرق ثم كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ —به—.

كذا رواه الوليد بن مسلم وصرَّح فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

فانتفت شبهة التدليس على هذا.

١- على أنَّ الوليد لم ينفرد به فقد تابعه عليه محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٥٤٠/١٠٩٨٠)، وابن الأعرابي في «معجمه» حديث (١١٨٥) والسراج في «حديثه» برواية الشحامي حديث (١٧٦٣) ، وأبو الحسن العسكري في «مشيخته» حديث (٥٣) من طرق، ثم كلهم عن محمد بن مصعب، عن، الأوزاعي عن الزهري عن سعيد —به—.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢/١٥٨/٢٦٥٤) قال: أخبرنا العباس بن الوليد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن سعيد بن المسيب -به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/٢٦٨)، وأبو عوانة في مسنده (٢/١٥٨/٢٦٥٤) ، وأبوطاهر السلفي في أحاديث السلفي عن جعفر السراج حديث (٣٢) من طرق ثم كلهم من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب-به-.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عيسى بن يونس.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في مسنده (١١/٣٣٠/٦٤٤٨) قال حدثنا داود بن عمرو الضبي، حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب -به-.

كذا رواه هؤلاء عن الأوزاعي دون توسيط ضعيف فيما بينه وبين الزهري.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث البتة لأنَّه صرَّح بالتحديث.

ولأنَّه قد توبع على ما رواه والله هو الموفق لهذا.

[الحديث السادس والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن رِجالٍ مِنَ الأَنصارِ رَضِيَ اللهُ عَنهُمْ: «أَنَّهُمْ كانوا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ إِذْ رُمِي بِنَجْمٍ فَاسْتَنارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: ما كُنْتُمْ تقولون لِمثلِ هذا في الجاهليّة، قالوا: كنّا نقولُ: وُلِدَ الليلةَ رَجُلٌ عَظيمٌ، أو ماتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّهُ لا يُرمَى بها لِمَوتِ أَحَدٍ ولا لحياته، ولكِنْ رَبُّنا عَزّ وَجَلّ إِذا قَضَى أَمْراً سَبّحَ لَهُ حَمَلَةُ العَرشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهلُ السّماءِ الذينَ يَلُونَهُمْ، ثُمّ الذين يَلُونَهُمْ حتى يَبْلُغَ التَّسْبِيْحُ إِلى هذه السّماء، ثُمَّ سَأَلَ أَهلُ السَّماءِ السّادسَةَ أَهلَ السَّماءِ السّابعَة، ماذا قالَ رَبُّكُمْ، فَيُخبِرُونَهُمْ، ثُمّ يَسْتَخبِرُ أَهلُ كُلِّ سماءٍ حتى يَبْلُغَ الخَبَرُ أَهلَ السّماءِ الدُّنيا، ويَخْتَطِفُ الشّياطِيْنُ السّمعَ فَيُرْمَوْنَ فَيَقذِفُونَها إِلى أَوليائِهِمْ فما جاؤوا بِهِ على وَجْهِهِ، فَهُو حَقٌّ ولكِنّهُمْ يُحَرِّفُونَ ويَزِيدُون».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/١٧٥١/٢٢٢٩)، والترمذي في «الجامع» (٥/٣٦٢/٣٢٢٤)، وعثمان بن أبي شيبة في كتاب «العرش» (ص٦١/ح٢١) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن علي، بن حسين بن علي عن ابن عباس —به—.

١-كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤/٤٧٦/٢٦٠٩) و (١٣/١٣٧

/٧١٨٢) و ابن حبان من طريقه في «صحيحه» (١٣/٤٩٩/٢١٢٩) قال حدثنا أحمد بن علي بن المثنى قال حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي قال حدثنا مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري —به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه ابن منده في «التوحيد» (٨٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/١٤٣)، وفي «معرفة الصحابة» أيضاً (٧١٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٣٨/١٦٢٨٩)، وفي «الأسماء والصفات» (٤٣٦) من طرق عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن الزهري —به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١/٢١٨/١٨٨٣) قال: ثنا محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن ابن عباس — به -.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦/١٠٨)، وابن وهب في «الجامع في الحديث» (ح/٦٩٣) من طرق ثم كلاهما عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن حسين - به -.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه الشيباني في «الحجة في بيان المحجة» (٩٣) و (٣١٨)

و(٥١٦)، وابن منده في «التوحيد» (٨٠٥) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٣٦)، وفي «دلائل النبوة» (٢/٢٣٦) من طرق عن الوليد بن مزيد عن الأوزاعي عن الزهري عن علي بن حسين - به -.

فهاك الحديث رأيته أخرجه مسلم، والترمذي، وابن حِبَّان، في: صحاحهم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري -به-.

وصرَّح الوليدُ بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وفيما بين الزهري، وعلي بن حسين، وذلك عند أبي شيبة في كتاب العرش.

وكذلك تابع الوليد مبشر بن إسماعيل، وأبو المغيرة وغيرهما.

وهذه الأمور وغيرها مما لم أذكره بعداً عن التطويل لتشهد شهادة عدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث بالكلية والبتة.

[الحديث السابع والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بمنى رَكْعَتَينِ» .

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٨/٤٥٣٣)، ومسلم في «صحيحه» (١/٤٨٢/٦٩٤)، والسراج في «مسنده» حديث (١٤٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/٣٢٦/٥٤٣٨) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم -به- وبمعناه-.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري مُصرِّحاً بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وذلك عند أبي يعلى عن زهير بن حرب عن الوليد -به-.

وهو إسناد مسلم الذي أخرج به الحديث معنعناً عن الوليد ومع ذلك الوليد لم ينفرد به بل توبع عليه.

١- تابعه عليه مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ١٤٠/٦٢٥٥) قال: ثنا مبشر بن إسماعيل، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم عن أبيه بنحوه مطولاً.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «السنن» (١/٤٢٣/١٥٠٦) و(٢/٧٨/١٨٧٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢/٦٩/٢٣٤٤) كلاهما من طريق الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم — به -.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/٢٨٥/١٥٥٣)، وابن سمعون الواعظ في «أماليه» حديث (١٧٧) كلاهما من طريق هشام بن عمار، عن عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن الزهري عن سالم -به-

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه السراج في «مسنده» حديث (١٤٢٦) قال: وحدثنا الحسن بن عبد العزيز، ثنا بشر بن بكر، قال: أنا الأوزاعي، قال: أخبرني الزهري، قال: حدثني سالم بن عبد الله بن عمر — به -.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢/٦٩/٢٣٤٤) قال: وأخبرني عباس بن الوليد، عن أبيه، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم -به-.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن سويد.

وذلك فيما أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٣٥٨) قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، حدثنا أيوب بن سويد، حدثنا الأوزاعي حدثني ابن شهاب عن سالم - به -.

وكما أنَّ الوليد لم ينفرد به عن الأوزاعي.

فإن الأوزاعي لم ينفرد به عن الزهري فقد تابعه عمرو بن الحارث ومعمر بن راشد.

وبهذا نكون قد حصلنا على براءة الوليد بن مسلم بالكلية من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الثامن والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن المقداد بنِ الأسودِ ﷺ قالَ: «يا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيْتُ رَجُلاً مِنَ الكُفّارِ يُقاتِلُ فَضَرَبَ إِحْدى يَدَيّ بالسّيفِ فَقَطَعَها ثُمّ لاذَ مِنّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ للهِ أَفَأَقْتُلُهُ يا رَسُولَ اللهِ بعد أَنْ قالها ؟ فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا تَقْتُلْهُ» الحديث .

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٩٦-٩٥) قال: وحدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي - ح - .

قال: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج جميعاً عن الزهري بهذا الإسناد .

قلت: أي بالإسناد المتقدم وفيه عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود - به - .

كذا رواه الإمام مسلم في «صحيحه» عن إسحاق بن موسى عن الوليد بن مسلم.

ورواه الحسن بن علي المعمري، عن إسحاق بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله، عن المقداد .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٢٥١/ ٥٩٥)، ومن طريقه

أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/١٦٩/ ٢٧٥) عن الحسن بن علي المعمري، عن إسحاق بن موسى — به — .

كذا رواه إسحاق بن موسى، عن الوليد بن مسلم فيما رواه المعمري عنه.

١- وتابعه يعقوب بن حميد.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» (١٢) قال: حدثنا يعقوب بن حميد، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن — به — .

٢- وكذلك تابع إسحاق بن موسى، دحيم، وهشام بن عمار بمثل ما رواه عن الوليد يعقوب بن حميد .

وذلك فيما أخرجه ابن مندة في «الإيمان» (١/ ٢٠٢/٥٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٥٥/ ٤٧٥٠) عن دحيم فقط كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن - به - .

٣- وكذلك تابع هؤلاء عيسى بن مساور .

وذلك على ما حكاه عنه الإمام الدارقطني في الخامس من «العلل» (٥٠) قال: « فرواه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن — به - ...».

وهؤلاء إسحاق بن موسى، ويعقوب بن حميد، وهشام بن عمار، وعيسى بن مساور، وعبد الرحمن بن إبراهيم الملقب دحيم، كلهم قد اتفقوا على رواية

الحديث عن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن حميد - به -

ورواه أبو الوليد القرشي، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن الخيار، عن المقداد به دون ذكر حميد بن عبد الرحمن، ولا عطاء بين الزهري وعبيد الله .

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «تأريخ بغداد» (٤/ ٢٤١ / ١٩٦٧) قال: أخبرنا عبد الله بن عبد الواحد بن محمد، قال: أخبرنا عمر بن محمد بن علي الناقد، قال: حدثنا عبد الله بن ناجيه، قال: أخبرنا أبو الوليد القرشي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني أبو عمرو الأوزاعي والليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن عمرو الكندي -بنحوه-

كذا رواه أبو الوليد القرشي، ومن تقدم ذكرهم، ومجموعهم: ستة أنفس كلهم يرويه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري لا يدخلون أحداً بينهما!!

واختلفو بعد الزهري فمنهم من أدخل عطاء بين الزهري وعبيد الله.

ومنهم من أدخل حميداً بين الزهري و عبيد الله .

ومنهم من لم يدخل أحداً بين الزهري وعبيد الله كما قد رأيت !

ولكنَّهم كُلُّهم متفقون على عدم ذكر أحد بين الأوزاعي والزهري في روايتهم هذا الحديث عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري هكذا بدون واسطة.

والوليد لم ينفرد به هكذا فقد تابعه جماعة من أصحاب الأوزاعي :

١- منهم أبو إسحاق الفزاري في رواية !

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/١٧٠/ ٢٧٤) قال: حدثنا أحمد بن يوسف، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء، عن عبيد الله، عن المقداد – الحديث –.

وإسناده صحيح، ورجاله ثقات، وفيه متابعة أبي إسحاق الفزاري للوليد بن مسلم كما ترى على ما رواه عنه إسحاق بن موسى كما في «صحيح مسلم» وهي أولى روايات هذا الحديث في هذا الكتاب .

٢-٣-٤ – وكذلك تابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مزيد في رواية! وكذلك عمرو بن أبي سلمة في رواية وبشر بن بكر التنيسي.

وذلك فيما أخرجه ابن منده في «الإيمان» (١/٢٠٤ /٦٠) قال: رحمه الله تعقيباً منه على رواية الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن: هذا حديث وهم من حديث الأوزاعي تفرد به الوليد وعنه مشهور وأخرجه مسلم من هذا الوجه !!

والصواب من حديث الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي –ثم – قال: أنبأ خيثمة بن سليمان، ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرني أبي – ح –.

وثنا محمد بن يعقوب بن يوسف، ثنا أحمد بن عيسى، ثنا عمرو بن أبي سلمة – ح – .

وأنبأ علي بن محمد بن زياد، ثنا محمد بن العباس، ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن المقداد بن الأسود لم يذكر عبيد الله في «الإسناد» .

قلت: كذا قال في بادئ كلامه: «والصواب من حديث الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري عن عطاء — به — » ثم ساق بعد كلامه هذا ما يخالفه من حديث الوليد بن مزيد، وعمرو بن أبي سلمة، وبشر بن بكر إذ كُلُّهم يرويه عن الأوزاعي عنده، عن الزهري مباشرة دون توسيط إبراهيم بن مرة بينهما.

من أجل هذا ظننتُ والظنُّ أكذبُ الحديثِ أنَّ سقطاً وقع في المطبوع وأنَّ الصواب يكون في المخطوط عن هؤلاء عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري.

فَبِتُّ ليلتي قلقاً، وما أنْ أصبحتُ، وتفرَّغت، حتى ذهبت مسرعاً إلى (الجامعة الإسلامية) بالمدينة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التحيَّة ودخلتُ مركزَ المخطوطات وبحثتُ عن مخطوطِ كتابِ «الإيمان» لابن منده فوجدت مخطوطين له الأولى مصورة عن النسخة الظاهرية، والثانية منسوخة عنها ووجدت أحاديث هؤلاء ابن مزيد وابن أبي سلمة وبشر بن بكر في المخطوطين كما قد جاء في المطبوع عنهم .

فعلمت حينها أن باديء كلام الحافظ ابن منده عن الصواب في هذا الحديث لا علاقة له بما ساقه بعده من أسانيد .

ومن هذا الَّذي تقدَّم تيقَّنتُ أيضاً متابعة الوليد بن مزيد، وعمرو بن أبي

سلمة، وبشر بن بكر للوليد بن مسلم على ما رواه عنه إسحاق بن موسى كما في «صحيح مسلم»، ودون إدخال أحدٍ بين الأوزاعي والزهري لا إبراهيم بن مرة ولا غيره .

وكُلُّ هؤلاء أسانيدهم صحَّت إليهم عدا بشر بن بكر ، فإنَّ في الإسناد إليه علي بن محمد بن زياد، وهو التنيسي ومحمد بن العباس، وهو ابن خلف لم أجد لهما ترجمة ويبدو أنهما يصلحان للمتابعة.

بدليل موافقة ما روياه عن بشر بن بكر لغيرهم ممن روى هذا الحديث من أصحاب الأوزاعي عن الأوزاعي عن الزهري هكذا.

وبهذا يكون قد اجتمع عندنا على رواية الحديث عن الأوزاعي عن الزهري دون ذكر إبراهيم بن مرة بينهما خمسة أنفسٍ ،الوليدان ابن مسلم وابن مزيد، وابن أبي سلمة، وبشر بن بكر، والفزاري أبو إسحاق .

هكذا رواه هؤلاء في هذه الرواية .

وخالفهم جماعة آخرون من أصحاب الأوزاعي عنه، عن إبراهيم بن مرة عن الزهري — به — .

ورواه بعضُ من تقدَّم ذكرهم عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري — به — كذلك .

وقد ذكر الإمام الدارقطني بعضها كما في الخامس من «العلل» (٥٠) قال رحمه الله «... ورواه الأوزاعي ،عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري واختلف

عنه فرواه أبو إسحاق الفزاري[١] ،ومحمد بن شعيب[٢]، ومحمد بن عمر[٣]، والوليد بن مزيد[٤]، عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن المقداد لم يذكروا فيه عطاء بن يزيد، واختلف عن الوليد بن مسلم فرواه أبو الوليد القرشي، عن الوليد، عن الأوزاعي والليث بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد لم يذكر عطاء بن يزيد وأسقط إبراهيم بن مرة[٥].

وخالفه عيسى بن مساور فرواه، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد لم يذكر فيه[٦] إبراهيم بن مرة وجعل[٧] مكان عطاء بن يزيد حميد بن عبد الرحمن.

(١) لو قال في رواية لكان أصوب، لأنه رواه عن الأوزاعي عن الزهري دون ذكر إبراهيم بن مرة بينهما أيضاً.

(٢) لم أقف على هذه الرواية !!

(٣) لم أقف على هذه الرواية !!

(٤) كذلك لو قال في رواية لكان أصوب، لأنه رواه بدون ذكر إبراهيم بن مرة في إسناده كذلك على أني لم أرها بين الأسانيد، أعني رواية الوليد بن مزيد عن الأوزاعي، عن إبراهيم ،عن الزهري هكذا بتوسط إبراهيم بن مرة بينهما !!

(٥) أي أبو الوليد القرشي وليس الوليد بن مسلم.

(٦) أي عيسى بن مساور وليس الوليد بن مسلم.

(٧) أي عيسى بن مساور وليس الوليد بن مسلم.

ورواه الفريابي، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري مرسلا عن المقداد .

والصَّحيحُ قول صالح بن كيسان ومن تابعه)) أهـ.

قلت: صالح بن كيسان ومن تابعه رووه عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن المقداد بن الأسود – ذكره الدارقطني عنهم.

والشاهد من ذكر هذه الطرق على الوجه الذي تقدم وإيراد كلام الإمام الدارقطني عنها عدَّةُ أمور:

الأول:– إعلام المحدثين، ومن بالرجال معتنين، أنَّ الوليد بن مسلم ليس هو الوحيد الَّذي لم يذكر إبراهيم بن مرة في إسناده.

بل تابعه الوليد بن مزيد في إحدى روايتيه عن الأوزاعي لهذا الحديث.

وكذلك تابعه أبو إسحاق الفزاري في إحدى روايتيه عن الأوزاعي لهذا الحديث .

وتابعه أيضاً عمرو بن أبي سلمة كذلك، وبشر بن بكر .

الأمر الثاني:– أنَّ الإمام الدارقطني كما تعلم هو أحد المتهمين للوليد بن مسلم بإسقاط الضعفاء من بين الأوزاعي والزهري، ولو كان يرى الوليد قد دلَّس إبراهيم بن مرة في هذا الحديث لبادر بإعلال حديثه بذلك، لاسيما وكلامه كان عنه في «العلل» !!

وغاية ما جاء في كلامه التنبيه على من أسقط إبراهيم بن مرة في إسناده من

الرواة عن الوليد، ومن لم يذكر عطاء بن يزيد، ومن جعل مكانه حميد بن عبد الرحمن ،وكلامه هذا كما ترى ليس فيه إشارة إلى التدليس ولو كان كذلك لما ذكر إسقاط عطاء بن يزيد على ثقته ولما اكتفى أيضا بالاشارة ولصرَّح به ومن ذا الَّذي منعه من ذلك ؟!!

الأمر الثالث:- أن إبراهيم بن مُرة ليس من الضعفاء الَّذين يحتاج الوليد إلى تدليسهم و لم يأت في كلام الإمام الدارقطني والذي اتهم فيه الوليد بن مسلم بالتدليس في كتابه «الضعفاء» و«سؤلات السلمي» له أنَّه كان يدلس إبراهيم بن مرة، بل ذكر أنه كان يدلس عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم المكي وأمثالهما ، وإبراهيم بن مُرة ليس منهم في شيء بل هو صدوق حسن الحديث، و لم يضعف في كتب (الجرح والتعديل) إلَّا في كلام الهيثم بن خارجة مع الوليد بن مسلم، وهي القصة التي من أجل ضعفها شرعت في تصنيف هذا الكتاب.

وقد بَيَّنْتُ ضعفَ سندها في أول الكتاب وسياقي لأحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري ليس إلَّا لبيان ضعف متنها فتنبه .

وهاك هو بادياً كما تراه في هذا الحديث، لأنَّ الهيثم زعم في كلامه أنَّ الوليد ينفرد بإسقاط إبراهيم بن مرة وغيره من بين الأوزاعي والزهري تدليساً.

وكما ترى أن الوليد لم ينفرد بعدم ذكر إبراهيم بن مرة بين الأوزاعي والزهري في هذا الحديث وفي غيره فعلام الملام ؟! وواقع الوليد في حديثه عن

هذا الصنف غير ما جاء عن الهيثم من كلام ، ويحضرني في هذا المعنى قول ذاك الشاعر :

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تر قبلي أسيراً يمانيا

وهؤلاء الهيثم بن خارجة[1] ومن تبعه على قوله كأن لم يرو غير الوليد يسقط إبراهيم بن مرة في حديثه من بين الأوزاعي والزهري!!

ثم لو انفرد وأسقطه في حديث ما ، ما كان لنا ولا لغيرنا اتهام الوليد بتدليسه لأنه حسن الحديث صدوق وقد بينت حاله هذه في رسالة لطيفة سميتها: «الدُّرةُ في بيانِ حالِ إبراهيم بن مُرَّة».

الأمر الرابع: – إنَّ إسقاط إبراهيم بن مرة في حديث الوليد حتماً ليس تدليساً منه، لأنَّه لم ينفرد بإسقاطه بل تابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي كما ذكرت لك وخالفهم آخرون فذكروه ومنهم من ترددت روايته نفسه عن الأوزاعي فتارة يذكره وتارة يسقطه وهذا يدلُّ على أنَّ الحمل في ذكر ابن مرة وفي إسقاطه على الأوزاعي.

وجائز أن يُعتذر له بأنَّه سمعه في القديم بواسطة وفي الجديد بدون واسطة وهذا هو الَّذي سموه بالنزول والعلو ، ونعوذ بك اللهم من تقليد أقوال الرجال فيها والغلو .

الأمر الخامس: إنَّ رواية الوليد للحديث كانت ولا زالت قريرة الإسناد

(١) على فرض صحة الإسناد إليه.

لإدخال مسلم لها في الصحيح! وهي بذلك تُعدُّ عند كثير من المحدثين والباحثين سالمة من التدليس لكون الإمام مسلم أدخلها في صحيحه!

الأمر السادس: قال الحاكم كما في «المشيخة البغدادية» (٢٩/٢/١) عقب الحديث «لم يسمع الأوزاعي من الزهري بينهما إبراهيم بن مرة، وقد رواه هكذا أصحاب الأوزاعي، الفريابي، وعبدالقدوس بن الحجاج، وعمرو بن أبي سلمة».

قلت وهذا الكلام يدل على أن المتهم عندهم في هذا الحديث هو الأوزاعي!

لأنَّ الحاكم قال هذا الكلام عقب رواية الوليد بن مسلم فلو كان هو المتهم ما المانع بأن يقول أسقطه الوليد بن مسلم؟!

وعلى هذه الأمور، والذي عليها الحديث يدور، صحة، وضعفاً، تدليساً ووهماً، على الأوزاعي، وأصحابه، الوليدُ ليس منها في شيء مما رُوي على ألسنتهم، ولن يجدوا والله أعلم تدليساً في رحله من بين أمتعتهم. والله هو الموفق لهذا.

[الحديث التاسع والخمسون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أنسِ بنِ مالك ﷺ قالَ: «قَرَأَ عُمَرُ بنُ الخطّاب ﴿ فَأَنْبَتْنا فِيْها حَباً وعِنَباً وقَضْباً وزَيْتُوناً ونَخْلاً وحَدَائقَ غُلْباً وفَاكِهَةً وأَبّاً ﴾[1] قالَ: هذا كُلّهُ قَدْ عَرَفناهُ، فَمَا الأَب؟! قالَ: وبيَده عُصيّةٌ فَضَرَبَ بها الأَرضَ ثُمّ قالَ: هذا لعمرو اللهِ التّكَلُّفُ فَخُذُوا يا أَيُّها النَّاسُ ما بُيِّنَ لَكُمْ منْهُ فما عَرَفْتُمْ فَاعْمَلُوا بِهِ وما لم تَعْرِفُوا فَكِلُوا عِلْمَهُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» .

بهذا اللفظ أخرجه أبو الفتح بن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» ص (٨٠/ح١٨٢)، وأبو زرعة طاهر بن محمد في «صفوة التصوف» ص (٦٢١/ ح٦٩٩) كلاهما من طريق يحيى بن صاعد، عن عبد الوهاب الوراق أبي الحسن، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري عن أنس—به-.

كذا رواه أبو الحسن عبد الوهاب الوراق، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي بلفظ فكلوا علمه إلى الله عز وجل.

وخالفه علي بن المديني فرواه عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي إلى منتهاه بلفظ «فكلوه إلى ربه» على ما روي عنه!!

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٤٦٨) ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/٦٥١/٦٧٧) قال أخبرنيه أبو طالب محمد بن الحسين بن أحمد بن بكير، أخبرنا مخلد بن جعفر الدقاق، حدثنا محمد بن طاهر بن أبي الدميك، حدثنا علي بن عبد الله المديني، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا

(١) سورة عبس: الآيات ٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-.

الأوزاعي، حدثنا الزهري قال: حدثني أنس بن مالك -به-.

وفي رواية علي هذه صرَّح الوليد فيها بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي والزهري إلى منتهاه.

وهذا يعني أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لأحد.

وكُلُّ من تكلم على هذا الأثر من الأئمة لم يذكروا عن الوليد شيئاً من ذلك.

وإنما أنكروا على علي بن المديني روايته لهذا الأثر بلفظ فكلوه إلى ربه أو إلى خالقه.

لأن معنى ذلك أنَّ القرآن مخلوق.

وحاشا وكلا أنْ يصدر ذلك عن عمر ﷺ أو يثبت عنه ﷺ وأرضاه.

وقد سئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث كما في «العلل» (٢/١٢٠/١٥٣) فقال: «من روى هذا الحديث فكلوه إلى خالقه فقد وهم وقال ما لم يقله أحد من أهل العلم بالحديث فإنَّه لا يُعْرَفُ إلَّا قوله فيه فكلوه إلى عالمه أو كلوه إلى الله عز وجل أو فدعوه».

قلتُ: وفي المسألة كلام للإمام أحمد وغيره ليس هذا موضع بسطه.

والشاهد أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لأحد.

يشهد له بذلك واقع الروايات من جهة، ومن جهة أخرى عدم نكير أهل العلم بالحديث عليه أو اتهامه في هذا الحديث بالتدليس.

[الحديث الستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «لا يَزْنِي الزّانِي حِيْنَ يَزْنِي وهو مُؤمِنٌ، ولا يَسْرِقُ السّارِقُ حِيْنَ يَسْرِقُ وهو مُؤمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِيْنَ يَشْرَبُها وهو مُؤمِنٌ، ولا يَنْتَهِبُ نَهْبَةً ذاتَ شَرَف يَرْفَع المسلمونَ إِلَيْها أَبْصارَهُمْ وهو حِيْنَ يَنْتَهِبُها مُؤمِنٌ» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» حديث (٧١) عن أبي سلمة فقط، وكذلك الكلاباذي في «بحر الفوائد» حديث (١٧٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/٢٦٧/٧١٢٩) و(٣/٢٢٧/٥١٧٠)، وفي «المجتبى» (٨/٣١٣/٥٦٥٩) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٤٨٧/٥٢٠) وابن حبان في «صحيحه» (١/٤١٤/١٨٦) والدارقطني في «العلل» (٩/٣٤٧) وابن منده في «الإيمان» (٢/٥٩٥/٥١٠) وابن حزم في «المحلى» (١١/٢٢٧)، من طريق النسائي وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/٢٤١) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثتهم[1] عن أبي هريرة -به- وبنحوه.

هكذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن ابن شهاب الزهري مباشرة دون توسيط أحد.

(١) عدا رواية الدارقطني وابن عساكر لم يذكر فيها سعيد بن المسيب.

وخالفه عيسى بن يونس في ظاهر رواية البوقي عنه.

وذلك فيما أخرجه تمام في «فوائده» (١/٧١/١٥٤) قال: أخبرنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الأذركي، ثنا أبو جعفر محمد بن الخضر البزاز بالرقة، ثنا إسحاق بن عبد الله البوقي أملى علينا كتابه، ثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري -به غير أنه لم يقل أبو بكر عبد الرحمن، وإنما قال أبو بكر عمرو بن حزم.

وعلى هذا يكون الوليد قد دلَّس قرة فيما بين الأوزاعي والزهري عند من يرى الوليد يفعل ذلك.

ولعمري على هذا المبدأ لا يكاد يسلم راوٍ من التدليس.

نعم لو لم يكن الأوزاعي سمع من الزهري وجاء الوليد راوياً لحديث عن الأوزاعي عن الزهري.

وآخرون رووه عن الأوزاعي بإدخال قرة بين الأوزاعي والزهري لكان التدليس ظاهراً في رواية الوليد.

أمَّا والأوزاعي سمع من ذا وذاك الزهري وقرة فمن الصعوبة بمكان أن نصعد بهذا على هامة التهم، ونرمي الوليد من هناك بالتدليس.

لأنه ربَّما سمع الأوزاعي الحديث مباشرة من الزهري.

وسمعه في أخرى بواسطة قرة بن عبد الرحمن.

وعلى هذا لا تعجل فترمي الوليد بالتدليس لكونه خالف عيسى بن

يونس في هذا الحديث فرواه عنه الأوزاعي دون توسيط قرة.

وهذا على فرض ثبوت الإسناد إلى عيسى بن يونس، عن الأوزاعي عن قرة!!

لا لم يثبت ذلك عن عيسى بن يونس، وأنه رواه عن الأوزاعي ،عن قرة، عن الزهري.

لأن في الإسناد إليه كما ترى أبا جعفر محمد بن الخضر وهو محمد بن علي بن الخضر بن علي البزاز لا تعرف له ترجمة.

وفي الإسناد أيضاً إسحاق بن عبد الله البوفي كذا تصحيف والصواب البوقي.

ترجم له الأمير ابن ماكولا في «الإكمال» (٤٨٤/١)، وابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» (١٨٨/١)، وابن القيسراني في« المؤتلف والمختلف» (١٦٠ /ت٢٠) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٧٢/١)، والذهبي في «المغني» (٥٦٩/٧٢/١) ونقلا عن ابن منده قوله فيه له مناكير.

وعلى هذا لم تثبت رواية عيسى بن يونس هذه لما حوى إسنادها من الضعفاء والمجاهيل.

ناهيك عن نكارتها لمخالفتها رواية محمد بن مهران الرازي عن عيسى بن يونس عن الزهري -به- دون توسط قرة بين الأوزاعي وابن شهاب وقد أخرجها بهذا مسلم في «صحيحه» (٥٧/٧٦/١) وأبو نعيم في «المسند المستخرج

على صحيح مسلم» (١/١٤٥/٢٠١) كلاهما من طريق محمد بن مهران عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري -به-.

وهذه الرواية تدل دلالة واضحة على شذوذ ونكارة رواية البوقي عن عيسى بن يونس التي تقدم ذكرها.

ثم إنَّ توافق الوليد بن مسلم، مع عيسى بن يونس على عدم إدخال قرة بين الأوزاعي والزهري ليؤكد نكارة ما روى البوقي عن عيسى بن يونس.

وليس الوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، هما اللذان رواياه بدون ذكر قرة بين الأوزاعي والزهري، وإنما كلٌّ من رواه فيما وقفت عليه.

٢- وهاك الوليد بن مزيد رواه عن الأوزاعي عن الزهري دون إدخال قرة بينهما.

وذلك فيما أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٩١١)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٢٦٧/٧١٣٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/٢٩/٣٧)، وابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (٦٩)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٣٥) وابن منده في «الإيمان» (٢/٥٩٥/٥١٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٣٥١/٥٣٦٣)، وفي «المدخل إلى السنن» ص(٢٣٨/٣٢٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١/٨٧/٤٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/١٠٢) من طرق عن العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي عن الزهري -به-

٣- وتابع الوليد وعيسى بن يونس متابعة قاصرة أبو المغيرة.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/٢٦٧/٧١٢٧)، وأبو علي الشعراني في «حديثه» (٩٧)، والدارقطني في «العلل» (٩/٣٤٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦٦٧)، وابن منده في «الإيمان» (٢/٥٩٥/٥١٥٠)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦/١٠١٥)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (١/١٤٥/٢٠١) من طرق عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة -به-.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً متابعة قاصرة هقل بن زياد

وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» حديث (١٤٢) و(٧٤٧)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» حديث (١٨٠)، والدارقطني في «العلل» (٩/٣٤٧) وتمام في «فوائده» (١/٧٢/١٥٥) كُلُّهم من طريق سوار بن عمار، عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن سعيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وعروة -به-.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف متابعة قاصرة.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/٢٦٦/٧١٢٦) والدارمي في «السنن» (٢/١٥٦/٢١٠٦) والدارقطني في «العلل» (٩/٣٤٦) من طرق عن محمد بن يوسف، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة -به-.

٦- وتابع الوليد عليه محمد بن كثير المصيصي - متابعة قاصرة -.

وذلك فيما أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٩١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/٢٦٧/٧١٢٨)، والدارقطني في «العلل» (٩/٣٤٧)

وابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (٥١٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» حديث (٥٠٩)، وابن البختري في «فوائده» حديث (١٦) من طرق عن محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد وسعيد وأبي سلمة -به- ، وبعضهم عن حميد وحده.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً الحارث بن عطية -متابعة قاصرة-.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «العلل» (٣٤٧/٩) قال ثنا عبد الله بن أحمد المارستاني، ثنا الحسن بن الصباح البزاز، ثنا الحارث بن عطية، عن الأوزاعي بمثل ما رواه محمد بن كثير.

٨- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو إسحاق الفزاري.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» (١٢٦٨) وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٣٧) والخلعي في «الخلعيات» حديث (٤٩) عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد — به — وفيه زيادة.

٩- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الخرائطي في «مساوي الأخلاق» حديث (٥٠٧) قال: حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، ثنا محمد بن مصعب القرقساني، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة — به - .

وتابع الوليد عليه أيضاً جماعة ذكرهم الدارقطني في «العلل» (٣٤٥/٩-

٣٤٨) و لم يذكروا فيه قرة.

وهناك من روى الحديث عن الزهري تابع فيه الأوزاعي و لم يذكروا فيه قرة فيما بينهم وبين الزهري أيضاً.

والحديث رواه مسلم عن أبي المغيرة بإسناد الوليد بن مسلم، وهذه الأمور كلها شهود عدل على براءة الوليد البتة والكلية من تدليس قرة أو أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الحادي والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ حَلَفَ مِنكُمْ فقالَ: في حَلْفِه باللاتِ والعُزّى، فَلْيَقُلْ: لا إلهَ إلّا اللهُ ومَنْ قالَ لصَاحِبِهِ: تعالَى أُقامِرْكَ فَلْيَتَصَدّق» .

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٦٤٧/١٢٦٨/٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٤٦/٨)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٣٤٠) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن -به-.

١- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٥٦/٢٢٠٦٤/٥)، والترمذي في «الجامع» (١٥٤٥/١١٦/٤)، وأبو علي الشعراني في «حديثه» حديث (٩٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥٩٠٩/٢٧/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٦٦/١٤٨/١) من طرق عن أبي المغيرة عن الأوزاعي -به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً مسكين بن بكير.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٤٦/٤٧٤/٦)، وفي «عمل اليوم والليلة» ص(٥٤٧/ح٩٩١) قال: أخبرنا أحمد بن سليمان،

قال: حدثنا مسكين بن بكير، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري -به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً عمر عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/٦٧٨/٢٠٩٦) قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ثنا عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي -به-

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «معرفة السنن» (١/٢٤٢/٢١٨) قال: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد، قال: أخبرني أبي، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن - به -.

وهذه المتابعات كما تشاهد وأنت شاهد تشهد على براءة الوليد بها من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

ولو كان ثمة شيء من ذلك لما أخرج مسلم حديث الوليد في «صحيحه».

ولأظهر الباقون أيضاً المدلِّس في إسناد الوليد فليت شعري لو كان يفعل ذلك.

وافتقادنا لمن يرويه عن الأوزاعي عن ضعيف عن الزهري أو من ينص من الأئمة على ذلك.

كُلُّ هذه الأمور أدلة وبراهين على براءة الوليد بالكلية من تدليس أحد في

هذا الحديث.

ولا يضرُّ الوليد شيئاً ما أخرجه أبو العباس الأصم في «الجزء الثاني من حديثه» حديث (٢٠) قال: حدثنا عقبة، أخبرني الأوزاعي، قال: بلغني عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن — به —.

كذا رواه عقبة بن علقمة البيروتي، عن الأوزاعي، عن الزهري بواسطة مجهولة في إسناده.

ولعلَّ هذا الحديث وغيره مما هو على شاكلته من حديث الأوزاعي يكون مما وقع للأوزاعي بواسطة ثم لقي الأوزاعي الزهري وقد سجَّل تلك الأحاديث فسئله عنها فحدثه بها.

أو يكون هذا من تدليس الأوزاعي.

ولا يمكن اتهام كل من روى عنه هذه الأحاديث بدون واسطة بالتدليس أو الوهم، أو غير ذلك لأنَّ الأوزاعي كثر في حديثه هذا حتى إنك تجد في بعض حديثه ما يرويه جماعة عنه بواسطة، وآخرون بدون واسطة فلو اتهمنا من لم يروه بالواسطة بالتدليس أو الوهم لما سلم لنا أحد من أصحاب الأوزاعي من التدليس فتأمل!!!

وهذا الحديث كذلك لو تنطعنا لاتهمنا الوليد بن مسلم بالتدليس فيه على أنَّ حديثه رواه مسلم وغيره .

وكذلك لاتّهمنا أبا المغيرة بالتدليس فيه على أنَّ حديثه أخرجه البخاري وغيره.

وكذلك اتهمنا مسكين بن بكير، وعمر بن عبد الواحد، والوليد بن مزيد فكلٌّ قد تابع الوليد عليه كما رأيت وخالفهم عقبة بن علقمة البيروتي وهو بهذه المخالفة ليس واهماً ولا مخطئاً لأنَّ الأوزاعي تردد منه هذا العمل، فما على غيره لوم بأنَّه أدّى ما احتمل.

وأظنَّ واللهُ أعلم أنَّ الواسطة في هذا الحديث بين الزهري والأوزاعي فيما حدَّث به عقبة عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري – الحديث– أنَّهُ – يونس بن يزيد لأنه رواه عن الزهري.

والأوزاعي كثيراً ما يُدخل بينه وبين الزهري يونس بن يزيد، لذا آمل أنْ يكون هو الواسطة المشار إليها في حديث عقبة عنه.

وفي كُلِّ هذه الأحوال، وفي جميع هذه الأقوال الوليد بريء من التدليس في هذا الحديث اللهمَّ فاشهد.

[الحديث الثاني والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن سعيدِ بنِ المسيب مرسلاً قالَ: وُلِدَ لأَخي أَمِّ سَلَمةَ غُلامٌ فَسَمّوهُ الوليدَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ جَعَلتُمْ تُسَمُّونَ بِأَسْماءِ فَرَاعِنَتِكُمْ، إِنَّهُ سَيكونُ في هذهِ الأُمَّةِ رَجُلٌ يُقالُ لَهُ الوليدُ هو أَضَرُّ على أُمَّتي مِنْ فِرْعَونَ على قَومِهِ» .

أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/١٣٣/٣٢٨)، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٣٤٩)، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٥٠٥)، وكذلك ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٦٣/٣٢٢) من طرق ثم كلهم عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب -به- مرسلاً .

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه على هذه الرواية ! جماعة:

١- منهم إسماعيل بن عياش في رواية .

وذلك فيما أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٢/٧٩٥-٧٩٦/ ٨٠٤) قال: حدثنا إسماعيل بن إسماعيل، ثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن الزهري، عن ابن المسيب بنحوه مرسلاً

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الهقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/٣٢٢) قال: فأخبرناه أبو بكر وجيه بن طاهر، أخبرنا أبو حامد أحمد بن الحسن، أخبرنا محمد

بن عبد الله بن حمدون، أخبرنا أبو حامد بن الشرقي، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا الحكم بن موسى، حدثنا هقل، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب -به- مرسلاً.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر التنيسي .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٠٥/٦) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٣/٦٣) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا سعيد بن عثمان التنوخي، حدثنا بشر بن بكر قال: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني سعيد بن المسيب -به- مرسلاً .

كذا رواه بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري إلى منتهاه مُصَرِّحاً فيه بالتحديث .

قال الحافظ في «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» ص(١٣) «...وفي تصريح بشر بن بكر عن الأوزاعي بأنَّ الزهري حدثه به ما يدفع تعليل من تعلله بتدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية ..».

قلت: حتى ولو لم يُصرِّح بشر بن بكر في روايته بالتحديث فيما بين الأوزاعي والزهري، فإن الوليد بن مسلم تبرأ ساحته من التدليس لمجرد متابعة بشر بن بكر وأمثاله للوليد بن مسلم حتى ولو عنعنوا في إسناده.

وذلك لأن من لم يتهم بتدليس كبشر بن بكر تحمل عنعنته على السماع.

ولهذا لا معنى للتصريح بالتحديث أو عدمه في حديث هذا الصنف.

وعليه فالوليد بن مسلم بريء من التدليس في هذا الحديث لمتابعة بشر بن بكر،والهقل بن زياد، وإسماعيل بن عياش له على ما روى .

ومجموع هذه المتابعات على ما في بعضها من ضعف يشدُّ بعضها بعضاً لترقى وتصلَ بأنَّ للحديث أصلاً عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب — به مرسلاً -.

والأهم من هذا في الشهادة على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناده أنَّ أحداً من هؤلاء أو غيرهم ممن روى الحديث عن الأوزاعي لم يذكر ضعيفاً بين الأوزاعي والزهري أو في بقية السند.

وغاية ما وجدوا بعد بحثهم، وما اجتمع لهم من حفظهم عن بعضهم، أنَّه يرويه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد عن أبي هريرة - به — مرفوعاً[1].

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» بهذا عن الوليد بن مسلم (٤/٥٣٩/٨٥٠٩٠)
قال: أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد المسيب، ثنا نعيم بن حماد ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي — به -.
قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/٥٨٠): «وعندي أن ذكر أبي هريرة فيه من أوهام نعيم».
قلت: بل هو ممن دونه من محمد بن المؤمل، أو الفضل بن محمد، وإلا فنعيم بن حماد رواه عن الوليد بن مسلم في كتابه «الفتن» عن الأوزاعي بدون ذكر أبي هريرة فيه، كما رواه الآخرون عن الوليد بن مسلم، وقد تقدم تخريجها فراجعها.

وبعضهم قال: عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب به مرفوعاً أيضاً[١].

وهذه الروايات كُلُّها كما ترى لا تعني اتهام الوليد بالتدليس لا من قريب ولا من بعيد.

قال الحافظ في «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد »ص(١٣) «وفي تصريح بشر بن بكر عن الأوزاعي بأن الزهري حدثه به ما يدفع تعليل من تعلله بتدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية، وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلة أن ذكر عمر فيه لم يتابع عليه».[٢]

قلت: وغاية ما ظهر في إحدى الروايتين عن الوليد بن مسلم في إسناده أنَّ ذكر أبي هريرة لم يتابع عليه.

أقول هذا ما انتهى علم القوم عليه، وما توصلوا إليه.

قال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١٨٦/١٥٩/٢) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: «يرويه الأوزاعي واختلف عنه فرواه إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي عن

(١) أخرجه بهذا عن إسماعيل بن عياش الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٩/١٨/١) والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٦٥٥) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٠٨/١-٣٥٣) وفي «المنتظم» (٢٤١/٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٢/٦٣) من طرق عن إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، عن عمر بن الخطاب ﷺ – به – مرفوعاً.

(٢)- وقال في «النكت» (٤٥٨/١) «وقد صرَّحت رواية بشر بن بكر بسماع الأوزاعي له من الزهري فأمن ما يخشى من أنَّ الوليد بن مسلم دلس فيه تدليس التسوية».

الزهري، عن ابن المسيب عن عمر.

وغيره يرويه عن الأوزاعي ولا يذكر فيه عمر وهو الصواب» أ هـ.

هكذا لم أجد أحداً من المتقدمين، ولا المتأخرين، من نصَّ على تدليس الوليد في هذا الحديث سوى من ذكرهم وأبهمهم الحافظ ابن حجر في «القول المسدد» من أنَّ قوماً أعلّوه بتدليسِ الوليد!!

وأظنُّ والله أعلم أنَّ عنعنة الوليد كانت هي العلة عندهم وليس تيقن التدليس منه في هذا الحديث.

نعم هو هذا الذي قصدوه، وإلا فأين تلك الواسطة التي دلَّسها الوليدُ لم تظهر في روايات الآخرين كالهقل بن زياد، وإسماعيل بن عياش وبشر بن بكر ومحمد بن كثير[1] ؟!!.

وكذلك أين هم ؟!! لم ينصوا على من دلَّسه الوليد في هذا الحديث.

إذن لا تدليس من الوليد وإنما هو احتمال التدليس منه.

وعلى هذا فالوليد براءٌ البتة من كُلِّ تلك الظنون والشكوك.

(١) أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٢/٦٣) من طريقه عن الأوزاعي عن الزهري به معضلاً هكذا .

[الحديث الثالث والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «كَيفَ أَنتُمْ إذا نَزَلَ فِيكُم ابنُ مريمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/١٣٧/١٥٥) وأبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (١/٢٢٠/٣٩٤) كلاهما من طريق زهير بن حرب، عن الوليد بن مسلم، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب عن نافع مولى أبي قتادة -به-.

ورواه الوليد أيضاً عن الأوزاعي، كما رواه عن ابن أبي ذئب بالإسناد نفسه.

وذلك فيما أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» (١٥/٢١٣/٦٨٠٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/٥٠٠) كلاهما من طريق دحيم عنه، عن الأوزاعي، عن الزهري -به-.

١- وتابع الوليد بن مسلم الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٩٩/٣١٥) وابن منده في «الإيمان» (١/٥١٥/٤١٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/٥٠٠) وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/٤٠) كلهم من طريق العباس بن الوليد، عن أبيه الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن الزهري -به-

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه ابن منده في «الإيمان» (١/٥١٥/٤١٣) وابن حجر في «التغليق» (٤/٤٠) من طرق عن محمد بن يوسف عن الأوزاعي عن الزهري -به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٩٩/٣١٥) وابن منده في «الإيمان» (١/٥١٥/٤١٣) وأبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» (١٤٧) وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/٤٠) من طرق عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً عقبة بن علقمة.

وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» حديث (٢٢٦١) ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦/١٢٣٢/٦٨٣)، قال حدثنا علي بن سهل، قال: وحدثنا الحارث بن سليمان الرملي، قال: حدثنا عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي -به-.

وللحديث طريق آخر.

أخرجه عبدالملك بن حبيب في أشراط الساعة وذهاب الأخيار (٣٦) عن الأوزاعي عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب بنحوه.

هكذا رواه عبدالملك كما رواه الآخرون دون ذكر أحد بين الأوزاعي والزهري غير ابن أبي ذئب.

وهذه المتابعات كُلُّها تشهد للوليد شهادة عدل بالبراءة من التدليس.

وحتى من تابع الأوزاعي عن الزهري تنفع رواياتهم الوليد وتشهد له بالبراءة أيضاً من التدليس.

وما ذاك إلا لأن رواياتهم خلت من ذكر ضعيف فيما بينهم وبين الزهري.

ثم إن من تعرض للكلام على الحديث فيما اطلعت عليه، لم يذكروا تدليساً للوليد في هذا الحديث.

والوليد بهذا يكون بريئاً ومعافى من مرض التدليس الذي نسب إليه وألصق به، و لم يفش فيه والله هو الشافي المعافي.

[الحديث الرابع والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما قال: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ صامَ في مَخرجِهِ ذلكَ حتى بَلَغَ الكَدِيدَ فَأَفطَرَ وأَفطَرَ النَّاسُ» .

أخرجه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (١٠/٣٦٤) قال: أنبأنا أبو الحسن علي بن الحسن الموازيني، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن سلامة بن يحيى الأبار، أخبرنا عبد الرحمن بن الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائي، قالا: أخبرنا أبو القاسم السميساطي، أخبرنا عبد الوهاب الكلابي، حدثنا أبو الحسن بن جوصا، حدثنا بكار بن عبد الله بن نسر، ويزيد بن محمد بن عبد الصمد، قالا: حدثنا محمد بن عائذ، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا أبو عمرو الأوزاعي، ومالك بن أنس عن ابن شهاب، الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود -به-.

قال: وأخبرنا أبو الحسن الفقيه، وأبو القاسم الخضر بن حسين بن عبدان، أنبأ أبو القاسم بن أبي العلاء، أخبرنا أبو محمد بن أبي نصر، أنبأنا أبو القاسم بن أبي العقب، أنبأنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم بن بسر، حدثنا محمد بن عائذ فذكره بإسناده مثله.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، ومالك بن أنس كما هو ظاهر هذه الروايات، و لم أجد من تابعه عليه عن الأوزاعي.

وإنما وجدت من تابعه عليه عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزهري -به-.

تابعه عليه عبد الله بن يوسف، والشافعي، وعبد الله بن وهب، ومعن بن زائدة، وجماعة كثيرون.

وكذلك أخرج الحديث الإمام مالك بنفسه في موطئه.

فالحديث ثابت عنه وهذا يعني أنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً فيما رواه عنه.

وإذا كان كذلك، فهذا يعني أيضاً أنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً فيما رواه عن الأوزاعي.

لأنَّ الإسناد الذي روى به الحديث عن الأوزاعي هو الإسناد الذي روى به الحديث عن مالك.

فإن كان متهماً بشيء فعن الرجلين مالك والأوزاعي، وإن كان بريئاً من شيء فكذلك عن الرجلين مالك والأوزاعي.

نعم هو لم يتابع عن الأوزاعي ولكنه أيضاً لم يخالف فيما روى عنه.

ثم إنَّ الوليد فيما زعموا عن الهيثم بن خارجة -كان يعمد إلى أحاديث ضعيفة فيقويها بإسقاط الضعفاء، إنبالاً للأوزاعي!!

ولذا قال له الهيثم بن خارجة فإذا أسقطت أنت هؤلاء الضعفاء وصيرتها عن الأوزاعي ضعف الأوزاعي.

وحديثنا هذا ليس من هذا الصنف من تلك الأحاديث.

بل هو من الأحاديث التي يرويها الثقات عن الثقات إلى منتهاه.

فأي ضرورة بعد هذا تستدعي من الوليد التدليس والحديث محفوظ عن الزهري من رواية الثقات عنه.

وبعدكُلِّ هذا الذي تقدَّم، فالوليد براءٌ البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الخامس والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن مَجْمعِ بنِ جاريةَ ﷺ قالَ: سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «يَقتُلُ ابنُ مريمَ الدَّجَّالَ بباب لُدْ» .

أخرجه أبو الفضل السلمي في «حديث موسى بن عامر المري» (١١٩/ ح٣٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٤٧/٥٠٨) من طريق أبي عامر موسى بن عامر المري، عن الوليد بن مسلم، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن الزهري، عن مجمع بن جارية، عن أبي هريرة بنحوه.

قال ابن عساكر عقب الحديث: «هكذا وقع في هذه الرواية خطأ فاحش في موضعين.

الأول: أنه جعل الحديث من مسند أبي هريرة، وهو من مسند مجمع بن جارية، وله صحبة بلا خلاف.

الثاني: أنه أسقط منه من بين الزهري ومجمع رجلين، فإنه يرويه الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن عمه مجمع بن جارية».

قلت: وأنت لعلك إذا علمت أن أحد الساقطين في إسناد الوليد مجهول لا يعرف وهو عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة تظنُّ بالوليد سوءاً وأنَّهُ أسقطه تدليساً بين الزهري ومجمع بن جارية.

وربما قويت الشبهة عندك وازددت تعلقاً بها إذا علمت أن أصحاب الأوزاعي خالفوا الوليد فرووه عن الأوزاعي عن الزهري بذكر ذاك المجهـــول بين الزهري ومجمع بن جارية.

فقد روى الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٤٣٠/١٥٥٠٦) قال: حدثنا محمد بن مصعب، قال: ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة، عن عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمع بنحوه.

١- وتابع محمد بن مصعب بهلول بن حكيم.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/٤٤٤/١٠٧٨)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن سلم الرازي، ثنا أبو كريب ثنا بهلول بن حكيم، عن الأوزاعي عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن ثعلبة -به-.

٢- وتابع محمداً عليه الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٤٧/٥١١)، قال: فأخبرنا بها أبو الحسن الفقيهان، قالا: أنبأ أبو العباس بن قبيس، أنبأ أبو محمد بن أبي نصر، أنبأنا خيثمة بن سليمان، أنا العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، حدثنا الأوزاعي -به-.

٣- وتابع محمداً عليه عباد بن جويرية.

وذلك فيما أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/١١٢/١٠٧٨) قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، نا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، نا عباد بن جويرية، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة -به-.

٤- وتابع محمد بن مصعب عليه أيضاً عقبة بن علقمة.

وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» حديث (٢٢٦٤) قال: نا علي، نا الحارث، نا عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن ثعلبة — به -.

هكذا رواه أصحابُ الأوزاعيِّ، وكذلك كُلُّ من تابع الأوزاعي عليه من أصحاب الزهري، يذكرون في أسانيدهم عبيد الله بن ثعلبة الأنصاري عدا الوليد بن مسلم لم يذكر هذا الرجل فيما بين الأوزاعي والزهري.

وليت شعري لو ثبت الإسناد إليه لسارع لاتهام الوليد فيه بالتدليس المتسرعون!!

بيد أنه لم يثبت عنه هذا الإسناد، لأنه من رواية أحمد بن عبد الله بن نصر أبي الفضل السلمي، وهذا لم يوثقه أحد فيما أعلم.

وقول الذهبي فيه: الشيخ الجليل مسند دمشق [١] لا يعني توثيقاً له[٢].

وعلى فرض ثبوت الإسناد إلى الوليد بن مسلم، فإنه يستبعد أن يحمل إسقاط عبيد الله بن ثعلبة منه في الإسناد على وجه التدليس.

لأنَّ الوليدَ حدَّثَ بهِ على ما سمعه يظهر ذلك من سقوط رجلين في إسناده الأول مجهول والآخر ثقة.

(١) «السير» (١٥/٣١٠/١٥٠).

(٢) لأن كثيراً من المحدثين كانوا مسندين ومكثرين من الحديث، ومع ذلك كانوا فيه ضعفاء لكثرة وهمهم وخطأهم وغير ذلك من أسباب الضعف في الحديث.

فلو كان السقط من الوليد وأراد تدليساً به لأسقط المجهول وأثبت الثقة.

وهذا يدلُّ على أنَّ الوليد لم يُرِدْ تدليساً من السقط الوارد في الإسناد وإنما شيء سمعه من الأوزاعي فأدّاهُ كما تلقّاهُ.

ثم إن الوليد فيما زعموا عنه كان ينبل الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء فمن الذي فرط سبحة التدليس عليه إلى شيوخ شيوخه عدا المتأخرين؟!

وإلا فالمتقدمون على ما روي عنهم لم يكونوا يرون الوليد يدلس عن شيوخ شيوخه وإنما يُدلِّس شيوخ الأوزاعي الضعفاء ليجله من الرواية عنهم.

وعليه لو عُرِضَ عليهم هذا الحديث لم يكن ليحكموا على الوليد فيه بالتدليس لأنه ليس على شرطهم في اتهام الوليد وذلك لو صحَّ إليهم ما نُسب لهم .

وثمة أمر ثالث يستبعد التدليس عن الوليد في هذا الحديث، ويعود باللائمة على الزهري فيه بالاضطراب أو شيء من ذلك لكونه اختلف عليه في إسناد هـــذا الحديث.

ولهذا الأمر تفطن كثير من الذين تعرضوا لتخريج الحديث أو الكلام عليه وقالوا: إن الزهري اختلف عليه في إسناد هذا الحديث.

وفي مقابل هذا لم أر أحداً اتهم الوليد في هذا الحديث بتدليس عبيد الله بن ثعلبة أو غيره.

ولهذا كنْ على حذرٍ من أنْ تتجاوز أقوالهم، أو تتعدى أفهامهم ، إلاَّ بدليل عندك فيه برهان، ولك عليه أمثلة وبيان ، وهيهات لك على الوليد ذلك بالتدليس، في هذا الحديث.

[الحديث السادس والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رَسُول اللهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الجمُعَةَ ثَلاثاً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ يَكونُ لهُ طَبْعٌ على قَلبِهِ» .

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/٤١٣/٤٦٤)، قال أخبرنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن من سمع أبا هريرة -به- مرفوعاً.

هكذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن الزهري.

وفيه إبهام الواسطة التي بين الزهري وأبي هريرة، وفيه أيضاً عنعنة الوليد فيما بين الأوزاعي والزهري، وهي مكمن اتهام الوليد بالتدليس عند من توهم فيه ذلك.

نعم أقول توهموا فيه ذلك ، ولعمري لهو بريء من تلك المهالك.

فقد تابع الوليد بن مسلم على عدم ذكر أحد بين الأوزاعي والزهري صنوه وسميه الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه يعقوب الفسوي في« المعرفة والتاريخ» (٢/٢٢٧ -٢٢٨) قال حدثني العباس بن الوليد بن مزيد، قال أخبرني أبي، عن الأوزاعي أنه كتب إلى عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان -نصيحة-، قال فيها الأوزاعي: وحدثني الزهري، عن أبي هريرة،« أنه من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر طبع

على قلبه».

هكذا رواه الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي هريرة مباشرة!!.

في الحين الذي يرويه الوليد بن مسلم، عن أدنى ريبة للتدليس في إسناده.

فقد رواه كما رأيت عن الأوزاعي، عن الزهري، عن من سمع أبا هريرة.

ولو كان الوليد بن مسلم رواه على ما رواه الوليد بن مزيد لسارع المتعجلون باتهامه بالتدليس في هذا الحديث، ولقالوا: إن الوليد بن مسلم لم يسقط تلك الواسطة التي نوه بها الوليد بن مزيد إلا تدليساً بعد أن علم ضعفها.

فيا كم ظُلِمَ الوليدُ بنُ مسلمٍ؟! وهو بريء كما ترى.

[الحديث السابع والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أنسِ بنِ مالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وعلى رَأسِهِ المِغْفَرُ»[1]

أخرجه الحنائي في «فوائده» حديث (٣١)، وتمَّام في «فوائده» (١/٣٤٧-٨٩٢/٣٤٨) ومن طريقه ابن أبي العقب في «فوائده» حديث (١٢٢)، وكذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/٣١٢) من طرق عن هشام بن خالد، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري عن أنس -به.

قال ابن عساكر عقب ما ذكر الحديث في ترجمة علي بن خلف الصرار (٥٤/٣١٢): كذا قال وهو وَهْمٌ وصوابهُ الوليد عن مالك عن الزهري.

وقال الحنائي عقب الحديث : «هذا حديث غريب من حديث أبي عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن أبي بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري: عن أنس بن مالك عنِ النَّبِيِّ ﷺ، وإنما يحفظ عن مالك عن الزهري عن أنس ، ثم ذكر الحديث ، وقال: ورواه عن مالك الأوزاعي وابن جريج ومعمر وغيرهم من الأئمة ...».

قلتُ: رواه أيضاً كما رواه الوليد محمد بن مصعب عن الأوزاعي.

(١) في فوائد الحنائي « وعلى رأسه عمامة سوداء »!

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «تأريخ بغداد» (٢/٢٠٦/٦٣٨)، قال: أخبرني الحسن محمد بن الخلال، قال: نا علي بن عمرو بن سهل الحريري، قال: نا محمد بن الحسن بن مقسم من أصل كتابه، قال: نا أبو السري موسى بن الحسن بن أبي عباد، قال: نا محمد بن مصعب القرقساني، قال: أنبأنا الأوزاعي، عن الزهـــري -به- كما رواه الوليد.

كذا رواه محمد بن مصعب واعترض الخطيب على هذه الرواية قائلاً: «وقد وهم محمد بن مصعب، فقد رواه علي بن الحسن بن عبدويه الخزار عن ابن مصعب عن مالك بن أنس بنحوه».

قلت: وهذا عين انتقاد ابن عساكر على رواية الوليد لهذا الحديث عن الأوزاعي فيما تقدم ذكره.

ويرون أن المحفوظ عن الوليد وابن مصعب في هذا الحديث روايته عن الأوزاعي، عن مالك، عن الزهري، عن أنس.

وبهذا الإسناد رواه مؤمل بن الفضل، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن مالك عن الزهري — به —

وذلك فيما أخرجه أبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» (٥٠) قال: أخبرنا أبوالفتح إسماعيل بن الفضل المقري، أنا محمد بن أبي الحسن الكاتب، أنا علي بن عمر الحافظ، ثنا أبو محمد عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن الواثق بالله ثنا عبدالله بن إسحاق الخطيب، ثنا إبراهيم بن محمد الصفاء، ثنا مؤمل بن الفضل — به — .

وتابعه محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي — به —.

وذلك فيما أخرجه أبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» (٥١) قال: أخبرنا الحسن بن أحمد المقري إذناً أنَّ أبا نعيم حدثهم، ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطي، ثنا الحسين بن أحمد بن عثمان، ثنا عباس الترقفي، ثنا محمد بن كثير، ثنا الأوزاعي، عن مالك، عن الزهري، عن أنس — به —.

وإذا تأملت طرق الحديث عرفت صحة وقول الخطيب وابن عساكر وصدقها فيه.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث.

ولو كان ثمة شيء من ذلك لنصَّ عليه ابن عساكر، أو الخطيب، أو الحنائي في إسناد الحديث.

وإنما اتهم الخطيب كما رأيت محمد بن مصعب بالوهم فيه.

واتهم ابن عساكر كما رأيت الراوي عن الوليد بالوهم فيه.

فلا تدليس من الوليد والحمد لله على توفيقه.

والمسقط في كُلِّ هذه الأحوال، وفي جميع هذه الأقوال؛ هو الإمام مالك الإمام المشهور الثقة العدل.

فالوليد وغيره وإنْ سقط في إسنادهم الإمام مالك لا يُظنُّ بهم تدليساً بإسقاطه ومن ذا يُدلِّس مالكاً وعلى ماذا يدلسه؟!!

[الحديث الثامن والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ عنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «إذا نادى المنادي أَدْبَرَ الشَّيْطانُ ولهُ ضُراطٌ، فإذا قُضِيَ أقبَلَ، فإذا ثُوِّبَ بها أدْبَرَ، حتى يَخطُرَ بَيْنَ الرَّجُلِ وقَلبِهِ يقولُ: اذكُرْ كذا وكذا لَما لَمْ يَكُنْ يَذكُرُ حتى لا يَدْرِي أَثَلاثاً صَلَّى أمْ أَرْبَعاً، فإذا لَمْ يَدْرِ أَثَلاثاً صَلَّى أمْ أَرْبَعاً فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وهو جالِسٌ» .

أخرجه السراج في «مسنده» حديث (٨٥) قال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: أنا الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة - به -.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة في رواية محمد بن الصباح عنه.

وتابعه هشام بن عمار، ومؤمل بن الفضل متابعة قاصرة فروياه عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن أبي كثير هكذا مجتمعين عن أبي سلمة - به -.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢٢/٣٨) قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن الموازيني، أنا أبو القاسم علي بن الفضل بن الفرات، أنا عبد الوهاب الكلابي، نا أحمد بن عمير بن يوسف نا عثمان بن خراز، نا مؤمل بن الفضل، وحدثني هشام بن عمَّار، قالا: نا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري ويحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة - به -.

كذا رواه الوليد عن الأوزاعي، عن الزهري، ويحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة - به -.

١- وتابع الوليد بن مسلم على روايته عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/١١٩٦/٣١١١) قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة - به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً على روايته عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» حديث (١٢٤١)، والسراج في «مسنده» حديث (٨١) من طرق ثم كلاهما عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن، يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة - به -.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي، عن الأوزاعي، عن يحيى ،بن أبي كثير، عن أبي سلمة - به -.

وذلك فيما أخرجه أبو أمية الطرسوسي في «مسنده» حديث (٤) قال: حدثني يحيى، ثنا الأوزاعي، ثنا يحيى بن أبي كثير: حدثني أبو سلمة - به-

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة - به -.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٢٠٧/٢٣٧٤) حدثنا أبو بكر، قال: نا محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن، أبي سلمة -به-.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة - به -.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/٣٩٢/٥٩٩٣) قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الدروقي، حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير - به -.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة - به -.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/١٦٦/١٢٤٧) قال: وحدثنا أبو الحسين أحمد بن عمر بن سهل العسكري، ثنا إبراهيم بن حرب، ثنا علي بن بحر، ثنا عيسى بن يونس، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير -به-.

كذا رواه هؤلاء كُلُّهم دون ذكر ضعيف بين الأوزاعي، و يحيى بن أبي كثير.

وهذا يدلُّ على نظافة الإسناد من وجود ضعيف يروي عنه الأوزاعي هذا الحديث.

وقد نظرت في تعليقات المخرجين لهذا الحديث، و لم أجد من ذكر في طرقه ضعيفاً بين الأوزاعي والزهري، أو بين الزهري ومن رواه عنه إلى منتهاه.

أو بين يحيى بن أبي كثير ،والأوزاعي، أو بين يحيى ومن روى عنهم هذا الحديث إلى منتهى الإسناد.

وهذه الأمور تشهد شهادة عدل على براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث.

[الحديث التاسع والستون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: «حَذفُ السَّلامِ سُنَّة» .

هذا الحديث من الأحاديث التي اتهم فيها الوليد بن مسلم عموماً.

لأنَّه من أحاديث الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري.

والوليد بن مسلم كان قد اتهم بتدليس قرة بن عبد الرحمن بين الأوزاعي والزهري[1].

بيد أن الوليد بن مسلم لم يكن كذلك، وسترى أنَّه روى الحديث بذكر قرة بين الأوزاعي والزهري كما رواه الآخرون من أصحاب الأوزاعي ودونك البيان.

فقد أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٥٣٢/١٠٨٩٨)، وأبو داود من طريقه في «السنن» (١/٢٦٣/١٠٠٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/ ١٤٩/١٧٢)، والعجلي في «معرفة الثقات» (٢/٤٣٣/٢٢٧٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٣٨٢/٧٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/٣٥٥/٨٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/١٠٢) كلهم من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً.

(١) كما جاء في كلام الهيثم بن خارجة مع الوليد بن مسلم.

٢- كذا رواه محمد بن يوسف عن الأوزاعي وتابعه عليه ابن المبارك.

وذلك فيما أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢/٩٣-٢٩٧/٩٤)، والطوسي في المستخرج عليه «(مختصر الأحكام)» (٢/١٧٠-١٤٨/١٧١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٣٦٢/٧٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٨٠/٢٨١٥) كلهم من طريق عبد الله بن المبارك بالإسناد السابق.

٣- وتابع محمد بن يوسف عليه أيضاً هقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢/٩٣-٢٩٧/٩٤)، والطوسي في مختصر الأحكام «المستخرج على الترمذي» (٢/١٧٠-١٤٨/١٧١) قال: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا عبد الله بن المبارك، وهقل بن زياد، عن الأوزاعي -به- موقوفاً.

٤- وتابع محمد بن يوسف عليه أيضاً عيسى بن يونس.

وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٣٦٢/٧٣٥) قال: أنا أبو طاهر، نا أبو بكر، حدثنا أبو عمار، نا عيسى بن يونس -به-.

٥- وتابع محمد بن يوسف عليه أيضاً عمارة بن بشر المصيصي.

وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٣٦٢/٧٣٥) قال: أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، حدثناه علي بن سهل الرملي، حدثنا عمارة بن بشر المصيصي عن الأوزاعي -به-.

٦- وتابع محمد بن يوسف عليه أيضاً أبو إسحاق الفزاري.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٢/٥٧) قال: أخبرنا أبو طاهر بن الحنائي، أنا أبو القاسم السميساطي وابن الفرات، قالا: أنا عبد الوهاب الكلابي، نا أبو الحسن بن جوصا، حدثني محمد بن إبراهيم، نا أبو صالح الفراء، أنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي -به- مرفوعاً.

٧- وكذلك تابعه أبو المغيرة.

وذلك فيما أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٦٩٤/٩٢٩/١) قال: أخبرنا أبو الحسن الشيرزي، أنا زاهر بن أحمد، أنا أبو بكر محمد بن سهل القهستاني، نا محمد بن عوف الطائي، نا أبو المغيرة، نا الأوزاعي، عن قرة عن الزهري، عن أبي سلمة —به -.

٨- وكذلك تابع محمد بن يوسف عليه محمد بن كثير المصيصي.

٩- وكذلك تابعه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة قوله لم يتجاوز به.

وذلك فيما حكاه الدارقطني في «العلل» (٩/٢٤٤-٢٤٥/١٧٣٦).

قلت: وهذا يدل على بطلان تلك الدعوى التي تنسب إلى الهيثم بن خارجة بأن الوليد كان يُدلِّس قرة، وإبراهيم بن مُرَّة؛ بين الأوزاعي وشيوخه.

فهاك هو يذكر قرة كما قال الدارقطني، فليت شعري من يُصدِّق بعد هذا ما قيل عنه وواقع حديثهُ يكذِّبه ؟!

[الحديث السبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن ابن عباس ﷺ قال: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِشاة مَيْتة، قالَ: هَلاَّ اسْتَمْتَعْتُمْ بِجِلدِها، قالوا يا رَسُولَ اللهِ: إنها ميتة قال إِنَّما حُرِّم أَكْلُها».

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٢٨٢/٩٨/٤)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٧٥/١٣٠/١) من طرق ثم كلاهما من طريق دحيم، عن الوليد بن مسلم، قال حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله —به— عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنهما .

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي بالتحديث، وبالعنعنة فيما بين الأوزاعي والزهري !

وهذا المفرق يُخشى من تدليس الوليد فيه عند من يعتقد فيه ذلك.

بيد أنَّ هذا التَّخوف زال بفضل الله عن الوليد، وذلك بمتابعة من تابعه بمثل ما رواه دون ذكر ضعيف بين الأوزاعي والزهري بل إلى منتهى الإسناد.

١- فقد تابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه هقلُ بنُ زيادٍ .

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤١٩/٣٠٨/٤) قال: حدثنا الحكم بن موسى، عن هقل، قال: سمعت الأوزاعي، حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله — به — .

٢- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً الوليدُ بنُ مزيد .

وذلك فيما أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٨٠٥/١١٨١) قال: وحدثنا العباس بن الوليد العذري، قال: أخبرني أبي، قال: سمعت الأوزاعي، قال: حدثني ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله — به — .

٣- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص(١/ح٨٦) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: ثنا الربيع بن سليمان، قال: ثنا بشر بن بكر، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري عن عبيد الله بن عبد الله — به — .

٤- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً شعيب بن إسحاق .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٤٢٨/١٠٣٩) قال: حدثنا أبو عامر محمد بن إبراهيم النحوي الصوري، ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا شعيب بن إسحاق، ثنا الأوزاعي، حدثني الزهري، عن عبيد الله — به— .

٥- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً عقبة بن علقمة .

وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» حديث (٢٢٦٥) قال نا علي، نا الحارث بن سليمان، نا عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن عبيد الله — به — .

٦- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١/٣٢٩/٣٠٥٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/٦٥/٧٠) وكذلك في «إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه» حديث (١٥) قال: حدثنا محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله — به - .

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي وتابعه من تابعه كما رأيت.

ورواه في أخرى عن أخيه عبد الجبار عن الزهري عن عبيد الله —به-

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٤٧/٢١)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٣)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١/٩٠/٧٨)، وتمام في «فوائده» (١/٣٠٠/٧٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/٣٣) و(٣٤/٣٤)، والرافعي في «التدوين» (٣/٧-٨) من طرق عن الوليد بن مسلم عن أخيه عبد الجبار عن الزهري به وبنحوه ومعناه

وعبد الجبار بن مسلم أخو الوليد بن مسلم ضعيف عندهم فأين الوليد من تدليسه لو كان مدلساً كما زعموا ؟؟!!

ولقد تَتَبَّعتُ كلامَ الأئمة في هذا الحديث بجميع طرقه و لم أجد من اتهم الوليد فيه بالتدليس !!فتأمل.

ووجدتهم يتهمون محمد بن مصعب بالوهم في هذا الحديث في لفظه[1]

(١) انظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢/١٣٥/١٨٩٧) .

وقال بعضهم: إنما هذا الحديث حديث ابن عباس عن ميمونة[1] .

وهذا كُلُّهُ كما ترى لا علاقة لتدليس الوليد فيه البتة .

وعليه فهو بريء من التدليس في هذا الحديث كما هو بريء في غيره.

ولو كان مُدلِّساً كما زعموا ،لدلَّس فيه أخاه عبد الجبار أو وجدت من يرويه بذكر ضعيف بين الأوزاعي والزهري على أقلِّ الأحوال، فاللهم لك الحمد على توفيقك .

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم حديث (٨٦) .

[الحديث الحادي والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: «صَلَّى بِنا رَسُولُ اللهِ ﷺ صلاةً فَجَهَرَ فيها بالقِراءةِ فَلَمَّا سَلَّمَ قالَ: هَلْ قَرَأَ مَعِي منكم أَحَدٌ آنفاً، قالوا: نَعَمْ يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: إِنِّي أَقولُ ما لي أُنازِعُ القُرآنَ» .

وقالَ الزّهرِي: فَانْتَهَى المُسْلِمُونَ فَلَمْ يَكُونُوا يَقْرَؤونَ مَعَهُ .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ١٨٥١/١٦١) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الوليد قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري عمن سمع أبا هريرة —به— .

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن الزهري، عمن سمع أبا هريرة.

وبهذا الإسناد والنظر فيه نظرة عابرة يجوز للمتعجلين! اتهام الوليد بتدليس من سمع أبا هريرة فيه !!

وعندما يرجع الباحث المحقق ، والمحدث المدقق، إلى تخريج الحديث يجد أنَّ الوليد بن مسلم لم يُدلِّس في هذا الحديث أحداً .

بدليل أنَّ عامة أصحاب الأوزاعي ممن روى هذا الحديث يروونه عن

الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة — به - [1].

(١) كذا رواه محمد بن يوسف الفريابي .

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «أحكام القرآن» (٤٩٥)، وفي «شرح معاني الآثار» (٢١٧/١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٥٠/١٦٠/٥)، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢٩٩-٣٠٠) من طرق عن الفريابي — به -.

(١) وتابعه الوليد بن مزيد

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٧١٦/١٥٨/٢) وفي «القراءة خلف الإمام» أيضاً ص(٣٢٢/١٤١) من طريق محمد بن يعقوب، عن العباس بن الوليد، عن أبيه الوليد بن مزيد — به - .

(٢) وتابعه بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «القراءة خلف الإمام» أيضاً ص(١٤١/ح٣٢٤) من طريق أحمد بن المفضل العسقلاني، عن بشر بن بكر — به - .

(٣) وتابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج .

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «الفصل» (٢٩٨/١) من طريق الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ،عن أبي المغيرة —به - .

(٤) وتابعه أبو إسحاق الفزاري .

وذلك أيضاً فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٢٠/٩)، والخطيب في «الفصل» (٣٠٠/١) كلاهما من طريق علي بن بكار، عن أبي إسحاق الفزاري — به - .

(٥) وتابعه المفضل بن يونس .

وذلك فيما أخرجه الخطيب أيضاً في «الفصل» (٢٩٨/١) من طريق العلاء بن عصيم، عن المفضل بن يونس — به — وأدرج فيه كلام الزهري بالحديث . =

وسعيد بن المسيب إمامٌ ثقةٌ لا يحتاج الوليد إلى تدليسه، لو كان مدلساً !.

وقد بيَّن ابنُ حِبّان رحمه الله السبب الذي جعل الوليد يقول في حديثه عمَّن سمع أبا هريرة بخلاف الرواة الأخرين .

قال رحمه الله في «صحيحه» (٥/١٦١/١٨٥١) تعليقاً على هذا الحديث: «هذا خبر مشهور للزهري من رواية أصحابه عن ابن أكيمة عن أبي هريرة ووهم فيه الأوزاعي، إذ الجواد يعثر، فقال: عن الزهري عن سعيد بن المسيب فعلم الوليد بن مسلم أنه وهم فقال: عن من سمع أبا هريرة و لم يذكر سعيداً ...».

قلت لم يذكر سعيداً لأنَّه ليس هو الواسطة بين الزهري وأبي هريرة ﷺ.

والمعني في حديث الوليد بقوله: عمن سمع أبا هريرة، هو ابن أكيمة،

= (٦) وتابع الفريابي عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل .

وذلك فيما أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام حديث (١٠٢) ، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٢٥٣/٥٨٦١) قال: حدثنا أحمد عن مبشر، عن الأوزاعي — به- .

(٧) وتابعه يحيى البابلتي أيضاً

وذلك فيما أخرجه أبو العباس بن عصم في جزء له حديث (٧٧) والخلعي في «الخلعيات» حديث (٣٢) ، و الخطيب في «الفصل» (١/٢٩٩) من طريق أبي شعيب الحراني، عن يحيى البابلتي عن الأوزاعي — به - .

(٨) وتابعه عبد الحميد بن أبي العشرين أيضاً .

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «الفصل» (١/٣٠٠-٣٠١) من طريق هشام بن عمار، عن ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي — به - .

واسمه عمارة بن أكيمة الليثي، لأنَّ أصحاب الزهري يروونه عنه، عن ابن أكيمة عن، أبي هريرة — به — .

ومنهم من صرَّح عن الزهري بأنَّه قال: سمعت ابن أكيمة يُحَدِّث سعيد بن المسيب، قال: سمعت أبا هريرة[1].

فتبين من هذا كُلِّه غلط الإمام الأوزاعي -رحمه الله- بإسقاط ابن أكيمة وإثبات سعيد بن المسيب كواسطة بين الزهري وأبي هريرة ﷺ.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٩٣/١٧٢/١) :«وسألت أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعي عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قرأ — وذكر الحديث — ثم قال: قال أبي: هذا خطأ خالف الأوزاعي أصحاب الزهري في هذا الحديث، إنَّما رواه الناس عن الزهري، قال: سمعت أبا أكيمة يُحَدِّث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

قلت: ابن أكيمة هذا أيضاً ثقةٌ، فإن لم نقبل اعتذار ابن حبان للوليد بن مسلم عن إبهام ابن أكيمة هذا في إسناده، فإن ثقة ابن أكيمة عندهم تؤكِّد سلامة نية الوليد في إبهامه في إسناده .

وعلى هذا الذي تقدَّم فليس في هذا الحديث من الوليد تدليس والله هو الموفق لهذا .

(١) انظر «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٢٤٠/ ٧٢٦٧) وسنن أبي داود (١/ ٢١٩/ ٨٢٧) و«أحكام القرآن» للطحاوي (٤٩٥) .

[الحديث الثاني والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أنس بن مالك ﷺ قالَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَناً وَعن يَمِيْنِهِ أَعْرابِيٌّ وعن يَسارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْطَى الأَعْرابِيَّ فَضلَهُ وقالَ: الأَيْمَنُ فَالأَيْمَنُ» .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/١٥٢/٥٣٣٦) قال: أخبرنا ابن سلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس بن مالك — به - .

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي:

١ — منهم وفي مقدمتهم الوليدُ بنُ مَزْيَد .

وذلك فيما أخرجه ابن القيسراني في «مسألة العلو والنزول» ص (٧٤/ح٤٤) والأبرقوهي في معجم شيوخه برقم (٢٦١) من طرق، ثم كلاهما من طريق العباس بن الوليد عن أبيه الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، قال: حدثني ابن شهاب، عن أنس بن مالك بنحوه .

٢ — وتابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج .

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «السنن» (٢/١٦٠/٢١١٦)، وأبو علي الشعراني في «حديثه» حديث (١٠١)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥/١٥٦/٨٢٢٢) كلهم من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن

أنس بن مالك – بنحوه – .

٣ – وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً بشرُ بنُ بَكْرٍ .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥/١٥٦/٨٢٢٢) قال: أنبأ بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس بن مالك – بنحوه –.

٤ – وتابع الوليد عليه أيضاً مسكين بن بكير .

وذلك فيما أخرجه البزار في مسنده برقم (٦٣٣٤) ، و أبو يعلى في «مسنده» (٦/٢٦٠/٣٥٦١)، والمحاملي في «أماليه» حديث (٣٩٤)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٣/٤١٨/٧١٣) وغيرهم، ثم كلهم من طريق مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أنس .

١- وتابع الوليد عليه يحيى البابلتي .

وذلك فيما أخرجه أبوالعباس بن عصم في جزئه حديث (١٨) قال: أخبرنا ابن حماد ، ثنا أبوشعيب الحراني ، ثنا يحيى بن عبدالله بن الضحاك البابلتي ثنا الأوزاعي –به– .

وقال عقبه أبوالعباس «... صحيح عالٍ من حديث الأوزاعي عن ابن شهاب عن أنس».

وهذه المتابعة تدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً في إسناد هذا الحديث ولو كان مُخفياً أحداً لأظهره الباقون في حديثهم .

[الحديث الثالث والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن سَهْلِ بنِ سعد الأَنصارِيِّ ﷺ قال: «اطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرٍ في حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وبيَدِه مَدْرى يَحُكُّ به رَأْسَهُ فَرَآهُ النَّبِيُّ ﷺ فقالَ: لو أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعَنْتَ بِهِ في عَيْنِكَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذنُ مِنْ أَجْلِ البَصَرِ» .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه »(١٣/١٢٦/٥٨٠٩)» وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/٢٣٧) من طرق ثم كلاهما من طريق دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سهل بن سعد — به - عند ابن حبان، و بنحوه عند ابن عبد البر .

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه محمد بن يوسف الفريابي.

١- وذلك فيما أخرجه الدّارمي في «السنن» (٢/٢٥٩/٢٣٨٤)، و الطبراني في «المعجم الكبير»(٦/١٠٩/٥٦٦٠) كلاهما من طريق محمد بن يوسف، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سهل - بنحوه - .

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه الخرائطي في «مساويء الأخلاق» (٨٠٠) قال: حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، ثنا محمد بن مصعب القرقساني، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سهل بن سعد - بنحوه — .

وهذه المتابعات تدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث.

إذ لو كان مخفياً أحداً لأظهره الباقون النَّاجون من تهمة التدليس .

[الحديث الرابع والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها: «أَنَّ أَبا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْها وعِنْدَها جارِيَتانِ تُغَنِّيانِ بِدُمْيَتَيْنِ وتُغَنِّيانِ في أَيّامِهِما ورَسُولُ اللهِ ﷺ مُسْتَتِرٌ بِثَوْبِهِ فَانْتَهَرَهُما أَبو بكر، فَكَشَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَوبَهُ وقالَ: دَعْهُما يا أبا بكر، فَإِنّها أَيّامُ عِيْدٍ – قالتْ عائشةُ – ولَمّا قَدِمَ وَفْدُ الحَبَشَةِ على رَسُولِ اللهِ ﷺ، قاموا يَلعَبُونَ في المَسْجِدِ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِردائِه وأَنا أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وهُمْ يَلْعَبُونَ في المَسْجِدِ حتى أَكُونَ أَنا الذي أَسْأَمُ فَاقْدِروا قَدْرَ الجارِيَةِ الحَدِيْثَةِ السِّنِّ الحَرِيْصَةِ على اللَّهْوِ» .

أخرجه ابنُ حبان في «صحيحه» (١٣/١٨٦/٥٨٧٦) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي:

١- تابعه عليه عيسى بن يونس .

وذلك فيما أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٢٧١/٧٧٩)، وعنه البخاري في «صحيحه» (٥/٢٠٠٦/٤٩٣٨)، والنسائي في «السنن الكبرى»

(١/٥٥٣/١٨٠٠)، وفي «المجتبى» كذلك[1] (٣/١٩٥/١٥٩٥)، والسراج في حديثه (برواية الشحامي) حديث (١٦٨١) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/ ١٢١) أربعتهم من طريق عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة — به –

٢ – وتابع الوليد عليه أيضاً المعافى بن عمران .

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١/٥٥٢/١٧٩٦) قال: أخبرني محمد بن عبد الله بن عمار قال أنا المعافى عن الأوزاعي عن الزهري— مختصراً ــ.

٣– وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢/١٥٧/٢٦٥٣) قال وأخبرني

(١) ولا تغتر بما جاء في «المجتبى» عن علي بن خشرم، قال: حدثنا الوليد — به —، عن الأوزاعي — بدلاً من عيسى بن يونس، لأنه تحريف والصواب عن علي بن خشرم، قال: حدثنا عيسى بن يونس، كما هو في «السنن الكبرى» للنسائي وهل «المجتبى» إلا جزء من الكبرى؟! .

وقد عزى المزيُّ الحديثَ في «تحفة الأشراف» (١٢/٥٤/١٦٥١٣) إلى البخاري في النكاح، عن إسحاق بن راهويه، وإلى النسائي في الصلاة عن علي بن خشرم ثم قال: كلاهما عن عيسى، بن يونس، عن الأوزاعي — به – .

قلت: ثم إنَّ علي بن خشرم لا تعرف له رواية عن الوليد بن مسلم ، بينما عيسى بن يونس من الرواة عنه علي بن خشرم فتنبه .

العباس بن الوليد، عن أبيه، حدثنا الأوزاعي، قال: أخبرني ابن شهاب – مقتصراً على الشطر الأول من الحديث –

٤ – وتابع الوليد عليه أيضا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٤/٢٤٥٨٥)، وأبوعلي الشعراني في «حديثه» حديث (٩٨)، وابن القيسراني في «السماع» (٣) وأبو زرعة المقدسي في «صفوة التصوف» حديث (٢٩٥)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» حديث (١٨٥) كلهم من طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن الزهري – مطولاً ومختصراً– .

٥ – وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضا بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢/١٥٦-١٥٧/٢٦٥١) و(٢/ ١٥٧/٢٦٥٤) من طرق عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري –مختصراً –.

٦ – وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٥/٢٤٥٩٦)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢/١٥٧/٢٦٥٣) مقروناً بالبابلتي يحيى بن عبد الله كلهم عن الأوزاعي، عن الزهري– مختصراً –.

٧ – وتابع الوليد عليه البابلتي يحيى بن عبد الله .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢/١٥٧/٢٦٥٣) قال: حدثنا أبو أمية، حدثنا محمد بن مصعب والبابلتي، عن الأوزاعي، عن الزهري

– مقتصراً- على الشطر الأخير .

٨ – وتابع الوليد عليه أيضاً عمرو بن أبي سلمة .

وذلك فيما أخرجه ابن القيسراني في «السماع» ص(٣٧-٣٨)، وأبو زرعة طاهر بن محمد المقدسي في «صفوة التصوف» حديث (٢٩٥) كلاهما من طريق عمران بن الخطاب، عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي، عن الزهري – مختصراً- ومطولاً .

٩-وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي .

وذلك فيما أخرجه ابن سلام في «غريب الحديث» (٣٣١/٤)، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» من طريقه حديث (١٠) من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن عائشة .

وهذه المتابعات كُلُّها تدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث، إذ لو دلَّس أحداً لأظهره الباقون في حديثهم .

[الحديث الخامس والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قالَ: «سُئلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَيُّ النّاسِ أَفْضَلُ، قالَ: رَجُلٌ يُجاهِدُ في سَبِيْلِ اللهِ، قالوا: ثُمَّ مَنْ ؟! قالَ: ثُمَّ مُؤْمِنٌ في شِعَبٍ مِنَ الشِّعابِ يَتَّقِي رَبَّهُ ويَدَعُ النّاس من شَرِّهِ» .

أخرجه الترمذي في «الجامع» (١٦٦٠/١٨٦/٤) وابن منده في «الإيمان» (٤٥٥/٥٣٧/١) وابن حبان في روضة العقلاء ص(٨١) وابن عبد البر في التمهيد (٤٤٩/١٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٦/٦٣) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد –به– وبعضهم بنحوه .

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن عطاء .

و صرَّح فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي عند ابن منده وابن عبد البر وابن عساكر وابن حبان .

وكذلك صرَّح الوليد بالتحديث فيما بين الأوزاعي والزهري عند الترمذي في الجامع وابن عساكر .

وهو بذلك برئت عهدته من التدليس عند المتأخرين!!

ونزداد يقيناً ببرائته من التدليس في هذا الحديث بمتابعة من تابعه .

وقد تابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ على هذا الحديث جماعةٌ من أصحابِ الأوزاعي :

١ - فقد تابعه محمد بن يوسف الفريابي .

وذلك فيما أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» (٥/٢٣٨١/٦١٢٩)، والإمام مسلم في «صحيحه» (٣/١٥٠٣/١٨٨٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٤٢٥/٢٢٢٥)، وابن منده في «الإيمان» (١/٥٣/٤٥٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (٤/٤٧١/٧٣٧٢)، وابن البختري في «فوائده» حديث (١٣٩)، وابن عساكر في «الأربعين في الحث على الجهاد» حديث (٨) ، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/١٧٤) من طرق عن محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بنحوه .

٢ - وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه ابن منده في «الإيمان» (١/٤٠٢/٢٤٦)، والبيهقي في «الزهد الكبير» ص(٩٢/ح١١٧) وفي «الأدب» حديث (٣١١) كلاهما من طريق العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء — بنحوه - .

٣ - وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي .

وذلك فيما أخرجه أبونعيم الأصبهاني في «أحاديث ابن بشرويه» حديث (٣)، و الطائي في «الأربعين في إرشاد السائرين» حديث (١٨/ح٣٧) من طريق أبي شعيب، عن يحيى بن عبد الله، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء —بنحوه-

٤ - وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً أبو إسحاق الفزاري .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٨٨/١١٨٥٨) قال: ثنا معاوية، ثنا أبو إسحاق، عن الأوزاعي، ثنا الزهري، عن عطاء، عن أبي سعيد — بنحوه - .

وهذه المتابعات مع تصريح الوليد بن مسلم بالتحديث فيما بينه و بين الأوزاعي، وفيما بين الأوزاعي والزهري، لتدل على براءة الوليد البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث .

و الحمد لله على توفيقه .

[الحديث السادس والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي أُمامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حنيفٍ ﷺ قالَ: «كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِي ضُعَفاءَ الْمُسْلِمِيْنَ ويَعُودُ مَرْضاهُمْ ويَشْهَدُ جَنائزَهُمْ» .

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١١/ ٢٥٢٥/٢٩٤) قال: أخبرنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف – به – .

كذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي:

١ – تابعه عليه محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «بغية الباحث» (١/٣٧٢/ ٢٧٤) قال: حدثنا محمد بن مصعب القرقساني، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، حدثني أبو أمامة – بنحوه مطولاً – .

٢ – وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٤٨/٦٨١٠) ،قال: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، أخبرني ابن شهاب – بنحوه مطولاً – .

٣ - وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي .

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٢٢٥) قال: حدثنا سليمان بن أحمد، ثنا أحمد بن مسعود، ثنا محمد بن كثير، ثنا الأوزاعي، حدثنا الزهري — بنحوه مطولاً - .

وهذه المتابعات، كما ترى تدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث ولله الحمد والمنة .

[الحديث السابع والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ: «كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللّيْلِ وأَنا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وبَيْنَ القِبْلَةِ» .

أخرجه السراج في «مسنده» (٤٢٢) وفي «حديثه» برواية الشحامي حديث (٧٣٤) وابن دحيم في «فوائده» حديث (١١٨) عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، وعطاء بن أبي رباح، قالا: ثنا عروة بن الزبير عن عائشة - به - .

كذا رواه الوليد وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي .

١ - تابعه بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه السراج في «حديثه» (برواية الشحامي) حديث (٣٢٢) ، وأيضاً في «مسنده» (٤٣٤) قال: حدثني الحسن بن عبد العزيز الجروي، ثنا بشر بن بكر، أنا الأوزاعي، عن الزهري، وعطاء بن أبي رباح - بنحوه - .

٢- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٦٠٦/٨٦/٦) قال: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، وعطاء بن أبي رباح -بنحوه-.

٣- وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين .

وذلك فيما أخرجه ابن دحيم في «فوائده» حديث (١١٨) وابن عبد البر في «التمهيد» (١٦٨/٢١) من طرق عن هشام بن عمار، عن عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح و الزهري[1] بنحوه .

٤ - وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ أيضاً محمد بن كثير المصيصي متابعة قاصرة.

وذلك فيما أخرجه ابن البختري في «فوائده» ص(٣٦٥-٣٦٦/ح٥١٩) قال: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة - هكذا لم يذكر عطاءً - .

٥ - وبهذا أيضاً تابعه يحيى بن عبد الله البابلتي .

وذلك فيما أخرجه القطيعي في «جزء الألف دينار» ص(١٦٢/ح١٠٢) قال: حدثنا عبد الله بن الحسن الحراني، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا الزهري، عن عروة - به - و لم يذكر عطاءً.

وهذه المتابعات تُظهر جلياً براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث ولو كان ثمة مُدلِّسٌ منه في إسناده لأظهره الباقون .

(١) الحديث عند ابن عبد البر إسحاق بن أبي حسان ، عن هشام و لم يذكر فيه الزهري!!

[الحديث الثامن والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ: قالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ قَوْماً اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ مَساجِد» .

أخرجه السِّراجُ في «مُسنده» (٥٢٧) وفي «حديثه» (برواية الشحامي) حديث (٧٧٩) ، قال: حدثنا محمد بن الصباح، أنا الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أنَّه سمع أبا هُريرة- به - .

كذا رواه الوليد معنعناً فيما بينه وبين الأوزاعي، وفيما بين الأوزاعي والزهري ولكنه توبع على ما روى .

١ - فقد تابعه أبو إسحاق الفزاري .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٢٨٥/٧٨٢٢) قال: حدثنا معاوية بن عمرو، قال: أبو إسحاق الفزاري، قال: الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب — بنحوه - .

٢ - وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً الوليد بن مزيد

وذلك فيما أخرجه ابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٠٦) قال: حدثنا عبد الله، أخبرني العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، ثنا الأوزاعي، ثنا الزهري — بنحوه - .

٣ - وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً بشر بن بكر التنيسي .

وذلك فيما أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/١٨١/٧٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/١٤٧) من طرق عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري — بنحوه - .

٤ - و تابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً عمرو بن أبي سلمة .

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «العلل» (٧/٢٩٨) قال: حدثنا النيسابوري، ثنا محمد بن يحيى، ثنا عمرو بن أبي سلمة، عن الأوزاعي، عن الزهري —بنحوه-.

٥ - وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٣٤/١١٨٧) وابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٠٧) من طرق عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي عن الزهري بنحوه .

٦ - وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن سويد .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٣٤/١١٨٧) قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: ثنا أيوب بن سويد، عن الأوزاعي بنحوه

وهذه المتابعات كما لا يخفى على من له معرفة بمعنى المتابعات، تدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث .

[الحديث التاسع والسبعون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَنْ نامَ عن صَلاةٍ أَو نَسِيَها فَلْيُصَلِّها إِذا ذَكَرَها، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي ﴾» .

أخرجه أبو طاهر في «المشيخة البغدادية» (٤٣) قال: أخبرنا أبو الغنائم عبد الصمد بن علي بن المأمون، أنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ، نا أبو بكر عبد الله بن سليمان، نا أبو مروان هشام بن خالد الأزرق، نا الوليد، نا الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة — به- .

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري معنعناً بينهما وهذا مخوف عند من أسلم نفسه إلى التقليد .

والوليد في هذا الحديث لم أجد من تابعه ولا من خالفه على الأوزاعي

بيد أنَّ حفظ الحديث عن الزهري برواية أصحابه الثقات، يطمئن قلوب المتشككين في أسانيد الوليد .

وثمة أمر آخر وهو المهم في الدلالة على براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث ، أني وبعد التعب، والبحث والسهر والنصب ، لم أجد من خالف الوليد بذكر ضعيف فيما بين الأوزاعي والزهري.

وهذا لعمري مبدأ النجاة، مما قيل عنه بأنه يخالف الثقات، فيسقط ضعيفاً

من بين الأوزاعي وابن شهاب، وهذا لم تره عيناي في إسناد كتاب، لا عن ابن شهاب، ولا غير ابن شهاب، كنتُ أحسبُه ماءً بقيعةٍ فإذا هو بسراب.

فإنْ قيل: ربما وجدنا من خالفه، فالجواب لنا الظاهر المؤيد بمن تقدَّمنا من السلف في تخريجهم هذا الحديث، وسكوتهم عن اتهامهم الوليد فيه بالتدليس، و لعمري هم كثيرون .

وهذه القرائن كُلُّها تدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث والله اعلم .

[الحديث الثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أبي هريرةَ ﷺ عن النّبيِّ ﷺ قالَ: «لتنتقن كما يُنْتَقى التّمرُ ولَيَذْهَبَنَّ خِيارُكُمْ وَلَيبْقَيَنَّ شِرارُكُمْ» .

أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٥٨٠)، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» ص(٤٥) كلاهما من طريق عبد الله بن سليمان، عن هشام بن خالد، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة — به — وبنحوه - .

كذا رواه الوليد بن مسلم و تابعه عليه عبد الحميد بن أبي العشرين

١- وذلك فيما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/٢٦٤/٦٨٥١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٦٣/٤٦٧٦)، وتمام في «فوائده» (٢/ ١٤٥٢/١٧١) وفيها أيضاً (٢/١٧٢/١٤٥٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٢٢٢) من طرق ثم كُلُّهم من طريق جنادة بن محمد بن أبي يحيى المُرِّي، عن عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة بنحوه مرفوعاً .

وقال الإمام البخاري في «التاريخ» (١/٢٥/١٩٦): « وقال جنادة بن محمد نا عبد الحميد بن أبي العشرين، نا الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مثله و لم يرفعه » .

قلت: المحفوظ من طرق عنه كما رأينا جميعاً آنفاً أنه يرفعه.

ولا أدري أين هذه الرواية الموقوفة ؟!

وعلى فرض وجودها إن لم تكن وهماً ؟! فإنها لا تخدش شيئاً جانب براءة الوليد من التدليس في هذا الحديث .

وكذلك ما رواه إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، وعمر بن عبد الواحد على ما حكاه الدارقطني عنهما في «العلل» (١٦٨٩/١٥٧/٩) بأنهما روياه عن الأوزاعي، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي هريرة مرسلاً موقوفاً.

فإنَّ توسيط يونس بن يزيد الأيلي بين الأوزاعي والزهري لا يعني تدليساً من الوليد له .

وإلاَّ لزمنا على هذا أن نجرَّ سُبحة الاتهام بالتدليس حتى على رواية بن أبي العشرين وهو لم يُوصف به!!

ثم لعمري لو قصدا التدليس من يُدلِّسا يونس بن يزيد الأيلي الإمام الثقة؟!!

وعليه يجب أن لا نعدوا اتهام الوليد ومن تابعه بالوهم كما أشار إلى هذا الإمام الدارقطني .

وإنْ كنت أرى – والله أعلم– أنَّ اسقاط يونس بن يزيد الأيلي بين الأوزاعي والزهري في رواية الوليد، وابن أبي العشرين ليس إلاّ من تصرف الإمام الأوزاعي.

فهو كثيراً ما يفعل ذلك و ليس في روايته عن الثقات فقط، بل حتى في

روايته عن الضعفاء، يروي أحاديث نازلاً بذكرهم، وعالياً بإسقاطهم!!

فليت شعري بعد هذا من لي بمركب أتجاوز به هذه المفاوز إلى اتهام الوليد بالتدليس أو الوهم في هذا الحديث!!

لا لم يُدَلِّس الوليد في هذا الحديث و لم يهم ، وهذا هو الحقُّ وهو الطيِّبُ من الكلمِ .

[الحديث الحادي والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ:«دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَنا مُسْتَتِرَةٌ بِقَرامٍ فِيْهِ صُورَةٌ فَهَتَكَهُ وقالَ: إِنَّ أَشَدَّ النّاسِ عَذاباً يَوْمَ القِيامَةِ الذِيْنَ يُشَبِّهُونَ بِخَلقِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/٤٧٣/٥٨٣) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الأنماطي، ثنا دحيم، ثنا الوليد، ثنا الأوزاعي، عن الزهري، حدثني القاسم بن محمد – بنحوه –.

كذا رواه الوليد بن مسلم معنعناً فيه بين الأوزاعي والزهري وهذا مغزى من اتهموه بتدليس التسوية .

بيد أن الوليد توبع على ما رواه :

١ – فقد تابعه بشر بن بكر التنيسي .

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٨٣)، وفي «شرح مشكل الآثار» (١/١١/٧)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٤٧٣/٥٨٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٨١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/٥٢) من طرق ثم كلهم عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب عن القاسم بنحوه .

٢ – وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٦/٢٤٦٠٧)، وأبو علي الشعراني في «حديثه» حديث (١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٦٧/١٤٣٣٤) من طرق عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي، قال: حدثنا[1] الزهري، عن القاسم بن محمد بنحوه .

٣ – وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٥/٢٤٦٠٠) قال: حدثنا محمد بن مصعب، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة بنحوه .

٤ – وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الحميد بن أبي العشرين .

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/٥٢) قال: وحدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، حدثنا الأوزاعي، عن ابن شهاب – بنحوه – .

كذا رواه الوليد بن مسلم، وبشر بن بكر، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ومحمد بن مصعب، وعبد الحميد بن أبي العشرين متتابعين على إسناده، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد .

وخالفهم الحارث بن عطية فرواه عن الأوزاعي، عن قرة بن حيويل،

(١) كذا عند الإمام أحمد وفي حديث الشعراني حدثني الزهري .

عن الزهري عن القاسم .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٦٢/٢١٢/٢) قال: حدثنا أحمد قال: نا المتوكل بن محمد بن أبي سورة، قال: نا الحارث بن عطية، عن الأوزاعي، عن قرة عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْها بنحوه .

قال الطبراني عقب الحديث: « لم يُدخل في إسناد هذا الحديث بين الأوزاعي والزهري –قرة– إلاّ الحارث».

قلت: إن ثبت عنه فذكر قرة فيه من (المزيد في متصل الأسانيد) لا سيما وقد قيل عن الحارث: أنه صدوق يهم وإلا ففي الإسناد إليه نظر لأن المتوكل بن محمد بن أبي سورة لم أجد له ترجمة في المشهور من كتب الجرح، فلا يبعد أن يكون حديثه يستحق الترك والطرح .

والإسناد عن الحارث إن ثبت أو لم يثبت النتيجة واحدة، وهي أن ذكر قرة في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ .

فلا مجال بعد هذا التحرير لاتهام الوليد لكون قرة لم يثبت في الإسناد، ولأن الوليد قد توبع وروايته محفوظة وعليها الإعتماد .

وإن كان لا بد من إتّهام أحد فيه بالتدليس، فالإمام الأوزاعي –رحمه الله– أولى فيه بالإتهام من الوليد، لكونه أقر لعمرو بن أبي سلمة بتعمد الإسقاط.

ولأنَّ الأوزاعي وقّع على قوله بفعله حيث يروي عالياً ونازلاً بذكر الضعفاء وغيرهم.

[الحديث الثاني والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ: «فَرَضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الصَّلاة على رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلَ ما فَرَضَها رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أُتِمّتْ في الحَضَرِ أَرْبَعاً وأُقِرَّتْ صَلاةُ السَّفَرِ على الفَرِيْضَةِ الأُولى» .

أخرجه النسائي في «المجتبى» (١/٢٢٥/٤٥٤)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/٣٥) والسراج في مسنده حديث (١٣٧٧) عن الوليد، قال: أخبرني أبو عمرو يعني الأوزاعي، أنه سأل الزهري عن صلاة رَسُول اللهِ ﷺ بمكة قبل الهجرة إلى المدينة، قال: أخبرني عروة عن عائشة — به —

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري .

والوليد بن مسلم في هذا الحديث وأمثاله ليس محتاجاً إلى من يتابعه لأنه صرّح بالإخبار فيما بينه وبين الأوزاعي .

وبالوصل فيما بين الأوزاعي والزهري إلى منتهاه!

ومع ذلك فقد توبع من أصحاب الأوزاعي عليه :

١- تابعه الوليد بن مزيد البيروتي .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٦٧/١٣٢٤) قال أخبرني العباس بن الوليد العذري، قال: أخبرني أبي، قال: ثنا الأوزاعي بنحوه .

٢ – وتابَعَ الوَلِيْدَ بنَ مُسْلِمٍ عليه أيضاً أبو المغيرة .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٦٧/١٣٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٦٣/١٥٧٨)، وفي «دلائل النبوة» (٢ /٤٠٦) كلاهما من طريق محمد بن عوف، عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي بنحوه .

٣ – وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٦٨/١٣٢٥) والسراج في «مسنده» حديث (١٣٧٧) عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي بنحوه .

٤ – وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/٢٧٠/٣٥٩٩٢) قال: حدثنا محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري بنحوه .

وعليه فالوليد بريءٌ من التدليس في هذا الحديث البتة .

[الحديث الثالث والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالت: «اسْتَفْتَتْ أُمُّ حَبِيْبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقالَتْ: إِنِّي أُسْتَحاضُ فلا أَطْهُرُ أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ فقالَ: لا، إِنَّما ذلك عِرْقٌ فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي، فكانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاةٍ» .

قال الإمام الدارقطني في «الخامس من العلل» (١٠٠) «...واختلف عن الأوزاعي، فرواه محمد بن كثير، ومحمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة عن عائشة .

وخالفهم الوليد بن مسلم، ويحيى بن عبد الله البابلتي، وخالد بن نزار، وهقل، واختلف عنه، والهيثم بن حميد فرووه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة وعمرة عن عائشة .

وقيل: عن المفضل، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة عن عائشة ..» .

قلت: هكذا صوَّر الإمام الدارقطني الخلاف على الأوزاعي فيه .

وإذا تأملته وجدت الوليد بريئاً بكل ما تعنيه البراءة من التَّدليس وبجميع صوره .

فالحمد لله على توفيقه .

[الحديث الرابع والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها قالتْ: كانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَكارِمُ الأَخلاقِ عَشَرَةٌ ، تَكُونُ في الرَّجُلِ ، ولا تَكُونُ في ابْنِه، وتكونُ في الابنِ ولا تكونُ في أبيه، وتَكُونُ في العَبْدِ، ولا تَكُونُ في سَيِّدِه يقسمها اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ أَرادَ بِه السّعادَةَ، صِدْقُ الحَدِيْثِ وصِدْقُ النّاسِ وإِعْطاءُ السّائِلِ والمُكافآتُ بالصّنائعِ وحِفْظُ الأَمانَةِ وصِلَةُ الرَّحِمِ والتّنَعّمُ للجارِ وإِقْراءُ الضّيْفِ ورَأسُهُنَّ الحَياءُ».

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧٠/٦١)، قال: أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر أنا أبو بكر البيهقي .

وأخبرنا أبو المعالي عبد الله بن أحمد بن محمد، نا أبو بكر بن خلف، قالا: أنا أبو عبد الله الحافظ، نا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان، نا يوسف بن موسى المروروذي نا أيوب بن محمد الوزان، نا الوليد بن مسلم، عن ثابت بن يزيد عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير عن عائشة — به–

قال ابن عساكر عقب الحديث :« كذا قال الوليد بن مسلم وهو الوليد بن الوليد » .

قلت: قوله وهو الوليد بن الوليد أقرب إلى الصواب، وإن كان أبو عبد الله الحاكم قد خالفه فقد نقل البيهقي في «الشعب» (٧٧٢٠/١٣٨/٦) قوله:

«ثابت بن يزيد الذي أدخله الوليد بن مسلم بينه وبين الأوزاعي مجهول، وينبغي أن يكون الحمل فيه عليه ...».

كذا قال الحاكم، وأقره الإمام البيهقي على كونه الوليد بن مسلم!

والظَّاهِرُ أنَّه الوليدُ بنُ الوليدِ لأنَّ أغلب الرواة ينسبون الوليد، ويقولون: الوليد بن الوليد، وبعضهم أهمله و لم يقل الوليد بن مسلم إلاَّ يوسف بن موسى المروذي في حديثه !!

وعلى فرض كونه الوليد بن مسلم، فليس ثمة تدليس في إسناده، كيف وهو قد أدخل بينه وبين الأوزاعي ثابت بن يزيد، وهو ضعيف متكلم عليه .

وما كان بين الأوزاعي والزهري بالعنعنة فيه فلا يضر، إذ ليس ثمة ضعيف بين الأوزاعي والزهري في جميع طرق الحديث .

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث لو كان هو الراوي له والمُحَدِّثُ به .

[الحديث الخامس والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ: أَنَّ النّبِيَّ ﷺ قالَ: «يُرَدُّ من صَدَقَةِ الجائفِ في حَياتِهِ ما يُرَدُّ من صَدَقَةِ المُجْنِفِ عِنْدَ مَوْتِه» .

أخرجه أبو داود في «المراسيل» حديث (١٩٤)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣٠٣/١)، كلاهما عن العباس بن الوليد، عن أبيه الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به مرفوعاً .

قال أبو داود عقب الحديث: «قال العباس: حدثنا به[1] مرة، عن عروة، ومرة عن عائشة عن النبي ﷺ».

ثم قال أبو داود تعليقاً على قول العباس بن الوليد: « لا يصحُّ هذا الحديث لا يصحُّ رفعه » .

وقال ابن أبي حاتم عقب الحديث « قال أبي أخطأ الوليد بن مزيد في هذا الحديث ، وهذا الكلام عن عروة فقط، وقد روى هذا الحديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي لم يُجاوز به عروة » .

كذا قال ابن أبي حاتم .

وعليه فالوليد بن مسلم لم يُدَلِّس في هذا الحديث و لم يهم، وهذا هو

(١) أي أبوه الوليد بن مزيد .

الحق وهو الطيب من الكَلِمِ.

وقال الإمام الدارقطني عن هذا الحديث أيضاً :« يرويه الأوزاعي عن الزهري، عن عروة قوله ليس فيه عن عائشة ولا النبي ﷺ، كذلك رواه يحيى بن حمزة، والوليد بن مسلم، وغيرهما عن الأوزاعي »[1] .

قلت: ومن كلامه رحمه الله نخلص بنتيجة أخرى وهي أن يحيى بن حمزة رواه كما رواه الوليد بن مسلم وابن مزيد على الصواب عن عروة قوله .

وتابع هؤلاء كلهم على هذا محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٣/٤٥)، قال: أخبرناه محمد بن أحمد بن زيرك، حدثنا العباس الدوري، أخبرنا محمد بن مصعب، أخبرنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة قوله .

(١) انظر بيان «الوهم والإيهام» لابن القطان (٥/٤٠٣-٤٠٤) .

[الحديث السادس والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن جابرِ بنِ عبد الله ﷺ قال: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمّا خَرَجَ لِدَفْنِ شُهَداءِ أُحُد قالَ: «زَمِّلُوهُمْ بِجِراحِهِم فَإِنِّي أَنا الشّهِيْدُ عَلَيْهِم ما مِنْ مُسْلِمٍ يُكْلَمُ في سَبِيْلِ الله إِلّا جاءَ يوم القِيامَةِ يَسِيْلُ دَماً اللّونُ لَوْنُ الزّعْفَرانِ والرِّيحُ رِيْحُ المِسْكِ» .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥٦٢/٣)، قال: أخبرنا الوليد بن مسلم، قال: حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر بن عبد الله .

كذا رواه الوليد بن مسلم، وتابعه محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك على ما حكاه الإمام الدارقطني في «الرابع من العلل» (٢٩٠) قال رحمه الله: «...ورواه محمد بن مصعب القرقساني، عن الأوزاعي عن الزهري عن جابر مرسلاً ..».

كذا رواه الوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب، وخالفهما عباد بن جويرية.

وذلك أيضاً على ما حكاه الإمام الدارقطني في «الرابع من العلل» (٢٩٠) قال: «... ورواه الأوزاعي واختلف عنه، فرواه عباد بن جويرية، عن الأوزاعي، عن الزهري عن عبد الرحمن بن جابر، عن جابر، ورواه محمد بن مصعب..» الخ

قلت: عبد الرحمن بن جابر الذي أدخله عباد بن جويرية بين الزهري وجابر

قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة لم يُصِب ابن سعد في تضعيفه .

كذا قال الحافظ ابن حجر، وهذا يعني أنه لم يُسقط في رواية الوليد بن مسلم والقرقساني تدليساً منهما .

والظاهر أن عبَّاد بن جويرية وهم في ذكره بين الزهري وجابر ويؤيد هذا أنه على ضعفه لم يتابع على ذكر عبد الرحمن بن جابر بينهما .

نعم هناك من أدخل بينهما عبد الله بن ثعلبة بن صُعَير، كمعمر بن راشد الأزدي[١]، والنعمان بن راشد الجزري[٢] فقد روياه عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن جابر — به — .

وعبد الله بن ثعلبة بن صُعير له رؤية ولم يثبت له سماع وثّقه ابن معين وزعم ابن حزم أنه مجهول[٣] الحال!! مضطرب عنه !

ولعمري إنْ كان من رأى النبي ﷺ ووثّقه أمثال يحيى بن معين مجهولاً فما أدري من هو المعروف الثقة عند ابن حزم ؟!

وابن حزم ليس غريباً عليه جهالته آحاد المحدثين؛ كيف وقد جهل بعض المشهورين منهم !!

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم ومحمد بن مصعب في هذا الحديث

(١) انظر «مصنف عبد الرزاق» (٥/٢٥٤/٩٥٣١) .

(٢) انظر «العلل» لابن أبي حاتم (١/٣٤٢/١٠١٥) .

(٣) انظر «المحلى» له (٦/١٢١) .

بإسقاط عبد الرحمن بن جابر، أو عبد الله بن ثعلبة .

وقد تكلَّم على الحديث وعلّله إماما هذا الشأن، أبو حاتم ، والدارقطني كما رأيت سالفاً .

بيد أنهما لم يُعِلَّاه بتدليس الوليد بن مسلم ولا بالوهم ، فلا أراك متجاوزاً قوليهما ويُصيبُ لك سهمٌ، أو تربو عنهما بفهم.

[الحديث السابع والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ الأَنصارِيِّ ﷺ قالَ: «أَنَّ عُوَيْمَرِ العَجْلانِي قالَ: لِرَجُلٍ من قَوْمِه سَلْ لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ عن رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِه رَجُلاً – فَذَكَرَ قِصّةَ المُتلاعِنَيْنِ – وقالَ: فِيْه فَتلاعَنا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُما وقالَ: لا يَجْتَمِعانِ أَبَداً» .

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/٢٧٥/١١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤١٠/١٥١٣٤) كلاهما من طريق إسحاق إبراهيم بن أبي حسان، عن دحيم، عن الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سهل بن سعد .

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزبيدي، عن الزهري –به– كما رأيت .

وتابعه عمر بن عبد الواحد بإسناده مثله .

وخالفهما محمد بن يوسف الفريابي، فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري عن سهل بن سعد به دون ذكر الزبيدي بين الأوزاعي والزهري.

وذلك فيما أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٧٤٥) ، وأبو داود في «السنن» (٢/٢٧٤/٢٢٤٩)، والدارمي في «السنن» (٢/٢٠١/٢٢٣٠)، وابن الجارود

في «المنتقى» برقم (٧٣٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣/٢٠٠/٤٦٧٧) وابن حبان في «صحيحه» (١٠/١١٨/٤٢٨٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١١٤/٥٦٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٠٠ /١٥٠٩٥) وغيرهم من طرق، ثم كلهم عن محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري —به- .

هكذا رواه محمد بن يوسف الفريابي بدون ذكر واسطة!

وأنت ترى الوليد في كفة من ذكر الواسطة على ثقته .

وهذا يدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من أدنى دركات التدليس .

والحمد لله حمداً يليق به، وكما يحبُّ ربنا ويرضى .

[الحديث الثامن والثمانون]

[مِمَّا رواهُ الوليدُ عن الأَوْزاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ]

عن أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ محْصَنٍ ﷺ «أنها أَتَتْ بِابْنٍ لها صَغِيرٍ لم يَأْكلْ الطَّعَامَ إلى رسول اللَّه ﷺ فَأَجْلَسَهُ رسول ﷺ في حَجْرِهِ فَبَالَ على ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ ولم يَغْسِلْهُ».

أخرجه الحنائي في «فوائده» حديث (١٥) ، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» حديث(٦٧) من طرق ثم كلاهما من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عتبة ، عن أم قيس –به–.

هكذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي .

وتابعه الهقل بن زياد .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٤٤١) ، قال : حدثنا بكر بن سهل ، ثنا عمرو بن هاشم البيروتي ، ثنا الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله –به–.

هكذا رواه الهقل كما رواه الوليد بن مسلم دون زيادة ولا نقصان .

وعليه لا تدليس من الوليد البتة في هذا الحديث

ذِكْـــرُ

مَـــا

رَوَاْهُ الْوَلِيْدُ

عَنْ

اَلْأَوْزَاْعِيِّ

عَنْ

يَحْيَىْ بْنِ سَعِيْدٍ

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قالَ: قال رسول الله ﷺ : «لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ أَواقٍ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذُودٍ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ أَوسُقٍ صَدَقَةٌ» .

هذا الحديث اختلف فيه على الأوزاعي.

فمنهم من رواه عنه عن يحيى بن أبي كثير(١).

ومنهم من رواه عنه عن يحيى بن سعيد(٢) .

ومنهم من رواه عنه عن يحيى غير منسوب(٣) .

وكان الوليد بن مسلم -رحمه الله- ممن رواه عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، ولكنه أدخل بين الأوزاعي، ويحيى بن سعيد، عبد الرحمن بن اليمان.

وعبد الرحمن بن اليمان هذا هو المدني، لم أجد له ترجمة، ويبدو أنه ضعيف.

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ضعفه في «الفتح» (٢٧٤/٣) وجعل إسقاطه في أحد قوليه تدليساً من الرواة له.

(١) انظر «صحيح البخاري» (٥٠٩/٢) باب ما أدى زكاته فليس بكنز.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢٧٤/٣) و«الإختلاف بين رواة البخاري» حديث (٢٤).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق» (٢٦١/٦٥).

قال الحافظ: «... لكن دلتْ روايةُ الوليدِ بنِ مسلمٍ على أنَّ روايةَ الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة ولذلك عدل عنها البخاري واقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير والله أعلم».

وقال في «مقدمة الفتح» (١/٣٥٧) «... بل روايةُ الوليدِ تدلُّ على أنَّه لم يكن عند الأوزاعي عن يحيى بن سعيد إلَّا بواسطة...».

قلت: وهذا القول من الحافظ يشعرنا بضعف عبد الرحمن بن اليمان، ومن ثم يفيدنا براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

لا فحسب .. بل إنَّ روايةَ الوليدِ كما رأيتَ يُستَدَلُّ بها على تدليس الآخرين لما فيها من التصريح بالضعفاء.

فأيُّ براءة حصل عليها الوليد بن مسلم بعد هذا؟ فأنصفوه أيُّها المنصفون.

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَواهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن أبي هريرة ﷺ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ إبراهيمَ أَوَّلُ ما اختَتَنَ وهو ابنُ عِشْرِيْنَ ومائةٍ بالقَدُّومِ وعاشَ بَعْدَ ذلكَ ثَمانِيْنَ سَنَةً» .

وفي رواية «إختَتَنَ إبراهيمُ بالقُدّومِ وهو ابنُ عِشرِيْنَ ومائةَ سَنَة» .

أخرج هذا الحديث من طريق الوليد بن مسلم أبو الحسن القزويني في «جزء فيه مجالس من أمالي أبي الحسن القزويني» حديث (٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/٣٠٠)، وابن الجوزي في المنتظم (١/٢٧/٨٨)، والرافعي في «التدوين» (٢/٤٤) من طرق ثم كلهم عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه ابن عساكر أيضاً في «تاريخ دمشق» (٦/١٩٨) من طريق محمد بن محمد بن سليمان، ومحمد بن الوزير بن الحكم الدمشقي، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن الأوزعي —به—.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/١٣٩) وذكر المروزي حديث الأوزاعي عن أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا الوليد، قال: أخبرني أبو عمرو يعني الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة —به— مرفوعاً.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد

بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

بيد أن هذه الرواية لم تسلم من النقد بل اتُّهم الوليد فيها بالتدليس.

قال الحافظ في «الفتح» عند باب الختان بعد الكبر (٨٨/١١) «.. وقد حاول الكمال بن طلحة في «جزء له في الختان» الجمع بين الروايتين، فقال نُقل في الحديث الصحيح أنه اختتن لثمانين، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختتن لمائة وعشرين والجمع بينهما أن إبراهيم عاش مائتين سنة، منها ثمانون سنة غير مختون، ومنها مائة وعشرين وهو مختون .. إلى أن قال وتعقبه الكمال بن العديم في جزء سماه: « الملحة في الرد على ابن طلحة » بأن في كلامه وهماً من أوجه أحدها: تصحيحه لرواية مائة وعشرين وليست بصحيحة ثم أوردها من رواية الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً وتعقبه بتدليس الوليد ..».

كذا نقل الحافظ كلام ابن العديم على رواية الوليد بن مسلم، ولم يتعقبها بشيء ولو شاء لتعقبها بأن لا تدليس فيها من الوليد بدليل أن الأوزاعي قد توبع من الثقات على روايته عن يحيى بن سعيد بهذا الحديث.

١- فقد تابعه مالك بن أنس

وذلك فيما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٧/١)، قال: أخبرنا معن بن عيسى، أخبرنا مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة -به- موقوفاً.

٢- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً عبدة بن سليمان.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه٦ (٣٣٩١٩/١٨/٧)، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة -به- موقوفاً.

٣- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً علي بن مسهر

وذلك فيما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «العيال» (٥٨/٧٨١/٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٨/٨)، من طرق، عن علي بن مسهر، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً.

٤- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً حماد بن سلمة.

وذلك فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٩٤/٤) والحاكم في المستدرك (٤٠٢٢/٦٠٠/٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٦٤١/٢٩٥/٦) من طريق حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب -به- مرفوعاً.

٥- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً حماد بن زيد.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٥٠/٤٢٨/١) قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد -به- موقوفاً-.

٦- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً جعفر بن عون.

وذلك فيما أخرجه محمد بن إسحاق في «الأمالي والقراءة» ص (٢٤/ ح٣) والبيهقي في «الشعب» (٦/٣٩٥/٨٦٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٩/٩) كلهم من طريق جعفر بن عون، عن يحيى بن سعيد —به-.

٧- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً أبو معاوية محمد بن خازم الضرير.

وذلك فيما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/٦٠٠/٤٠٢٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن أبي معاوية، عن يحيى بن سعيد —به- موقوفاً.

٨- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً ابن جريج.

وذلك فيما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/٨٤/٦٢٠٤) قال: أخبرنا المفضل بن محمد الجندي بمكة، حدثنا علي بن زياد اللحجي، حدثنا أبو قرة، عن ابن جرير ،عن يحيى بن سعيد —به- مرفوعاً.

٩- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً عكرمة بن إبراهيم.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٨/٦) من طريق عكرمة بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد —به- موقوفاً.

١٠- وتابع الأوزاعي عليه أيضاً إبراهيم بن يحيى.

وذلك فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل »(٢٢٢/١) من طريق ابن جريج، عن الزهري، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن يحيى بن سعيد —به- مرفوعاً.

ولهؤلاء متابعون آخرون لم أقف على مروياتهم ولكن أفادنا بها الإمام

الدارقطني في« العلل »عندما سئل عن هذا الحديث (٧/٢٨١/١٤٥٢).

بيد أن الإمام الدارقطني -ومن ذكر طرق الحديث وعلله- كالإمام ابن عبد البر رحمه الله[1] لم يذكروا فيه تدليساً للوليد خلافاً لابن العديم الذي ذكر ذلك عنه في هذا الحديث كما قال الحافظ ابن حجر.

قلت: ومن تأمل طرق الحديث فضلاً عن غيرها من الاعتبارات التي تدل على براءة الوليد من التدليس في هذا الحديث، لكان شاهداً له على براءة الوليد، إذ مجموع هذه الطرق تدل بل نقطع بها على أن الحديث محفوظ عنه عن يحيى بن سعيد.

وإذا كان الأمر كذلك فلن يكون هذا الحديث من تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بالتدليس فيها، إذ تلك أحاديث ضعيفة رواها الأوزاعي عن ضعفاء، فأتى الوليد عليهم وأسقطهم على زعمهم، وجعلها من حديث الأوزاعي عن الثقات.

وهذا الحديث كما ترى ليس على شرطهم، والوليد براء من زعمهم.

ولعمري هذه القرينة بمفردها تُغني في اضطراح قول ابن العديم وعدم الإلتفات إليه.

وحتى لا يسبقني أحد في الاعتذار لابن العديم، فإني أعتذر له مسبقاً بأن ما قاله عن تدليس الوليد في هذا الحديث إنما هو جرياً على ما شاع عنه الوليد من التدليس في الإسناد.

وهو لما رأى الوليد قد عنعنه حكم عليه بالتدليس فيه، وردَّ على تصحيح ابن طلحة لروايته المدعومة بروايات الآخرين

(١) انظر« التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢٣/١٣٨) .

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَواهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن يحيى بن سعيد الأنصاريِّ -رَحِمَهُ اللهُ- قالَ: «لَمّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ اجتَمَعَت الأَنصارُ إلى سَعْدِ ابنِ عبادَةَ في سَقِيفَةٍ من بَنِي ساعِدَة فأَتاهم أَبو بَكْرٍ وعُمَرُ وأَبو عُبَيْدَةَ بنُ الجرّاحِ، قالَ بِشرُ بنُ البَراءِ الأَنصارِيِّ: مِنّا أَمِيْرٌ ومِنْكُم أَمِيْرٌ، قال عمر: فَأَرَدتُ أَنْ أَتَكَلّمَ فَمَنَعَني أبو بكر فقلتُ: واللهِ لا أَعْصِيه ثم تَكَلّمَ أبو بكر فما تَرَكَ شَيْئاً أَرَدتُ أَنْ أتكلم به إلّا تَكَلّمَ وزادَ عليه وذَكَرَ حَقَّ الأَنصارِ وما أَعْطاهُمُ اللهُ وقالَ: نحن الأُمَراءُ وأنتم الوزراءُ والأَمْرُ بيننا نِصفانِ..» الحديث.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٢/١٠)، قال: حدثنا أبو الحسين علي بن المسلم، وأخبرنا أبو الحسين علي بن الحسين بن علي بن أشليها المصري بقراءتي عليه، قالا: أنبأنا أبو القاسم بن أبي النحلاء، أنبأنا أبو محمد بن أبي نصر، أبنأنا أبو القاسم بن أبي العقب، أخبرنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن عائذ، قال: وأخبرني الوليد بن مسلم، حدثنا أبو عمرو، حدثني يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: «لما قبض رسول الله..» الحديث.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد مرسلاً و لم أجد من خالفه على الأوزاعي.

ولكني وجدت رواية لحماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد يرويه، عن القاسم بن محمد مرسلاً.

وذلك فيما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٨٢/٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٥/٣٠)، قال: أخبرنا عارم بن الفضل، قال: أخبرنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد مرسلاً بمعناه.

ونحن لو افترضنا صحة ما أسنده ابن عساكر إلى الوليد، فإنا لن نجد ما يشير إلى تدليس الوليد في إسناده مقارنة بإسناد حماد بن زيد، وما رواه عن يحيى بن سعيد.

وبهذا نكون قد خلصنا بنتيجة، وهي براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

وكيف لا نخلص بتلك النتيجة، وقد صرَّح الوليد بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي.

وفيما بين الأوزاعي ويحيى بن سعيد.

والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رَواهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن سعيد بنِ المسيب رَحِمَهُ اللهُ قالَ: «انكَسَرَ بَعيرٌ من مالِ اللهِ فَنَحَرَهُ عُمَرُ فَصَنَعَهُ ودعا عليْهِ أَصْحابَ رَسُولِ اللهِ، فقالَ العبّاسُ بنُ عبدِ المطّلب: يا أَميرَ المؤمنينَ لو صَنَعْتَ لنا كُلَّ يومٍ مِثْلَ هذا أَصَبْنا منهُ وتَحَدّثنا عِنْدَك فقالَ: عُمَرُ يَهُونُ عَلَيْكَ جُوعُ امرَأَةٍ بِسَلَعٍ» الأثر.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/٣٤٠)، قال: أخبرنا أبوا الحسن الفقيهان، قالا: أنا أبو الحسن بن أبي الحديد، أنا جدي أبو بكر، أنا أبو الدحداح، نا عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي، نا الوليد بن مسلم، نا أبو عمرو الأوزاعي، نا يحيى بن سعيد الأنصاري، حدثني سعيد بن المسيب -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب مصرحاً بالتحديث في جميع طبقات الإسناد.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الأثر على فرض صحة الإسناد إليه.

ويؤيد هذا أنا لم نجد ما يخالف الوليد في إسناده ويكون فيه ما يشعر بتدليسه.

بل بفضل الله وجدت متابعاً للوليد عن الأوزاعي متابعة تامة.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/٣٤٠)، قال: أخبرنا أبو الحسن بن قبيس الفقيه، أنا أبي أبو العباس الفقيه، وأبو عبد الله بن

أبي الرضا، قالا: أنا أبو محمد بن أبي نصر، نا الحسن بن حبيب قال: قرئ على العباس بن مزيد عن أبيه، نا الأوزاعي، حدثني يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب بنحوه، كما قال ابن عساكر عقب ما أسنده.

كذا رواه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي كما رواه الوليد بن مسلم.

وهذه المتابعة تدلُّ دلالةً واضحة على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث كما تشاهد وأنت شاهد.

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَواهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن يحيى بن سعيد مرسلاً قال: «إنَّ أبا بكرٍ الصّديق وَلَّى يزيدَ بنَ أبي سفيانَ على جَماعَتِهم، وخَرَجَ مُشَيِّعاً لهُ وقالَ: يزيدُ إِمَّا أنْ تَركَبَ وإمَّا أَنْ أَنزِلْ فقالَ أَبو بكر: ما أَنا بِراكِبٍ، ولَسْتَ بِنازِلٍ إِنِّي احْتَسِبُ خُطايَ هذهِ في سَبيلِ اللهِ» .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٤/٢) من طريق محمد بن عائذ القرشي، قال: قال الوليد بن مسلم: وأخبرني أبو عمرو، عن يحيى بن سعيد —به— مرسلاً .

كذا رواه الوليد بن مسلم ولم أجد من خالفه، ولا من تابعه عليه عن الأوزاعي .

وهذا لا يضرُّ، لأنَّ الوليد صرَّح فيه بالإخبار عن أبي عمرو الأوزاعي.

وما بعد الأوزاعي لا يتخوف منه، لأن الأوزاعي توبع عليه.

١- تابعه الإمام مالك رحمه الله .

وذلك فيما أخرجه مالك في «موطئه» (٩٦٥/٤٤٧/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» من طريقه (١٧٩٢٧/٨٩/٩)، وفي «معرفة السنن» (٢٨/٧/ ٥٤١٦)، وكذلك البغوي في «شرح السنة» (٣٧٨٢/٨)، وكذلك ابن عساكر في

«تاريخ دمشق» (٢/٧٧) و(٨/٧٨) من طرق، عنه، عن يحيى بن سعيد بنحوه مرسلاً .

٢- وكذلك تابع الأوزاعي عليه متابعة قاصرة عبد الملك بن جريج.

وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥/١٩٩/٩٣٧٥)، عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد بنحوه مرسلاً .

٣- وكذلك تابع الأوزاعي عليه متابعة قاصرة سفيان الثوري .

وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق أيضاً في «مصنفه» (٥/١٩٩/٩٣٧٥)، قال: عن الثوري عن يحيى، بن سعيد – نحوه – مرسلاً كذلك .

٤- وكذلك تابع الاوزاعي عليه متابعة قاصرة يزيد بن هارون .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٣١/٦٠٧)، قال: حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، ثنا يحيى بن سعيد – نحوه – كذلك مرسلاً .

وعلى هذه الأمور، ليس الوليد على رحى التدليس يدور .

وذلك على فرض صحة الإسناد إليه، فذاك مما أُفتري عليه!

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَواهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن يحيى بن سعيد: «أنَّ أبا بَكرِ بْنَ محمدِ بنِ عمرو بنِ حَزمٍ أَمَرَ أَهْلَ ذِي الحُلَيْفَةِ بِحُضُورِ الجُمُعةِ بالمَدِينةِ فكَانوا يَجْمَعُونَ بِها» .

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١٧٥/٣٣٨٩)، قال: وأخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه، أنبا أبو محمد بن حيان، ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن، ثنا أبو عامر، ثنا الوليد بن مسلم، أخبرني أبو عمرو وهو الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد — به — .

قلت: في الإسناد إلى الوليد —كما ترى— أبو عامر واسمه موسى بن عامر بن عمارة بن خريم .

قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام» .

وفي الإسناد علل أخرى لا داعي لذكرها، سيما وأني لم أجد من خالف الوليد عليه .

ولو افترضنا ذلك جدلاً وتنزلاً فإنَّ الإسناد إلى الوليد لم يصح والوليد بذلك يكون بريءٌ من التدليس فيه البتة !

هكذا كنت انتهيت بالكلام على هذا المقطوع ثم وجدت في مراجعتي لأحاديث هذا الكتاب وآثاره ومقطوعاته بأنَّ أحمد بن علي المروزي قد

أخرجه في كتاب الجمعة وفضلها حديث (٦٠)، وقال: حدثنا محمد بن عبد الله المخرمي، حدثنا أبو أسامة، حدثني مفضل عن الأوزاعي أنَّ عمر بن عبد العزيز كان يأمر أهل ذي الحليفة —بنحوه- .

والمفضل هنا سقط في روايته يحيى بن سعيد وذكر في رواية الوليد بن مسلم. ولو كان الواقع عكس هذا لَسَارَع المقلدون لاتهامك أيُّها الوليد بتدليس يحيى بن سعيد، ولكن الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات.

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَواهُ الوَلِيْدُ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنْ يحْيَى بْنِ سَعِيْد]

عن ابنِ عمر رَضِيَ اللهُ عنهما: «أنَّ النَّبِيّ ﷺ كانَ إذا سَلَّمَ من المغرِبِ انصَرَفَ إلى مَنْزِلِهِ فَرَكَعَ رَكعَتَيْنِ» .

أخرجه ابن مخلد العطار في كتاب «ما رواه الأكابر عن مالك» ص (٤٩/ح٣٦)، قال: ثنا أحمد بن محمد بن بكر بن خالد النيسابوري، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم قاضي الرملة، قال: حدثني الوليد عن الأوزاعي، عن يحيى ومالك، عن نافع عن ابن عمر — به — .

كذا رواهُ الوليدُ بن مسلمٍ عن الأوزاعي عن يحيى وهو ابن سعيد ومالك عن نافع .

وهو- أي في هذا الحديث — مما تفرَّد به الوليدُ عن الأوزاعي .

و لم أجد من خالف الوليد عليه ولا من تابعه .

فالوليد بريءٌ من التدليس في هذا الإسناد حتى يثبت خلاف ذلك ودون ذلك خرط القتاد .

دِرَاْسَةُ الْأَحَادِيْثِ

الَّتِيْ

رَوَاْهَا الضُّعَفَاءُ

الَّذِيْنَ

ذُكِرُوْا

فِيْ

كَلَاْمِ الهَيْثَمِ بْنِ خَاْرِجَةَ

دِرَاْسَةُ الْأَحَادِيْثِ الَّتِيْ رَوَاْهَا الضُّعَفَاءُ الَّذِيْنَ ذُكِرُوْا فِيْ كَلَاْمِ الهَيْثَمِ بْنِ خَارِجَة

لقد جاء في كلام الهيثم بن خارجة ما يفيد تدليس الوليد بن مسلم لعبد الله بن عامر الأسلمي، وإبراهيم بن مرة، وقرة بن عبد الرحمن بن حيويل بين الأوزاعي، وبين شيوخه الثقات، كالزهري، ونافع، ويحيى بن سعيد .

لهذا كان لزاماً عليّ إتماماً للبحث دراسة أحاديث هؤلاء الضعفاء لنرى جميعاً موقف الوليد منها؟!!

وما ذلك إلا لأنه ربما تطرق التساؤل إلى ذهن أحد ما، أين رواية هؤلاء الضعفاء؟! وما هو موقف الوليد منها؟!!

لهذا السبب جمعت لك هذا الجمع، وقمت بهذه الدراسة لأحاديث هؤلاء الضعفاء الذي اتهم الوليد بتدليسهم، علّ وعسى أن يطمئن قلبك بعد تخريجها والاطلاع عليها أن لا تدليس للوليد فيها.

وهذا يقوي جانب براءة الوليد بن مسلم من التدليس، لأنا إذا لم نجد الوليد يدلس هؤلاء الضعفاء في الأحاديث التي رواها هو عن الأوزاعي، عن نافع، ويحيى بن سعيد، والزهري، وعطاء، وهي عين الأحاديث التي اتهم فيها بالتدليس في كلام الهيثم بن خارجة.

وكذلك إذا لم نجده يُدلِّس هؤلاء الضعفاء في الأحاديث التي رووها هم عن شيوخهم، فإن هذا بلا شك سيقوي جانب براءة الوليد بن مسلم من التدليس البتة.

وهذا كُلُّهُ يَظهَرُ بعدَ جمعِ هذهِ الأحاديثِ وتخريجِها والوقوفِ على كلامِ العلماءِ عليها .

وبكلام العلماء على هذه الأحاديث أكون قد قطعت آخر حبل للمتعلقين بكلام الأئمة النظري في الوليد بن مسلم بأنَّه يُدلِّس هؤلاء الضعفاء «الأسلمي وابن مرة وقرة»، وذلك بجمع حديثهم وتخريجه، والنظر في كلام العلماء عليها، لأنه إنْ خطر على قلب بشر أنّه فاتتني تلك الطرق التي دلَّس الوليد فيها «الأسلمي وابن مرة وقرة » فإنّه لن يخطر على قلبه أبداً بإذن الله أنْ تكون تلك الطرق فاتت أيضاً على الأئمة الذين أخرجوا حديث هؤلاء الضعفاء وتكلموا عليها عملياً عند تخريجها لا نظرياً .

وبفضل الله قد تيسر لي جمع جملة من الأحاديث التي تعني اتهام الوليد بالتدليس ليست بالقليلة تنيف على ثمان مائة حديث وأثر .

ولا أثر فيها بفضل الله يدل على تدليس الوليد .

وأحاديث هذا الباب جزء منها، فدونك تخريجها وكلام العلماء عليها لأصل بك إلى قناعة، أو إلى ازدياد فيها بأن لا تدليس للوليد بن مسلم البتة .

المبحث الرابع

فِيْه

دِرَاْسَةُ الْأَحَادِيْثِ

الَّتِيْ

رَوَاهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ الْأَسْلَمِيْ

وَالَّتِيْ

رَوَاْهَا إِبْرَاْهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ

وَالَّتِيْ

رَوَاْهَا قُرَّةُ بْنُ حَيَّوِيْل

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِي مَخْرَجٍ خَرَجْنَاهُ فَحَانَتْ صَلَاةٌ فَسَأَلْنَاهُ أَنْ يَؤُمَّنَا فَأَبَى عَلَيْنَا وَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَؤُمُّ عَبْدٌ قَوْمًا إِلَّا تَوَلَّى مَا كَانَ عَلَيْهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ إِنْ أَحْسَنَ فَلَهُ وَإِنْ أَسَاءَ فعليه» .

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٤/١٥٦/١٧٤٦١)، وسمويه في «فوائده» حديث (٧٠)، وابن البختري في «الفوائد» ص(٨٠/ح٩٠٧)، والروياني في «مسنده» (١/١٤٤/١٥٢)، وفيه أيضاً (١/٢٠٢/٢٧٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٣٢٨/٩٠٧)، وفيه أيضاً (١٧/٣٢٩/٩٠٨) من طرق عن عبد الله بن عامر عن أبي علي الهمداني —به-.

وللحديث طريق أخرى عن عبد الرحمن بن حرملة.

أخرجها الحاكم في «مستدركه» (١/٣٢٨/٧٥٩) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن حرملة، بنحوه.

وذكر هذه الطريق البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٤٠/٧٦٤)، قال: وقال غير واحد عن ابن حرملة عن أبي علي عن عقبة .

وللحديث طريق أخرى.

أخرجها أبو داود الطيالسي في «مسنده» ص(١٣٥/١٠٤٤)، قال:

حدثنا الفرج بن فضالة، عن رجل، عن أبي علي بن عقبة —به- .

وقد صرَّح الفرج بن فضالة بهذا الرجل المبهم وسمَّاه بما سماه به الآخرون وأنَّه عبد الله بن عامر الأسلمي .

وذلك فيما أخرجه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» ص (٢١٣/ ح٢٢٣) من طريق الربيع بن سليمان، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا فرج بن فضالة، عن عبد الله بن عامر الأسلمي — به - .

وللحديث شواهد عن قبيصه بن ذؤيب، وعَبدِ اللهِ بن عُمَرَ، وسهل بن سعد الساعدي.

كُلُّها لا ذكر للوليد بن مسلم فيها لاسيما طرق حديث عبد الله بن عامر الأسلمي والذي اتهم الوليد بتدليسه.

إذن الوليد براء من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث حتى يثبت خلاف ذلك.

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أُبَيّ بنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمَسْجِدِ الّذِي أُسّسَ عَلَى التّقوَى قَالَ: «هُوَ مَسْجِدِي هَذَا» .

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/١١٦/٢١١٤٤)، وفيه أيضاً (٥/ ٣٣٥/٢٢٨٨٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/١٤٩/٧٥٢٨) و (٦/٤١٦/ ٣٢٥٢٣)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/٨٦/١٦٦)، وابن أبي خيثمة في «تأريخه» حديث (١٣٨٠)، والبلاذري في «البلدان وفتوحها وأحكامها» ص (١٩) وابن جرير الطبري في «جامع البيان» (١١/٢٨)، والشاشي في «مسنده» (٣/ ٣١٨-٣١٩/١٤٢٢-١٤٢٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٥)، والحافظ ابن بشران في «أماليه» حديث (٢٩١/٢٩٧)، وحديث (٨٠٥) والحاكم في «مستدركه» (٢/٣٦٤/٣٢٨٥) من طرق ثم كُلُّهم عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمران بن أبي أنس، عن سهل بن سعد عن أُبيِّ بنِ كعبٍ -به- وبنحوه بعضهم - .

كذا رواه عبد الله بن عامر في حديث أبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن عمر الواقدي، وأبي ضمرة أنس بن عياض في رواية عنه عن عمران، عن سهل بن سعد، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ﷺ .

ورواه عبد الله بن الحارث عنه، عن عمران بن أبي أنس، عن سهل بن

سعد قصر بالحديث عليه .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٣٣٥/٢٢٨٨٩)، قال: حدثنا عبد الله بن الحارث، حدثني الأسلمي يعني عبد الله بن عامر، عن عمران بن أبي أنس، عن سهل بن سعد — بنحوه - .

هكذا رواه عبد الله بن الحارث، وهو ثقة، وتابعه أنس بن عياض في رواية له عنه !

أخرجها أبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» حديث (٢٠) من طريق هارون بن سعيد، عن أنس بن عياض — بنحوه - .

كذا رواه أنس بن عياض، وهو ثقة في هذه الرواية عنه، عن عمران عن سهل بن سعد لم يتجاوز — به سهلاً —.

ورواه عبد العزيز بن أبي حازم عنه، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت — به - .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تأريخه» حديث (١٣٨١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٣٣/٤٨٥٣) كلاهما من طريق مصعب بن عبد الله الزبيري، عن ابن أبي حازم، عن ابن عامر — به - .

ورواه أيضاً عبد العزيز بن أبي حازم عنه، عن عمران، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد مرسلاً .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تأريخه» حديث (١٣٨١)، قال: حدثنا مصعب بن عبد الله، قال: حدثني عبد العزيز بن أبي حازم، عن عبد الله بن عامر –به– مرسلاً .

كذا رواه ابن أبي حازم عنه، عن ابن أبي سعيد مرسلاً .

وراوه أنس بن عياض عنه، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه أبي سعيد الخدري ﷺ موصولاً .

وذلك فيما أخرجه الفضل الجندي في «فضائل المدينة» حديث (٤٥)، قال: حدثنا الزبير، ثنا أبو حمزة أنس بن عياض، عن عبد الله بن عامر–به-.

هكذا روى الحديثَ أصحابُ هذه الكتب، و لم يذكر واحدٌ منهم الوليدَ بنَ مسلم في إسناد هذا الحديث لا بذكر عبد الله بن عامر، ولا بإسقاطه .

وكذلك ذكر الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١١/٢٧١/٢٢٨٠) طرق هذا الحديث، وعلله، و لم يذكر فيه شيئاً عن الوليد بن مسلم .

وعليه فالوليد بريءٌ من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث .

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: «لِلْبِكْرِ سَبْعاً وِلِلثَّيِّبِ ثَلاثاً»

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٧٤/١١٤٠٤)، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا أبو مصعب، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن ابن عباس -به-.

قال الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٢٣): «رواه الطبراني وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف »١هـ.

قلت هكذا لم أجد من أخرج هذا الحديث سوى الطبراني في «الكبير» من هذا الوجه .

وهو لم يذكر في إسناده الوليد بن مسلم البتة، ولو ذكره لما كان عيباً على الوليد بل كان دليلاً على عدم تدليسه، فالوليد براء من التدليس في هذا الحديث كما ترى.

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ ﷺ أنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ، تُكْثِرُونَ مِنْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/١٩٤/٣٥٢٦٣)، وفي «مسنده» كذلك (١/١٠٩/١٣٦)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/١١٠/٢٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٤١/٤٧٧٥)، والمحاملي في «أماليه» حديث (٥١)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/٥٧٤)، كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزناد، عن سعيد بن المسيب، عن زيد بن ثابت -به و بعضهم بنحوه- .

وأخرج الحديث أيضاً الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٢١/٤٨٠٩)، وفي كتابه «الدعاء» له (١/٤٧٣/١٦٥٥) من طرق عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزناد، عن سعيد بن المسيب- به- .

وأخرج الحديث أيضاً الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٤٠/٤٨٨٤)، وفي كتاب «الدعاء» له (١/٤٧٤/١٦٥٦)، والحربي في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» حديث (٣) من طرق عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزناد، عن سعيد بن سليمان، عن خارجة بن زيد- به -.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٩٨) «٠٠رواه الطبراني، وفيه عبد الله

بن عامر الأسلمي وهو ضعيف» .

هكذا أخرج أصحاب هذه الكتب الحديث، ولم يذكر أحدٌ منهم الوليد بن مسلم في إسناده لا بذكر عبد الله بن عامر، ولا بإسقاطه.

فالوليد بن مسلم براء من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث كما ترى حتى يثبت خلاف ذلك، ودون ذلك خرط القتاد .

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «اسْتَعِيْذُوا بِاللهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إلى طَبْعٍ وَمِنْ طَمَعٍ إلى غَيْرِ مَطْمَعٍ وَمَنْ طَمَعٍ حَيْثُ لا مَطْمَعٍ» .

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٢٢٢/٢٢٠٧٤)، وفيه أيضاً (٥/٢٤٧/٢٢١٨١)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في بغية الباحث (٢/٩٥٨/١٠٥٨)، والهروي في «غريب الحديث» (١/ ٣/ ١٢٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/٧٠/١١٥)، والبزار في «مسنده» (٧/١٠٦-١٠٧/٢٦٦٢)، وأبو عبد الله بن مروان في «فوائده» حديث (٧٢)، والشاشي في «مسنده» (٣/ ١٣٦٥/٢٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٩٣/ ١٧٩)، وفي كتاب «الدعاء» له أيضاً (١/٤١٠/١٣٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٣٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/٧١٦/١٩٥٦)، والبيهقي في «الدعوات» (٢/٥٣/٢٨٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ١٣٦٣-١٣٦٤) من طرق ثم كلهم من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي، عن جبير بن نفير، عن معاذ بن جبل ﷺ -بعضهم- به-وبعضهم- بنحوه-

هكذا أخرجه أصحاب هذه الكتب، ودون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر ابن عامر ولا بإسقاطه .

وهذا يدلُّ على أنَّ الوليد لا علاقة له برواية هذا الحديث فضلاً عن تدليس

عبد الله بن عامر فيه.

ويؤكد هذا أنَّ لهذا الحديث شواهد أخرى، ومن غير طريق عبد الله بن عامر هذا، لا بل هي بعضها من طريق إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن أبي سليمان، عن يحيى بن جابر، عن عوف بن مالك .

وبعضهم يرويه عن إسماعيل، عن سليمان، عن يحيى، عن المقداد -به-

وبعضهم يرويه عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، عن يحيى، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه، عن عوف بن مالك .

وكُلُّ هذه الطرق لا ذكر لعبد الله بن عامر فيها ولا للوليد بن مسلم.

وهذا يدلُّ كما ذكرت لك على أنَّ الوليد بن مسلم لا علاقة له برواية الحديث فضلاً عن تدليس عبد الله بن عامر فيه .

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أُبَيٍّ بنِ كَعبٍ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «كَانَ جِبْرِيلُ يُذَاكِرُنِي أَمرَ عُمَرَ فَقُلتُ يا جِبْرِيلُ: اذكُرْ لِي فَضَائِلَ عُمَرَ وَمَا لَهُ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: لِي لَوْ جَلَسْتُ مَعَكَ مِثلَ مَا جَلَسَ نُوْحٌ فِي قَوْمِهِ ما بَلَغتُ فَضَائِلَ عُمَرَ وَلَيَبْكِيَنَّ الإِسْلَامُ بَعدَ مَوتِكَ يَا مَحَمَّدُ على مَوْتِ عُمَرَ ﷺ» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٨٦/١٢٧٥)، والشيباني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/٣٧٩/٣٣٤)، والآجري في «الشريعة» (٤/١٩١٣/١٣٩١) و (٤/ ١٩١٧/١٣٩٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٣٩) من طرق ثم كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت[1]، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب عن أُبَيٍّ – به – .

كذا أخرج الحديث أصحاب هذه الكتب من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي وبدون ذكر الوليد بن مسلم في حديثهم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه .

كذا أخرجه هؤلاء وأخرجه غيرهم دون ذكر الوليد وابن عامر سواء في حديثهم .

(١) وقيل غير هذا فقد اختلفوا في اسمه اختلافاً بيناً .

وذلك فيما أخرجه تمام في «فوائده» (٢/٢٥٣/١٦٦٢) وابن عساكر في «تأريخه» (٤٤/١٣٧-١٣٨) كلاهما من طريق الفتح بن نصر عن غالب عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أُبَيِّ بنِ حسان بن كعب — به -.

وللحديث شواهد أخرى عن عمار بن ياسر وزيد بن ثابت وعثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري وعائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم جميعاً .

وكُلُّها لا ذكر للوليد بن مسلم في أسانيدهم، ولا لابن عامر ذِكرٌ في حديثهم .

وعلى هذا فالوليد بريءٌ من التدليس في هذا الحديث لأنه لم يروه أصلاً .

ولو كان رواه ودلَّس فيه وعزب عن ذلك بحثي في تخريجي للحديث لما غاب هذا عن أبوي الحاتمين محمد بن إدريس ،وابن حبان، وغيرهما ممن تكلم على هذا الحديث وعلله كابن عدي، وابن الجوزي ،والسيوطي، وملَّا علي قاري، والشوكاني!!!

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ مُحَمّد بنِ المنكَدِر قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَزَالُ المُؤمِنُ خَفِيْفَ الظَّهرِ مَا لَمْ يُشْرِكْ بِاللهِ شَيْئاً وَلَمْ يَلْقَهُ بِدَمٍ حَرامٍ» .

أخرج الحديث أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (١/٣١٥/ ٨٩) قال: حدثنا علي بن محمد يعرف بالأنقبردي قراءة مني عليه حدثنا عبد الله بن مسرور حدثنا سعيد بن إسحاق، أخبرنا هارون بن سعيد الإيلي أخبرنا أنس بن عياض عن عبد الله بن عامر عن محمد بن المنكدر — به — .

كذا أخرجه أبو عمرو الداني و لم أجد الحديث عند غيره من طريق عبد الله بن عامر .

وهو كما ترى ليس في إسناده ذكر للوليد بن مسلم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه .

وللحديث شاهد بنحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما[(١)] .

وللحديث شاهد بمعناه للشطر الآخر من الحديث من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[(٢)]

وكلا الشاهدين لا ذكر لعبد الله بن عامر في إسناديهما، ولا للوليد بن مسلم كذلك .

وعليه فالوليد لم يرو الحديث فضلاً عن تدليس أحد في إسناده والله هو الموفق لهذا.

(١) انظر المعجم الكبير للطبراني (١١/ ١٠٦/ ١١١٩٢) .

(٢) انظر الكامل لابن عدي (١/٤٢).

[الحديث الثامن]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ عن هَذِهِ الآية: « ﴿وإذا قُرِئَ القُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ[1]﴾ قالَ: نَزَلَتْ في رَفعِ الأَصْوَاتِ وَهُمْ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في الصَّلاةِ» .

أخرج هذا الأثر ابن أبي حاتم في «التفسير» (٥/١٦٤/٨٧٢٥) والطبري في «تفسيره» (٩/١٦٢) والواحدي في «أسباب النزول» ص(٢٢٦)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٢٦/٧) والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص(١١٥/ح٢٧٩) وتمام في «فوائده» (١/٧٢/١٥٦) وابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٣١/٧٠-٧١) من طريقه وكذلك في «حديث أهل حردان» ص(٢) كلهم من طريق العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة به وبنحوه بعضهم.

وأخرج الأثر أيضاً تمام في «فوائده» (١/٧١-٧٢/ ١٥٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/٢١٠) وفي «حديث أهل حردان» ص(١) من طرق عن أبي المغيرة عن الأوزاعي —به—.

وللأثر طريق ثالث.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/٧١) من طريق عبد الله بن

(١) سورة الأعراف آية (٢٠٤).

أبي العجائز عن الأوزاعي -به-.

هكذا أخرج أصحاب هذه الكتب الحديث بعيداً عن ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم كما ترى .

وقد أعلَّه أيضاً بعضهم بعيداً عن تدليس الوليد بن مسلم.

فهاك الدارقطني قال عقب الأثر في السنن وعبد الله بن عامر ضعيف.

ونقل كلامه الزيلعي في «نصب الراية» (٢/١٤) ولم يزد عليه !!

وكذا الحافظ ابن حجر أعلَّ الأثر في «التلخيص الحبير» (٢/٥٨) بعبد الله بن عامر ولم يزد على ذلك.

معنى هذا كُله أنَّ عِلَّةَ الأثرِ عندهم عبد الله بن عامر نفسه لا تدليس الوليد.

وهذه الأمور كُلُّها تدلُّ على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الأثر والحمد لله على توفيقه.

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ أَهدَى بَدَنَةً تَطَوعاً ثُمَّ ضَلّتْ فَإنْ شَاءَ أَبدَلَهَا وإنْ شَاءَ تَرَكَ، وَإنْ كَانَتْ في نَذْرٍ فَلْيُبْدِلْ» .

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٥٥/٢٥٧٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/٢٤٤/١٠٠٣٨) كلاهما من طريق بشر بن بكر —ح-.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٦١٦/١٦٤١) والبيهقي في «السنن» الكبرى (٥/٢٤٤/١٠٠٣٨) كلاهما من طريق الوليد بن مزيد — ح - .

وأخرجه أيضاً الدارقطني في «السنن» (٢/٢٤٢/٣١) والبيهقي في «الكبرى» (٥/٢٤٤/١٠٠٣٩) كلاهما من طريق محمد بن مصعب القرقساني.

وأخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٤) من طريق شعيب بن إسحاق وعمر بن عبد الواحد —ح-.

وأخرج الحديث أيضاً تمام في «فوائده» (٢/٧٨/١١٩١) من طريق موسى بن أعين، وكلهم يرويه عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع عن ابن عمر به —وبنحوه-.

وخالف بشر بن بكر، والوليد بن مزيد، والقرقساني، وشعيب بن إسحاق، وعمر بن عبد الواحد، وموسى بن أعين.

خالفهم المعافى بن عمران، فرواه عن الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن نافع -به-.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٠٣٧/٢٤٣/٥) من طريق الحسن بن بشر، عن المعافى، عن الأوزاعي، عن أيوب بن موسى -بنحوه-.

قال البيهقي عقبه: «كذا روي بهذا الإسناد عن الأوزاعي وأظنه وهما، فإنما رواه غيره عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، وعبد الله بن عامر يليق به رفع الموقوفات والله أعلم» . أهـ.

قلت: وأنت إذا تأملت قول البيهقي رواه غيره عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر.

علمت أنَّ مبلغ علم الإمام البيهقي -رحمه الله- لم يتجاوز ذكر عبد الله بن عامر في كُلِّ ما وقف عليه من روايات هذا الحديث[1].

وهذا يعني: براءة الوليد بن مسلم من تدليس عبد الله بن عامر في إسناد هذا الحديث عند الإمام البيهقي، إذ لو كان يعلم رواية بذلك أشار إليها.

ويؤيد هذا الواقع الذي وجدناه في كتب «الصحاح»، و«السنن» و«المسانيد»، وغيرها مما وقفت عليه أنه لا ذكر للوليد بن مسلم في هذا الحديث لا بذكر عبد الله بن عامر، ولا بإسقاطه.

(١) عدا رواية المعافى بن عمران .

وهذا يدل على براءة الوليد من تدليس أحد في هذا الحديث.

ولقد ذكر الحديث أيضاً الزيلعي في «نصب الراية» (١٦٦/٣) والحافظ ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٥٤/٢).

ولم يذكر واحد منهما أيَّ شيء عن الوليد بن مسلم في هذا الحديث.

وهذا كله يشهد للوليد بن مسلم بالبراءة من التدليس فيه، والله هو الموفق لهذا.

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: نَدَبَ رسولُ اللهِ يَوْمَ حُنَيْنٍ الأَنصَارَ فقالَ: «يَا مَعْشَرَ الأَنصارِ، فَأَجَابُوهُ لَبَيْكَ بِأَبِيْنَا أَنتَ وَأُمِّنا يَا رَسُولَ اللهِ، قالَ: أَقْبِلُوا بِوجُوهِكُمْ إِلى اللهِ وَرَسُولِهِ يُدْخِلكُمْ جَنّاتٍ تجرِي مِنْ تحتِها الأَنهارُ» الحديث.

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/٥٠/٤٣٦٧)، قال: حدثنا أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا عثمان بن عمر، ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ -به-.

وأنت كما ترى لا ذكر للوليد بن مسلم في إسناده بل ذكر فيه عبد الله بن عامر.

و لم أجد الحديث عند غير الحاكم.

وهذا يعني مبدئياً أن لا علاقة للوليد بن مسلم برواية الحديث فضلاً عن تدليس عبد الله بن عامر فيه.

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبّان مُرسَلاً قال: «جَاءَ رَسُولُ اللهِ بَيْتَ زَيد بنِ حارثةَ يَطلُبُهُ - وكانَ زَيدٌ إنَّما يُقالُ لهُ زَيْدُ بنُ مُحَمّد، فَرُبَّما فَقَدَهُ رسولُ اللهِ السّاعَةَ فَيَقُولُ: «أَينَ زَيدٌ، فَجَاءَ مَنزِلَهُ يَطلُبُهُ فَلَمْ يَجدْهُ فَتَقُومُ إلَيْهِ زَينَبٌ فَتَقُولُ لَهُ: ليس هو هنا يَا رَسُولَ اللهِ فَتَوَلَّى يُهَمْهِمُ بشَيءٍ لا يَكادُ يُفْهَمُ عَنهُ إلّا سُبْحانَ اللهِ العَظِيمِ سُبْحانَ مُصَرِّفَ القُلُوبِ، فَجَاءَ زَيدٌ إلى مَنزِلِهِ ..» الحديث.

أخرج الحديث ابن سعد في «الطبقات» (١٠١/٨)، والطبري في «التاريخ» (٨٨/٢)، والحاكم في «المستدرك» (٦٧٧٥/٢٥/٤)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٣/ ٢٢٥-٢٢٦) وعبد الرحمن ابن عساكر في «الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين» حديث (٣٣) من طرق ثم كلهم من طريق محمد بن عمر، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن يحيى بن حبان به- مرسلاً .

قال السيوطي في «الدر المنثور» (٦١٢/٦) وأخرج ابن سعد، والحاكم - وذكر الحديث - .

قلت: كما رأيت لم يعزه إلا لابن سعد والحاكم، وقد زدت الطبري، وابن الجوزي، وابن عساكر، وكلهم يرويه من طريق محمد بن عمر، عن عبد الله بن عامر في إسناده .

ومعنى هذا أنْ لا إسناد آخر لهذا الحديث، ومن ثَمَّ لا رواية للوليد بن مسلم في هذا الحديث تذكر، فضلاً من أنْ يدلس أحداً فيه والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ: «أَنّ رَجُلاً قَالَ لَهُ: إِنَّا لَنَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ النّقْصُ فِي الْقَرْنِ وَالْوَجْهِ، فَقَالَ لَهُ الْبَرَاءُ: اكْرَه لِنَفسكَ مَا شِئْتَ وَلَا تُحَرِّمْهُ عَلَى النّاسِ، وَقَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرْبَعٌ لَا يَجْزأنَ العَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمَكسُورَةُ بَعْضُ قَوَائمِهَا بَيِّنٌ كَسْرُهَا وَالْمَرِيضَةُ بَيِّنٌ مَرَضُهَا وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي» .

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (١/٢٩١/٤٣٦)، وفيه أيضاً (١/٢٩٢/٤٣٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٢٤٨/٧٥٢٧) كلاهما من طريق الربيع بن سليمان، عن أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن البراء به وبنحوه.

وللحديث طريق آخر.

أخرجه الروياني في «مسنده» (١/٢٩٢/٤٣٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٢٢٨/٧٥٢٨) من طريق الربيع بن سليمان أيضاً، قال: حدثنا أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن البراء بمثله .

هكذا رواه أيوبُ بنُ سويدٍ، عن الأوزاعي بالوجهين السابقين.

ولا ذكر للوليد بن مسلم فيه لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وقد ذكر الحديث ابن أبي حاتم في كتاب «العلل» له (٢/٤٢-٤٣/١٦٠٧-١٦٠٨) وسأل أباه، عنه و لم يذكر الوليد بن مسلم في طرق الحديث فضلاً عن تدليس عبد الله بن عامر فيه.

وعلى هذا فالوليد بن مسلم لا علاقة له برواية الحديث فضلاً عن تدليس أحد فيه. والله هو الموفق لهذا

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن أبي هريرة ﷺ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ إذا كانَ في سَفَرٍ فَبَدا لَهُ الفَجرُ قَالَ: سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللهِ ونِعْمَتِه وحَسْنِ بَلائه عَلَيْنَا رَبّنا صَاحِبْنا فَأَفْضِلْ عَلَيْنا سِتْراً باللهِ مِنَ النّارِ، يقولُ ذلكَ ثلاثَ مرّاتٍ يرفعُ بِهِ صَوتَهُ».

أخرج الحديث ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٥٢/٢٥٧١) من طريق ابن أبي حازم، وأبي ضمرة أنس بن عياض، كلاهما عن عبد الله بن عامر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة.

وللحديث طريق آخر .

من طريق عبد الله بن وهب، عن سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة بنحوه.

أخرجه به جماعة كثيرون من أصحاب «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد» منهم وفي مقدمتهم الإمام مسلم في «صحيحه» (٤/٢٠٨٦/٢٧١٨).

ولا ذكر للوليد بن مسلم في هذا الحديث لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بتدليسه .

بل اتَّهم أبو الفضل بن عمار الشهيد سليمان بن بلال بإسقاط عبد الله بن عامر فيه.

قال أبو الفضل الشهيد في كتاب «علل الحديث في كتاب الصحيح» له ص (١٢٨): «وهذا الحديث إنما يعرف بعبد الله بن عامر الأسلمي عن سهيل، وعبد الله بن عامر ضعيف الحديث –، فيشبه أن يكون سليمان سمعه من عبد الله بن عامر، ولا أعرفه إلا من حديث ابن وهب هكذا».

قلت: أي بدون ذكر عبد الله بن عامر فيه، في حديث ابن وهب الذي يرويه عن سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح .

وأقول: سليمان بن بلال على ثقته يروي بالتحديث عن سهيل بن أبي صالح بدون واسطة أحد .

وهو كذلك لم يروه مرة بذكر عبد الله بن عامر، ومرة بإسقاطه حتى يتسنى من بعيد ، لأبي الفضل الشهيد ، اتهام سليمان فيه بالتدليس .

والشاهد أن لا تدليس من أحد لعبد الله بن عامر لا من سليمان بن بلال، ولا من الوليد بن مسلم .

بل الوليد بن مسلم لم يرو الحديث بالكلية .

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرو بنِ العاصِ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِرْبَانِ».

أخرج الحديث ابن ماجة في «السنن» (٢/٧٣٩/٢١٩٣) قال: حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي، ثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس، ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده —به—.

كذا رواه أبو محمد كاتب مالك بن أنس، عن عبد الله بن عامر —به— وتفرد بهذا .

ورواه الإمام مالك رحمه الله في «موطئه» (٢/٦٠٩/١٢٧١) عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

ورواه مالك في رواية حبيب بن أبي حبيب عنه، عن عبد الله بن عامر الأسلمي به.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٤٢/١٠٦٥٧) من طريق المقدام بن داود، عن حبيب بن أبي حبيب — به —، عن مالك .

ورواه قتيبة بن سعيد، وأسد بن موسى، عن ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب —به— .

وذلك فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٣)، وابن عبد البر في

«التمهيد» (١٧٧/٢٤) من طريق أسد بن موسى، وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن ابن لهيعة —به—.

هكذا أخرج أصحاب هذه الكتب الحديث دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم.

وقد تكلَّم العلماءُ والحفاظُ على هذا الحديث وعلله، ولم يذكر واحد منهم الوليد بن مسلم في طرق الحديث، فضلاً عن اتهامه فيه بالتدليس[1].

وهذا يعني أن الوليد لم يرو الحديث بالكلية، فضلاً من أنْ يُدلِّس أحداً في إسناده.

(١) انظر على سبيل المثال «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٦٤/٦)، و«التمهيد» له أيضاً (١٧٦/٢٤، ١٧٧، ١٧٨)، و«مصباح الزجاجة» للبوصيري (١٤/٣)، و«التلخيص الحبير» (١١٧٣/١٧/٣) للحافظ ابن حجر، وخلاصة «البدر المنير» لابن الملقن (١٥٠٠/٦٣/٢).

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمرو بنِ العَاصِ ﷺ: أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يَقُصّ على النّاسِ إِلّا أَمِيْرٌ أَو مَأمُورٌ أو مُرَاءٍ» .

أخرج الحديث ابن ماجة في «السنن» (٢/١٢٣٥/٣٧٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٥)، وابن أبي عاصم في «المذكر والتذكير» ص(٧٧/ح١٠)، وابن طولون في «الأحاديث المائة» ص (٥٢/ح٥٣) أربعتهم من طريق هقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به وبنحوه بعضهم.

وتابع هقل بن زياد محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه ابن شبه في «تاريخ المدينة» (١/١٠/١٣) قال: حدثنا محمد بن مصعب، قال: حدثنا الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وتابع هقل بن زياد عليه أيضاً عقبة بن علقمة البيروتي .

وذلك فيما أخرجه أبو العباس الأصم في «حديثه» حديث (٧)، قال: أخبرني عقبة، أخبرني الأوزاعي، حدثني عبد الله بن عامر، حدثني عمرو بن شعيب — به — مرسلاً .

هكذا روى الحديث هقل بن زياد، ومحمد بن مصعب، وعقبة بن علقمة،

والقرقساني، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر – به – .

وخالفهم المسيب بن واضح، فرواه عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، دون ذكر عبد الله بن عامر في إسناده.

وذلك فيما حكاه ابن أبي حاتم في كتاب «العلل» له قال رحمه الله (٢/ ٢٣٦٠/٢٨٥): «سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن الواضح، عن أبي إسحاق، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وذكر الحديث ثم قال: قال أبي: إنما يروي الأوزاعي هذا الحديث، عن عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي» أهـ.

قلت: ليس الأوزاعي فقط يرويه عن عبد الله بن عامر، عن عمرو به، بل تابعه على ذلك أبو نعيم الفضل بن دكين.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/٤١٠/٢٧٧٩)، قال: حدثنا أبو نعيم، ثنا عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب بنحوه.

وتابع الأوزاعي عليه أيضاً الفرج بن فضالة.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/١٨٣/٦٧١٥) ومن طريقه أبو طاهر السِّلفي في كتاب «العلم» حديث (١٨٥)، قال: حدثنا أبو النضر، ثنا الفرج، عن عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب بنحوه.

هكذا رواه الأوزاعي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وفرج بن فضالة، عن عبد الله بن عامر.

وأسقطه المسيب بن واضح في روايته عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي.

وهذا التعليل من الأئمة لرواية المسيب بن واضح بإسقاط عبد الله بن عامر من الإسناد يعني براءة الوليد من تدليس أحد فيه.

بل إن عدم ذكرهم للوليد بن مسلم في أسانيدهم يعني: أن لا علاقة للوليد بن مسلم بالكلية لرواية الحديث فضلاً عن تدليس أحد في إسناده سواء كان ابن عامر أو غيره. والحمد لله على توفيقه

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن عَبد الله بن عُمَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «كانَ رسولُ الله إذا اسْتَفْتَحَ الصَّلاَةَ قَالَ: «سُبحانَكَ اللهُمّ وبِحَمْدِكَ وتَبارَكَ اسْمُكَ وتَعَالى جَدّكَ ولا إله غيرُكَ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٣٥٣/١٣٣٢٤)، وفي كتاب «الدعاء» له (١/١٧١/٥٠٠)، وفيه أيضاً (١/١٧٣/٥٠٨)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/٦/٥٢٧)، والجوهري في «مجلسان من أماليه» حديث (١٦) من طرق عن عبد الوهاب بن فليح المكي، عن المعافى بن عمران، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن المنكدر، عن عَبدِ اللهِ بن عُمَر —به— وبنحوه بعضهم.

هكذا أخرج أصحاب هذه الكتب الحديث بذكر عبد الله بن عامر في إسناده.

ولم يذكر واحد منهم، ولا غيرهم أنَّ الوليد بن مسلم رواه بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه في الإسناد.

ناهيك عمن تكلم على طرق الحديث وعلله من الأئمة الحفاظ وإطباقهم في الإمساك عن اتهام أحد بالتدليس في إسناد هذا الحديث فضلاً عن تخصيص الوليد بذلك.

وهذا كُلُّه يدلُّ على براءة الوليد فيه من التدليس .

والحمد لله على توفيقه .

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «أن رسولَ اللهِ كانَ يُكَبِّرُ في العِيْدِ سَبْعَ تَكبِيْراتٍ في الأُولى وخَمْساً في الآخِرَةِ».

وفي رِوَايَةٍ:«أنَّهُ قَالَ في تَكبِيْرِ العِيْدَيْنِ: في الرَّكعَةِ الأُولى سَبْعاً وفي الثّانيةِ خَمْسَ تَكْبيراتٍ».

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١/ ٣٢٥/٢٠٩)، والبزار في «البحر الزخار» برقم (٥٩٦٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٤٤)، وأبو بكر بن البهلول في «أماليه» حديث (١١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/٣٧٩) أربعتهم من طريق فرج بن فضالة، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر –به– وبنحوه بعضهم.

كذا أخرجه أصحاب هذه الكتب دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وكذلك لم أجد من يروي الحديث عن الوليد بن مسلم بالكلية من هذه الطريق.

وهاتان القرينتان كفيلتان ببراءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الثامن عشر]

[مما روه عبد الله بن عامر الأسلمي]

عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرو بنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: «جاءتْ امرَأَةٌ يُقالُ لها بُسْرَةُ إلى النبيِّ فقالتْ: يا رسولَ اللهِ إحدَانا تَرَى أَنَّهَا مَعَ زَوْجِها في المَنَامِ فَقَالَ: إذا وَجَدْتِ بَلَلاً فَاغتَسِلِي يا بُسْرَةُ» . الحديث.

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٨٠/٨٨١)، قال: حدثنا محمد بن بشر العبدي، قال: حدثنا عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده —به—.

كذا جاء في المطبوع من «المصنف» الذي بين أيدينا، عن عبد الله بن عامر وهو تصحيف!!

والصواب عبد الله بن المؤمل، كما جاء في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٩٩٢)، و«المطالب العالية» للحافظ ابن حجر (٢/٥٠٥) فكلاهما قد عزى الحديث لابن أبي شيبة من طريق محمد بن بشر العبدي، عن عبد الله بن المؤمل هكذا .

وتابع محمد بن بشر عليه معاذ بن هاني .

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «الخامس من العلل» (٩٧٥)، قال: حدثنا أحمد بن العباس البغوي، ثنا عباد بن الوليد، ثنا معاذ بن هاني، ثنا عبد الله بن المؤمل المكي، ثنا عمرو بن شعيب — به — .

وهذه القرائن كما ترى تدل على حفظ عبد الله بن المؤمل في إسناده، وتصحيف

ما جاء في المطبوع من «المصنف» الذي بين أيدينا، وأنه عبد الله بن عامر.

وعليه إنْ مرَّ عليك هذا الحديث فتجاوز النظر فيه، إذ ليس هو من أحاديث عبد الله بن عامر الأسلمي الذي اتهم الوليد بن مسلم بتدليسه؛ وإنما هو من أحاديث عبد الله بن المؤمل بن وهب الله القرشي .

وعليه لن تجد بإذن الله تدليساً للوليد فيه ولا أحداً بذلك يرميه .

[الحديث التاسع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «لما بَلَغْنا وَادِي مُحسِّر قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: خُذُوا حَصَى الجِمارِ مِنْ وَادِي مُحَسِّر».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٤٤٩/٢٠٢/٣)، قال: حدثنا محبوب القواريري، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزبير، عن جابر -به-.

كذا أخرجه ابن أبي شيبة و لم أجده عند غيره .

وأورده الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١٢٥٥/٤٢/٧) وعزاه لابن أبي شيبة.

وهذا يشعر بأن هذا الطريق لا تروى إلا من هذا الوجه.

وقد وجدتُّ مؤخراً ما يؤكِّد هذا.

وذلك بما ذكره البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣٠٤٤) . قال: قال الشافعي -رحمه الله- في «سنن حرملة» أخبرنا أنس بن عياض، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزبير، عن جابر -بنحوه-.

وعليه لا علاقة للوليد بن مسلم برواية هذا الطريق فضلاً عن تدليس عبد الله بن عامر فيها.

[الحديث العشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنِ الفَضلِ بنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَشِيَّةَ عَرَفَةَ وَغَدَاةَ جَمعٍ حِينَ دَفَعُوا عَلَيْكمْ بالسَّكِيْنةِ وَهُوَ كَافٍ نَاقَتَهُ حتّى بَلَغَ مُحَسِّراً وقالَ: عليكُمْ بِحَصَى الخَذفِ الذي يُرْمَى بِهِ الجِمارُ» [1].

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٧٤/٦٩١)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٤٣٢) كلاهما من طريق دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم عن شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، حدثني أبو الزبير، عن أبي معبد عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس —به-

كذا أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» و لم أجده عند غيرهما من طريق عبد الله بن عامر.

بل و لم أجد من يرويه عن الأوزاعي سوى شعيب بن إسحاق، ولعله تفرد به عنه بهذا الحديث.

وهذا يعني براءة الوليد من تدليس عبد الله بن عامر في إسناده .

(١) هذا الحديث هو الحديث السابق ولكنه هنا من مسند الفضل بن عباس لا عن جابر رضي الله عنهم أجمعين.

[الحديث الحادي والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ هِندِ بْنِ حَارِثَةَ ﷺ قالَ: مرَّ رَسولُ اللهِ بنَفَرٍ من أَسْلَمَ يَتَناضَلُونَ، فقالَ: «ارْمُوا يا بني إسماعيلَ فإنّا أباكُمْ كانَ رامياً، ارمُوا وأنا مَعَ الأدرعِ فَطَرَحُوا نبالَهُم وقالوا يا رسول: من كُنْتَ مَعَهُ غَلَبَ، فقالَ: ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كلّكُم فَانْقَلَبُوا على السّواءِ» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٩٢/٣٥٥/٤)، ومن طريقه الأصبهاني (قوام السنة) في «دلائل النبوة» (١١٢/١١١/١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦٥٩٩) من طرق ثم كلهم من طريق عبد الوهاب بن الضحاك، عن ابن عياش، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن يحيى بن هند بن حارثة، عن هند —به-.

وللحديث طريق آخر دون ذكر عبد الله بن عامر في إسناده!!

أخرجه بذلك ابن قانع في «معجم الصحابة» (١١٧٤/١٩٧/٢)، قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم، نا محمد بن أبي بكر المقدمي، نا أبو معشر البراء، نا ابن حرملة، عن يحيى بن هند بن حارثة، عن أبيه — بنحوه- .

وقال الدارقطني كما في «العلل» (١٧١٥/١٩٦/٩)، وسئل عن حديث بن المسيب، عن أبي هريرة وذكر الحديث، فقال: «يرويه عبد الرحمن بن حرملة واختلف عنه.

فرواه إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن حرملة، قاله أبو المغيرة عنه.

وخالفه علي بن عياش، فرواه عن إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة». أهـ.

قلت: هكذا نجد أصحاب هذه الكتب يطبقون سكوتاً عن ذكر الوليد بن مسلم في أسانيد هذا الحديث فضلاً عن اتهامه بالتدليس فيه .

لاسيما الإمام الدارقطني، والذي كان قد اتهمه بتدليس عبد الله عامر الأسلمي في الأسانيد.

وهاك عبد الله بن عامر يرويه ولا نجد للإمام الدارقطني -رحمه الله- تطبيقاً عملياً منه لما قد قاله عن الوليد بن مسلم وعبد الله بن عامر في كُلِّ هذه الأحاديث.

وهذا كُلُّه يفيدنا براءة الوليد بن مسلم من تدليس عبد الله بن عامر أو غيره في هذه الأحاديث!!

[الحديث الثاني والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ بِيَدي قَبْلَ أَنْ يَفِيْضَ»

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٠٧/٣٣٢)، قال: حدثنا أحمد بن رشدين، قال: حدثنا أحمد بن موسى بن جعفر الأنصاري، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أيوب بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة —به—.

قال الطبراني عقبه: و لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا عبد الله بن عامر تفرد به ابن أبي حازم.

قلت: قوله: تفرد به ابن أبي حازم، أي عن عبد الله بن عامر، فصحيح.

وأما أيوب بن موسى فقد روى الحديث عنه غير واحد ومن غير وجه.

وهاك دليلاً على ذلك بما أخرجه الطبراني نفسه في «مسند الشاميين» (١/ ٤٠٧/٧٠٨)، ومحمد بن إسحاق من «حديث خيثمة» ص(١٩٢) والخطيب في «الموضح» (٢/٧١) ثلاثتهم من طريق أرطأة بن المنذر، عن المعلى بن إسماعيل، عن أيوب بن موسى، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة —به—.

وللحديث طرق أخرى، وكلها لا ذكر للوليد بن مسلم فيها لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وهذا يؤكّد قول الإمام الطبراني -رحمه الله- من أنَّ عبد العزيز بن أبي حازم تفرد به عن عبد الله بن عامر.

وعليه تبرأ ساحة الوليد من تدليس عبد الله بن عامر في هذا الحديث لأنَّ ابن أبي حازم تفرَّد به عن عبد الله بن عامر .

وهذا يعني أنْ لا أحد رواه عن عبد الله بن عامر غير ابن أبي حازم، فضلاً عن الوليد بن مسلم .

[الحديث الثالث والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبي بَرزَةَ الأَسْلَمِيِّ ﷺ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيامُ في السَّفَرِ» .

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٦٩/٨٦٢)، والبزار في «مسنده» (٩/٣٠٢/٣٨٥٨)، وفيه أيضاً (٩/٣١٠/٣٨٥٨) من طرق عن إبراهيم بن سعد، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد من ولد أبي برزة، عن أبي برزة به و بنحوه.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/٣٧٣/٥٥٩٧)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، قال: حدثنا معمر بن بكار السعدي، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن خاله عبد الرحمن بن حرملة، عن محمد بن المنكدر، عن أبي برزة الأسلمي —به—.

هكذا أخرج أصحاب هذه الكتب الحديث من طريق عبد الله بن عامر دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم .

وأخرجه بعضهم من طريق آخر عن الوليد بن مسلم.

وذلك بما أخرجه الفريابي في كتاب «الصيام» له ص(٧٣/ح٧٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٦٢) وفي «أحكام القرآن» (٩٥٧) وابن حبان في «صحيحه» (٢/٧١/٣٥٥)، ثلاثتهم من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي،

عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر.

كذا رواه الوليد بن مسلم، وتابعه عليه جماعة من أصحاب الأوزاعي.

١- تابعه عليه أيوب بن سويد .

وذلك فيما أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٢٤٥)، قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا أيوب بن سويد، عن الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر — به — .

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً مبشر بن إسماعيل .

وذلك فيما أخرجه أبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» حديث (٦١)، وابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٩٠) كلاهما من طريق أبي همام الوليد بن شجاع، عن مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير - به - .

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً شعيب بن إسحاق .

وذلك بما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/٩٩/٢٥٦٦)، وفي «المجتبى» (٤/١٧٦/٢٢٥٨)، قال: أخبرني شعيب بن شعيب بن إسحاق، قال: حدثنا عبد الوهاب بن سعيد قال: حدثنا شعيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثني جابر.

قال النسائي عقبه: هذا خطأ، ومحمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث

من جابر.

ثم ساق الحديث بعده في «السنن الكبرى» (٢/١٠٠٠/٢٥٦٧)، وقال: أخبرني محمود بن خالد، قال: حدثنا الفريابي، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى، قال: حدثني محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثني من سمع جابر أو نحوه[١].

قلت: وهذا الكلام من الإمام النسائي قد يوهم تدليساً من الوليد عند بعض الناس، بين محمد بن عبد الرحمن، وبين جابر بن عبد الله، لأنه قال الفريابي فيه حدثني من سمع جابراً [٢].

بيد أن ابن القطان الفاسي قد أجاب عن هذا الإشكال كما نقل عنه الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/٢٠٥) فقال: هذا الحديث يرويه عن جابر رجلان، كل منهما اسمه محمد بن عبد الرحمن، ورواه عن كل منهما يحيى بن أبي كثير أحدهما: ابن ثوبان، والآخر ابن سعد ابن زرارة، فابن ثوبان سمعه من جابر وابن سعد بن زرارة رواه بواسطة محمد بن عمرو بن حسن ، وهي رواية «الصحيحين».

(١) وهو بهذا الإسناد عنده في المجتبى (٤/١٧٦/٢٢٥٩)

(٢) قلت وبهذا رواه الوليد بن مزيد كما رواه الفريابي .

وذلك فيما أخرجه الطبري في تهذيب الآثار حديث (٢٤٦) قال حدثني العباس بن الوليد العذري قال أخبرني أبي قال سمعت الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن عبد الرحمن بن زرارة الأنصاري قال حدثني من سمع جابر -بنحوه-

قلت: هذا كلام عارف بالطرق مميز بينها ويؤيده رواية الوليد بن مزيد، والتي أوضحت ما أهملته رواية الفريابي عن الأوزاعي من أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن زرارة الأنصاري لا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان على أن أبا عبد الرحمن النسائي لم يقصد في كلامه السابق تدليس الوليد فيه، لا بل و لم يشر إلى ذلك وإنما قال هذا خطأ والخطأ يأتي من الوهم وقلة الضبط لا من التدليس فتنبه.

إذ كُلُّ مدلس يتعمد التدليس ويقصده ويعنيه!

وما لم يكن متعمداً فليس من التدليس في شيء، والله أعلم.

وقد سئل أبو حاتم عن هذا الحديث كما في «العلل» لابنه (١/٢٤٧/٧٢٨) فقال سألت أبي عن حديث رواه الوليد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، وذكر الحديث ثم قال: قال أبي هذا حديث خطأ إنما هو محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن جابر عن النبي ﷺ . أهـ

قلت: أبو حاتم وأبو عبد الرحمن النسائي اجتمعت كلمتهم في رواية الوليد بن مسلم على أنها خطأ على اختلاف رأييهما في الخطأ.

لذا أراك على خطأ إن تجاوزت قوليهما في رواية الوليد وأنها خطأ.

وحتى إن بقيت على قوليهما أو أحدهما، فاعلم أن الخطأ الذي في الحديث ليس من الوليد بن مسلم لمتابعة شعيب بن إسحاق له، ومبشر بن إسماعيل، وأيوب

بن سويد.

وإنما الخطأ ربما كان من الأوزاعي، أو يحيى بن أبي كثير، وهو بالأوزاعي أشبه.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث لعبد الله بن عامر أو غيره. والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الرابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِه يَومَ الْقِيَامَة، إِمَامٌ يُقْسِطُ وَرَجُلٌ يَتَصَدَّقُ بِيَمِيْنِه يُخفِيْهَا مِنْ شِمَالِه، وَرَجُلٌ بَذَلَتْ لَهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ نَفسَهَا فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ العَالَمِيْنَ، وَرَجُلٌ ذُكِرَ اللهُ عِندَهُ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشيَةِ اللهِ وَرَجُلٌ لَقِيَ رَجُلاً فَقَالَ: وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبّكَ للهِ، فَقَالَ: وَأَنَا أُحِبُّكَ للهِ».

أخرجه الإمام البخاري في «التاريخ الأوسط» (٢/١٣٩/٢٠٧٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/٦٣/٩١٣١) ، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» حديث (٣٣)، وأبو نعيم في «فضيلة العادلين» ص(١٤٧/ح٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/٤٨٧/٧٩٤) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٢٥٣/ت٤٨٢٩) من طرق عن عبد الله بن عامر الأسلمي،عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة به وبنحوه بعضهم.

كذا أخرج الحديث أصحاب هذه الكتب دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

ورواه بعضهم من طريق الأوزاعي، ولكن من غير طريق الوليد بن مسلم عنه أيضاً.

وذلك بما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل» الآثار (٣٨٩٢)، وابن

قانع في «معجم الصحابة» (٣/٢٥/ت٩٧١) والذهبي في «العلو للعلي الغفار» ص(١٩٦) من طرق ثم كلهم من طريق محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن يونس بن حلبس، عن أبي إدريس عائذ الله عن معاذ بن جبل ﷺ .

وابن حلبس الواسطة بين الأوزاعي، وأبي إدريس، ثقة عندهم، فلو رواه الوليد بن مسلم من ذا يُدلِّس فيه بين الأوزاعي ومن رواه عنه ؟!

كذا رواه عن محمد بن كثير المصيصي جماعة .

وخالفهم في الظاهر إبراهيم بن هاني الثقة! فرواه عن محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يونس بن حلبس، عن أبي إدريس، عن عبادة بن الصامت لا معاذ بن جبل !!.

وذلك فيما أخرجه البزار في «مسنده» (٢٦٩٧)، قال: حدثنا إبراهيم بن هاني، قال: أخبرنا محمد بن كثير المصيصي، قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يونس بن حلبس، عن عبادة بن الصامت ﷺ — به -.

وتابع محمد بن كثير عليه بهذا الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/١٧٨/٧٣١٥)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبا العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي حدثني الأوزاعي، عن ابن حلبس، عن عبادة بن الصامت ﷺ — به-.

فهاك كما ترى هذه الأسانيد، ليس فيها ذكر للوليد، فضلاً عن تدليس منه لعبد الله بن عامر أو غيره والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الخامس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ رَبِيْعَةَ بنِ كَعبِ الأَسْلَمِي ﷺ قالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ على خُفَّيْهِ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٦٠/٤٥٧٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/١٠٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٧٦٦) ثلاثتهم من طريق محمد بن عمر الأسلمي، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن يحيى بن هند الأسلمي، عن حنظلة بن علي الأسلمي، عن ربيعة بن كعب الأسلمي.

كذا أخرجه العقيلي، والطبراني، وأبو نعيم -رحمه الله- وهو إسناد مسلسل بالأسلميين.

وإسنادهم كما ترى!! لا ذكر للوليد بن مسلم فيه لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

و لم أجد الحديث عند غيرهم.

وقد سبقني إلى هذه النتيجة الزيلعي في «نصب الراية» (١/١٧٠) فعزاه إلى الطبراني في «معجمه»، والعقيلي في «ضعفائه»، وعليه بإذن الله لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث.

[الحديث السادس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ ﷺ قالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يزالُ اللهُ في حَاجَةِ العَبْدِ ما كانَ العَبْدُ في حَاجَةِ أَخِيْهِ» .

أخرجه المحاملي في «أماليه» حديث (٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١١٨/٤٨٠١)، والروذباري في «ثلاثة مجالس من أماليه» حديث (٣٤)، وأبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى (٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٥/٧١٥/٩٨٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٩٣٥)، والقشيري في «رسالته» (١٢) من طرق ثم ستتهم من طريق عبد الله بن عامر، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن زيد بن ثابت -به-.

وأخرجه أيضاً الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١١٨/٤٨٠٢)، والخطيب في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١١٢٥) كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة -به-

وذكر الحديث أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/٤٠٤) من طريق محمد بن الحسن الواسطي، عن عبد الله بن عامر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وقد ذكر الحديث أيضاً الهيثمي في «المجمع» (٨/١٩٣)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/٢٦٤/٣٩٧٤)، وعزواه إلى الطبراني وقالا عنه، رجاله ثقات.

وهذا يعني كله مما تقدم أن لا رواية للوليد بن مسلم في هذا الحديث لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وأظن والله أعلم أن ليس لطريق عبد الله بن عامر طرق أخرى وإلَّا لسبقني إليها المُخرِّجون كالحافظ بن حجر، والهيثمي، والمنذري، وحسبك بهم في سعة الاطلاع والمعرفة في التخريج.

وهذه القرائن كلها تدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث السابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ سَهْلِ بنِ سَعدٍ السَاعِدِي ﷺ قالَ: «كانَتِ القَيْلُوْلَةُ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعْدَ الجُمُعَةِ» .

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/١٦٣/٥٨٦٥) وقال حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا محمد بن عثمان بن كرامة ثنا عبيد الله بن موسى ثنا عبد الله بن عامر عن أبي حازم عن سهل بن سعد —به-.

كذا رواه الطبراني في المعجم الكبير و لم أجد الحديث عند غيره.

وأنت كما ترى إسناده ليس فيه ذكر للوليد بن مسلم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وعليه أرجوا أن لا رواية للوليد فيه من هذا الوجه فضلاً عن تدليس عبدالله بن عامر فيه.

[الحديث الثامن والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن أُبَيٍّ بنِ كَعْبٍ أَو رَجُلٍ من الأنصارِ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ فَكَأَنَّما قَرَأَ ثُلُثَ القُرآنِ» .

أخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في «المطالب العالية» (١٥/٤٧١/ ٣٧٩١) وكما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (٧٩١٨) جاء فيهما وقال أحمد بن منيع ثنا الفضل بن دكين ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد — به — .

كذا أخرجه أحمد بن منيع في مسنده من طريق عبد الله بن عامر و لم أجده من طريقه عند غيره .

وكأنَّ هذا الإسناد هو الوحيد في طرق الحديث الذي ذُكِرَ عبد الله بن عامر فيه .

هذا ما وجدته بعد البحث والنظر فيما ينيف على مائة طريق لهذا الحديث كلها لا ذكر لعبد الله بن عامر فيها سوى ما جاء في المطالب العالية وإتحاف الخيرة المهرة .

وعلى أنَّ كلا الرجلين من المهرة في تخريج الحديث وسعة الإطلاع إلَّا أنهما لم يُخرِّجاه لنا من مسانيد الحديث ودواوينه إلَّا من مسند أحمد بن منيع من طريق عبد الله بن عامر .

وحسبك بهذا العزو منهما ، وقد عرفت في التخريج مَنْ هُما !

ومن ثم اجزم بأنْ لا تدليس للوليد في هذا الحديث لا سيما والحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر.

[الحديث التاسع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: عَنِ النّبيّ أَنَّهُ كانَ يقولُ: «اللَّهُمّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ الأَوّلُ فلا شيء قَبلَكَ، والآخِرُ فلا شيءَ بَعدَكَ، والظاهِرُ فلا شَيءَ فَوقَكَ، والباطِنُ فَلا شَيءَ دُونَكَ، أنْ تَقضِيَ عنّا الدّينَ وأنْ تُغنِيَنا مِنَ الفَقرِ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤/٥٢/٢٩٣٩٩)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/٥٢)، وأبو القاسم الأرجي في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٠٠)، وابن سمعون الواعظ في «أماليه» حديث (٢٦٨) ثم كلُّهم من طريق الفضل، بن دكين عن عبد الله بن عامر، عن إسماعيل، عن أبيه، عن أبي هريرة — به —.

قلت: و لم أجد بعد البحث وجهاً آخر للحديث.

أعني بذلك أني لم أجده يُروى بإسقاط عبد الله بن عامر من إسناده لا من طريق الوليد بن مسلم ولا غيره.

وهذا يشعرنا مبدئياً أن لا تدليس للوليد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث الثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقعِ ﷺ قَالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَعْظَمِ الفِرى أنْ يَقُولَ عَلَيَّ الرّجلُ مَا لم أَقُلْ أَو يُدْعى الرّجل إِلى غَيْرِ أَبِيْهِ أَو يُرِي عَيْنُهُ في المَنامِ مَا لم تَرَ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٧٣/١٨٠)، قال: حدثنا مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري، حدثني أبي، ثنا أنس بن عياض، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن سليمان بن حبيب المحاربي، عن عبد الواحد بن عبد الله النصري، عن واثلة بن الأسقع — به -.

كذا أخرجه الطبراني كما ترى و لم أجده عند غيره.

وبهذا أرجوا أن لا يكون تدليس للوليد فيه، لأن الحديث لم يعزه أحد إلى أحد من أصحاب الكتب فنتخرص آنذاك بأنه ولعله في ذاك الكتاب، وفي أسانيده دلّس الوليد عبد الله بن عامر أو غيره.

كلّا، ولا إنّ الوليد ليس بمدلّس وإلا أين تدليسه؟!! لم يظهر في كُلّ هذه الأحاديث التي تقدّمت والتي ستأتي بإذن الله تعالى .

[الحديث الحادي والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمرو بنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: «عقَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عن الغُلامِ شَاتَيْنِ وعنِ الجَارِيَةِ شَاةً» .

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/١٨٥/٦٧٣٧)، قال: حدثنا عبد الله بن الحارث المكي، حدثني الأسلمي يعني: عبد الله بن عامر، عن عمرو بن شعيب، عن جده —به—

كذا أخرجه الإمام أحمد، و لم أجد الحديث عند غيره.

والقول في إسناده، كالقول في الأحاديث السابقة المشابهة لحالة هذا الإسناد، والله أعلم.

[الحديث الثاني والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ وكَانَتْ لَهُ صُحبَةٌ ﷺ قالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ إذا فَرَغَ من طَعَامه قالَ: «اللَّهُم لَكَ الحَمْدُ أَطْعَمْتَ وسَقَيتَ وأَشْبَعتَ وأَرْوَيْتَ فَلَكَ الحَمَدُ غَيْرَ مَكفُورٍ ولا مُوَدّعٍ ولا مُسْتَغنى عَنْكَ».

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٢٢٦/١٨٠٩٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/١٧٢)، ومن غير طريقه فيه أيضاً (٦٢/١٧٢)، وابن فيل في «جزئه» حديث (١٢٣)، وأبونعيم في «معرفة الصحابة» برقم (٧٢١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/١٢٢-١٢٣/٦٠٣٩) من طرق عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي عبيد الحاجب، عن نعيم بن سلامة، عن رجل من بني سليم كانت له صحبة -به وبنحوه-.

قال في «المجمع» (٥/٢٩): «رواه أحمد، وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي، وهو ضعيف».

قلت: عزاه الهيثمي رحمه الله إلى الإمام أحمد فقط كما ترى، وقد زدت عليه من المصادر كما تشاهد، بيد أنه كُلها اتفقت على عدم ذكر الوليد بن مسلم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

ولهذا أرجو أن لا تدليس للوليد في هذا الحديث، والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الثالث والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن سَهْلِ بنِ سَعد السَاعِدِي ﷺ قالَ: «كُنْتُ أَتَسَحّرُ في أَهْلِي ثُمَّ تكونُ سُرعةٌ أنْ أُدْرِكَ السّجُودَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ» .

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧٥٣٣/٥٢٨/١٣)، والروياني في «مسنده» (١٠٢٠/١٩٠/٢) من طرق عن عبد الله بن عامر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد —به- ،وبنحوه.

وأخرج الحديث أيضاً البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤٦٨/١ /٦٣٣) من طريق أنس بن عياض، قال، حدثنا عبد الله بن عامر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد — بنحوه - .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٨٢٠/٦٧٨/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٩٠٣/١٧٣/٦) من طرق عن ابن أبي حازم، عن أبيه أبي حازم، عن سهل بن سعد بنحوه.

كذا أخرجه البخاري عن محمد بن عبيد الله، والطبراني من طريق يعقوب بن حميد، كلاهما عن ابن أبي حازم به دون ذكر عبد الله بن عامر في إسناده.

وأخرجه البخاري أيضاً في «صحيحه» (٥٥٢/٢١٠/١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٤٢/٢١٥/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥٥/١ /١٩٨١) ثلاثتهم من طريق سليمان بن بلال، عن أبي حازم، عن سهل بن

سعد بنحوه.

كذا أخرجه هؤلاء دون ذكر عبد الله بن عامر في أسانيدهم أيضاً.

وأخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١٦٥/٥٨٧١) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد بنحوه.

هكذا دون ذكر عبد الله بن عامر في إسناده، وشاهدي من تخريج الحديث على هذه الصفة أن الحديث محفوظ بدون ذكر عبد الله بن عامر فيه.

وعلى هذا لو فرض أن الوليد رواه بدون ذكره لما كان في ذلك مأخذ عليه من جانب التدليس.

وإنما يُجعل في كفة من رواه بدون ذكر عبد الله بن عامر وحسبك بهم في الثقة والجلالة.

وعليه لا تدليس للوليد بن مسلم في هذا الحديث.

بل لا رواية له بالكلية، والله أعلم، وبالله التوفيق.

[الحديث الرابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن سَهْلِ بنِ سَعدٍ السَاعِدِي ﷺ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا خَطَبَ أَو عَلّمَهُم لا يَدَعُ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيْداً﴾ [1] إلى قَوْلِه: ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾ [2]» .

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (٢/٢١٤/١٠٦٠)، قال: نا ابن إسحاق، أنا عثمان بن صالح، نا ابن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال -به-.

كذا أخرجه الروياني كما ترى بذكر عبد الله بن عامر في إسناده، ولم أجد الحديث عند غيره.

والقول في هذا الحديث كالقول في غيره من الأحاديث المشابهة والتي تقدم الكلام عليها مراراً وتكراراً.

(١) سورة الأحزاب الآية (٧٠).

(٢) سورة الأحزاب الآية (٧١).

[الحديث الخامس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيارِكُمْ خِيارُكُمْ أَطْوَلُكُمْ أَعْمَاراً وأَحْسَنُكُمْ أَعْمَالاً» .

أخرج الحديث عبد بن حميد في «مسنده» (١٠٨٦/٣٢٨/١)، وأبو الفوارس الصابوني في «حديثه» (١٥)، والخلعي في «الفوائد الحسان الصحاح والغرائب» حديث (٣٦)، وعلي بن محمد الكوفي النيسابوري في «أحاديث عوالي وفوائد منتقاة وإنشادات» حديث (١٦)، أربعتهم من طريق عثمان بن عمر، عن عبد الله بن عامر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر —به—.

وعبد الله بن عامر أُهمل هنا في الإسناد، والظاهر من طبقته فيه أنه عبد الله بن عامر الأسلمي، فهو يروي عن محمد بن المنكدر[1].

ولم أجد الحديث عند غير عبد بن حميد بهذا الإسناد.

ووجدته من طرق أخرى كثيرة لا ذكر فيها للوليد بن مسلم البتة، ولا لعبد الله بن عامر الأسلمي.

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث لعبد الله بن عامر أو غيره.

(١) انظر «تهذيب الكمال» ترجمة عبد الله بن عامر (١٥/١٥١).

[الحديث السادس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَطاعَ أنْ يَسْجدَ فَلْيَسجُدْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلَا يَرْفَعَنّ إلى وَجْهِهِ شَيْئاً، وَلْيَكُنْ سُجُودُهُ رُكُوعاً وَلْيَكُنْ رُكُوعُهُ أَنْ يُومِئَ بِرَأسِهِ» .

أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٤/٢٩٧/٥٥٥)، وكما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (١٩٥٩) وأبو العباس بن عصم في «جزئه» حديث (١٥)، قال: حدثنا قران بن تمام، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر —به—.

كذا أخرجه أحمد بن منيع، عن قران بن تمام عن عبد الله بن عامر الأسلمي.

ورواه سريج بن يونس، عن قران بن تمام، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وذلك بما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/١٣٥-١٣٦/٧٠٨٩)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن بكر، ثنا سريج بن يونس بالإسناد السابق.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلَّا قران بن تمام تفرد به سريج بن يونس ».

وقال أبو العباس بن عصم عقب الحديث «... غريب من حديث نافع لا نعلم رواه غير عبدالله بن عامر ولا عنه غير قرآن».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٤٩/٢) « رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله موثوقون ليس فيهم كلام يضر والله أعلم ».

وعزاه الزيلعي في «نصب الراية» أيضاً (١٧٦/٢) إلى الطبراني في «المعجم الأوسط».

وقال الحافظ ابن حجر عقب الحديث في «المطالب العالية»: في إسناده ضعيف بعد أن ساقه من طريق أحمد بن منيع.

وهذا القصور في العزو للحديث إلى أحمد بن منيع، والطبراني من أمثال الحافظ ابن حجر، والبوصيري، والهيثمي، والزيلعي، يدل على أمر، وهو أن الحديث ليس له مصادر أخرى يعزى إليها من هذين الوجهين.

وهذا يعني أيضاً وتلقائياً أن لا تدليس فيه من الوليد بن مسلم لعبد الله بن عامر أو غيره.

[الحديث السابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «والذي بَعَثَني بالحقِّ لا يُعذّبُ اللهُ يومَ الْقيامَةِ مَنْ رَحِمَ اليَتِيْمَ وَلَانَ لَهُ في الكَلامِ وَرَحِمَ يُتْمَهُ وَضَعْفَهُ وَلَمْ يَتَطاوَلْ عَلَى جَارِهِ بِفَضْلِ ما آتاهُ اللهُ، وَقَالَ: يَا أُمّةَ مُحَمّد وَالّذي بَعَثَني بِالْحَقّ لا يَقبَلُ اللهُ يومَ القِيَامَةِ صَدَقَةَ رَجُلٍ وَلَهُ قَرابَةٌ محتَاجُونَ إلى صَدَقَتِهِ ويَصْرِفُها إلى غَيْرِهِمْ وَالّذي نَفْسي بِيَدِهِ لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» .

أخرج الحديث الطبراني في «مكارم الأخلاق» حديث (١٠٥)، وفي «المعجم الأوسط» (٨/٣٤٦/٨٨٢٨)، قال: حدثنا مقدام، نا خالد بن نزار، نا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/٢٣٧/٣٨٤٦): «ورواته ثقات إلّا عبد الله بن عامر، وقال أبو حاتم ليس بالمتروك».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/١١٧): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي، وهو ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالمتروك، وبقية رجاله ثقات».

قلت: ذِكْرُ عبدِ اللهِ بن عامر في إسناد الحديث يدل على أنه لم يُدلِّس لا من الوليد ولا من غيره، والله أعلم.

[الحديث الثامن والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنّ مِنَ الشّعْرِ لَحِكْمَة» .

أخرجه لوين في جزء من «حديثه» ص(٤٤/ح٢١) ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (١٥٥/٤)، وكذلك أبو بكر النجاد في «مجلسٍ من أماليه» حديث (٢١) ، وكذلك أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١٩٢/١) عن فرج بن فضالة ، عن عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن نافع عن ابن عمر — به .

كذا أخرجه هؤلاء دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه .

وللحديث شاهد من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهُا من طريق عبد الله بن عامر أيضاً ولا ذكر للوليد بن مسلم في أسانيده .

أخرجه ابن السماك في «أماليه» حديث (٦٨) ، وأبوبكر الزبيري في «فوائده» (٤٠)، وأبو علي بن شاذان في «أجزائه» (١٠٤)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم»(٢٣١٣/٤٣٧/٥) من طرق ثم كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد الله بن عامر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة بنحوه .

كذا أخرجه هؤلاء جميعاً دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا

بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وكذلك لم أجد الحديث عند غيرهم لا بذكر عبد الله بن عامر، ولا بإسقاطه من الوليد بن مسلم ، ولا من غيره .

وعليه أرجو أن يكون الوليد بريئاً من أيٍّ مغمز تدليس بهذا الحال للحديث ، وأنى لمتهم له بالتدليس فيه على هذا إلا ظلماً.

فاللهم نبرأ إليك من اتهام الوليد بالتدليس فيه لا سيما والحديث ليس من حديث الأوزاعي عن عبد الله بن عامر ، تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها .

[الحديث التاسع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمرو بنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: جاءَ رَجُلٌ يُسَلِّمُ على النّبيِّ عَلَيْهِ السّلام خَارِجاً مِنْ مَكّةَ فَسَأَلَهُ النّبيُّ ﷺ:«أَصَحِبْتَ مِنْ أَحَدٍ، قالَ: لا، قالَ: الواحِدُ شَيْطانٌ والاثنانِ شَيْطَانَانِ، والثّلاثَةُ رَكْبٌ» .

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في مسنده كما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٦/٢٨٤/٥٩٠٣)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/٢٠) عن الفضل بن دكين عن عبدالله بن عامر عن عمرو بن شعيب[1] عن أبيه عن جده.

هكذا رواه الفضل بن دكين عن عبدالله بن عامر .

وهذا يعني أن الحديث ليس من تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها لأنه ليس من أحاديث الأوزاعي عنه حتى يجله من الرواية عنه كما جاء في كلام الهيثم بن خارجة زعم لا بل هو كما رأيت من قبل يذكر الضعفاء في حديث الأوزاعي ولا يجله من الرواية عنهم .

وعليه الوليد بريء من التدليس في هذا الحديث وفي غيره من الأحاديث —والله هو الموفق لهذا-.

(١) جاء عند ابن أبي شيبة عمرو بن كعب والصحيح عمرو بن شعيب كما جاء عند ابن عبد البر —رحمه الله — في «التمهيد»!

[الحديث الأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «إِنَّ الحَبَشَةَ أَنْجَدَاءٌ أَسْخِياءُ وَإِنَّ فِيْهِم اليُمْنُ فَاتَّخِذُوهُمْ وَامْتَهِنُوهُم فَإِنَّهُمْ أَقوى شَيءٍ» .

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٤١٣/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١٤٤/٢) قال ثنا جعفر بن أحمد بن مروان ثنا عبد الله بن الوليد ثنا حبيب بن أبي حبيب ثنا عبد الله بن عامر عن محمد بن المنكدر عن جابر –به–.

وأنت كما ترى إهمال عبد الله بن عامر في إسناده والظاهر أنه الأسلمي فهو يروي عن محمد بن المنكدر ويروي عنه حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك وكان يقال : إنه يضع الحديث.

ولهذا قال ابن عدي في الكامل عقب الحديث: «وهذا أيضاً منكر موضوع على عبد الله بن عامر».

فإذا كان الحديث لم يثبت عن عبد الله بن عامر أي لم يروه عبد الله بن عامر الأسلمي.

فهذا يعني مباشرة وتلقائياً براءة الوليد من تدليس عبد الله بن عامر كيف لا وهو لم يثبت عن عبدالله بن عامر فضلاً عن الوليد الذي لم يُذكر في الحديث أصلاً.

[الحديث الحادي والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَبْد الله بن عَمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» .

أخرج الحديث أبو نصر أحمد بن الحسن بن الشاه في «حديثه» حديث (٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٥٧) كلاهما من طريق مغيث، عن خارجة، عن عبد الله بن عامر، عن نافع، عن ابن عمر — به — .

كذا أخرجه كُلاً منهما من طريق خارجة بإهمال عبد الله بن عامر، والظاهر من طبقته أنه الأسلمي.

و لم أجد الحديث عند غيرهما من طريق عبد الله بن عامر.

وهذا يعني مبدئياً تفرد خارجة برواية الحديث عن عبد الله بن عامر.

وكذلك لم أجد الحديث من طريق الوليد بن مسلم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وهذا يعني أيضاً براءته من التدليس في هذا الحديث.

[الحديث الثاني والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «الرّؤيا الصّالحةُ جُزءٌ مِنْ سَبْعينَ جُزءاً مِنَ النّبُوةِ» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٥)، قال: أخبرنا القاسم بن مهدي، ثنا يعقوب بن كاسب، ثنا ابن أبي حازم، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر —به—.

كذا أخرجه ابن عدي في «كامله» من طريق عبد الله بن عامر، ولم أجد الحديث عند غيره من هذا الوجه.

وأنت كما ترى لا ذكر فيه للوليد بن مسلم، لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وعليه آمل براءة الوليد من تدليس أحد في هذا الحديث، لا سيما والحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر .

[الحديث الثالث والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ الَّتي تَكُونُ في بُطُونِ الأَنعَامِ فَتُنتِجُ ثُمّ تُنتِجُ التي في بَطنِها» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٥/٤) بإسناد الحديث السابق لهذا الحديث.

والقول في هذا الإسناد كالقول في سابقه، ونظيره من الأحاديث التي تقدم الكلام عليها وهي على شاكلته.

وهو أنَّ الوليد لم يروه لا بذكر عبدالله بن عامر ولا بإسقاطه.

ناهيك وأنَّ الحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر حتي يتسنى للوليد لو رواه تدليس ابن عامر فيه إنبالاً للأوزاعي!!

[الحديث الرابع والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيّ وَعَبدِ اللهِ بنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالا: إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كانَ يقولُ: «لا تُديمُوا النّظَرَ إلى المَجْذُومِيْنَ ومَنْ كَلَّمَهُمْ مِنْكُمْ فَلْيَكُنْ بَيْنَهُ وبَيْنَهُ قَدْرُ رُمْحٍ» .

أخرجه الدولابي في «الذرية الطاهرة» ص (٩٠/ح١٦٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٠/٥٣)، من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، والدولابي في «الذرية الطاهرة» ص(٩٠/ح١٦١)، والطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٤٧)، من طريق فرج بن فضالة وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٧٧٤)، وابن عدي في «الكامل» (١٥٥/٤) من طريق عبد الله بن الحارث ثم كلهم عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان القرشي، عن أمه فاطمة، عن الحسين بن علي، وعبد الله بن عباس به وبنحوه.

كذا أخرجه هؤلاء ولم يذكروا الوليد بن مسلم في إسنادهم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

ولم أجد الحديث عند غيرهم من هذا الوجه.

وهذه القرائن تدل مبدئياً على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث لا سيما وهو ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر .

[الحديث الخامس والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْوضُوءِ مِنْ مَاءِ البَحرِ فَقَالَ: «هو الطَّهُورُ ماؤهُ الحَلالُ مَيْتَتُهُ» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٣٢/٦١٨)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٦/١٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/٣٣٩/٤٩٨)، ثلاثتهم من طريق محمد بن غزوان، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به وبنحوه.

كذا رواه محمد بن غزوان دون ذكر عبد الله بن عامر في إسناده.

ورواه مبشر بن إسماعيل بذكره بين الأوزاعي وصفوان بن سليم .

وذلك بما أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٣٢/٦١٨)، قال: حدثنا الحكم بن موسى، قال: حدثنا مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، قال: حدثني عبد الله بن عامر، عن صفوان بن سليم، عن أبي هريرة بنحوه.

وروى الحديث عن الأوزاعي أيضاً هقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده .

وذلك فيما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٢٤٠/٥٠١) قال: فحدثناه أبو العباس بن محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا الحكم بن موسى، ثنا هقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

ورواه بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر.

وذلك فيما حكاه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢٥٥)، قال: ورواه بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً.

قال البيهقي: ولا يحتج بما ينفرد به بقية فكيف بما يخالف فيه.

هكذا أخرج أصحابُ هذه الكتب الحديث عن الأوزاعي دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

وقد ذكر الحديث غير واحد من المعتنين بالتخريج ولم يذكر واحد منهم للحديث طريقاً للوليد بن مسلم فيه، لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

ومن هؤلاء وفي مقدمتهم، ومن لا يختلف في سعة اطلاعهم وإمامتهم، الإمام الدارقطني -رحمه الله- فقد ذُكر له الحديثُ وسُئل عنه فأجاب عنه كما في «العلل» (٩/٩/١٦١٤) قائلاً «...ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي، عن صفوان بن سليم مرسلاً، عن أبي هريرة -قال- ذلك الأوزاعي- واختلف عن الأوزاعي، فقال الوليد بن مزيد: عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن صفوان بن سليم، عن أبي هريرة وأرسله البابلتي، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، عن النبي ﷺ ...».

وهذه القرائن كُلُّها تدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

[الحديث السادس والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أُهْبَانَ بنِ أَوْسٍ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي فَكَلَّمَهُ الذِئبُ فَأَتَى النَّبِيّ ﷺ فَأَسْلَمَ» .

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٤٤/١٦٣٣)، ومن طريقه وطريق أبي غزية الأنصاري، أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/١٠٤)، وفي «معرفة الصحابة» (٩٤٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/٤٣/٢٢٩٨) من طريق البخاري فقط، قال البخاري: حدثني أبو طلحة سفيان بن حمزة الأسلمي، سمع عبد الله بن عامر الأسلمي، عن ربيعة بن أوس، عن أنيس بن عمرو، عن أهبان بن أوس -به-.

كذا أخرجه البخاري وأبو نعيم.

وعزى المزي في «تهذيب الكمال» (٣/٣٨٥)، والحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (٨/٣٠٠) الحديث للبخاري في «تاريخه».

وفاتهما أنه عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان»، وفي «معرفة الصحابة»، وعند البيهقي في «دلائل النبوة» كما قد رأيت، ولا أظن الحديث في التخريج يعدو هذه المصادر!! وإلَّا لسبقني إلى ذلك الحافظان المزي وابن حجر أو أحدهما.

وعليه لا رواية للوليد بن مسلم في هذا الحديث تذكر لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه.

والوليد على ما تقدم بريء من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث البتة والحمد لله على توفيقه.

[الحديث السابع والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَامِرٍ قالَ: «أُعْطِيَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلامُ مِنْ حُسْنِ الصَّوتِ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ قَطْ حَتّى إِنْ كانَ الطَّيرُ وَالْوَحْشُ لَتَعْكِفُ حَولَهُ حَتّى يَمُوت عَطَشاً وَجُوعاً وإنّ الأنهارَ لَتَقِفُ» .

أخرجه أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤٢/١٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٩/١٧) ، وابن طلحة النعالي في «فوائد أبي عبد الله النعالي» حديث(٧٥). من طريق الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر -به-.

كذا أخرجه الخطيب، وابن عساكر في «تاريخه» من طريقه كما ذكرت لك.

و لم أجد الحديث عند غيرهما .

وكذا لم يعزه السيوطي في «الدر المنثور» (١٧٤/٧) إلاَّ إلى الخطيب البغدادي.

وكذلك ذكر الخبر ابن كثير في «طبقات الشافعين» (٦٨٨/٢) وأنه من طريقه الأوزاعي عن عبدالله بن عامر و لم يذكر من رواه عن الأوزاعي، وليت شعري لو كان الوليد بن مسلم هو الذي رواه عنه لبطل ما يقولون، لكني أظن أنه الوليد بن مزيد كما رواه عنه الآخرون .

وعلى كل حال من هذه الأحوال الوليد براء من تدليس أحد في إسناده بل لم يروه البتة —والله أعلم — وهو الموفق لهذا.

[الحديث الثامن والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ سَعِيْدِ بنِ الْمُسَيّبِ قال: «بينما حَسّانُ بنُ ثَابِتٍ يُنْشِدُ الشِّعرَ في مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فجاءَ عُمَرَ فقالَ: يا حَسّان أَتُنْشِدُ في مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الشِّعرَ، قالَ أَنشَدتُ فيه وفيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنكَ، قالَ: صَدَقتَ وَانْصَرَفَ».

أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» حديث (٤٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٥/١٢) عن عبدالله بن عامر الأسلمي عن عبد الله بن حرملة، عن سعيد بن المسيب —به— .

هكذا أخرجاه من طرق لا ذكر للوليد بن مسلم فيها ولا حتى للأوزاعي.

وعليه لا تدليس يخشى من الوليد فيه إجلالاً للأوزاعي من الرواية عن ابن عامر ولا غيره . والله هو الموفق لهذا.

المخر

ذكر،

فضلاً م

[الحديث الحادي والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن الزّهْرِيّ مُرْسَلاً «أنّ رَجُلاً سَلّمَ على النّبيِّ ثلاثَ مَرّاتٍ فَلَمْ يَردّ عَلَيهِ فَقِيلَ لَهُ لم ؟! فَقَالَ: إنّهُ ذو وَجْهَيْنِ» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٢٢٤/٢٥٤٦٤)، قال: حدثنا وكيع، عن عبد الله بن عامر، عن الزهري – به – مرسلاً – .

كذا أخرجه ابن أبي شيبة، و لم أجد الحديث عند غيره .

وهو كما ترى ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها !!

لا بل من طريق وكيع عن عبد الله بن عامر وتفرَّد به عنه .

إذن لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل لا رواية للوليد فيه بالكلية فضلاً عن التدليس فيه، والله هو الموفق لهذا .

[الحديث الثاني والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لأَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ: «الحمدُ للهِ الذي أَيَّدَنِي بِكُمَا ولولا أَنَّكُمَا تَختَلِفَانِ عَلَيَّ ما خَالَفْتُكُمَا» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٢٩٩/٢١٢/٧)، قال: حدثنا محمد بن العباس، نا الفضل بن يعقوب الرخامي، نا حبيب كاتب مالك، نا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمرو بن مسلم الجندي، عن رفاعة بن رافع، عن البراء بن عازب — به — .

قال الطبراني عقب الحديث: « لا يروى هذا الحديث عن البراء بن عازب إلَّا بهذا الإسناد تفرد به حبيب كاتب مالك » .

قلت: لم أكتف بكلام الحافظ الطبراني للأمانة العلمية فذهبت بعدها أبحث وأنظر في أسانيد هذا الحديث فلم أجده يروى إلَّا بهذا الإسناد كما قال الإمام الطبراني —رحمه الله—.

وتيقنت بعدها أن لا تدليس للوليد بن مسلم في هذا الحديث لابن عامر.

وزادني يقيناً أن هذا الحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عنه تلك الأحاديث التي اتهم فيها الوليد بالتدليس.

بل وليس من أحاديث ابن عامر، بل هو وإن كان مسنداً إليه إلَّا أنه مفترىً عليه لأنه من أحاديث حبيب كاتب مالك، وهو متهم بالكذب فاعلم ذلك .

[الحديث الثالث والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ فضَالَةَ بْنِ هِنْدٍ ﷺ قالَ: أَرسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ حَارِثَةَ إِلى قَومِهِ فقالَ: «مُرْهُمْ يَصُوموا هَذَا الْيَوْمَ – يَومَ عَاشُورَاءَ – فَمَنْ أَكَلَ فَلْيُتِمّ صَوَمَهُ ومنْ لم يَأكُلْ فَلْيَصُمْ» .

أخرج الحديث ابن أبي خيثمة في «تأريخه» حديث (١٣٦١) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٨٦٦/٣٢٦/٢) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٦٩٤) ثلاثتهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن عبد الرحمن بن حرملة عن فضالة بن هند – به – وبنحوه –

وللحديث شاهد من حديث أسامة بن حارثة ﷺ .

أفادنا به أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٠٨٦) قائلاً : «ورواه أبو نعيم، عن عبد الله بن عامر، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن فضالة بن هند.

ورواه الفزاري، عن الأوزاعي، عن ابن حرملة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أسامة بن حارثة .

ورواه الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي بإسناده مرسلاً».

قلت الحديث يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ولكن من غير طريق عبد الله بن عامر وتابعه على إسناده غيره كما قال أبو نعيم الأصبهاني عن

طرق الحديث .

وعلى هذا لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث لابن عامر لأنه يرويه عن الأوزاعي من غير طريق ابن عامر وتوبع على ما رواه!

ولو كان الوليدُ مُدلِّساً أحداً في هذا الحديث لدلَّس عبد الرحمن بن حرملة فيه ولأنبل الأوزاعي من الرواية عنه لأنه هو الآخر لا يبعد مترلة عن عبد الله بن عامر الأسلمي في الضعف -والله أعلم- .

[الحديث الرابع والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالُ: «كنتُ مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ في غزوةٍ غَزَاها فَلَحَقتُهُ ذاتَ لَيْلَةٍ وَرَاحِلَتُهُ تَتوجّهُ به نحو الشّرقِ قال: فسلّمتُ عَلَيه فلم يَتكلّمْ ثم سلّمتُ فلم يَتكَلّمْ وهو يُصَلّي ولا أَدْرِي فَلَمّا فَرَغَ دعاني فقالَ: سَلّمتَ عَلَيَّ يا جابر فَلَمْ أَرُدّ عَلَيْكَ إِنّي كُنْتُ أُصَلّي».

أخرج الحديث إسماعيل بن جعفر في «حديثه» (٤٤٤) و من طريقه العبدوي في المنتقى حديث (١٨)، قال: ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله — به – .

كذا رواه إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، و لم أجده يروى إلَّا بهذا الإسناد عنه .

على أني راجعت ما ينيف على ألف كتاب مسندة عَبْرَ أجهزةِ البحث الحديثة ووجدت للحديث فيها طرقاً وشواهد أخرى.

بيد أنها كُلُّها لا ذكر لعبد الله بن عامر فيها في هذا الحديث، عدا ما رواه ابن جعفر عنه في حديثه .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الخبر، ولا ملامة على من زعم شيئاً بعدما سبر!

[الحديث الخامس والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: «نَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في الشِّعْبِ بعدما دَفَعَ مِنْ عَرَفَاتٍ فَبَالَ ثُمّ تَوَضّأَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: أَلا تُصلِّي؟ فَقَالَ لِي: الصَّلاةُ أَمَامَكَ لَيْسَتْ هَاهُنا فَلَمّا بَلغَ جَمْعٍ صَلّينا وَلَم نَزِدْ على أَنْ فَرّقَنا بَيْنَ رِحَالِنَا ثُمّ نُودِيَ بالصّلاةِ» .

أخرج الحديث خيثمة بن سليمان في «حديثه» ص (٦٩) ، وفي «المنتخب الأول من فوائده» حديث (٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/٤٢٠/١٣٣٧٤١) من طريقه قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عوف الطائي بحمص، قال: شقران يعني هاشم بن عمرو، ثنا شعيب بن إسحاق، ثنا الأوزاعي ثنا عبد الله بن عامر، عن موسى بن عقبة، قال: حدثني كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس —به—.

كذا أخرجه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي و لم أجده عند غيره .

وفي الإسناد إلى الأوزاعي هاشم بن عمرو وهو ابن هاشم البيروتي الملقب شقران يذكر في الأسانيد وليس فيه توثيق[1] .

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٤٠) ، وفيه هاشم بن عمرو و لم أعرفه إلّا أنّ ابن حبان ذكر في «الثقات» هاشم بن عمرو في طبقته ، والظاهر أنّه هو إلّا أنّه لم يذكر روايته عن إسماعيل بن عياش. قلت: وكذلك لم يذكر أنّه يروي عن شعيب بن إسحاق ، ولا يروي عنه محمد بن عوف الطائي، وعلى فرض أنّه هو فحسبك =

وعليه لم يثبت هذا الحديث عن الأوزاعي، ومن ثم لم يثبت عن ابن عامر، ومن ثم لا تدليس للوليد فيه بل لم يروه الوليد بالكلية .

وعلى فرض ثبوته عن الأوزاعي ، فمن لي بثبوته عن الوليد وتدليسه لعبد الله بن عامر فيه بين الأوزاعي وموسى بن عقبة إذ دون ذلك خرط القتاد.

= داعياً إلى القول بجهالته تفرد ابن حبان بتوثيقه و بذكره في «الثقات» فقط!!

[الحديث السادس والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ : «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمْ ».

أخرجه أبو علي بن شاذان في «أجزائه» حديث (١٤٢)، قال: ثنا محمد بن الحسن بن أبي الحنين، قال: ثنا الفضل بن دكين، عن عبد الله بن عامر، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة — به —.

كذا أخرجه أبو علي بن شاذان في «أجزائه» و لم أجده عند غيره .

وليس في إسناده ذكر للوليد بن مسلم، لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه .

والحديث أيضاً كما ترى ليس من أحاديث الأوزاعي عن عبد الله بن عامر ؛ تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها .

فعلى هذه الأمور الوليد براء من تدليس أحد في إسناده، بل الوليد لم يرو الحديث بهذا الوجه بالكلية ، والله هو الموفق لهذا .

[الحديث السابع والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي سَعِيْدٍ الخُدرِيّ ﷺ قالَ: «إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نهى عن اختِنَاثِ الأَسْقِيةِ» .

أخرجه ابن السماك في «أماليه» حديث (٧٨)، قال: حدثنا عثمان، قال: حدثنا الحسن بن سلام الشواف، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا عبد الله بن عامر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد — به — .

كذا أخرجه ابن السماك في «أماليه» ولم أجده عند غيره من هذا الوجه.

وهذه الطريق أشار إليها الحافظ الدارقطني في حديثه عن الحديث كما في «العلل» (١١/٢٨٤/٢٢٨٦) .

بيد أنَّه لم يذكر من أسقط عبد الله بن عامر منه لا تدليساً ولا وهماً.

وهذا يعني مبدئياً أنْ لا تدليس من الوليد لعبد الله بن عامر فيه ، لا بل ولا لغيره يظهر ذلك من كلام الإمام الدارقطني عن طرق الحديث وكذلك من واقع تخريج الحديث .

أقول : نعم من تتبع طرق الحديث لم يجد الوليد قد دلَّس فيه أحداً بل لا مجال لذلك .

لأنَّ الحديث وإنْ كان قد رواه الإمام الأوزاعي عن الزهري فإنه لم يروه عنه بواسطة ضعيف حتى نخشى من الوليد أنْ يكون رواه عن الأوزاعي وأسقط ذاك الضعيف .

لا لم يروه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالكلية ومن روى الحديث عن الأوزاعي من أصحابه لم يذكروا ضعيفاً بين الأوزاعي والزهري بل إلى منتهى الإسناد.

وعلى هذا لو فرض أنَّ الوليد رواه عنه من ذا يُدلِّس فيه والإسناد خالٍ من الضعفاء أصلاً .

قال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١١/٢٨٤/٢٢٨٦) «.. ورواه الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، وعطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، قال : ذلك الوليد بن مزيد ، عن الأوزاعي .

وقال عمر بن عبد الواحد : عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد مرسلاً .

والصحيح حديث عبيد الله بن عبد الله .. » أهـ .

قلت: الحديث أخرجه من طريق الأوزاعي الإمام الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٢٨٢/٦٤١٩) ، قال : حدثنا محمد بن عمرو بن خالد، نا أبي، عن موسى بن أعين، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري — به — .

وقال الطبراني عقب الحديث : لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي عن الزهري عن عطاء بن يزيد إلَّا موسى بن أعين .

ورواه غيره عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذلك رواه أصحاب الزهري » أهـ .

وقال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٧٤/٤٧١٤): تفرد به العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن الزهري عنه[1]، وعن عطاء بن يزيد، عن الخدري » .

قلت: وأنت إذا تأملت في هذا الحديث أقوالهم، وما كتبته عنه أقلامهم تيقنت أنْ لا تدليس من الوليد لأحد في هذا الحديث .

(١) أي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة .

[الحديث الثامن والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: «كنّا عِنْدَ ناقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِيْنَ لَبَّى فَسَمِعْتُهُ يقولُ: لَبّيكَ بِحَجَةٍ وعُمْرَةٍ معاً» .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/١٤)، وفيها أيضاً (٩/٢٢٢)، قال: حدثنا محمد وأحمد وسليمان، قالوا: حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، حدثنا عبد الله بن الحارث، حدثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أيوب بن موسى، عن أيوب السختياني، عن ثابت البناني، عن أنس — به — .

كذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» و لم أجده عند غيره من هذا الوجه من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي .

نعم وجدت الحديث يرويه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، ولكن من غير طريق ابن عامر هذا، وهو لم يُدلِّس فيه أحداً لا ابن عامر ولا غيره.

أخرج حديثه بما ذكرت لك ابن حبان في «صحيحه» (٩/٢٤١/٣٩٣٢)، وابن ماجه في «السنن» (٢/٩٧٣/٢٩١٧) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب دحيم، عن الوليد بن مسلم، وعمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن عبيد الله بن عبيد بن عمير، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك .

١- هكذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي وتابعه عليه عمر بن

عبد الواحد كما رأيت .

٢- وتابعه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني .

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٢٢٥/١٣٣٧٣)، قال: ثنا محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن عبد الله بن عمير، عن ثابت، عن أنس .

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن حمزة .

وذلك فيما أخرجه أبو الحسن القزويني في «أماليه» حديث (١)، من طريق الحكم بن موسى ، قال: ثنا ابن حمزة، عن الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن ثابت، عن أنس .

و لم يذكر في إسناده ابن عمير على أنّه ثقة !!

قال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١٢/٣٥/٢٣٧٩) عن هذا الحديث وقد سئل عنه: «يرويه أيوب بن موسى واختلف عنه، فرواه يحيى بن حمزة، عن الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن ثابت، عن أنس، وأيوب بن موسى لم يسمعه من ثابت، ورواه الوليد بن مسلم، وعمر بن عبد الواحد، وبشر بن بكر، ومحمد بن مصعب، وأيوب بن سويد،ومسكين بن بكير عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن عبيد الله بن عبيد بن عمير، عن ثابت، عن أنس.».

قلت : هكذا لم يذكر الإمام الدارقطني عن الوليد بن مسلم تدليساً منه في هذا الحديث لا لابن عامر ولا لغيره ، وهو كذلك -رحمه الله- .

وهذا محال على أمثال هذا الإمام كيف وهو يرى جمهور أصحاب الأوزاعي يوافقون الوليد ويتابعونه على ما روى، وينسل من بينهم يحيى بن حمزة ويسقط عبيد الله بن عبيد بن عمير من بين أيوب بن موسى وثابت البناني.

وهذا أيضاً ليس من يحيى بن حمزة تدليساً، والظاهر أنَّه وهم منه، أو ممن رواه عنه .

وإلَّا فيحيى بن حمزة ليس مدلساً ولا عبيد الله بن عبيد بذاك الضعيف الذي يحتاج المدلس إلى إخفائه .

وعليه لا تدليس من يحيى بن حمزة فيه؛ فضلاً عن الوليد بن مسلم الذي رواه عن الأوزاعي بإسناد رجاله كلهم ثقات ، وتابعه عليه ثقات أصحاب الأوزاعي، فالحمد لله على توفيقه .

[الحديث التاسع والخمسون]
[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلاً قال: وهو في مصلاه فيما بين الأسطوان التي تلي حرف القبر التي تلي الأخرى إلى طريق باب رسول الله: «هذا بيت زينب بنت جحش وكان رسول الله يصلي فيه – وهذا الصف كله إلى باب أسماء بنت حسن بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس اليوم إلى رحبة المسجد فهذه بيوته رأيتها بالجريد قد طرَّت بالطين عليها مسوح الشعر» .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٥٠٠) و (٨/١٦٧)، قال: أخبرنا محمد بن عمر عن عبد الله بن عامر الأسلمي، قال: قال لي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم – به – .

كذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» و لم أجد الحديث عند غيره.

وهو كما ترى لا ذكر في إسناده للوليد بن مسلم لا بذكر عبد الله بن عامر ولا إسقاطه .

وكذلك الحديث ليس هو من أحاديث الأوزاعي، عن ابن عامر تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها من بين الأوزاعي وشيوخه الثقات .

فعلى هذا الذي تقدم ليس من الوليد فيه تدليس والحديث ليس هو من تلك الأحاديث!!

[الحديث الستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَقُومُ السّاعَةُ حَتّى تُقَاتِلُوا قَوْماً كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ المجانُّ المُطْرَقَةِ وَحَتّى تُقَاتِلوا قَوماً نِعَالُهُمْ الشّعرُ».

قال الإمام الدارقطني عن هذا الحديث كما في «العلل» (٩/١٨٢/ ١٧٠٤) وقد سئل عنه فقال: « يرويه الزهري واختلف عنه فرواه يونس وعقيل وابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، ورواه معمر وشعيب، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مثل يونس وابن عيينة وهو الصواب » أهـــ .

كذا ذكر الإمام الدارقطني رواية ابن عامر و لم يذكر شيئاً عن الوليد بن مسلم نحوها !

وهذا يعني براءة الوليد بن مسلم مبدئياً من التدليس في هذا الحديث.

وإلَّا لبادر بذلك الإمام الدارقطني، وسكوته عن اتهام الوليد بالبراءة من التدليس يغني .

ونزداد ارتياحاً بسلامة جانب الوليد فيه أنَّ الحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها .

بل الحديث ليس من أحاديث الوليد بالكلية ، والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا.

[الحديث الحادي والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ لَيَغضبُ للسّائلِ الصّدُوقِ» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٠٢/٢٧٨)، قال: حدثنا أحمد بن العلاء، ثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عيسى الأنصاري الرازي، ثنا أبو بكر أحمد بن حموية الهرموزي، ثنا عبد الله بن عامر، ثنا سهيل بن إبراهيم الهرموزي، عن ابن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة — به –

كذا أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» بأهمال عبد الله بن عامر، والظاهر من طبقته أنَّه الأسلمي .

والحديث عزاه السيوطي كما في «كتر العمال» (٣/١٨٢/٧٤٠١) وابن حجر الهيتمي في «الزواجر» (١/٣٣٤) إلى الديلمي عن أبي هريرة .

والظاهر أنَّ الديلمي أخرجه من نفس الطريق التي أخرجها به أبو نعيم في «أخبار أصبهان» .

وهي طريق عزيزة وحيدة لا ذكر فيها للوليد بن مسلم كما ترى لا بذكر عبد الله بن عامر ولا بإسقاطه .

وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم لعبد الله بن عامر فيه .

لا سيما والحديث ليس من أحاديث الأوزاعي عن عبد الله بن عامر تلك الأحاديث التي يتهمون الوليد فيها بالتدليس .

لا ليس الحديث منها ولا الوليد يدلس فيها حتى يتخوف منه فيها ولا منها .

[الحديث الثاني والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي حَدْرَدٍ ﷺ قالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النّبيِّ ﷺ فَأَرْحَلنا بِلَيْلٍ فَدَخَلْنا في مَضيقٍ فَإِذَا شَيءٌ يَزحَمُني فَاسْتَيْقَظتُ فإذا رَسُولُ الله ﷺ فقالَ: أَبُو حَدْرَدْ قلتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله فقالَ: مَعَنا أَحَدٌ مِنْ أَسْلَمْ فَقُلْت: لَا يَا رَسُولَ الله قالَ: مَعَنَا أَحَدٌ مِنْ غَفّارٍ قلتُ: لا يا رسُولَ الله قالَ: ما يَتَخَلّفُ عني أَحدٌ أَشدُّ عليَّ مِنْ قُرَيْشٍ وَالأَنصَارِ وأَسْلَم وغِفَار فَمَا يَمْنَعُ الرّجُلَ مِنْهُم أَنْ يَغزُوا وَأَنْ يَعْقِرَ بَعِيْرَهُ فَيَكُونُ لَهُ مِن الأَجْرِ كَأَجرِ المجاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ» .

أخرج الحديث أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٢/٣٤٩/٤٢٥٤)، قال: حدثنا محمد بن محمد، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا عثمان بن سعيد، عن فرج بن فضالة، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي حدرد — به — .

كذا أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي و لم أجد الحديث عند غيره .

وهذا يعني مبدئياً براءة الوليد من التدليس في هذا الحديث .

لا سيما والحديث ليس من أحاديث الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر تلك الأحاديث ، التي اتهم الوليد فيها بالتدليس.

[الحديث الثالث والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: «إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طافَ بالبيتِ على بَعِيْرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكنَ بِمِحجَنٍ وعبدُ اللهِ بنُ رواحةَ آخذٌ بِغَرَزِهِ يقولُ:

خَلّوا بني الكفّارِ عن سَبِيلِهِ خَلّوا فَكُلّ الخيرِ مَعَ رَسُولِهِ» .

الحديث

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٩/٢٨) من طريق حبيب بن زريق، قال: نا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس — به — .

كذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي و لم أجد الحديث بهذا الإسناد عند غيره .

وهي طريق -والله أعلم- فريدة وهي كما ترى لا ذكر فيها للوليد بن مسلم لا بذكر ابن عامر ولا بإسقاطه .

فالتدليس بعيد عن الوليد فيها لا سيما وحديث الباب ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر .

تلك الأحاديث، التي اتهم الوليد بن مسلم فيها بالتدليس.

[الحديث الرابع والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَأَنَا صَائِمٌ وَلَمْ يفرض اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ» .

أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» حديث (١٤٦٥)، قال: وحدثنا أبو نعيم قال، نا عبد الله بن عامر، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، قال: لما قدم معاوية خطب الناس بالمدينة — به - .

كذا أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» من طريق عبد الله بن عامر، وهو الأسلمي، ولم أجد الحديث عند غيره بهذا الإسناد، تفرد به أبو نعيم عن عبد الله بن عامر الأسلمي .

وهذا يعني أنَّ الحديث ليس من تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس ابن عامر فيها .

لأنه ليس من أحاديث الأوزاعي عن ابن عامر .

وهذا يعني أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث .

[الحديث الخامس والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «الملائكَةُ لا تَتْبَعُ العِيْرَ إذا كَانَ فِيْهَا جَرَسٌ» .

أخرجه الخرائطي في «مساويء الأخلاق» (٢/٣٥٩/٧٩٥) ، قال: حدثنا نصر بن داود، ثنا أبو نعيم، ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

كذا أخرجه الخرائطي من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي، و لم أجده عند غيره .

والحديث كما ترى ليس من أحاديث الأوزاعي، عن عبد الله بن عامر، حتى نخشى من تدليس الوليد فيه .

وعليه فإنَّ الوليد بريء من التدليس في هذا الحديث وغيره حتى يثبت خلاف ذلك، ودون ذلك خرط القتاد .

[الحديث السادس والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ[1] كانَ يقولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ عِندَهُ أبواهُ إلَّا فَتَحَ اللهُ لهُ بابَيْنِ من أَبْوابِ الجنّةِ فَإِذا هَلَكَ أَحَدُهما أُغلِقَ أَحَدُ البابَيْنِ وإذا هَلَكا جَمِيعاً غُلِقَا جَمِيْعاً» .

أخرج الحديث ابن وهب في «الجامع في الحديث» (١/٢٠١/١٢٩)، قال: وأخبرني عبد الله بن عامر الأسلمي أنَّ أبا هريرة — به — .

كذا أخرجه ابن وهب في «جامعه» و لم أجده عند غيره .

والحديث كما ترى يرويه ابن وهب، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، وليس عن الأوزاعي عنه .

وهذا يعني براءة الوليد من التدليس في هذا الحديث، لأنه ليس من أحاديث الأوزاعي عن عبد الله بن عامر .

وكذلك ليس الحديث من أحاديث الوليد بالكلية ، والله هو الموفق لهذا.

(١) وهو في حكم المرفوع.

[الحديث السابع والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهما موقوفاً: «أَنَّهُ كانَ إذا تَيَمَّمَ يَمْسَحُ وَجْهَهُ مَرّةً واحِدَةً ويَدَيْهِ إلى المرفَقَيْنِ» .

أخرج الأثر الفضل بن دكين في «الصلاة» ص(٣٤/ح١٣١)، قال: حدثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر — به — .

وليس في هذا الحديث مجال لاتهام الوليد فيه بالتدليس، لأنه لم يروه غير أبي نعيم عنه فأنى فرصة تسنح لاتهام الوليد فيه بعد هذا وهو لم يروه؟!

ولو أننا افترضنا وجوده بغير هذا الإسناد عن عبد الله بن عامر فمن لي بعد ذلك بتدليس الوليد فيه ؟

وهاؤم اليوم بفضل الله نمتلك أكثر الكتب المسندة وبأيسر وأسهل وسائل البحث ، فالحمد الله الذي بنعمه تتم الصالحات.

[الحديث الثامن والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ -رَحِمَهُ اللهُ- قَالَ: «بَيْنَمَا أَبُو سَعِيْدٍ يُصَلِّي فِي المَسْجِدِ فَأَقْبَلَ الْوَلِيْدُ بنُ عُقبَةَ بنُ أَبِي مُعَيْطٍ فَأَرَادَ أَنْ يَمُرّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَرَأَهُ فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَمُرّ فَدَفَعَهُ وَلَطَمَهُ وَقَالَ سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: إِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يَمُرّ فَارْدُدْهُ فَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يَمُرّ فَادْفَعْهُ فَإِنَّمَا تَدْفَعُ الشَّيْطَانَ» .

أخرج الحديث من طريق ابن عامر أبو نعيم في «كتاب الصلاة» كما في «فتح الباري» لابن رجب (٣٣٦/٣)، قال: أبو نعيم ثنا عبد الله بن عامر عن زيد بن أسلم — به — .

كذا أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن عامر، وهو الأسلمي عن زيد بن أسلم — به — .

والحديث من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد الله بن عامر: تفرد به عنه .

وهذا يعني مبدئياً أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا روايـــة للحديث بالكلية لا بذكر ابن عامر ولا بإسقاطه ، والحمد لله على توفيقه.

[الحديث التاسع والستون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَطاءِ بْنِ أَبي مَرْوَانَ –رَحِمَهُ اللهُ– قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لعائشَةَ: قَدْ حِرتُ في أَمْرِ خُزَاعَةَ –قَالَ ابنُ وَاقِدٍ– فَقَالَتْ عَائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْها: يا رَسُولَ اللهِ أَتَرَى قُرَيْشاً تَجتَرِي عَلَى نَقضِ الْعَهدِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ وَقَدْ أَفنَاهُمْ السّيْفُ؟ فَقَالَ رسول الله ﷺ: يَنقُضُونَ العَهدَ لِأَمْرٍ يُرِيْدُهُ اللهُ تَعَالَى بِهِمْ قالت عائشة: خَيْرٌ أَو شَرٌ يا رسولَ اللهِ، قالَ: خَيْرٌ » .

أخرج الحديث الواقدي في «مغازيه» (١/٧٨٨)، قال: حدثني عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن عطاء بن أبي مروان –به– .

كذا أخرجه الواقدي و لم أجد الحديث عند غيره لا بذكر ابن عامر ولا بإسقاطه .

ولا بذكر الوليد ولا بعدم ذكره .

والحديث أيضاً ليس من أحاديث الأوزاعي البتة، فأنى لأحد أنْ يجد للوليد تدليساً فيه بعد هذا ؟!

[الحديث السبعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ أَبِي النَّضْرِ السُّلَمِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- مُرْسَلاً عنِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ فَيَحْتَسِبُهُمْ إِلَّا كَانُوا لَهُ جُنَّةً مِنْ النَّارِ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَوْ اثْنَانِ، قَالَ: أَوْ اثْنَانِ» .

هذا الحديث رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن النضر السلمي.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/٩٩٩): «وقد ذكروه في الصحابة ومنهم من يقول فيه محمد بن النضر ، ومنهم من يقول: أبو النضر كل ذلك قال أصحاب مالك: وأما ابن وهب فجعل الحديث لأبي بكر بن محمد عن عبد الله بن عامر الأسلمي».

قلت: لم يذكر أحد من أصحاب مالك هذا الحديث عن عبد الله بن عامر الأسلمي إلا ابن وهب.

وهي لا ذكر فيها للأوزاعي فضلاً عن الوليد بن مسلم.

فالوليد بريء من التدليس فيها؛ بل لا رواية له تذكر في هذا الحديث، والله أعلم. والوقوف على الظاهر أسلم وأقوم.

[الحديث الحادي والسبعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرتُمْ بِهِ الشَّيْب: الْحِنَّاءُ وَالْكَتَمُ» .

قال الدارقطني -كما في «الخامس من العلل» (٤١٣) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: «يرويه الجريري، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن عامر[1]، عن الجريري، عن عبد الله بن بريدة، عن عائشة، وخالفه معمر؛ فرواه عن الجريري، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر وهو الصواب».

قلت: كذا ذكر الإمام الدارقطني عبد الله بن عامر وأهمل نسبه، والظاهر من طبقته أنه الأسلمي.

فإن كان هو فليس يخشى من الوليد فيه تدليس لأنه لم يروه.

وليس هو من حديث الأوزاعي عن ابن عامر.

ولم يذكر شيئاً من ذلك الإمام الدارقطني، على أن كلامه على الحديث في «العلل».

فالوليد على ما تقدم بريء من التدليس فيه. والله أعلم.

(١) كذا في منسوخ شركة أفق وفي المطبوع بتحقيق الدباسي فرواه عبيد الله بن تمام والله أعلم بالصواب؟!

[الحديث الثاني والسبعون]

[مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِي]

عن عبدِ الله بن عُمَر رَضِيَ الله عنهما: «كانَ يَعْرُكُ عارِضَهُ ويُشبِّكُ لحيَتَهُ بأصابِعِهِ أحْياناً ويَتْرُكُ هكذا».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه [1] إذ هو الحديث الرابع مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع .

هكذا رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع في رواية

ورواه في أخرى عن الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن يزيد الرقاشي وقتادة مرسلاً.

وعلى هذه الرواية توبع ، وعلى الأولى خولف.

خالفه الوليد بن مزيد حيث رواه عن الأوزاعي، عن عبدالله بن عامر، عن نافع .

وقلت هناك لرواية ابن مزيد هذه: يصحُّ اتهام الوليد بالتدليس فيه لعبد الله بن عامر لولا تسعة أمور

فإن رجعت إليها لا أخالك بعدها إلاَّ مقتنعاً ببراءة الوليد فيها من التدليس في هذا الحديث وغيره من الأحاديث .

(١) انظر (١/١١٣/٤) من هذا الكتاب .

إذ لم أجد في الأحاديث التي اتهم الوليد فيها بالتدليس أقوى دليلاً لهم من هذا الحديث .

بيد أنه منقوض، بتسعة أمور، بعضها يكفي في ردّ شبهة التدليس عن الوليد في هذا الحديث .

تعقيب على كلام الهيثم بن خارجة في اتهام الوليد بتدليس عبد الله بن عامر الأسلمي

لقد اتهم الهيثم بن خارجة الوليد بن مسلم بالتدليس -تدليس التسوية- !!؟

وأنه يُدلِّس الضعفاء فيما بين الأوزاعي وشيوخ له : كالزهري، ونافع، ويحيى بن سعيد . .

وقد ذكر -رحمه الله- أشخاصاً ضعافاً كان الوليد يدلسهم منهم، وفي مقدمتهم، عبد الله بن عامر الأسلمي.

ولهذا كان من المناسب جداً جمع أحاديث عبد الله بن عامر وتخريجها والنظر في موقف الوليد منها!!

حتى نكون في الوليد بن مسلم على كلمة سواء، أو يكون الوليد من تدليس عبد الله بن عامر براء.

وقد تيسر لي بفضل الله جمع واحد وسبعين حديثاً من حديثه بيد أن الوليد كان بريئاً فيها من تدليس عبد الله بن عامر أو غيره كما رأيت في تخريجها.

وكذلك وجدناه بريئاً رحمه الله من تدليس عبد الله بن عامر فيما بين الأوزاعي وشيوخه الثقات، كالزهري، ويحيى بن سعيد، ونافع في الأحاديث التي يرويها هو عن الأوزاعي عنهم.

وهي تنيف على مائة حديث وأثر لا أثر فيها كلها لتدليس الوليد لعبد الله بن عامر أو غيره كما رأيت.

وكان من المحتمل جداً أن نجد الوليد يدلس فيها عبد الله بن عامر أو أحداً من أولئك الذين ذكروا في نص كلام الهيثم بن خارجة.

أو نجده يدلس عبد الله بن عامر في الأحاديث التي يرويها عبد الله بن عامر عن جميع شيوخه، وهي: إحدى وسبعين حديثاً كما رأيت.

ولما افتقدنا ذلك في جميع هذه الأحاديث والآثار، وهي تنيف على مائة وسبعين حديث وأثر، كلها تعني اتهام الوليد بن مسلم بالتدليس، ولا أثر فيها لتدليس الوليد.

كُلُّ هذا شجعني على القول بضعف القول المنسوب إلى الهيثم بن خارجة لاسيما وأنَّ منشأه إسناد ضعيف ينسب إليه أيضاً.

وتلَّقاه الإمامُ الدَّارقطني بحسن الظَّن فكان ماذا ؟!

إننا لم نجد صحة ما قيل فيه !!

نعم لو أننا لم نجد أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن الزهري ويحيى بن سعيد ، ونافع.

أو أننا لم نجد أحاديث عبد الله بن عامر الأسلمي، لافترضنا تدليس الوليد فيها.

أما أن نجدها ، ولا نجد للوليد تدليساً فيها، فهذه هي قاصمة الظهر، للمتمسكين بتدليس الوليد بعد هذا، وحجتنا عليهم ولا فخر.

ومما يوهِّن دليلهم، ويُبصِّر كليلهم، بخطإ ما ادعوا، وأنها كما لو كان أناس في يمينهم لغو، لا يُعتمد عليها، ولا تعقد عليها الأيمان.

أنهم قالوا عن الوليد بن مسلم إنه يدلس أيضاً إبراهيم بن مرة بين الأوزاعي ويحيى بن سعيد والزهري ونافع.

وهاك كما رأيت ولا نصف دعواهم، أو ثلثها، بل ولا ربعها، ولا أقل من ذلك، لم يثبت في الأحاديث التي رواها الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، ويحيى بن سعيد، ونافع.

ولا فيما رواه عبدالله بن عامر الأسلمي عن جميع شيوخه.

وبقي علينا النظر في الأحاديث التي رواها إبراهيم بن مرة عن شيوخه.

لنرى جميعاً موقف الوليد منها.

فدونكَ هي مخرَّجة تخريجاً يليقُ بها ، عَلَّ وعسى أنْ تزدادَ يقيناً بوهنِ دعواهم، وتخفَّ عندك على الوليد بن مسلم لَأْواهُمْ، بأنه يدلس ويسوي ويكثر من ذلك.

إذا علمت أن الوليد لم يُدَلِّس إبراهيمَ بنَ مُرَّة، فيما رواه ولا مرة.

المبحث الرابع

وَفِيْه

دِرَاسَةُ أَحَادِيْث الضُّعَفَاءِ

الَّذِيْنَ ذُكِرُوْا

فِيْ

كَلَامِ

الْهَيْثَمِ بْنِ خَارِجَةَ

وَفِيْه

ذِكْرُ أَحَادِيْث إِبْرَاهِيْمَ بْنَ مُرَّةَ

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ ﷺ قالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ غَامِضٌ فِي النَّاسِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ كَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا وَصَبَرَ عَلَيْهِ عَجِلَتْ مَنِيَّتُهُ وَقَلَّ تُرَاثُهُ وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ».

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (٢/١٣٧٨/٤١١٧) قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن أيوب بن سليمان، عن أبي أمامة -به-.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/٢١٥) : إسناده ضعيف لضعف أيوب بن سليمان، قال فيه أبو حاتم: مجهول، وتبعه على ذلك الذهبي في «الطبقات» وغيرها، وصدقة بن عبد الله متفق على تضعيفه. اهـ.

قلت : كذا قال البوصيري واكتفى بتعليله بأيوب وصدقة.

والشاهد أنَّه لم يُعلَّه بتدليس الوليد ولا ذكر له طريقا آخر فيه الوليد.

على أني وجدت طرقاً أخرى كثيرة للحديث عن أبي أمامة ، ولكن من غير طريق الوليد بن مسلم أيضاً.

وقد عزى الحديث غير واحد من أهل العلم لابن ماجة فقط.

إذن لا مخرج للحديث آخر من هذا الوجه الذي فيه إبراهيم بن مرة.

وهذه القرائن كُلُّها تدل على أنَّ الوليد بن مسلم لم يرو هذا الحديث فضلاً عن تدليس أحد فيه ، والله هو الموفق لهذا

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطّاب ﷺ مَوقُوفاً قالَ: «لا تَعْتَرِضْ فِيْمَا لا يَعْنِيْكَ وَاعْتزِلْ عَدُوّكَ وَاحْتَفظْ مِنْ خَلِيْلِكَ إِلّا الأَمِيْرَ فَإِنَ الْأَمِيْرَ لَا يُعَادِلُهُ شَيءٌ وَلَا تَصْحَبِ الْفَاجِرَ فَيُعَلّمُكَ من فُجُوْرِه وَلَا تَفْشِ إِلَيْهِ سِرّكَ وَاسْتَشِرْ فِي أَمْرِكَ الّذِيْنَ يَخشُونَ اللهَ» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٢٢٩/٢٥٥٢٨) و (٧/٩٤/٣٤٤٥٠)، وأبو داود في كتاب «الزهد» ص (٤٧/ح٧٠) وابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» ص(٩٧/ح١٢١)، وابن أبي عاصم في كتاب «الزهد» (٥٠/ح٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٥٥) كلهم من طريق ابن أبي شيبة وبإسناده الذي هو: عن محمد بن عجلان، عن إبراهيم بن مرة، عن ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب – به وبنحوه –.

وأخرج الأثر أيضاً أبو زرعة طاهر بن محمد في «صفوة التصوف» حديث (٧٦٠) من طريق خالد بن يزيد الطبيب، عن مندل، عن محمد بن عجلان –به–.

كذا أخرجه هؤلاء دون ذكر الوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر إبراهيم بن مرة ولا بإسقاطه.

وأخرجه بعضهم ، وآخرون غيرهم ، من طرق أخرى عن عمر لا ذكر فيها كلها للوليد بن مسلم.

وهذه القرائن تدل على عدم رواية الوليد للحديث فضلاً عن تدليس أحد في أسانيده ، والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: حِيْنَ تَابَ اللهُ عَلَيهِ جَاءَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا أَنجَانِي اللهُ بِالصِّدقِ، وَإِنَّ مِنْ تَوبَتِي أَنْ لَا أُحَدِّثَ كَذِباً، وَأَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي إِلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِه، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ، أَمْسِكْ سَهْمَ خَيْبرٍ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٥٣/٩٤) قال: حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا محمد بن عبد الرحيم الرقي، ثنا عمرو بن أبي سلمة، ثنا صدقة بن عبد الله ، عن إبراهيم بن مرة ، عن الزهري ، عن عبد الله بن كعب به.

هكذا أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» و لم أجده عند غيره، والحديث إلى إبراهيم بن مرة لم يصح ؛ لأن في الإسناد إليه صدقة بن عبد الله وهو ضعيف عند أهل العلم .

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث تذكر، فضلاً عن أن يدلس فيه إبراهيم بن مرة أو غيره.

وكيف يمكن أن يدلسه لو كانت له فيه رواية، وإبراهيم لم يروه أصلاً على ما رأيت والله أعلم.

على أني وجدت الحديث عند البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وعند غيرهما من طرق لا ذكر للوليد بن مسلم فيها أيضاً.

وهذا يؤكّد أنْ لا رواية للوليد في هذا الحديث.

ثم لو كانت له رواية! فما يضرنا ذلك شيئاً إلا أن نجد الوليد يدلس فيها إبراهيم بن مرة أو غيره، ولن نجد -بإذن الله تعالى - على ما رأيت من حال الوليد وبعده عن التدليس !

[الحديث الرابع]
[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ عَلَيْهَا دَلْوٌ فَنَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، أَنْ أَنْزِعَ ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ بِهَا ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَلَيَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا ثم أَخَذَهَا عُمَرُ فَلَمْ أَرَى عَبْقَرِيًّا مِنْ الرِّجال يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ» .

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/٣٦٩/٦٤٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/٢٤٤) وإبراهيم بن محمد في «حديث ابن أبي ثابت» برقم (١٢٨) ثلاثتهم من طريق عبد الله بن يزيد، عن صدقة، عن إبراهيم بن مرة ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة -به-.

و لم أجد الحديث عند غيرهما من هذا الوجه.

وقد سئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث كما في «العلل» (٩/١٢٨ /١٦٧٣) فقال: « يرويه الزهري واختلف عنه فرواه يونس وإبراهيم بن مرة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ورواه عبيد الله بن أبي زياد عن الزهري مرسلاً عن أبي هريرة وهو محفوظ عن سعيد ».

قلت: وقد وجدت الحديث من طرق أخرى لا ذكر للوليد فيها فضلاً عن أنْ يُدلِّس أحداً فيها.

وهذه القرائن كلها تدل على براءة الوليد من تدليس أحد في هذا الحديث.

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: «إِنّ رَجُلاً زَوّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ بِكْرٌ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهَا فَأَتَتْ النَبِيَّ ﷺ فَفَرّقَ بَيْنَهُما» .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/٢٨٣/٥٣٨٤)، والدارقطني في «السنن» أيضاً (٣/٢٣٣/٤٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٦٥)، وفي «شرح مشكل الآثار» (١٢/٤٥١/٥٠٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١١٧/١٣٤٥١)، وابن حزم في «المحلى» (٩/٤٦١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٢٢٧)، وابن الجوزي في «التحقيق» في أحاديث الخلاف (٢/٢٦٣/ ١٧١٢) كلهم من طريق الحكم بن موسى، عن شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر.

كذا رواه الحكم بن موسى عن شعيب بن إسحاق.

وخالفه علي بن معبد فرواه عن: شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء مرسلاً.

وذلك بما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٦٦) قال: حدثنا محمد بن العباس، عن علي بن معبد، عن شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء ، مثله و لم يذكر جابراً ..

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٢٢٧) تعقيباً على رواية الحكم

بن موسى، عن شعيب بن إسحاق.

قال رحمه الله: وخالفه علي بن معبد، فرواه عن شعيب، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن النبي ﷺ لم يذكر فيه جابراً.

قلت: وأنت كما ترى كلا الطريقين لم تذكر إبراهيم بن مرة البتة.

على أن الحديث محفوظ، عن الأوزاعي، عن ابن مرة هذا، عن عطاء مرسلاً.

١- رواه بذلك عبد الله بن المبارك.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/٢٣٣/٤٩) قال: نا ابن مخلد، نا أبو بكر بن صالح، نا نعيم بن حماد، أنا ابن المبارك، أنا الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء بن أبي رباح -به- مرسلاً.

٢- وتابع ابن المبارك عليه عيسى بن يونس.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/٢٣٣/٥٠) قال: حدثنا أبو بكر الشافعي، نا محمد بن شاذان، نا معلى، نا عيسى بن يونس -ح-.

وثنا علي بن إبراهيم المستملي، نا أحمد بن محمد الماسرجسي، نا إسحاق بن راهويه، أنا عيسى بن يونس، نا الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء بن أبي رباح -به- مرسلاً.

٣- وتابع ابن المبارك وعيسى بن يونس عليه : أبو المغيرة عبد القدوس

بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/٢٣٤/٥٢) قال : ثنا عبد الغافر بن سلامة، نا أبو شرحبيل عيسى بن خالد، نا أبو المغيرة، نا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح بنحوه مرسلاً.

٤- وتابع هؤلاء عليه أيضاً عمرو بن أبي سلمة.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/٢٨٣/٥٣٨٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار » (٤/٣٦٦)، وفي «شرح مشكل الآثار» (١٢/٤٥١) من طرق، ثم كلاهما عن: عمرو بن أبي سلمة، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء بنحوه مرسلاً.

هكذا روى الحديث أصحاب هذه الكتب دون ذكر الوليد بن مسلم بإسقاط إبراهيم بن مرة أو إثباته كما رأيت.

وكذلك لم يتعرضوا للوليد بن مسلم بشيء في تعاليقهم على الحديث أو تعليلهم له واكتفوا في ذلك باتهام شعيب بن إسحاق بالوهم فيه لا بالتدليس أيضاً.

قال الإمام الدارقطني عقب رواية عيسى بن يونس وكيف جاءت مرسلة.

قال رحمه الله: الصَّحيحُ مرسلٌ، وقول شعيب وهم، ثم قال: نا دعلج بن أحمد، نا الخضر بن داود، نا الأثرم، قال: ذكرت لأبي عبد الله حديث شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ فقال:

حدثناه أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عطاء مرسلاً، مثل هذا عن جابر، كالمنكر أن يكون.

وقال الإمام البيهقي رحمه الله في «السنن الكبرى» تعقيباً على رواية شعيب بن إسحاق: هذا وهم، والصواب عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء، عن النبي ﷺ، مرسل، كذلك رواه ابن المبارك، وعيسى بن يونس، وغيرهما عن الأوزاعي.

ثم ساق بسنده كما في «العلل» (١٣٤٥٢/١١٧/٧)، فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا علي الحافظ النيسابوري وسئل عن حديث شعيب بن إسحاق هذا فقال أبو علي الحافظ: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، والحديث في الأصل مرسل لعطاء، وإنما رواه الثقات عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء، عن رسول الله ﷺ مرسلاً.

قلت : كذا كما رأيت لا ذكر للوليد بن مسلم، بل ولا اتهام له بتدليس ابن مرة في هذا الحديث من هذا الوجه ولا غيره.

بيد أنَّ الوليد -رحمه الله- قد رُوي الحديث عنه من وجه آخر.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (٥٩/٢٣٦/٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١٧١١/٢٦٢/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/٥١) كلهم من طريق موسى بن عامر، عن الوليد بن مسلم، قال: قال ابن أبي ذئب: أخبرني نافع عن ابن عمر.

كذا رواه الوليد بن مسلم!! فليت شعري لو ثبت هذا عنه!!

لأن في الإسناد إليه موسى بن عامر وهو ضعيف على المشهور عندنا.

وعلى فرض ثبوت ذلك عنه، فليس في روايته ما يشعر بإسقاط إبراهيم بن مرة البتة.

بيد أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن هذا الحديث كما في «العلل» (١/ ١٢٤٤/٤١٤) قال: سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر-وذكر الحديث-، ثم قال: قال أبي: يدخل بين ابن أبي ذئب ونافع رجل يسمى عمر بن حسين.

كذا قال أبو حاتم -رحمه الله-، ولك أيها العجل أن تتهم الوليد بالتدليس من خلال كلامه، لأن الوليد لم يذكر فيه عمر بن حسين.

بيد أن هذا لم يثبت عن الوليد كما ذكرت لك.

ثم لو ثبت لما كان ثمة ما يدلُّ على تدليس الوليد، لأنَّ عمر بن حسين المسقط في إسناد الوليد عمداً أو سهواً هو المكي وهو ثقة، فعلى ماذا يُدلِّسه الوليد؟!

ثم إنَّ الوليد لم ينفرد به كذلك، بل تابعه عليه صدقة بن عبد الله.

وذلك فيما حكاه الدارقطني في «السنن» (٣/٢٢٩/٣٥) قال: ورواه الوليد بن مسلم، وصدقة بن عبد الله، عن ابن أبي ذئب، عن نافع مختصراً مرسلاً، وابن أبي ذئب لم يسمع من نافع، وإنما رواه عن عمر بن حسين، عنه.

وتابع الوليد وصدقة عليه : عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب: دحيم.

وذلك فيما أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٩/٤٦١) قال: نا أبو عمر أحمد بن قاسم، قال: حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم، قال: حدثني جدي قاسم بن أصبغ، نا محمد بن إبراهيم، نا عمران، نا دحيم، نا ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر -الحديث-.

وهذه الروايات بمجموعها، تشعر أن ابن أبي ذئب رواه عن نافع مباشرة في رواية.

وفي أخرى أبان فيها محمد بن إسماعيل بن أبي فديك أن ابن أبي ذئب يرويه عن عمر بن حسين عن نافع.

ولهذه الرواية حكم أبو حاتم والدارقطني بخطأ رواية الوليد، ومن تابعه هكذا أقول حكما بخطأ رواية الوليد ومن تابعه لأنهما لم يعلاها بتدليس الوليد.

ولو أجزنا ذلك على روايته فمن يُجيز لنا ذلك على رواية صدقة والذي لم يتهم بتدليس، ليت شعري لو ثبت ذلك عن الوليد.

وعليه: لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، والله أعلم وهو الموفق لهذا.

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتّى تُسْتَأذَن، وَللثّيبِ نَصِيْبٌ مِنْ أَمْرِهَا مَا لم تَدْعُ إِلى سُخْطَة، فَإِنْ دَعَتْ إِلى سُخْطَةٍ وَكَانَ أَوْلِيَاؤهَا يَدْعُونَ إِلى الرّضَا رُفِعَ ذَلِكَ إِلى السّلْطَانِ».

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/٢٣٨/٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨/١٣٦/٨٢٠١)، وفي «مسند الشاميين» (١/٣٧١/٦٤٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٣٧٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٦٢٠/١٠٢٢)، وكذلك الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/٥٧٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/٢٧) من طرق، ثم كلهم عن : إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به -وبعضهم بنحوه-.

هكذا رواه عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة.

وخالفه محمد بن كثير المصيصي، فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة به دون ذكر إبراهيم بن مرة فيه.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر الأنباري في «حديثه» حديث (٥٩) قال: حدثنا حامد بن سهل، قثنا: محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة - به -.

هكذا رواه محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري دون ذكر إبراهيم بن مرة بينهما!

وقد رجَّح أبو حاتم، وأبو زرعة -رحمهما الله- رواية عدم ذكر إبراهيم بن مرة على رواية مَنْ ذكره – ثم بين أبو زرعة سبب الترجيح.

قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» له (١/٤٢١/١٢٦٦): «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة – وذكر الحديث– ثم قال: قالا: إنما هو عن الزهري فقط. وقال أبو زرعة: كان عند عيسى ثلاثة أحاديث كان عنده: حديث، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وعنده عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، والأوزاعي عن عطاء، فدخل لإسحاق حديث إبراهيم بن مرة في حديث الزهري فحدث على ما وقع عنده».

أقول : ليس في رواية إسحاق ما يدل على اختلاطه وكلام أبي زرعة ليس فيه إلاَّ توقعات وظنون؟! وإلاَّ فمن لي بمن رواه عن عيسى بن يونس عن الزهري دون ذكر إبراهيم بن مرة بينهما؟!

ومحمد بن كثير المصيصي لا ينهض لمعارضة عيسى بن يونس حتى تكون زيادة إبراهيم بن مرة في إسناده من المزيد في متصل الأسانيد .

وأقول هنا للمقلدين لكلام الأئمة تقليد الأعمى - كما يقال -: لسنا

بتاركي ظاهر الروايات على حساب تقديس كلام الأئمة

ولئن كان ردُّ كلام الأئمة من الصعوبة بمكان فإنَّ التشكيك في حفظهم أيضاً أشدُّ مضاضة على النفوس.

نعم إنَّ رواية إسحاق للحديث عن عيسى، عن إبراهيم، عن الزهري كما لو قال إسحاق عن الحديث : هو عن عيسى، عن إبراهيم، عن الزهري.

وخالفه أبو حاتم وأبو زرعة، وقالا هو عن الزهري فقط لكونهما رحمهما الله وجدا من يرويه، عن الأوزاعي، عن الزهري مباشرة.

والصحيح والأشبه بالصواب أنّ السبب في ذلك هو الأوزاعي، فقد تردد منه هذا الفعل كثيراً في حديثه عن إبراهيم وغير إبراهيم، فهو تارة يروي عالياً وتارة يروي نازلاً، ولعلّ هذا من تدليسه، أو سعة روايته.

وعلى هذا الذي تقدم، فالحديث عندي محفوظ عن الأوزاعي، عن إبراهيم، وذِكْرُ إبراهيم فيه عندي أولى وأرجح من إسقاطه.

والشاهد من هذا الاستطراد أنْ لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث لإبراهيم بن مرة، حتى لو وجدناه يرويه بغير ذكره من هذا الوجه الذي تقدَّم ذكره.

وأقول: لا لم يروه الوليد من ذاك الوجه، ولكن رواه من غيره وتوبع على ما رواه.

١- أخرج حديثه ابن ماجه في «السنن» (١/٦٠١/١٨٧١)، ومن طريقه

ابن الجوزي في «التحقيق» (١٧١٣/٢٦٣/٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٦٧/٤)، وفي «شرح مشكل الآثار» (٥٧٤١/٤٣٨/١٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (٤٢٤١/٧٣/٣) من طرق، ثم كلهم من طريق : الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -بنحوه-.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الترمذي في «السنن» (١١٠٧/٤١٥/٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (١٧١٣/٢٦٣/٢)، قال: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا محمد بن يوسف، حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بنحوه.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «السنن» (٢١٨٦/١٨٦/٢)، قال: أخبرنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي، حدثني يحيى - به -.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً عبد الله بن المبارك.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (٦٣/٢٣٨/٣)، قال: نا مخلد، نا عبد الله بن محمد بن زيد الحنفي، نا عبدان، نا عبد الله بن المبارك بإسناد الوليد ومن تابعه .

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن شعيب.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٤٢٤١/٧٣/٣) قال: وأخبرني

العباس بن الوليد العذري، قثنا محمد بن شعيب، قال: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير — به -.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤/٤٣٨/٥٧٤٢)، وفي «شرح معاني الآثار» (٤/٣٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٢٢/١٣٧٧) من طرق، ثم كلاهما من طريق: بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير —به -.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٢٢/١٣٧٧) من طريق: سعيد بن عثمان، عن بشر بن بكر، والوليد بن مزيد، قالا: ثنا الأوزاعي، ثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة - به -.

٨- وتابع الوليد عليه أيضاً إسماعيل بن عياش.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/٤٠٧/٦٠١٣) قال: حدثنا داود بن رشيد، حدثنا إسماعيل بن عياش، قال: حدثني عبد الرحمن الأوزاعي، عن يحيى — به -.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٣٠٠-٣٠١)، وأبو طاهر السلفي في «مشيخة محمد الرازي» حديث (١١٣)، كلاهما من طريق ابن عياش قال: نا الأوزاعي وسعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير — به -

٩- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى البابلتي.

وذلك فيما أخرجه أبو بكر القطيعي في «جزء الألف دينار» ص (١٦٢/ ح١٠٣)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسنده» حديث رقم (١) كلاهما من طريق: يحيى بن عبد الله، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير-به-.

١٠- وتابع الوليد عليه أيضاً عقبة بن علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه أبو العباس الأصم في «حديثه» حديث رقم (١٠٨) قال: حدثني عقبة، أخبرني الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير - به -.

١١- وتابع الوليد عليه أيضاً صدقة بن عبد الله السمين.

وذلك فيما أخرجه أبو أمية الطرسوسي في «مسنده» حديث رقم (٢) قال حدثنا: يحيى بن عبد الله، ثنا صدقة أبو معاوية، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير - به -.

هكذا رواه الوليد بن مسلم والفريابي، وبشر بن بكر، والوليد بن مزيد وأبو المغيرة، وابن المبارك، وغيرهم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

بعيداً عن رواية عيسى بن يونس، والتي فيها عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري .

فالوليد على ما تقدم بريء البتة من تدليس أحد في هذا الحديث.

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨٨/٩٤٠)، وفي «مسند الشاميين» (١/٣٧٠/٦٤٢)، قال: حدثنا أحمد بن مسعود المقدسي الخياط، ثنا عمرو بن أبي سلمة، ثنا صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن سالم عن أبيه -به-.

قال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب» (٣/٣٦٨) عن الحديث: غريب من حديث إبراهيم بن مرة، عن الزهري، وهو صحيح عنه تفرد به: صدقة بن عبد الله أبومعاوية السمين، عن إبراهيم بن مرة.

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/١٣٦)، وقال: عمرو بن أبي سلمة، عن سعيد بن عبد العزيز قال لي الأوزاعي: من حدثك بذاك الحديث؟ فقلت: الثقة عندي وعندك صدقة بن عبد الله أبو معاوية السمين، يعني حديثه عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: «**صلاة الليل مثنى مثنى**».

قلت: كذا جاء ذكر الحديث من هذا الوجه عن الدارقطني، والمزي، ومن قبلهما الطبراني، ولم يذكر فيه أحدهم شيئاً عن الوليد لا بذكر إبراهيم بن مرة ولا بإسقاطه.

بيد أنّي وجدتُ الحديثَ قد رواه الوليدُ بنُ مسلم، ولكن من وجه آخر.

نعم لقد أخرج الحديث من طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٨/١) حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون، قال: ثنا الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن نافع، عن ابن عمر، بنحوه.

وقد توبع الوليد بن مسلم على هذه الرواية.

تابعه يحيى بن عبد الله البابلتي

وذلك فيما أخرجه أبو أمية الطرطوسي في مسند عمر بن عبد العزيز ص(٣٩/ ٦٥) بإسناد الوليد متابعة تامة.

وللوليد بن مسلم رواية أخرى للحديث.

وذلك فيما أخرجه ابن حيان الأصبهاني في «طبقات المحدثين» (٣٣٦/٣)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (٧٣/٢)، ومن طريق أبي نعيم ابن عساكر في «تاريخ دمشق » (١٢١/٣٤)، قال ابن حيان: أخبرنا علي بن الصباح، قال: ثنا أبو بشر، قال: ثنا دحيم، قال: ثنا الوليد، عن ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر، بنحوه.

وفي هذا الحديث لا يحتاج الوليد إلى متابع كيف وهو قد أعرب فيه عمن فيه ضعف ، فليت شعري لو ثبت ذلك عنه؟!

وكما تشاهد، وأنت شاهد لا ذكر في هذا الحديث لاتهام الوليد بإسقاط إبراهيم بن مرة ولا غيره من الضعفاء البتة.

[الحديث الثامن]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قَالَتْ: «مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْثَمْ فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ يُؤتى إِلَيْهِ قَطُّ حَتَّى تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ لَهُ» .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/٣٠٣/٤٢٦٦)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، قال: نا عمرو بن أبي سلمة، قال: نا صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة -به-.

كذا رواه الطبراني ، و لم أجد الحديث عند غيره من هذا الوجه.

وليس للوليد ذكر فيه لا بإسقاط ابن مرة ولا بإثباته .

نعم هناك من روى الحديث عن الأوزاعي من أصحابه، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة منهم: محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٨٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٣٦٦-٣٦٧)، وابن الأعرابي في «معجمه» رقم (١١٦٩) وابن البختري في «ستة مجالس من أماليه» حديث رقم (١٠٦).

وبهذا رواه الإمام مالك عن الأوزاعي كذلك، كما رواه محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه ابن المقري في «معجمه» حديث رقم (١١٤٩) من طريق سلمة بن العيار، عن مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

والإسناد كما ترى خال من الضعفاء، فلو رواه الوليد، فليت شعري من ذا يُدَلِّس فيه وعن من يجلُّ الأوزاعي من الرواية عنه أيضاً؟!

وقد راجعت عشرات الطرق لهذا الحديث، و لم أجد ذكراً لاتهام الوليد في هذا الحديث بتدليس أحد لا بل و لم أشعر بذلك.

وعليه آمل براءة الوليد من تدليس أحد في أسانيد هذا الحديث.

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى أَصْحَابَهُ يُسَبِّحُونَ بَعْدَ صَلاةِ الظُّهْرِ جُلُوساً، فَقَالَ: «مَا بَالُ النَّاسِ فَقَالَ أَصَابَ النَّاسَ وَعْكٌ يا رَسُولَ اللهِ فَلذَلِكَ صَلّوا قُعُوداً، قَالَ: صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقائِمِ فَتَجَشَّمَ النَّاسُ الْقِيامَ» .

أخرج الحديث الطبراني في «مسند الشاميين» (١/٣٧٠/٦٤١)، قال: حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، ثنا عبد الله بن يزيد، ثنا صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، قال: أخبرني سالم، عن عبد الله بن عمر -به-.

قال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/٣٧٢/٢٩٥٧) «تفرد به صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري ورواه عبد الرزاق بن عمر، عن الزهري، وتفرد به يحيى به حسان عنه».

وقال أيضاً كما في «الأطراف» (٢/٢٠٥) «وقال إبراهيم بن مرة وعبد الرزاق بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ ».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/٤٧) «ورواه إبراهيم بن مرة، وعبد الرزاق بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وكل هذا خطأ، والله أعلم».

قلت: كذا قال ابن عبد البر -رحمه الله- بعد أن ذكر جل طرق الحديث، ولم يذكر هو، ولا الدارقطني، ولا أحد ممن تعرض لتخريج الحديث فيما علمت: الوليد بن مسلم، أو اتهامه بتدليس أحد في أسانيد هذا الحديث.

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: «لَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنْ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا، قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨٨/٩٤١) وفي «مسند الشاميين» (١/٣٧٢/٦٤٥)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» رقم (١٤٥) كلاهما من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة -به-.

هكذا أخرجه الطبراني، وأبو الفضل الزهري، من طريق: ابن مرة، ولم أجده عند غيرهما من أصحاب الكتب.

ووجدت الوليد بن مسلم يروي الحديث، ولكن من غير هذا الوجه الذي رواه به صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/٢٨١/٣٤٣٧)، وفيها أيضاً

(٤٣٠١/٥/٣)، وفي «المجتبى» (٣٠٩٣/٦/٦)، وفيه أيضاً (٣٩٧٥/٧٨/٧) قال: أخبرنا أحمد بن سليمان، حدثنا مؤمل بن الفضل. قال: حدثنا الوليد قال: حدثني شعيب بن أبي حمزة وسفيان بن عيينة وذكر آخر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - بنحوه-.

وللحديث طريق آخر عن الوليد بن مسلم.

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٩١٦/١٣٠/٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١٣/٥٧) كلاهما من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن مرزوق بن أبي الهذيل، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة -بنحوه-.

وهذه الطرق كلها التي يرويها الوليد، لو ذهبت تبحث بإذن الله لن تجد الوليد يدلس فيها إبراهيم بن مرة أو غيره.

أولاً: لأنَّ ظاهر مروياته غير الوجه الذي تولاه صدقة بن عبد الله السمين، عن إبراهيم بن مرة في هذا الحديث.

وثانياً: بعد البحث المتأني والمستقصي لم أجد بعد هذا أحداً يرويه، بما رواه الوليد ويذكر فيه أحداً من الضعفاء و الوليد يخفيه!

وهذه القرائن كلها لتشهد ببراءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في هذا الحديث.

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ عَبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا أَوْتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ» .

أخرج الحديث من طريق إبراهيم بن مرة ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/١٠٠-١٠١)، من طريق صدقة بن عبدالله، عنه، وعن الأوزاعي، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر — به - .

وقد وجدت للوليد طرقاً في هذا الحديث بيد أنها من غير هذا الوجه الذي رواه به إبراهيم بن مرة عن الأوزاعي .

١- رواه الوليد عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن ابن عمر [(١)].

٢- رواه الوليد عن ابن سمعان ، عن نافع ، عن ابن عمر [(٢)].

٣- رواه الوليد ، ووكيع بن الجراح، وعيسى بن يونس ، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابه ، عن أبي المهاجر، عن بريدة — به -[(٣)].

(١) تقدم ذكره في (١/١٢٠/٥) من هذا الكتاب .

(٢) تقدم ذكره في (١/١٢٠/٥) من هذا الكتاب .

(٣) أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/٢٢٧/٦٩٤) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به.

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه في «مصنفه» (١/٣٠١/٣٤٤٩) من طريق عيسى، ووكيع، عن الأوزاعي ، —به -.

وكل هذه الطرق لو تأملتها لا تدليس فيها من الوليد لإبراهيم بن مرة ولا غيره ، بل الثاني منها يدل على براءة الوليد فيه من التدليس لمن هو دون إبراهيم بن مرة في الضعف فضلاً عنه والله المستعان .

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ إِبرَاهِيْمَ بْنِ مُرّةَ مُعْضَلاً قالَ: لَدَغَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَقْرَبٌ فَقَالَ: «مَالَهَا لَعَنَهَا اللهُ، مَا تُبَالِيْ نَبِيّاً وَلَا غَيْرَهُ».

أخرج الحديث أبو داود في كتاب «المراسيل» حديث (٤٧٤) ، قال : حدثنا الحسن بن شوكر، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عبد العزيز -يعني الماجشون-، عن أيوب السختياني ، عن إبراهيم بن مرة ، — به -.

هكذا رواه عبد العزيز الماجشون، عن أيوب، عن إبراهيم بن مرة.

وخالفه معمر بن راشد فرواه عن أيوب معضلاً دون ذكر إبراهيم بن مرة في إسناده!!

وكما ترى كلا الطريقين لا ذكر للأوزاعي فيهما حتى يخشى من أنْ يكون رواه الوليد عنه، ودلس في إسناده إبراهيم بن مرة إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه.

نعم قد روى الحديث الأوزاعي ولكن من غير هذا الوجه الذي فيه إبراهيم بن مرة.

لا بل رواه الأوزاعي عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن أختها عائشة رضي الله عنهما.

١- وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٢٨٥/٨٦٥٣) قال:

وبه –يعني: حدثنا مطلب بن شعيب، ثنا عبد الله بن صالح–، حدثني الليث، عن عبد الرحيم بن خالد بن زيد، عن يونس بن يزيد، عن الأوزاعي، عن أم كلثوم – به –.

٢- وتابع يونس بن يزيد عليه الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٦٦/٣٢٥٢) قال: وأخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ وإسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، ثنا الأوزاعي ، عن أم كلثوم– به –.

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يُرْوَ هذان الحديثان عن الأوزاعي إلَّا بهذا الإسناد تفرد بهما الليث بن سعد».

قلت: وهو كما قال، بدليل أنَّ الوليد بن مزيد يرويه عن الأوزاعي كذلك كما رواه يونس بن يزيد عنده.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه حتى ولو رواه عن الأوزاعي، فليت شعري من ذا يُدلِّس فيه؟! إذا علمت أنَّ أمَّ كلثوم ثقة.

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:«مَثَلُ الَّذِي يعجل الرواح يوم الجمعة كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الْبَدَنَةَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيْه كَمَثَلِ الذي يُهْدِي الْبَقَرَةَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيْه كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيْه كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الدَّجَاجَةَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيْه كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الْبَيْضَةَ» .

أخرج الحديث أبو الشيخ في «أمثال الحديث» حديث رقم (٢٧٩)، والدارقطني في «العلل» (٦٥/٨) من طرق ، ثم كلاهما من طريق يزيد بن محمد بن عبد الصمد، عن عبد الله بن يزيد، عن صدقة بن عبد الله ، عن إبراهيم بن مرة ويونس بن يزيد، عن الزهري ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة — به –

هكذا روى الحديث صدقة بن عبد الله ، عن إبراهيم ويونس، وهو كما ترى، ليس من طريق الأوزاعي، عن إبراهيم حتى يُخشى من كون الوليد يرويه عن الأوزاعي، ومن ثم يدلس إبراهيم في إسناده.

وكذلك الحديث كما هو ظاهر في هذا الإسناد ليس من مفاريد إبراهيم بن مرة حتى يقال: لو رواه الوليد عن الأوزاعي لم يجد بداً من تدليسه، بل تابعه عليه يونس بن يزيد وغيره.

ثم إنَّ من رواه عن الأوزاعي وجدتهم يَرْوونهُ من غير طريق إبراهيم بن مرة، ولا أيِّ ضعيف في أسانيدهم.

نعم لقد روى الحديث جماعة من أصحاب الأوزاعي عنه ، عن أبي يحيى بن كثير، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة – به مرفوعاً -.

١- منهم وفي مقدمتهم محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/٢٧٦)، والدارمي في «السنن» (١/٤٣٥/١٥٤٣) من طرق ثم كلاهما عن محمد بن يوسف، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة – به – مرفوعاً.

٢- وتابعه مبشر بن إسماعيل.

وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣/١٣٣/١٧٦٨)، قال: ثنا زياد بن أيوب أبو هاشم، نا مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة – به مرفوعاً-

٣- وتابعهما عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/٢٦) وذكره ابن أبي حاتم من هذا الوجه في «العلل» (١/٢٠١/٥٧٩)، وقال: «سألت أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ – وذكر الحديث– ثم قال: قال أبي: هذا عندي خطأ لأنَّ الناس يروونه عن يحيى بن أبي كثير، عن علي بن سلمة، عن أبي هريرة موقوف وهذا أشبه».

قلت: الشاهد عندنا في هذا الحديث أنَّ من رواه عن الأوزاعي لا يدخل ضعيفاً بين الأوزاعي وشيخه، بل إلى منتهى الإسناد حتى نخشى أنْ تكون للوليد

رواية لم نقف عليها ويرويها دون ذكر الضعيف ، فليت شعري من لي بذلك عنه، وله وله !!

ثم إنَّ الحديث قد تكلم عليه إماما هذا الفن أبو حاتم[١] والدارقطني[٢] في «العلل» و لم يُعلّاه بتدليس الوليد، بل و لم يشيرا إلى ذلك.

وهذا يعني كله أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث البتة. والله هو الموفق لهذا.

(١) انظر «العلل» لابنه (١/٢٠١/٥٧٩).

(٢) انظر «العلل» له (٨/٦٥).

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«لَا تُوَاصِلُوا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي، قَالَ: فَلَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ. فَوَاصَلَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَيْلَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَوُا الْهِلَالَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهِلَالُ لَزِدْتُكُمْ كَالْمُنَكِّلِ بِهِمْ» .

أخرج الحديث الدارقطني كما في «العلل» (٩/٢٣٢) ، وإبراهيم بن محمد في «حديث ابن أبي ثابت» برقم (١٤٥) كلاهما من طريق يزيد بن عبد الله عن عبد الله بن يزيد عن صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن مرة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة — بنحوه -.

هكذا رواه صدقة بن عبد الله السمين عن إبراهيم بن مرة.

وهو كما ترى ليس من طريق الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة تلك الأحاديث التي يخشى من الوليد تدليس ابن مرة هذا إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه كما جاء في نصِّ كلام الهيثم بن خارجة.

لا ليس الحديث من تلك الأحاديث فلا يخشى من الوليد فيه تدليس.

وأزيدك اطمئناناً بأني قد وجدت الوليد يرويه عن عبد الرحمن بن نمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة بنحوه.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/٢٤٢/٣٢٦٥)، والطبراني

في «مسند الشاميين» (٤/١٢٩/٢٩١٣) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بـــ«دحيم» ، عن الوليد بن مسلم – به –.

وقد ذكر الإمام الدارقطني هذه الطريق كما في «العلل» (٩/٢٣٢)، والطريق التي فيه إبراهيم بن مرة (٩/٢٣٢) و لم يعل هذه أو تلك بتدليس الوليد بن مسلم، بل و لم يشر إلى ذلك.

وكذلك ذكر الإمام ابن عبد البر القرطبي طريق الوليد في «التمهيد» (١٤ /٣٦٣) و لم يعلها بتدليسه ولا بغيره من العلل.

وهذه الأمور كُلُّها شواهد عدل على براءة الوليد من التدليس في هذا الحديث البتة.

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ:«نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلى نُخَاةٍ في الْمَسْجِدِ فَحَتَّهَا، وَتَغَيَّظَ عَلَى النَّاسِ، وَقَالَ: إِنَّ اللهَ مُقَابِلُ أَحَدِكُمْ مَا دَامَ في صلَاتِه، فَلَا يَبْصُقْ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِه، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِه».

أخرج الحديث الدارقطني كما في «العلل» (١٠/٢٥٥)، قال: ثنا أحمد بن نصر أبو طالب، قال: ثنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي، ثنا سلامة بن بشر بن بديل أبو كلثوم، حدثنا صدقة بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة -بنحوه-.

وقال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١٠/٢٥٥) - وقد سئل عن الحديث-: «وقال إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة ...»

قلت: هكذا قال، و لم يُعلِّق على هذا الطريق بمقال، لا بتدليس الوليد لابن مرة، ولا أحد، على أنَّه توسع رحمه الله في ذكر طرق الحديث واجتهد.

بيد أنَّه كما قلت لك لم يذكر عن ابن مرة شيئاً فيه، ولا عن الوليد تدليساً فيه.

وقد راجعت مئات الكتب علّي أجد ما فيه على الدارقطني أُعقّب، وخوفاً من أحد عَلَيَّ يشغب ، فلم أجد غير ما ذكرت لك.

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنْ إِبرَاهِيْمَ بْنِ مُرّةَ قالَ:«جَاءَ رَجُلٌ إِلى أَبِي فَقَالَ: يَا أَبَا المنذرِ، آيَةٌ فِي كِتَابِ اللهِ قَدْ غَمّتْنِي. قَالَ: أَي آيَةٍ قَالَ: ﴿مَنْ يعْمَلْ سُوْءاً يُجْزَ بِهِ﴾[1] قَالَ: ذَلِكَ الْعَبْدُ الْمُؤمِنُ، ما أَصَابَتْهُ مِنْ نَكْبَةٍ مُصِيْبَةٍ فَيَصْبِرَ فَيَلْقَى اللهَ تَعالى فَلَا ذَنبَ لَهُ» .

أخرجه هناد بن السري في «الزهد» (١/١٣٥/٣٩٢)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/٥٤٥/٨٧٨) ، قال هناد: حدثنا محمد بن عبيد ، عن محرز أبي رجاء، عن صدقة، عن إبراهيم بن مرة — به -.

هكذا رواه صدقة بن عبد الله السمين، عن إبراهيم بن مرة، وهو مقطوع على أبيه، فليس إذن هو من تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس إبراهيم هذا بين الأوزاعي وشيوخه إنبالاً للأوزاعي أنْ يروي عن أمثال إبراهيم بن مرة هذا.

وكذلك لم أجد الأثر من غير هذا الوجه، فالوليد لم يرو الخبر بالكلية، فضلاً عن تدليس أحد فيه.

(١)سورة النساء آية (١٢٣).

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ مُرَّةَ]

عن أبي هريرةَ ﷺ عن رسولِ الله ﷺ قال: «سيكونُ بَعْدي خُلفاءُ يَعْمَلونَ بما يَعْلمونَ ويَفْعَلونَ ما يُؤمَرونَ، ثُمَّ يكونُ من بعدهم خُلفاءُ يَعْمَلونَ بما لا يَعْلمونَ، ويَفْعَلونَ ما يُؤمَرون، ثُمَّ يكونُ من بَعْدِهم خُلفاءُ يَعْملونَ بما لا يَعْلمونَ ويَفْعَلونَ ما لا يُؤمَرون، فَمَنْ أَنْكَرَ عليهم فَقَدْ بَرِئَ، ولكنْ من رَضِيَ وتابع».

هذا الحديثُ قد تقدَّم الكلام عليه لأنه من أحاديث الوليد عن الأوزاعي، عن الزهري[1].

هكذا رواه الوليد عن الأوزاعي ، عن الزهري دون توسيط أحد بينهما، وتابعه آخرون على هذا، وهو قد صرَّح بالتحديث فيه.

وخالفهم آخرون فرووه عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري هكذا.

وذكرت هناك أنَّ السبب في هذا الاختلاف إنما هو من الإمام الأوزاعي لكونه رواه مرة نازلاً، ومرة عالياً.

وكانت حُجَّتي فيه على براءة الوليد من التدليس قرينتان:

الأولى: تصريحه بالتحديث فيما بين الأوزاعي، والزهري وهو مكمن الخلاف

(١) انظر (١/١٩٤/١٤) من هذا الكتاب.

ومربط الفرس.

والثانية: متابعة أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج وغيره للوليد بن مسلم على إسقاط إبراهيم بن مرة هذا.

وقد فاتتني هناك قرينة ثالثة تدل على براءة الوليد من التدليس ، وهي أنَّ الإمام الدارقطني وغيره من الأئمة قد تعرضوا للكلام على هذا الحديث وطرقه، و لم يذكر واحد منهم اتهام الوليد فيه بالتدليس.

حتى أنَّ الإمام البخاري لم يزد على أنْ قال عن رواية الوليد بن مسلم و لم يذكر إبراهيم بن مرة وذكر أبا هريرة.

وبهذا تظهر براءة الوليد بن مسلم من التدليس في هذا الحديث البتة.

[الحديث الثامن عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ]

عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ الْكُفَّارِ يُقَاتِلُ فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلْهُ ... » الحديث.

هذا الحديثُ قد تقدَّم الكلامُ عليه أيضاً لأنه من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري.

وهو الحديث (الثامن والخمسون) من تلك الأحاديث[(١)].

وقد بيَّنتُ هناك أنَّ الوليد بن مسلم، وأبا إسحاق الفزاري في رواية، والوليد بن مزيد كذلك في روايةٍ، وغيرهم يروون هذا الحديث عن الأوزاعي، عن الزهري دون ذكر أحد بينهما.

وخالفهم جماعة آخرون من أصحاب الأوزاعي، فرووه عنه، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري هكذا.

وقلت هناك[(٣)]: وجائز أنْ يعتذر له[(٤)] بأنه سمعه في القديم بواسطة، وفي

(١) انظر (١/٣٤٢) من هذا الكتاب.

(٢) أي الإمام الأوزاعي.

(٣) انظر (١/٣٤٢) من هذا الكتاب.

(٤) على فرض صحة الإسناد إليه.

الجديد بدون واسطة، وهذا هو الذي سموه بالنزول والعلو، ونعوذ بك اللهم من تقليد أقوال الرجال فيها والغلو.

وذكرت هناك أيضاً[1] نكتة نادرة، وهي أنَّ الوليد لم ينفرد بعدم ذكر إبراهيم بن مرة بين الأوزاعي والزهري في هذا الحديث وفي غيره، فعلام الملام؟! وواقع الوليد في حديثه عن هذا الصنف غير ما جاء عن الهيثم من كلام، وقلت عندها: ويحضرني في هذا المعنى قول ذاك الشاعر:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأنْ لم تر قبلي أسيراً يمانياً

وهؤلاء: الهيثم بن خارجة[2] ومن تبعه على قوله، كأن لم يرو غير الوليد يُسقط إبراهيم بن مرة في حديثه من بين الأوزاعي والزهري، وغيره يذكره.

وقلت هناك أيضاً أنَّ الوليد ليس في شيء مما روي عن ألسنتهم ولن يجدوا - والله أعلم - تدليساً في رحله من بين أمتعتهم.

(١) انظر (١/٣٤٢) من هذا الكتاب.

(٢) على فرض صحة الإسناد إليه.

تعقيب على كلام
الهيثم بن خارجة في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس إبراهيم بن مرة

لقد اتهم الهيثم بن خارجة الوليد بن مسلم بتدليس التسوية، وأنه كان يُدلِّس أشخاصاً بين الأوزاعي وشيوخه.

وكان من فضل الله على الوليد بن مسلم أنْ سمَّى الهيثم بن خارجة من كان يرى أنَّ الوليد يدلسهم وأين يدلسهم؟!

وبهذا استطعتُ أنْ ألمَّ شتات تلك الدعوى والتي تفرقت في حديث الوليد بن مسلم وهو كثير.

ومن ذلك أني ذهبت أبحث عن أحاديث الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة وهل رواها الوليد عن الأوزاعي ؟! أم لا ؟!!

وهل دلَّس فيها إبراهيم بن مرة بين الأوزاعي وشيوخه أم لا ؟!

ثم ذهبتُ وخرَّجتُ لك جميع ما رواه إبراهيم بن مرة فيما وقفت عليه، لتكون على قناعة مع القائلين بثبوت تدليسه لإبراهيم بن مرة مِثْلاً بِمِثْل، سواء بسواء.

أو تكون مع الذين وثقوه وهو عندهم من التدليس براء ؟!

ولا إخالك بعد أنْ نظرت فيها إلَّا مقتنعاً بما ذكرتُ لك عنها قبل تخريجها، حيث قلت: فدونك هي مخرجة تخريجاً يليق بها، علَّ وعسى أنْ تزداد

يقيناً بوهن دعواهم، وتخفَّ عندك على الوليد لأواهم بأنه يـــدلس ويـــسوي ويكثر من ذلك

إذا علمت أنَّ الوليد بن مسلم لم يدلس إبراهيم بن مرة ولا مرة .

نعم لم يدلس إبراهيم بن مرة ولا مرة ، خلافاً لما حُكي عن الهيثم بن خارجة عن الوليد، وأنه يدلسه إنبالاً للأوزاعي أنْ يروي عنه، وعن أمثاله من الضعفاء.

وليت شعري من ذا يُصدِّقُ ما قيل عن الوليد ، وواقع حديثه يكذب ما قيل عنه ومثل هذا مثل من قال:

ولي كبد مقروحة مـــن يبيعـــني بها كبداً ليست بذات قروح

أبى الناس كُلُّ الناس لا يشترونها ومن يشتري ذا علة بصحيح؟

وقل -معي-: نعم من يكذب واقعاً صحيحاً في أحاديث الوليد ، بمتون معلولة هي وما أسندوه إليها من أسانيد.

إنْ لم تكن كذلك فأين قولهم : بأنَّ الوليد ينفرد بإسقاط إبراهيم بن مرة وأمثاله من بين الأوزاعي وشيوخه إنبالاً له أن يروى عنه وعن مثله وغيره يذكره.؟!!

ومن هنا عرفوا تدليسه له على حدِّ قولهم!!

والوليد لم يكن كذلك في حديثه عن الأوزاعي، وما حدَّث به الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة ، فالوليد وإنْ لم يذكره ولا مرة،فإنَّه قد توبع على إسقاطه في كل مرة.

فكيف بعد ذلك أقنع ، وأصغي لهم وأسمع ،والإسناد إلى من حكوه أقطع، والمتن في النكارة أشنع؟!!

من أراد مني ذلك، فليريني في حديثه ذلك؟ **قال الشاعر:**

أريني جواداً مات هُزْلاً لعلنّي أرى ما ترين أو بخيلاً مخلداً

ولست بدعاً بهذا المذهب، بل الاحتكام إلى الواقع قول أدنى الطائفتين إلى الحق وأقرب.

وهذا الإمام المحدث ابن عدي ، كان يكثر من سياق هذا الهدي.

حتى قال في قرة ، ثالث المذكورين المدلسين في كلام الهيثم بعد ذكر إبراهيم بن مرة، وقد قالوا فيه بأنه منكر الحديث جداً، فقال ابن عدي في ختام ترجمته: «... ولقرة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم، وجملة حديثه عند هؤلاء، و لم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً فأذكره وأرجو أنه لا بأس به ...».

ومحاكاة لهذا القول أقول أنا: لم يُدلِّس الوليدُ قرة، كما لم يُدلِّس إبراهيم بن مرة .

بل الوليد كان يذكر قرة، وهذا تجده في غُرَّة أحاديث قرة.

فحيهلاً على أحاديثه، لترى زيف دعوى تدليسه.